جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم علوم الإعلام الاتصال

الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة شركة إسمنت عين الكبيرة "سطيف"

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

من إعداد الطالبة :

مهري شفيقة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

بلقاسم بن روان

السنة الجامعية: 2011-2012

www.manaraa.com

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "
سورة التوبة الأية 105

www.manaraa.com

يقول الإمام الشـــــــافعي

بقدر الكد تكتسب المعالي

ومن طلب العلا سهر الليالي
ومن رام العلا من غير كد

أضاع العمر في طلب المحال
تروم العز ثم تنام ليـــلا

يغوص البحر من طلب اللآلي

" إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه ، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا أعظم العبر ، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر

لأصفهاني

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم".

www.manaraa.com

إهـــــــــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين. إليك ياحبيبي ياأغلى من والدي وروحي، أهديك هذا العمل

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

يا من أحمل اسمك بكل فخر يا من أفتقدك منذ الصغر يا من يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي العزيز

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغدٍ أجمل

إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ورسوله إلى التي كانت في حياتي بحرا من الكلمات ، إلى التي قدمت لي نور عينيها لأهتدي به ، وحنان قلبها ليكون وقودي في الحياة ، يطيب للنجاح أن يكون لك خالصا ، فأنت التي صنعتي هذا النجاح ومن حقك أن تفخري به رافعة راية الكبرياء ، أتعلمين يا أمي لو فقدت طعم الحياة لبقيت في ذرة تنهضني لاحيا لأجلك لأنجح لأجلك قدمت كل شيء ولم تدخري شيئا لأجلي تقاسمت معي الحياة ، الألم وهاأنا اليوم أتقاسم معك نجاحي الذي كنت أنت مصدره.إليك أمي يا سيدة تتحطم أمامها الجبال

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي إلى من كانوا ملاذي وملجئي

نسيمة وأمال

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .إلى صديقاتي : أمينة ، أميرة ، وردة ، أمال

إلى صديقاتي في الغرفة سارة ، زوليخة .

إلى كل من عرف يوما شخص شفيقة .

www.marsaw.com

كلمة شكر

الحمد لله والشكر له وحده جل شأنه على ما أولانا من نعمة التوفيق في عملنا هذا وأنار لنا الطريق للعلم والمعرفة.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

نشكر أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور "بلقاسم بن روان"، عرفانا بفضله وتقديرا لجهوده سائلين المولى عز وجل أن يديم فضله وعطاءه لما أولانا من العون والتوجيه والتشجيع.

كما نتوجه بخالص الشكر والثناء إلى:كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

- السيد "ديلخ عبد المجيد"، مدير قسم الجودة ،البيئة ،السيرورة بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف

بالمؤسسة " - السيد علاق كمال :" المكلف بالاتصال

إلى الأخ دهيمي جابر الذي ساعدني كثيرا في إنجاز الفصل التطبيقي للدراسة . وزودني بالمعلومات والمراجع .

إلى أختي الأستاذة أمال على توجيهاتها لي خصوصا فيما يتعلق بالجانب التحليلي الاقتصادي للمؤسسة

www.manaraa.com

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : التنمية المستدامة وألياتها في المؤسسة الاقتصادية

I- الإطار النظري للتنمية المستدامة
II- الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة
III- آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني: المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة الإقتصادية ورهانات الإتصال المسؤول

I- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية
II- المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية
III- الاتصال المسؤول ورهاناته في المؤسسة الاقتصادية
IV- علاقة الاتصال المسؤول بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

الفصل الثالث: الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية "دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف"

I- التعريف بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة "SCAEK " وتحليل وضعيتها
II- العوامل المؤثرة في توجه مؤسسة إسمنت عين لكبيرة نحو الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
III- تشخيص المسؤولية الاجتماعية والبيئية بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة.
IV- إجراءات الاتصال المسؤول وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية

استنتاجات

خاتمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

منذ مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة سنة 2002، لم يعد موضوع التنمية المستدامة مجرد ظاهرة جديدة ، بل أصبح موضوع التنمية المستدامة يفرض نفسه في جميع المجالات الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية والاتصالية ، لهذا نجده لقي اهتماما متزايدا من قبل الباحثين ومختلف الفاعلين ، من دول مؤسسات اقتصادية ، منظمات مجتمع مدني ، مواطنين ، ووسائل إعلام .....

ففي ظل الاهتمامات المتزايدة بتطبيق التنمية المستدامة ، تنامي الوعي لدى المؤسسات الاقتصادية بتبني وتطبيق التنمية المستدامة ، إذ عرفت إقبالا كبيرا على إدماج التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها التسييرية ، وفي مختلف ممارساتها الاقتصادية ، حيث وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها تتحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مختلف وظائفها بإدماج التنمية المستدامة ، قصد معالجة الدمار الذي نال من الأرض واستنزف مواردها ، ومنه فالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية ماهي إلا عبارة عن أداة لتطبيق التنمية المستدامة التي تتطلب ممارسات اتصالية مسؤولة لتطبيقها .

ونظرا للأهمية البالغة للاتصال في ظل التوجهات الراهنة لتطبيق التنمية المستدامة ، يبرز دور الاتصال كأهم الأدوات التي تساهم في تطبيق التنمية المستدامة كممارسة ، حيث يعمل الاتصال في هذا السياق على تجسيد التزام المؤسسة الاقتصادية ، بمختلف إجراءات تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، من خلال نقل وتوضيح نتائج أدائها الاجتماعي والبيئي باستعمال مختلف أدوات ووسائل الاتصال لتحسين صورتها لدى الأطراف ذوي العلاقة بها ، وتقريب وجهات النظر بينهم ، وذلك لتخفيف حدة ضغوطاتهم على المؤسسة الاقتصادية التي وجدت نفسها ملزمة على الاتصال معهم بإتباع سياسة إتصالية مسؤولة تجاههم .

وفي هذا الإطار كانت الشركات المتعددة الجنسيات هي أول من إهتم بتوجهات تطبيق التنمية المستدامة ، ومن بين ما اتخذته من إجراءات في هذا المجال هي تبني منهج التنمية المستدامة كأول خطوة ، هذه الخطوة التي تترجم عمليا بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، ثم الخطوة الأخيرة التي تعمل على تحقيق فعالية هذا التوجه وهي الاتصال حول التنمية المستدامة ، إذ يعتبر أهم خطوة من خلال نقل وتوضيح الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة المؤسسة الاقتصادية للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، حيث تعكس هذه الرسائل الاتصالية الموجهة للأطرف ذوي العلاقة بالمؤسسة صورة إيجابية تعكس مواطنة هذه المؤسسات .

فتوفير هذه الإجراءات أدى إلى ظهور مختصين في مجالات الاتصال والتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ، وظهور مخابر بحث تتماشى مع هذه التوجهات البحثية الجديدة ، لذا فتطور المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن أصبح مرهون بتحديات الاتصال المسؤول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما أدى بنا بالبحث في هذا المجال ، فطبيعة الدراسة التي نتناولها تندرج إطار بحوث الاتصال في ظل التوجهات الاقتصادية الراهنة ، التي تتعلق بإدماج منهج التنمية المستدامة في أنشطتها الاقتصادية من خلال مختلف إجراءات المسؤولية الاجتماعية والبيئية .

فعلى المستوى العالمي شهد العالم بداية من سنوات التسعينات تحولا سريعا نحو تبني وتطبيق إجراءات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية ، نتيجة لضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بها ، ونتيجة لوعيها بضرورة مسايرة هذه التحولات لضمان بقاءها وتنافسيتها من جهة وتقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بها من جهة أخرى.

أما على المستوى الوطني ، فبالرغم من وجود برامج ومخططات بيئية وضعتها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، في ظل المتغيرات الدولية لدمج هذه التحولات الاقتصادية على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وبالأخص المؤسسات الصناعية (*)، إلا أنه لازالت معظم المؤسسات لم تنخرط في هذه التوجهات ، فعلى سبيل المثال لا تزال المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لم تطبق لدى أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، فحتى سنة 2007، توجد فقط 6 مؤسسات حاصلة على شهادة إيزو 14001[1] .، **"حول تطبيق نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة "**
ونتيجة لعدم احترام أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمعايير البيئية وتوجهات التنمية المستدامة، تسببت نشاطاتها الصناعية إلى حدوث تلوث بيئي خطير ، أحدث انعكاسات بيئية وصحية سلبية .

ومن أهم المؤسسات الاقتصادية الصناعية التي ساهمت في هذا الوضع هي مصانع الإسمنت ، حيث تشكل مصانع الإسمنت الموزعة على الإقليم الوطني مصادر هامة للتلوث بالدقائق وكذا بغازات الاحتراق ، إذ تشير التقارير البيئية التي وضعتها وزارة البيئة في تقرير **"حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"** لسنة 2000، إلى أن مصانع الإسمنت لرايس حميدو ، سور الغزلان ،مفتاح ،الشلف وزهانة، وبني صاف وسعيدة ، وحجر السود، وعين لكبيرة تدفقا سنويا يقدر ب 4569 طن من أكسيد الأزوت ، و1200 طن من أكسيد الكربون ، و464 طن من المركبات العضوية المتبخرة غير الميثانية و2020.000 طن من ديوكسيد الكبريت .[2]

وعليه من خلال هذه الإحصائيات تتجلى خطورة هذا النشاط الصناعي على البيئة ، حيث تصنف هذه الصناعة ضمن الصناعات الخطرة والثقيلة ، التي تتخوف العديد من المنظومات البيئية الدولية من مخاطرها البيئية والصحية ، والناتجة عن تلوث الهواء خصوصا عند تواجدها بالقرب من المناطق السكنية حيث تنتشر أمراض الربو والأمراض التنفسية بكثرة بهذه المناطق .
ونظرا لهذه الآثار البيئية والاجتماعية وتحت الضغوطات المختلفة من مختلف الأطراف كالجمعيات البيئية كممثل للمجتمع المدني، وسائل الإعلام ، والهيئات الرسمية لحماية البيئة ، بدأت هذه المؤسسات بالتوجه نحو الالتزام بمسؤوليتها عن الآثار المختلفة لنشاطاتها الصناعية الملوثة ، حيث انتهجت جملة من الإجراءات لزيادة حماية البيئة ، وضمان أمن المجتمع إذ خصصت ميزانيات معتبرة لحماية البيئة ودعم

---

* تتمثل هذه البرامج ، في وضع أدوات للتسيير البيئي ، ومساعدة المؤسسات على تبني نظم الإدارة البيئية ، أما على مستوى المخططات البيئية يعتبر المخطط الوطني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، 2001-2010، من أهم المخططات التي وضعتها الجزائر لتطبيق التنمية المستدامة وحماية البيئة ، بالإضافة للبرامج والمخططات ،تعتبر القوانين من أهم العناصر التي اهتم بها المشرع الجزائري ، حيث وضع المشرع قانون لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، وهو القانون 03-10 المؤرخ في جويلية 2003 .

[1] -Abdelkrim Boughadou,Politiques d appui a la compétivité des entreprises algériennes Ministère de la petite et Moyenne entreprise et de l artisanat, p 15.

[2] - تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر – وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ،2000، ، ص66

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطويرالمجتمع لتحسين صورتها ، وفي هذا الإطار لجأت لتدعيم هذه الإجراءات بالاعتماد على الاتصال في تطبيقها وتوضيح أثارها البيئية والاجتماعية تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها .

وتعتبر ولاية سطيف من بين المدن الجزائرية التي يوجد بها أهم مصنع للإسمنت على المستوى الوطني حيث كان هذا المصنع يشكل سابقا خطورة على البيئة والمجتمع ، إذ أثر على البيئة المحلية لولاية سطيف وبالخصوص دائرة عين لكبيرة ، من خلال قذفه لملايين الأطنان من غبار الإسمنت في الهواء ، وهو الأمر الذي أدى لتدهور البيئة بالمنطقة ، وتأثر الصحة العامة للسكان من خلال تفشي الأمراض التنفسية كأمراض الربو،والحساسية ....

أما حاليا فقد اتجهت مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف بتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، والتوجه لتطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة من خلال اعتماد سياسة تقوم على البيئة الجودة والأمن (*) ، بعد تأثيرالضغوطات الممارسة على المؤسسة ، والمتمثلة فيما تكتبه وسائل الإعلام ، وما تقوم به الجمعيات المحلية كأهم ممثل للمجتمع المدني من نشاطات للضغط على المؤسسة ، وضغوطات المواطنين وعمال المؤسسة ،هذا على المستوى غير الرسمي ، أما على المستوى الرسمي فشكلت الإجراءات الإدارية التي قامت بها مديرية البيئة ، عبر الآليات القانونية ضغطا إضافيا ، ونتيجة لمختلف العوامل السابقة التي ضغطت على المؤسسة وأثرت في سلوكها ، اتجه مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال :" **دعم تقنيات الإنتاج النظيف ، تطبيق نظام الإدارة البيئية ، تطبيق نظام الصحة السلامة المهنية للحفاظ على صحة العمال** ..." ، وتجدر الإشارة إلى أن الاتصال من أهم الإجراءات التي تبنتها المؤسسة لدعم الإجراءات السابقة الذكر في نقل الآثار البيئية والاجتماعية لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وتقريب وجهات النظر بينهم من خلال نقل صورة المؤسسة المواطنة بدلا من الصورة السابقة "صورة المؤسسة الملوثة" ، وذلك بالاعتماد على سياسة الاتصال المسؤول التي تتضمن أنشطة اتصالية كالممارسات التي تتعلق "بالاتصال الاجتماعي " و" الاتصال البيئي "، ضمن سياسة الاتصال بالمؤسسة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي للمؤسسة.

نهدف من خلال هذه الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، توضيح العلاقة بين الاتصال والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، اعتمدنا على دراسة حالة هذه المؤسسة التي اتخذت جملة من الإجراءات التي تتعلق بتبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، خصوصا وأن مختلف الإجراءات المطبقة في هذا المجال حازت عليها المؤسسة ، كحصولها على المواصفة القياسية إيزو 14001، حول نظام الإدارة البيئية كأهم إجراء في مجال المسؤولية البيئية ، والمواصفة OHSAS 18001، حول نظام الصحة والسلامة المهنية ، كأهم إجراء في مجال المسؤولية الاجتماعية ، وهو الأمر الذي دفع بوزارة البيئة ، لمنحها جائزة وطنية على احترامها للبيئة سنة 2009، كان تبني هذه الإجراءات راجع لضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، حيث قامت المؤسسة ببناء سياسة اتصالية مسؤولة للحصول على دعمهم، من خلال تفهم مصالحهم واهتماماتهم وتقريب وجهات النظر بينهم ، مع المحافظة على مصالح وأهداف المؤسسة في نفس الوقت ، لذا تبرز أهمية الاتصال في هذه الدراسة من أجل التعرف على اهتمامات وانشغالات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، الذين يكون لديهم رؤى مختلفة قد تؤدي إلى اضطراب العلاقات بينهم وبين المؤسسة ، فإنعدام التفاهم بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها يعتبر السبب الأول وراء فشل المؤسسة ، لذا فالمديرين الفاعلين للمؤسسة يجعلون الحصول على دعم الأطراف ذوي العلاقة أولوية قصوى وهذا الدعم لا يكون إلا بالاستجابة لمطالبهم والالتزام بمسؤوليتها المختلفة ، والاتصال معهم لتوضيح أثارها بالاستجابة لاهتماماتهم ، ومن منطلق الأهمية التي يلعبها الاتصال في

*- للإطلاع على سياسة مؤسسة إسمنت عين لكبيرة في ظل التوجه الإستراتيجي لتطبيق التنمية المستدامة ، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ارجع للملحق رقم "01"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، تجاه الأطراف ذوي العلاقة ، ننطلق في دراسة هذا الموضوع للكشف عن العلاقة بين هذين المتغيرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإشكالية :

تمثل قضية البيئة اليوم رهانا أساسيا وتحديا مستقبليا بالنسبة للدول - سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء - ، ففي ظل العولمة والتطورات الاقتصادية المتسارعة ، أصبح تسليط الضوء على قضية البيئة من الأولويات الأساسية في السياسة البيئية الدولية ، خصوصا بعد دق ناقوس الخطر وتفاقم المشاكل البيئية التي أصبحت تهدد كوكب الأرض .

فمشاكل " التغير المناخي والاحتباس الحراري"، من أبرز المشاكل الراهنة التي أرقت العالم ، على غرار مشاكل التلوث البيئي بمختلف أشكاله ، تفاقم النفايات الضار ة بالبيئة نقص التنوع البيولوجي ، الأمطار الحمضية ، نقص الغطاء النباتي، واتساع ظاهرة التصحر .....وما إلى ذلك من مشاكل بيئية.

حيث قادت هذه المشاكل إلى جملة من الآثار البيئية الضارة على البيئة ، نتج عنها حدوث التدهور البيئي الذي أحدث اختلالا في توازن النظام البيئي ، وكذا أثار اجتماعية أثرت على استقرار ورفاهية المجتمعات ، وحقها في بيئة نظيفة وآمنة خصوصا في الدول النامية ، إذ ارتفعت نسبة الأمراض وتفشت الأوبئة واستفحلت ظاهرة الفقر والبطالة وارتفعت نسبة الوفيات .....الخ من المشاكل الاجتماعية .

فحسب مختلف الدراسات يرجع السبب الرئيسي لهذه الأوضاع في العنصر البشري ، الذي أسس لتنمية اقتصادية يمكن وصفها بأنها **"تنمية سوداء"**، أو تنمية غير مسؤولة نتيجة لجشع النظام الرأسمالي ، الذي يتجسد هدفه الأساسي في تعظيم الربح دون مراعاة للبيئة و المجتمع ، وهو الأمر الذي حرض الوعي العالمي بضرورة حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وآمنة ، فكانت جماعات الخضر وأنصار البيئة في العالم هم أول من قاد هذه التوجهات البيئية الواعية ، للبحث في مطالب حماية البيئة ، التي غالبا ما كانت تصطدم بمطالب التنمية الاقتصادية ، تلت هذه المبادرات ضغوطات الرأي العام ، المجتمع ووسائل الإعلام ، جراء وعيها بقضية البيئة .

ونتيجة لهذه الضغوطات الممارسة على الدول والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة ، عقدت العديد من المؤتمرات الدولية للبحث عن حلول عن العلاقة السلبية بين التنمية والبيئة وما أحدثته من نتائج سلبية على البيئة ، فكان نتيجة هذه المؤتمرات ظهور مفهوم التنمية المستدامة « **Développement Durable**»، في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين كحل بديل يعدل من السياسات التنموية السابقة ، فهذه التنمية تهدف إلى تحقيق الاستدامة، من خلال حماية البيئة بالدرجة الأولى أثناء تحقيق التنمية - أي الموازنة بين المتطلبات التنموية والبيئية على حد سواء-.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمنذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند(*) **"تقرير مستقبلنا المشترك** "سنة 1987، بدأ هذا المفهوم في الانتشار على مستوى الدول ، حيث خصصت إستراتيجيات لتطبيق التنمية المستدامة في اقتصادياتها ، وذلك بالاعتماد على محاور الأجندة 21 (*).

ثم انتشر هذا المفهوم على مستوى المؤسسات الاقتصادية ، التي تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، وهنا نخص بالذكر المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الصناعي التي تحدث نشاطاتها الصناعية أثار ضارة بالبيئة والمجتمع ، ومع تنامي الوعي بمسؤوليات مختلف الأطراف تجاه حماية البيئة ، بدأت المؤسسات الاقتصادية تتوجه لتطبيق التنمية المستدامة ، بعدما كانت تحدث أضرار بيئية أثناء القيام بأنشطتها ، أصبحت تدمج التنمية المستدامة بمختلف أبعادها في أنشطتها من خلال التزامها بإجراءات تطبيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية ،الاجتماعية ، والبيئية .

حيث أن التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية « **LA Responsabilité Social et ، Environnemental** » ، إذ يعتبرها أحد الباحثين في مجال المسؤولية الاجتماعية **Annick souyet** (*)، على أنها ابنة التنمية المستدامة « **la Fille de développement durable** » لأنها تساهم في تحقيق البعدين البيئي والاجتماعي من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بهما .

و يتحدد مدى التزام المؤسسة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، من خلال سلوكها البيئي فسلوكيات المؤسسة البيئية قد تكون دفاعية ، حيث يتجسد الهدف الوحيد لهذا السلوك في تحقيق الربح دون مراعاة للبيئة والمجتمع ، إذ تنظر المؤسسة للاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ، ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية ، وهو السلوك السائد لدى أغلب المؤسسات الاقتصادية الصناعية حسب مختلف الدراسات في هذا المجال ، كما يوجد سلوك بيئي مساير يتجسد من خلال الامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب ابعد من ذلك ، أما النمط الذي يكاد يكون غائب هو**" السلوك الواعي "**، فعدد المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك قليل ، يهدف هذا السلوك إلى تحقيق أهداف بيئية من خلال الالتزام الطوعي الواعي والمسؤول، وذلك من منطلق قيم اجتماعية وثقافية سائدة وليس من وجهة نظر قانونية ، حيث تصبح المعطيات البيئية والاجتماعية في هذا السلوك جزءا أساسيا من إستراتيجية المؤسسة .[1]

---

* جروها ليم برونتلاند : رئيسة وزراء النرويج سابقا ، هي أول من وضع تعريف رسمي للتنمية المستدامة ، وهو أشهر تعريف للتنمية المستدامة إذ تعرفها على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال الحالية دون المساومة على حقوق الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم ونصيبهم من الموارد .

* تعتبر الأجندة 21 أو أجندة القرن الواحد والعشرين من أهم الوثائق التي انبثقت عن مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992 حيث وضعت هذه الأجندة دليل يوضح تطبيق مسارات التنمية المستدامة على مستوى الدول ، تضمنت 4 مقاطع كالتالي:

المقطع الأول : وعنوانه اجتماعي واقتصادي يتضمن فصلا عن التغيير في طرق الاستهلاك

المقطع الثاني : وعنوانه موارد ويتعلق بالمظاهر البيئية المرتبطة بالنشاط الإنساني مثل حماية البيئة الجوفية ،والمحيطات،والمياه العذبة، والكفاح ضد التصحر، وإدارة الأنظمة البيئية الحساسة،،إدارة النفايات والفضلات من مختلف الأنواع .

المقطع الثالث: وعنوانه " المجموعات الكبيرة" يركز على أهمية المشاركة الواسعة للجمهور في اتخاذ القرارات .

المقطع الرابع :وعنوانه وسائل يركز على تحديد طبيعة الوسائل الواجب اعتمادها في مجالات متنوعة مثل الأوضاع المالية ، والتعاون العالمي، ودور العلوم والتربية ، ...أنظر إلى نبيل جواد **: التسويق في خدمة المشروع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2008، ص448.

* Annick Souyet ; directeur du développement Durable Directeur Associé du recherche CR2SM ,participé a l écriture de cet ouvrage ; **La responsabilité sociétal de l entreprise « RSE » …Sous le prisme du développement durable en** 2009 .

[1] - محمد عادل عياض : **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة** ،مجلة الباحث – عدد 07، 2009 - 2010 ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ، ص03.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم الإجراءات التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية في تحقيق السلوك الواعي هو الاتصال مع مختلف الأطراف الذين يتأثرون بنشاطها وتبليغهم بما يتعلق بإجراءاتها لحماية البيئة ومساهمتها في المجتمع .

ولتغير المؤسسة الاقتصادية من سلوكها تتبع جملة من الإجراءات يساهم فيها الاتصال بشكل أساسي فالسلوك الواعي يشمل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، وهذا الالتزام يشمل الاتصال بمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من عمال ، مجتمع محلي ، مجتمع مدني، وسائل إعلام ....، لتوضيح إجراءات المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تطبقها المؤسسة ، ونقل صورة المؤسسة المواطنة للأطراف ذوي العلاقة ، إذ يعبر هذا الاتصال عن عملية تواصل بين المؤسسة والمجتمع ، لضمان تطور المجتمع ونشاط المؤسسة معا .

وفي ظل التوجهات الراهنة لتطبيق التنمية المستدامة ، برز اتصال ذو مضمون بيئي اجتماعي يطلق عليه اسم الاتصال المسؤول« **La Communication responsable** »، أو الاتصال الذي يفعل التنمية المستدامة بمختلف أبعادها البيئية والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

يهدف هذا الاتصال إلى تحقيق عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع ، إذ تتفاعل المضامين البيئية والاجتماعية في السياسة الاتصالية للمؤسسة للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي ، سواء في الاتصال الداخلي للمؤسسة الذي يوجه للعمال ، أوفي الاتصال الخارجي ، مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة كالمجتمع المحلي المحيط بالمؤسسة ، ووسائل الإعلام المحلية ، والهيئات الرسمية المتمثلة في" مديرية البيئة " ، وذلك لتأسيس هوية مجتمعية تعكس صورة المؤسسة المواطنة التي تحترم بيئتها ومجتمعها .

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في أن الضغوطات الممارسة على المؤسسة الاقتصادية من طرف الأطراف ذوي العلاقة بها،الذين يتأثرون بنشاطاتها الصناعية الملوثة ، وضعت المؤسسات أمام ضرورة الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية تجاههم والاستجابة لمطالبهم ، وهذا الالتزام يتطلب استعمال الاتصال كأهم إجراء لتوضيح التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية،و لتخفف المؤسسة من هذه الضغوطات الممارسة عليها من الأطراف ذوي العلاقة بها، تعمل على تحقيق التقارب معهم وتقريب وجهات النظر بينهم ، وتغيير صورة المؤسسة لديهم من مؤسسة ملوثة إلى مؤسسة مواطنة، لذا فمختلف الإجراءات السالفة الذكر، لا تتحقق إلا بوجود سياسة اتصالية ذات نوع خاص موجهة للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وهنا تبرز أهمية الاتصال كعنصر مؤثر في اتجاهات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، حيث أن ضغوطاتهم وإن لم تعالج بسياسة اتصالية مسؤولة ستعتبر مشكلة حقيقية تهدد بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية .

للتعرف على مدى التزام المؤسسة التي سنناولها بالدراسة والمتمثلة في مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة بسطيف بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية ، سوف ندرس مختلف العوامل الضاغطة التي أثرت في اتجاه المؤسسة نحو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، كما سندرس أيضا الإجراءات التي اتبعتها في التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، وعلاقة الاتصال بمختلف هذه الإجراءات التي تصب في إطار حماية البيئة والمجتمع ، حيث سيظهر من خلال هذه الدراسة مدى وجود نمط الاتصال المسؤول بالمؤسسة محل الدراسة من خلال إجراءاتها الاتصالية، ومدى مساهمة هذه الإجراءات في تقريب وجهات النظر بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذوي العلاقة بها.

وعليه ونظرا لأهمية موضوع الاتصال في دعم تحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة الاقتصادية الصناعية يمكن لنا أن نطرح التساؤل المحوري التالي :

- ما هي الإجراءات الاتصالية التي تتبناها المؤسسة الاقتصادية الصناعية لتوضيح التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية عند ممارسة نشاطها ،تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها ؟ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- لا تلتزم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية طوعيا ، إلا في حالة وجود ضغوطات من الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .
- تتوجه المؤسسة حاليا بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية أثناء ممارسة أنشطتها الاقتصادية .
- تساهم الإجراءات الاتصالية التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في تقريب وجهات النظر بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها .

اعتمدنا في هذه الدراسة على المفاهيم التالية (*): **التنمية المستدامة ، المسؤولية الاجتماعية ،المسؤولية البيئية ،الاتصال المسؤول، الاتصال البيئي ، الاتصال الاجتماعي. الأطراف ذوي العلاقة .**

مفهوم التنمية المستدامة :

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوم واسع التداول فلم يعد المشكل في غياب التعاريف، بل في تعددها ووجهة نظرها فقد عرفت" **بالتنمية المتجددة والقابلة للاستمرار** " ، التنمية التي لا تتعارض مع البيئة ، والتنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية وغير الطبيعية ، غير أن هذه التعاريف تفتقد للمرجعية لذا سنركز على التعاريف التي تتسم بالمرجعية .

فأشهر تعريف للتنمية المستدامة هو تعريف جروهاليم برونتلاند ، إذ يعتبر تعريفها المرجع المعتمد في أغلب الدراسات حيث عرفتها : "على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها . "[1]

أما تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على للطبيعة :" فقد عرفها على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصاد والمجتمع . "[2]

عرفها **قاموس Webster** على أنها "التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا". [3]

كما أن هيئة الأمم المتحدة كان لها دور في تعريف التنمية المستدامة ، حيث عرفها المبدأ الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو1992على :"أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية ، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل ، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة ، بل تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها" .[4]

---

*ونعني بالمفاهيم أراء وأفكارا أو مجموعة معتقدات حول شيء معين ، أو أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الأسماء التي تطلق على الصنف نفسه ، واصطلاح الفكرة أو المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي ، و المفاهيم ليست أفكارا ثابتة وغير قابلة للتبدل و التحول ، وإنما هي أفكار ديناميكية تتغير وتتحول تبعا لتغير العصر وتبدل ظروفه الموضوعية وإيديولوجيته الحياتية وغالبا ما يتفق العلماء على معاني ومقاصد و مضامين المفاهيم التي يستعملونها ويتداو لونها في دراستهم ، وأبحاثهم وأحيانا يختلفون على معاني وأفكار مضامين هذه المصطلحات ....

- أنظر د/بلقاسم بن روان: **المنظومة الإعلامية وعلاقتها بالقيم** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال،جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2004/2003،ص16.

[1] -Corinne Gendron , **le développement durable comme compromis** ,Québec,2006 ,p166.

[2] -ibid, p167.

[3]- د/ عثمان محمد غنيم ،ماجدة أحمد أبو زنط:**التنمية المستديمة ،فلسفاتها أساليب تخطيطها وأدوات قياسها** -،دار صفاء ،ط1،2007،عمان ،ص25.

[4]دوجلاس موسشيث، تر،بهاء شاهين : **مبادئ التنمية المستدامة** ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1،2000،ص13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يعرف التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أنها: " تنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة ، أي بإشراك كافة الأفراد والمؤسسات الرئيسية والمعنية بقرارات التنمية التي تمس شؤونها ."[1]
بحيث يشارك الأفراد في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، اقتصاديا ، اجتماعيا ، وبيئيا
إذن هي فرصة عظيمة للابتكار والإبداع ، أين تكون كل القوى الحية ضمن جهد التفكير والتوقع ووضع عملية جديدة قيد التنفيذ في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

أما عن مختلف السمات المميزة لهذا المفهوم:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام باعتبارها أكثر تداخلا و أكثر تعقيدا من هذه الأخيرة خاصة بما يتعلق بما هو طبيعي ، وما هو اجتماعي في التنمية .
- تتفاعل أبعاد التنمية المستدامة وتتكامل في ثلاثة أبعاد أساسية أهمها التركيز على البعد البيئي .
- لايمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها ، وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية [2] .

والملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة ، أن أغلب التعاريف مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي : " العدالة الاجتماعية ، حماية البيئة، والفعالية الاقتصادية" ، وهنا نجد الاهتمام يرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وبالجوانب البيئية بمعنى الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن يحول للأجيال القادمة.

مفهوم إجرائي:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، إذن فهي المحصلة النهائية للتفاعل بين هذه العناصر، تطرقنا لهذا المفهوم في هذه الدراسة لأنه المفهوم الجوهري الذي تتفرع عنه المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، فالتنمية المستدامة هي الإطار الشامل لمجال دراستنا ، يندرج ضمنه مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة الاقتصادية ، كمفهوم أساسي يتعلق بممارسات التنمية المستدامة وأبعادها على المستويين الاجتماعي والبيئي ، فالمسؤولية الاجتماعية والبيئية هي أهم أداة لتطبيق التنمية المستدامة كممارسة على مستوى المؤسسة الاقتصادية .

مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

يطلق على مفهوم المسؤولية الاجتماعية اختصار **"RSE "**كاختصار للمصطلح باللغة الفرنسية " la responsabilité Social des entreprises" ، التي تتضمن دمج كل من الانشغالات البيئية والاجتماعية في أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، أما المصطلح باللغة الإنجليزية هو اختصار **" csr"**
« corprate، social responsabilité » وهناك من يستعمل مصطلح المسؤولية المجتمعية التي تعتبر أوسع نطاقا من مصطلح المسؤولية الاجتماعية RSE.
فحتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية ، حيث لا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية ، ومن هنا تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة السوق ، وطبيعة نشاط المؤسسة وأشكاله ، وما تتمتع به كل مؤسسة من قدرة مالية وبشرية.[3]

---

[1]- جيمس أرامز :**التنمية بالمشاركة مع جميع الأطراف الرئيسة** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 03،سبتمبر 1994،ص36.
[2]- عبد الله الحرستي حميد : **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف 2005،ص24.
[3]-عبد الله صادق دحلان : **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات** ، مجلة العمل ،العدد 49، بيروت مارس 2004 ،ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف التي توضح هذا المفهوم

- **تعرفها المنظمة العالمية للمعايير: "** بأنها نشاطات للمؤسسة لتتحمل المسؤولية الناتجة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع، والبيئة المحيطة بها لتصبح بذلك نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع ومع مبادئ التنمية المستدامة ، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي ، احترام القوانين و الأدوات الحكومية حيث تدمج هذه المرتكزات في النشاطات اليومية للمؤسسة"[1].

فهذا التعريف يؤكد على أن المسؤولية الاجتماعية ، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق البعد الاجتماعي ، وذلك بالالتزام الأخلاقي .

- **تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعنى التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية ، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي ، والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف .[2]

ويعرفها البنك الدولي : "التزام أصحاب النشاطات التجارية ، بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس ، بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في أن واحد " بمعنى أن المسؤولية الاجتماعية تكمن في التعاون مع المجتمع المحلي لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، إضافة للأهداف الاقتصادية ، وصولا لتحقيق التنمية المستدامة ،من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه ركز على الجانب الخارجي للمسؤولية الاجتماعية "[3].

ويعرفها الاتحاد الأوربي:" أن تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعيا ، يقصد به الاستثمار في المورد البشري ، البيئة ، والعلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة ، بعيدا عن الالتزامات القانونية ، لذا فهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها :" الإدماج الطوعي للاهتمامات الاجتماعية والبيئية ، في جميع نشاطات المؤسسة التجارية ، وعلاقتها مع الأطراف ذوي العلاقة"[4].

إذن من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية تدور حول نقطتين رئيسيتين:

- **تتمثل الأولى** في كون المسؤولية الاجتماعية هي عملية تطوعية ، ذات طابع أخلاقي نابعة من الإرادة الكاملة للمؤسسة ، بعيدا عن الالتزامات القانونية والتشريعية.
- **أما الثانية** فتشير إلى أن المؤسسة ليست مسؤولة فقط أمام أصحاب المصالح "المساهمين"، بل عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل من له علاقة مباشرة ، أو غير مباشرة بالمؤسسة" الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة".

وهذا يناقض النظرة التقليدية التي ترى بأن مسؤولية المؤسسة الوحيدة هي تعظيم الأرباح وزيادة ثروة المالكين حسب نظرة المفكر الاقتصادي ميلتون فريدمان.

ومن ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها " المبادرة الطوعية للمؤسسة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، والمحافظة على مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة ."

---

[1]-Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; **la responsabilité d'entreprise** ; éditions la découverte. Paris.2007. p 23.

[2]-Marie-Françoise GUNNAUD et Frédérique WILLARD. **Du management environnemental au développement durable des entreprises**. France .ADEME. Mars2004.P05.

[3]- شوقي مانع: **دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011/2010. ص10.

[4]- **Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises -Livre vert-** Commission européenne, 2001, P 08.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم إجرائي:

هي المسؤولية التي تلتزم بها المؤسسة طواعية بسب اعتبارات أخلاقية واجتماعية ، دون وجود إجراءات ملزمة قانونا ، كما ترتبط ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين ، وتحسين حياتهم والحفاظ على صحتهم وسلامتهم بالدرجة الأولى ، والبعد الثاني خارجي يتمثل في مبادرات المؤسسة لحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ، كتخصيص ميزانية للأعمال الخيرية والمساهمة في ترقية المجتمع المحلي الذي تمارس نشاطها فيه ، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة للحفاظ على مصالح المؤسسة ومصالح الأطراف ذوي العلاقة بها .

مفهوم المسؤولية البيئية :

تعرف المسؤولية البيئية على أنها التزام المؤسسة بإجراءات حماية البيئة أثناء قيامها بأنشطتها الاقتصادية من خلال تقليص الأضرار البيئية ، إذ تطبق برامج وإجراءات لحماية البيئة تتمثل في نظام الإدارة البيئية التي تعمل على زيادة فعالية الأداء البيئي للمؤسسة .

تعتبر المسؤولية البيئية في الوقت الحاضر أداة إستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية أيا كان نوعها وطبيعة نشاطها ، حيث تضمن لها المكانة التنافسية وتساعدها في تحقيق الفعالية الاقتصادية " الربح" ، من خلال مؤشرات الأداء البيئي لكل من" الموارد ، الطاقة ، النفايات ، المياه. "،هذه المؤشرات البيئية وبفعل ترشيد استهلاكها من جهة ، ستسهم المؤسسة في الحفاظ على البيئية وعدم هدر مواردها ، ومن جهة أخرى تحقيق الفعالية الاقتصادية بزيادة أرباحها.

للإشارة المسؤولية البيئية دائما ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فهما عنصران مترابطان ، ومتلازمان في حين يوجد من الباحثين من يفصل بينهما ، باعتبارهما مفهومين منفصلين لكن من خلال دراستنا النظرية لموضوع التنمية المستدامة في الإطار النظري للدراسة ، اتضح لنا أنهما مترابطان ومتلازمان ، ولا يمكن فصلهما عن بعض " فلا يمكن فصل البعد الاجتماعي عن البعد البيئي " في إطار تحقيق التنمية المستدامة .

مفهوم إجرائي :

المسؤولية البيئية هي دور المؤسسة في علاج البيئة من الآثار السلبية لأنشطتها ، حيث تتبع لتطبيق هذا العلاج وصفة تتمحور حول الالتزام الصارم بإجراءات حماية البيئة أثناء القيام بأنشطتها الصناعية، تتجسد هذه الوصفة بشكل أساسي في تطبيق نظام الإدارة البيئية لمختلف أنشطة المؤسسة ، من خلال دمج البعد البيئي ، في وظائف المؤسسة المختلفة من "إنتاج ، محاسبة ، بحث وتطوير ، وموارد بشرية " للحد من أثارها على البيئة .

مفهوم الاتصال المسؤول :

تعرفه مجلة **l'econovateur**: " الاتصال المسؤول هو اتصال يقيم النتائج البيئية الاجتماعية والمجتمعية للمؤسسة ، حيث تضع هذه النتائج في المتناول من خلال رسائل اتصالية تنفذها وتديرها بطريقة مسؤولة ."[1]

ويتعلق الاتصال المسؤول في المؤسسة ، بالاتصال بطريقة مسؤولة تتفهم أن طبيعة هذا الاتصال ، لا تنحصر فقط في المواضيع البيئية ، بل تشمل الاتصال حول كل ما هو مسؤول.

فلتصبح المؤسسة مسؤولة لا تعتمد فقط على توجه التنمية المستدامة ، بل تستعمل بعض العمليات الاتصالية الخاصة بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها على المستوى البيئي وعلى مستوى الروابط الاجتماعية ، وأخلاقيات التجارة والصحة العامة.[1]

[1]-Sauveur Fernandez :**communication responsable- la révolution éthique publicitaire** -. magazine de l' econovateur .mars/avril 2011.p03.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم إجرائي:

الاتصال المسؤول غالبا ما يهدف إلى تحقيق عقد اجتماعي ، يعتمد بشكل أساسي على الأخلاقيات فمن خلال هذا التوضيح يمكن أن نعرف الاتصال المسؤول إجرائيا على أنه :

"ذلك الاتصال الذي يدعم تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة ، من خلال الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في محيطها ، وعلاقتها بالبيئة والمجتمع في رسائلها الاتصالية ، وذلك من خلال تعديل السياسة الاتصالية للمؤسسة بما يتوافق مع هذه المستجدات ، ونقل أثر المؤسسة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ".

حيث سوف نتعرف في دراستنا على هذا المفهوم ، الذي يمثل نمط خاص من الاتصال ، خصوصا في الإطار التطبيقي للدراسة ، وذلك من خلال استكشاف مدى تطبيقه في الممارسات الاتصالية للمؤسسة محل الدراسة .

ولتوضيح مفهوم الاتصال المسؤول بشكل أكثر تفصيلا سوف نركز على أهم عناصره حيث يتفرع هذا المفهوم إلى مفاهيم فرعية تستدعي منا توضيحها وتبسيطها كمفهوم الاتصال البيئي ، والاتصال الاجتماعي ".

مفهوم الاتصال البيئي:

يقصد بالاتصال البيئي" مجموع الأنشطة الاتصالية الكاملة التي يمكن أن تحدث التغيير في المعارف ، الآراء الاتجاهات والسلوكيات التي لها علاقة مباشرة مع البيئة في المجتمع ، باعتبار أن هذا التغيير ضرورة ملحة لمواجهة المشكلات البيئية ، وذلك بحشد طاقات وجهود المعنيين بالبيئة وتوجيهها لتحقيق أهداف معينة ، كما أن الاتصال البيئي هو قاعدة أساسية للنجاح في التقليل من المخاطر التي تهدد البيئة." [2]

ويعرف أيضا على أنه :" الاستعمال الإستراتيجي والمخطط للعمليات و الأنشطة الاتصالية ، ومخرجات وسائل الإعلام من أجل النقل الفعال للسياسة البيئية الموضوعة لمشاركة الجمهور في وضع المشاريع الموجهة نحو الاستدامة البيئية ".[3]

كما يشير الاتصال البيئي إلى دراسة وممارسة كيف يمكن للأفراد والمؤسسات والمجتمعات والثقافات توزيع تلقي فهم واستخدام رسائل عن البيئة ، وتفاعلات الإنسان معها وهذا يشمل مجموعة واسعة من التفاعلات الممكنة من الاتصال بين الأشخاص والجماعات ، والمشاركة في وضع القرار البيئي وتغطية وسائل الإعلام ."[4]

وهو كذلك " الاستعمال الإستراتيجي للتقنيات الإعلامية من أجل تدعيم السياسات والمشاريع البيئية وترقيتها ، كما يعد نشاطا إسهاميا يهدف إلى إشراك كل الأطراف المعنية ، بالعمل بدقة وجدية اتجاه المجموعات موضوع التوعية ، وهو تهذيب وتشجيع سلوكيات العمل البيئي من طرف الأفراد ، وذلك بمساندة تلك المشاريع وتشجيع المشاركة فيها "[5].

كما أنه المحرك الأساسي للعمل البيئي، وقاعدة أساسية للنجاح في التقليل من المخاطر التي تهدد البيئة

---

[1]- الموقع الإلكتروني http/www.bidactiblog.com **: la communication responsable**,12/4/2012 ,time 15.00

[2]- محمود عبد العزيز: **التغطية الصحفية لموضوعات البيئة** ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،دط، القاهرة ، 1988،ص123.

[3]-Envirenmental communication – applying communication Tools to Wards sustainable développement ,OECD, Paris ;France,1999, p8.

[4]- محمود عبد العزيز : **نفس المرجع**،ص123.

[5] - أحمد ملحة : **الرهانات البيئية في الجزائر** ، مطبعة النجاح ، أفريل 2000، ص،135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم إجرائي:

هوالإتصال المعني بالرسالة والمضمون البيئي سواء كان معلومات أو أراء ، ويكون هدفه الأساسي هو التعامل الإيجابي مع البيئة من أجل حمايتها والعمل على إيجاد الحلول لمشكلاتها ، وهو العامل الأساسي للعمل البيئي بصفة عامة ، والتوعية والتحسيس بصفة خاصة ، من خلال اعتماد أنشطة اتصالية يمكن أن تحدث التغيير في المعارف الآراء ، الاتجاهات ، والسلوكيات التي لها علاقة مباشرة بالبيئة .

ويتضمن الاتصال البيئي ممارسات اتصالية تتعلق بإشكاليات بيئوية " تقوم بها وسائل الإعلام ، الجمعيات ، الأحزاب السياسية ، أو أي متدخل في الحقل العمومي ، وتتعلق مواضيع الاتصال البيئي حول مستويين أساسيين هما: المستوى الواقعي المادي ويتضمن كل ما يتعلق بالبيئة .

أما المستوى الثاني : وهو المستوى الذي سوف نتناوله بالدراسة وهو المستوى الواقعي الاجتماعي والذي يتضمن " التنمية المستدامة ، المواطنة ، إطار المعيشة ....."

تطرقنا لتحديد مفهوم الاتصال البيئي لأنه يدخل ضمن السياسة الاتصالية البيئية للمؤسسة ، في تطبيق المسؤولية البيئية خصوصا فيما يتعلق بنظام الإدارة البيئية في المؤسسة من خلال التوعية والتحسيس البيئي على مستوى الاتصال الداخلي للمؤسسة ، وعلى مستوى الاتصال البيئي الخارجي الذي تستعمله المؤسسة في الإفصاح عن أدائها البيئي تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها.

مفهوم الاتصال الاجتماعي:

هو ذلك الاتصال الذي يهدف إلى تطوير المعارف ودفع الوعي الاجتماعي للطريق السليم ، وتغيير السلوك المعاكس للطبيعة الإنسانية السليمة ، فهو يبحث عن التغيير لصالح المجتمع في مجمله ، عندما يستجيب لتطلعات ومصالح هذا المجتمع في مساءل تهمه ، مثل مكافحة المشاكل الاجتماعية ، ترويج القيم الإنسانية .....[1]

كما يعرفه مشال لوني:

"بأنه ليس مجرد إعلام و استعلام فقط و إنما يعني أيضا تقويم أراء و سلوكيات الغير، بحيث يتم اللجوء إلى الاتصال الاجتماعي كلما دعت الحاجة للبحث عن التغيير لفائدة إصلاح المجتمع ككل ، و قد يكون الأهم بالنسبة لمكافحة الأمراض الاجتماعية ، و تنمية القيم الأساسية، ويعرفه ميشال لوني أيضا بأنه ركيزة أساسية لتغيير الآراء إلى الأفضل وتعديل السلوكيات المعاكسة "[2] .

مفهوم إجرائي :

هو الاحتكاك المتبادل بين الأفراد مع بعضهم البعض هذا الاحتكاك هو نوع من التعارف الاجتماعي، وهو الاتصال الذي يهدف إلى معالجة كافة المشاكل الاجتماعية ، عن طريق استخدام جميع أنواع الرسائل الاتصالية قصد تغيير الواقع السلبي نحو الأفضل .

تطرقنا لتحديد مفهوم الاتصال الاجتماعي لأنه يدخل ضمن السياسة الاتصالية للمؤسسة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، فمثلا فيما يتعلق بالأمن والصحة والسلامة المهنية ، تستعمل المؤسسة هذا النمط من الاتصال باستعمال"الملصقات"، لتوعية العمال وإرشادهم حول إجراءات الصحة والسلامة المهنية ، وذلك لتحقيق الفعالية بتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية .

---

[1]- بوخبزة نبيلة : **الاتصال الاجتماعي الصحي في الجزائر**، رسالة ماجستير ، معهد علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 1996.ص

[2]- ميشال لوني : **الاتصال الاجتماعي** ، ترجمة صالح بن حليمة ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ،تونس 2003 ،ص04 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الأطراف ذوي العلاقة: parties prenantes

هم منظمات أفراد أو جماعات ، لهم مصلحة أو عدة مصالح في أي قرار أو نشاط أيا كان للمؤسسة ، حيث يمكن لهذه المصالح أو" الرهانات " أن تتأثر بنشاط المؤسسة ، و تعمل على إنشاء رابطة ، معهم هذه العلاقة لا تحتاج أن تكون رسمية ، فالعلاقة وجدت بالمصلحة الموجودة بصفة مستقلة ، وقد يكون الأطراف ذوي العلاقة واعيين أو غير واعيين بتأثير المؤسسة على مصالحهم ، و يمكن للمؤسسة أن لا تعرف دائما الأطراف ذوي العلاقة بها جيدا ، و حسابهم وتحديدهم ، فكثير من الأطراف ذوي العلاقة لا يعرفون القدرة المحتملة لتأثير نشاط وممارسات المؤسسة على مصالحهم .[1]

في حين يصف فريمان 1984 " أن الأطراف ذوي العلاقة ، هم أفراد أومجموعة من الأفراد يمكن أن يؤثروا ويتأثروا في تحقيق أهداف المؤسسة".[2]

شكل بياني : رقم "01" **يوضح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .**

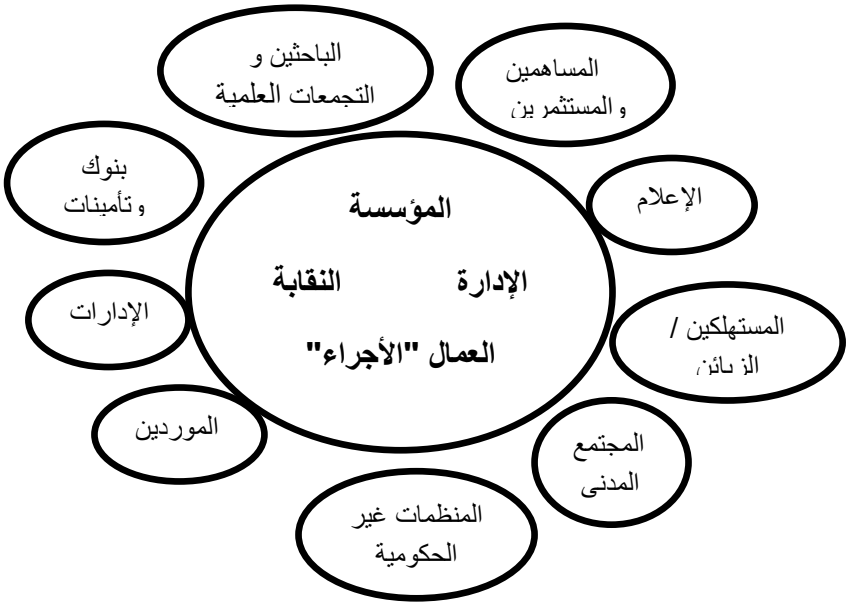

Source : Thierry Rases ,Bettina laville,et autre **: développement Durable-aspects stratégique et opérationnels** ,édition Francis Lefebvre,2010,paris. P16.

مفهوم إجرائي :

هم مجموعة من الأفراد والمؤسسات الذين يتواجدون بمحيط المؤسسة الداخلي والخارجي ، ويتأثرون بنشاطات وقرارات المؤسسة ، كما أنهم يؤثرون فيها حيث يمكنهم الضغط على المؤسسة بما يتوافق مع مصالحهم ، فدائما تسعى المؤسسة إلى تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي المصلحة ، والحوار معهم من خلال الاتصال.

وبالنسبة للأطراف ذوي العلاقة في دراستنا فهم مجموعة من الأطراف الذين تأثروا بنشاطات المؤسسة الصناعية ، حاولوا الحوار مع المؤسسة لوضع حل للآثار السلبية لنشاطاتها الصناعية على البيئة والمجتمع ، هذه الأطراف هي الأطراف التي أثرت على المؤسسة وضغطت عليها بتغيير سياستها بما يتوافق مع التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية تجاههم .

[1]-Thierry Rases ,Bettina laville ,et autre : **développement Durable-aspects stratégique et opérationnels** édition Francis Lefebvre,2010,paris. P16.

[2]- http //www.eco2initiative.com/aller-plus-loin/ **théories des partie – prenantes,**16/02/2012,time11 :00 ,p2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم الأطراف ذوي العلاقة في دراستنا " جمعية الشفاء لمرضى الربو كممثل للمجتمع المدني ، وسائل الإعلام "إذاعة وصحافة مكتوبة" ،مديرية البيئة لولاية سطيف، مدير نقابة العمال واللجنة المساهمة بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة كممثل للعمال ، مواطنين....."
للإشارة كثيرون هم الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، غير أن طبيعة موضوع الدراسة الذي تناولناه ، يتطلب دراسة أهم الأطراف التي تأثرت بنشاطات المؤسسة الصناعية الملوثة ، وأثرت عليها بالضغط للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية .

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته ، حيث أن موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية أصبح من أهم التوجهات الراهنة للمؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والتوجهات الاقتصادية المستدامة ، التي تأخذ بمعايير التنمية المستدامة في العملية التنموية ، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على دور الاتصال في إرساء وتطبيق هذه التوجهات لدى المؤسسات الاقتصادية خصوصا بعد طرح موضوع الاتصال والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الاقتصادية، " حيث يعرف هذا النمط الخاص من الإتصال بالاتصال المسؤول" الذي ينقل الآثار البيئية والاجتماعية لنشاطات المؤسسة لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بها .

ففي ظل التغيرات الحديثة التي تعرفها البيئة المحلية والدولية للمؤسسات الاقتصادية أصبح البقاء للمؤسسات التي تراعي وتحترم البيئة والمجتمع أثناء قيامها بأنشطتها ، خصوصا وأن الانشغالات البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية وتحسين صورة المؤسسة وكسب تأييد الرأي العام ، ومساندة الدولة أصبحت من أهم انشغالات المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن ، حيث أن قيام المؤسسات الاقتصادية بدورها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، يضمن لها إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، كما أن الدور البيئي للمؤسسة يضمن إلى حد كبير حماية البيئة والحفاظ عليها .

لذا تبرز أهمية تناول هذا الموضوع ، باعتبار أن المؤسسات الاقتصادية من أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، نظرا لدورها المؤثر في جميع المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية ، فبالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، ستسهم بتحقيق التنمية المستدامة وهذا الهدف لا يمكن أن ينجح بدون وجود اتصال مسؤول موجه للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة حول سياسة التنمية المستدامة .

وأما الدوافع التي قادتنا لتناول هذا الموضوع فهي دوافع مختلفة،ومن أهم الدوافع الموضوعية التي حفزتنا لتناول هذا الموضوع

- نقص الدراسات المتعلقة بالتوجهات الحديثة للاتصال التي تتعلق بالانشغالات البيئية والاجتماعية والرغبة في إثراء رصيد المكتبة الوطنية .
- حداثة الموضوع كونه يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة ، وهو توجه بحثي يدخل في إطار التنمية المستدامة .
- الرغبة في التعرف على سياسة المؤسسة محل الدراسة تجاه رهانات التنمية المستدامة وإستراتيجيتها.
- الرغبة في التعرف على العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحوالإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .
- الرغبة في توضيح مفهوم الاتصال المسؤول والتعرف على علاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة الاقتصادية.
- الرغبة في التعرف على الإجراءات الاتصالية المسؤولة التي اتبعتها المؤسسة لنقل أثارها الاجتماعية والبيئية للأطراف ذوي العلاقة بها .
- الرغبة في التعرف على مساهمة الإجراءات الاتصالية التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في تغيير صورة المؤسسة وتقريب وجهات النظر بينها وبين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة للدوافع الذاتية التي قادت الباحث لمعالجة هذا الموضوع فقد تمثلت في:

- الرغبة في تنمية مجال تخصص الباحث من خلال إنجاز دراسة متعددة الاختصاص تجمع بين الاتصال المسؤول ، الذي يتعلق بنقل الانشغالات البيئية والاجتماعية ، و التنمية المستدامة وهي مجال واسع للبحث حيث سنتناول أبعادها الاجتماعية والبيئية على مستوى المؤسسة ، والمتمثلة في المسؤولية البيئية والاجتماعية و التعرف على مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياستها العامة في هذا المجال ، وذلك بالاستدلال بمؤشرات تطبيق المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسة.
- التعرف على مساهمة الاتصال في هذا التوجه البحثي ومدى أهميته للمؤسسة في تحسين صورتها لدى الأطراف ذوي العلاقة بها .

و نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، خصوصا وأن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية لا يعي أهمية الحفاظ على البيئة ، وذلك نظرا للعلاقة التناقضية بين التنمية والبيئة ، ولكي نتعرف على مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها ينبغي أن نقوم بتشخيص سلوك المؤسسة البيئي ، من خلال إبراز مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة ، ومدى إهتمامها بالبعد البيئي في مختلف أنشطتها ، وتشخيص سلوك المؤسسة الاجتماعي من خلال أنشطتها الموجهة لعمالها على المستوى الداخلي للمؤسسة ، والمجتمع المحلي على المستوى الخارجي للمؤسسة .

وأهم هدف نسعى لتحقيقه من خلال هذه الدراسة هو إبراز أهمية الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ، فمجال هذه الدراسة يصب في إطار علاقة الاتصال بالتنمية المستدامة، وتوضيح أثر الاتصال في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وأثره في تغيير صورة المؤسسة لديهم.

بالنسبة لنوع هذه الدراسة ينبغي الإشارة أولا إلى أن البحث العلمي يتميز بوجود تصنيفات عديدة لأنواع الدراسات ، غيران لكل دراسة منهج يناسبها ، لذا فطبيعة الموضوع هي التي تحدد مسار الدراسة ، ونظرا لأن موضوعنا يتعلق بدراسة ظاهرة راهنة ويسعي إلى جمع حقائق مرتبطة بها، فإن الموضوع يتناسب والدراسات الوصفية ، **ومنه" فنوع الدراسة وصفية."(*)**

وبخصوص منهج الدراسة ، ولأن الدراسة التي نقوم بإنجازها تتطلب منا تقديم منهج يحدد مسارها ويحقق الدقة المطلوبة ، بحسب ما تمليه الدراسة ، وخصائص الموضوع ومميزاته وطبيعة العلاقة بين متغيراته، لذا " **فالمنهج المسحي" (*)**هو الأنسب لدراستنا كونه يمكننا من :

- وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة، والكشف عن أبعاد هذه العلاقة من خلال الوقوف على مختلف العناصر المكونة للموضوع وبالتالي استخلاص مختلف نتائج دراسة الظاهرة.
- يسمح لنا المنهج المسحي من تشخيص سلوك المؤسسة وعلاقاتها الاتصالية مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة لتنفيذ إجراءات المسؤولية الاجتماعية والبيئية .

---

*وهي التي تتضمن الحقائق الراهنة التي لها علاقة بطبيعة الظاهرة، فهي تهتم بتحديد بعض مظاهر التنظيم بالمؤسسات بالإضافة إلى أن الدراسة الوصفية تتطلب وجود قدر من البيانات، وتفسير وتحليل تلك البيانات يؤدى إلى استخلاص دلالات ومعاني تكشف العلاقة بين المتغيرات وتعطي التفسير الملائم" ..أنظر محمد شفيق: **البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ، المكتبة الجامعية ،ط1، مصر،2001، ص71.

* يعرف المنهج المسحي : بأنه " المنهج الذي يسمح بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع ، وذلك عن طريق تشخيصها ووصفها وصفا دقيقا وشاملا وكشف كافة جوانبها ووصف العلاقات القائمة بينها وتحديدها بشكل دقيق مما يسمح بمعرفة حالة واقع الظاهرة والتنبؤ بتطورها مستقبلا ". ..... أنظر كمال المغربي : أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ،ط1، 2007، ص95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعند محاولة التعرف على المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، ينبغي علينا مسح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من" عمال ، مجتمع مدني ، هيئات محلية ،مديرية البيئة ، وسائل إعلام .... .

كما اعتمدنا على " **منهج دراسة الحالة"**(*)

حيث تعد مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف هي الحالة التي سوف نتناولها بالدراسة ، تم اختيار هذه الحالة باعتبارها مؤسسة اقتصادية ذات طابع صناعي تمارس نشاط صناعي ملوث ، أثر على البيئة وعلى المجتمع المحلي بالمنطقة بانتشار مرض الربو خصوصا قبل سنة 2006، ومن خلال دراسة حالة هذه المؤسسة سوف نتعرف على طبيعة التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، والتعرف على مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة الذين أثروا على سلوك المؤسسة في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، هذا السلوك الذي سوف نشخصه من خلال مختلف الإجراءات التي اتبعتها في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وعلاقة الاتصال بهذه الإجراءات ، من خلال التعرف على مدى وجود سياسة اتصالية مسؤولة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه مختلف الأطرف ذوي العلاقة بالمؤسسة وأثر هذه السياسة عليهم ، من خلال دورها في تحسين العلاقة وتحقيق التقارب معهم، فهذه الحالة تتطلب وصفا شاملا لمختلف الإجراءات والعلاقات الاتصالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

واعتمدنا أيضا في هذه الدراسة على المنهج المقارن من خلال مقارنة التطبيق الواقعي لإجراءات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، وذلك بمقارنة الجانب النظري بما هو مطبق من إجراءات بالمؤسسة ، بالاعتماد على مؤشرات كمية لقياسها ، كما اعتمدنا على المقارنة بين وضعية المؤسسة سابقا ، والآثار التي خلفتها على البيئة والمجتمع ، وصورتها السابقة لدى الأطراف ذوي العلاقة بها، شملت هذه الفترة المقارنة فترة **"ماقبل الالتزام البيئي " قبل سنة 2006** ، حيث كانت المؤسسة في هذه الفترة ينظر إليها بأنها مؤسسة ملوثة لا تلقى قبول وتأييد لنشاطها الملوث من الأطراف ذوي العلاقة ، ومقارنة بين الوضعية الحالية للمؤسسة وصورتها لدى الأطراف ذوي العلاقة ، من خلال مختلف أثارها الاجتماعية والبيئية التي تجسدت بالإجراءات التي طبقتها **" فترة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية"**، حيث أصبح ينظر للمؤسسة بأنها مؤسسة مواطنة ، ."للتعرف على صورة المؤسسة سابقا وحاليا ارجع إلى الملحق رقم "02" يوضح صورتين مقارنتين للمؤسسة في كلا الوضعيتين "وضعية عدم الالتزام بالمسؤولية **"صورة المؤسسة الملوثة "** ، ووضعية الالتزام بالمسؤولية **"صورة المؤسسة المواطنة "**.

وللوصول للإجابة عن فرضيات الدراسة،اختار الباحث الأدوات المنهجية الملائمة لطبيعة الموضوع فعادة ما يرتبط نجاح البحث العلمي على استخدام الوسائل الأكثر فاعلية وكفاءة، ومن بين الأدوات التي سنعتمد عليها في دراستنا ما يلي:

---

* حيث يهتم هذا المنهج بتجميع الجوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد على أن يعتبر الفرد أو المؤسسة أو المجتمع كوحدة للدراسة ، ويقوم منهج دراسة الحالة على التعمق في دراسة المعلومات بمرحلة معينة من حياة هذه الوحدة ، ويتم فحص العوامل التي تؤثر في هذه الوحدة المدروسة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء هذه الوحدة، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة.....
أنظر د/ أحمد بدر :**أصول البحث العلمي ومناهجه** ،المكتبة الأكاديمية ، مصر ،ط1،2008،ص312.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مرحلة الدراسة الاستطلاعية: تم اعتماد الملاحظة في هذه المرحلة كأداة رئيسية

أ- الملاحظـــة(*)

تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والحقائق من الميدان.

وفي دراستنا لموضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية سوف نستعين بالملاحظة البسيطة "العادية "، من خلال ملاحظة البيئة العامة لمؤسسة إسمنت عين الكبيرة بولاية سطيف ، فمن خلال ملاحظة البيئة خارج المصنع وداخله سوف نستشف درجة الوعي البيئي لدى المؤسسة ، ومدى التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية فبملاحظة بيئة العمل ومحيط المؤسسة ، ستحدد لنا مؤشرات الالتزام بالمسؤولية البيئية والوعي بها من عدمه ، لهذا الغرض صمم الباحث شبكة ملاحظة تحتوي على جملة من المؤشرات الخاصة بالموضوع ، للإشارة سمحت لنا هذه الأداة بالتأكد من أن هذه المؤسسة هي الأنسب للدراسة فيما يتعلق بموضوعنا الذي تناولناه بالدراسة .

محاور شبكة الملاحظة: تحتوي على أربعة محاور

المحور الأول : موقع المؤسسة

تضمن 4 مؤشرات لتشخيص موقع المؤسسة .

المحور الثاني: حالة البيئة الخارجية للمؤسسة

تضمن مؤشرين أساسيين يحتويان على عدة محاور فرعية وذلك لقياس حالة كل من " الهواء، والنفايات بالمؤسسة "

المحور الثالث: حالة بيئة العمل بالمؤسسة

تضمن عدة مؤشرات للتعرف على ظروف العمل من حيث، النظافة، حالة الهواء ، الحرارة ،الضجيج ، الآلات .....

المحور الرابع : وسائل الوقاية والأمن والسلامة المهنية

تضمن مجموعة من المؤشرات، لملاحظة هذه الوسائل(*)

تم اعتماد هذه الأداة من طرف الباحث في الدراسة الاستطلاعية بتاريخ 2012/01/17

ومن بين نتائج الدراسة الاستطلاعية مايلي:

- لوحظ أن المؤسسة تقع بالقرب من التجمعات السكنية ، بحيث تبعد عنها بعض المدن السكنية ببضع الكيلومترات ومن أهم التجمعات السكنية القريبة جدا منها "الخربة ، أولاد عدوان ، الدهامشة، عين الطويلة ، عين لكبيرة " ، وتبعد المؤسسة عن مقر عاصمة الولاية ب 23 كلم .
- تم ملاحظة وجود مناطق زراعية تحيط بالمؤسسة ما لوحظ على هذه المناطق الزراعية هي أنها تبدو بحالة عادية ينمو فيها بعض العشب الأخضر، وهذا يعني عدم تأثرها بنشاط المؤسسة حاليا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق الزراعية سابقا قبل "تركيب الفيلترأو المصفاة القماشية سنة 2006"، كانت متأثرة جدا بنشاط المؤسسة لدرجة خفض كمية الإنتاج إلى 50% ، فبملاحظة شهود حضروا تلك الفترة كانت المساحات الزراعية مغطاة باللون الرمادي نتيجة الغبار الكثيف الذي يصدر من مصنع الإسمنت.
- تم ملاحظة البيئة الخارجية للمؤسسة فحالة الهواء تأشر إلى انخفاض نسبة التلوث الهوائي ، حيث لا يرى الغبار بالعين المجردة ، وهذا لوجود المصفاة الإيلكترو فيلترالتي تعزز تكنولوجيات الإنتاج النظيف بالمؤسسة ، فسابقا

---

* -تعرف الملاحظة بأنها: « الملاحظة العلمية المنهجية المقصودة للانتباه إلى الظواهر والوقائع لإدراك ما بينها من وقائع روابط وعلاقات خطية، وهي تتميز بالدقة ووضوح الهدف»..

. أنظر العجيلي عصمان سركز، سعيد أمطير: **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، الجامعة المفتوحة ، طرابلس،ط1، 2002، ص215.

* ارجع إلى الملحق رقم (03) للتفصيل في مؤشرات الملاحظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل تركيبها كان التلوث بالغبار كثيف حيث أن شهود عيان من المواطنين "أكدوا أن الوضعية سابقا كانت جد مزرية من حيث التلوث الهوائي بغبار الإسمنت بمنطقة عين لكبيرة "[1] .

- تم ملاحظة عدم وجود النفايات بالمؤسسة فبيئة المؤسسة نظيفة ، وهذا لوجود منطقة في المؤسسة مخصصة للنفايات حيث يتم تجميعها، وفرزها في تلك المنطقة .
- **حالة بيئة العمل :** لوحظ أنها تراعي على الأغلب الشروط الملائمة من حيث النظافة ، نقاوة الهواء ، والحرارة وتجدر الإشارة إلى أنه لوحظ بعض المؤشرات السلبية كوجود نسبة عالية من الضجيج غير أن المؤسسة تتحكم في هذه النقطة بإلزام العمال على ارتداء سماعات مضادة للضجيج .
- كما لوحظ أن المؤسسة تتوجه لترشيد المياه حيث أقامت محطة لإعادة استعمال المياه المستعملة غير أنها لم تستغل بعد ، بالنسبة لترشيد الطاقة تعمل المؤسسة حاليا بالقيام بدراسات للحصول على المواصفة إيزو 16001 حول ترشيد الطاقة ، حيث لوحظ وجود جهاز لقياس ومراقبة معدلات الطاقة المستهلكة .
- **توفر وسائل الأمن والصحة والسلامة المهنية :** تم ملاحظة وجود وسائل متعددة حيث توجد نقطة خاصة للتجمع في حالة الطوارئ ، جميع الأماكن مجهزة بتجهيزات المطافئ ، بالنسبة للعمال لوحظ أنهم يرتدون ملابس خاصة بالعمل ، ووسائل للوقاية كالخوذ وسماعات لخفض مستوى الضجيج .....
- تم ملاحظة وجود عيادة طبية بالمؤسسة مجهزة بمختلف الوسائل الطبية ، وهو ما يؤشر للاهتمام بالجانب الصحي لعمال المؤسسة .
- **توفر وسائل الاتصال :**
- وقد لوحظ وجود ملصقات توعوية صحية وإرشادات للسلامة المهنية في كافة أنحاء المؤسسة ، وهو ما يؤشر لاهتمام المؤسسة بعنصر الاتصال الاجتماعي للتوعية بالمخاطر المهنية .
- كما لوحظ أيضا وجود ملصقات توعوية بيئية وهو مايؤشر للاهتمام بالاتصال البيئي (*) .
- كما اعتمد الباحث على الملاحظة بالمشاركة من خلال تفاعله مع العمال والموظفين بالمؤسسة ، في فترة الدوام في المطعم ، وفي وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة طيلة فترة التربص بالمؤسسة.

- **مرحلة الدراسة الميدانية :** تم اعتماد المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات

ب-المقابلـــــة: (*)

تعتبر أداة جد مهمة لجمع البيانات فهي أداة جوهرية في هذه الدراسة ، حيث سوف نستعين بها ، للتعرف على العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وذلك من خلال إجراء مقابلات مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة والتعرف على دورهم الضاغط على المؤسسة .

ومن أهم هذه الأطراف التي تم إجراء المقابلات معها :

"جمعية الشفاء لمرضى الربو بدائرة عين لكبيرة ، إذاعة سطيف الجهوية ، ومديرية البيئة لولاية سطيف ، مدير نقابة العمال بمؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة كممثل للعمال ، استطلاع رأي بعض المواطنين بدائرة عين لكبيرة بسطيف".

هذه المقابلات سوف تسمح لنا بالإجابة على الفرضية الأولى لهذه الدراسة، يمكن تصنيف هذه المقابلات على أنها مقابلات غير مقننة استهدفت التعرف على دور هذه الأطراف في التأثير والضغط على المؤسسة بالالتزام بمسؤوليتها ، والتعرف على طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة سابقا وحاليا .

---

[1] -استطلاع أراء بعض المواطنين القاطنين بدائرة عين لكبيرة بولاية سطيف حول الوضعية البيئية للمنطقة قبل تركيب الفيلتر،بتاريخ 2012/1/11.

* - للإطلاع على محتوى الملصقات التوعوية والتحسيسية حول السلامة المهنية ، وحول احترام البعد البيئي من خلال ملصقة تحسيسية بالمواصفة إيزو 14001، ارجع للملحق رقم 04.

*يعرفها روبار كاهن :« الأسلوب المتخصص للاتصال الشخصي والتفاعل اللفظي الذي يجري لتحقيق غرض خاص، والذي يركز على بيانات ومعلومات خاصة وسيبعد المعلومات والموارد الدخيلة وغير الجوهرية في الموضوع ».أنظر
عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،، ط1 ، 2003، ص407.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية للدراسة حول تشخيص التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية فقد قمنا بإعداد مقابلة مهيكلة:

تتضمن المقابلة قسمين كل قسم يحتوي على مجموعة من المحاور

- **القسم الأول :** يتعلق بتشخيص المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة يتضمن محورين :

1- المحور الأول : حول مؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة على المستوى الداخلي " تجاه العمال" .

2-المحور الثاني : حول مؤشرات الأداء الاجتماعي على المستوى الخارجي "تجاه المجتمع المحلي". (*)

ولتشخيص المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، تم إجراء مجموعة من المقابلات مع كل من " مدير قسم الأمن للتعرف على إجراءات السلامة المهنية ، العيادة الطبية حيث تم إجراء مقابلة مع طبيب المؤسسة للتعرف على الإجراءات الصحية التي تطبقها المؤسسة ، وقسم المحاسبة ، للتعرف على الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال الإنفاق المالي الموجه للمجتمع المحلي ".

كذلك مقابلات مع مدير النقابة واللجنة المساهمة للتعرف على الخدمات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة للعمال بالتعاون مع النقابة ، التي تعمل على نقل انشغالات العمال للإدارة وتساهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية .

- **القسم الثاني من المقابلة :** يتعلق بتشخيص المسؤولية البيئية لدى المؤسسة يتضمن محورين :

1- **المحور الأول :** يتضمن مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة فيما يتعلق بالهواء ، الماء ، الطاقة ، النفايات

2- **المحور الثاني :** يتضمن البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسة الاقتصادية من "إنتاج ، محاسبة ، موارد بشرية وبحث وتطوير."(*)

للإجابة على محاور هذه المقابلة التي تتضمن تشخيص للمسؤولية البيئية لدى مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ضمن نشاطاتها سوف نقوم بإجراء مقابلات فرعية بمختلف أقسام المؤسسة وهي كالتالي :

- إجراء مقابلات مع مدير قسم الجودة والبيئة والسيرورة ، ستفيدنا هذه المقابلات في التعرف على مدى أهمية البيئة لدى المؤسسة وواقع الاهتمام بها من طرف المؤسسة ، من خلال السياسات البرامج والخطط البيئية ، مع التركيز على مؤشرات الأداء البيئي للمسؤولية البيئية من حيث الهواء ،النفايات ، الطاقة ، و الماء .
- قام الباحث بإجراء مقابلات مع عدة أقسام بالمؤسسة للتعرف على مكانة البعد البيئي في مختلف أنشطة المؤسسة تتمثل هذه الأقسام في :مدير قسم الإنتاج ، مدير قسم المحاسبة ، مدير الموارد البشرية ،مدير قسم البحث والتطوير .

عموما تضمنت هذه المقابلة المهيكلة عدة مقابلات فرعية ، حيث تم إجراءها على مستوى عدة أقسام بالمؤسسة ، كان الهدف الأساسي من هذه المقابلات هو جمع المعلومات للتمكن من تشخيص المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة ، من خلال التعرف على مختلف الإجراءات التي طبقتها المؤسسة في هذا المجال .

وبالنسبة للفرضية الثالثة للدراسة حول الإجراءات الاتصالية المسؤولة التي تتعلق بنقل الآثار الاجتماعية والبيئية للمؤسسة للأطراف ذوي العلاقة ، وللتعرف على الوسائل الاتصالية التي تستعملها المؤسسة ، وأثر هذا الاتصال في تقريب وجهات النظر بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها.

---

* - للتفصيل في مؤشرات القسم الأول من المقابلة ارجع إلى الملحق رقم " 05".

* - للتفصيل في مؤشرات القسم الثاني من المقابلة ارجع إلى الملحق رقم "06".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد قام الباحث بإجراء **"مقابلة غير مقننة "** مع المسؤول عن قسم الاتصال بالمؤسسة مكنتا هذه المقابلة من التعرف على الإجراءات الاتصالية المسؤولة للمؤسسة فيما يتعلق بالاتصال الداخلي والخارجي للمؤسسة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، من خلال تحليل عناصر عملية الاتصال لأهم الإجراءات الاتصالية المسؤولة التي قامت بها المؤسسة ، بالاعتماد على نموذج هارولد لازويل « **H.Laswwell** »

"من← المرسل ، يقول ماذا ←الرسالة ، لمن← الجمهور ، بأي وسيلة ←الوسيلة

بأي تأثير← أي رجع الصدى ".(*)

فمن خلال هذه المقابلة سنتمكن من التعرف على الإجراءات الاتصالية التي قامت بها المؤسسة لتوضيح التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها ، ولقياس مدى تأثيرالسياسة الاتصالية المسؤولة التي اتبعتها المؤسسة في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، قمنا بإجراء صبر أراء عن صورة المؤسسة لديهم سابقا قبل فترة 2006 ، وحاليا ، وطبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة في كلتا الفترتين .

بصفة عامة شملت المقابلات جميع الأطراف الفاعلة في الموضوع. للإجابة على فرضيات الدراسة

شكل بياني رقم " 02" **يوضح المقابلات التي تم إجراءها على مستوى أقسام المؤسسة**

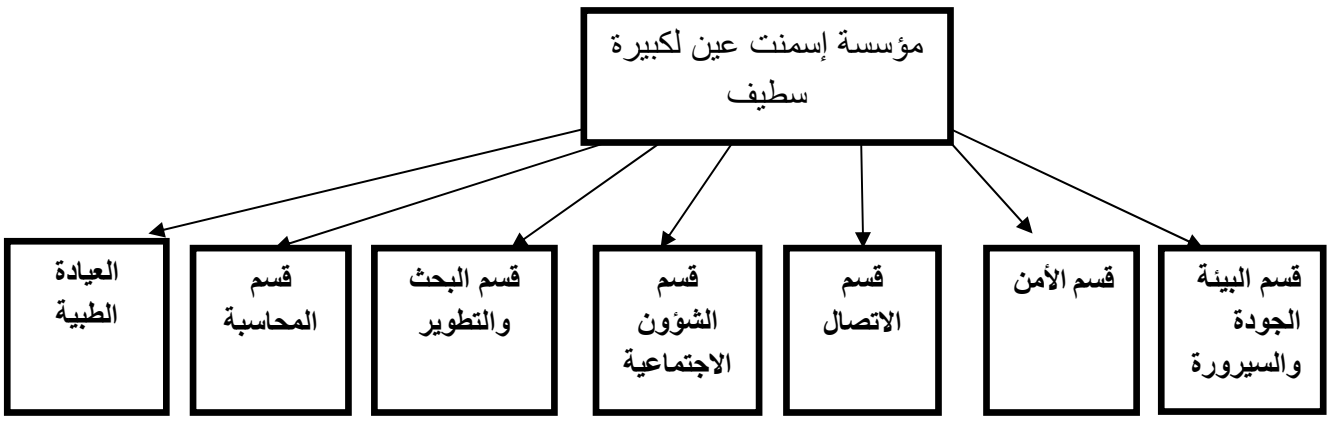

من إعداد الطالبة

* اعتمدنا على نموذج هارولد لازويل ، في تحليل أهم الأحداث والمناسبات التي أقامتها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف بمناسبة التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، ففي كل مرة تلتزم فيها المؤسسة بمسؤوليتها ، تنظم مناسبات خاصة ، تعكس نشاطات اتصالية للمؤسسة حول نتائج أدائها ومن أهم هذه المناسبات ، حصول المؤسسة على المواصفة إيزو 14001، وحصولها مؤخرا على المواصفة 18001OHSAS حول الصحة والسلامة المهنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل بياني رقم " 03" **يوضح المقابلات التي تم إجراءها مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة**

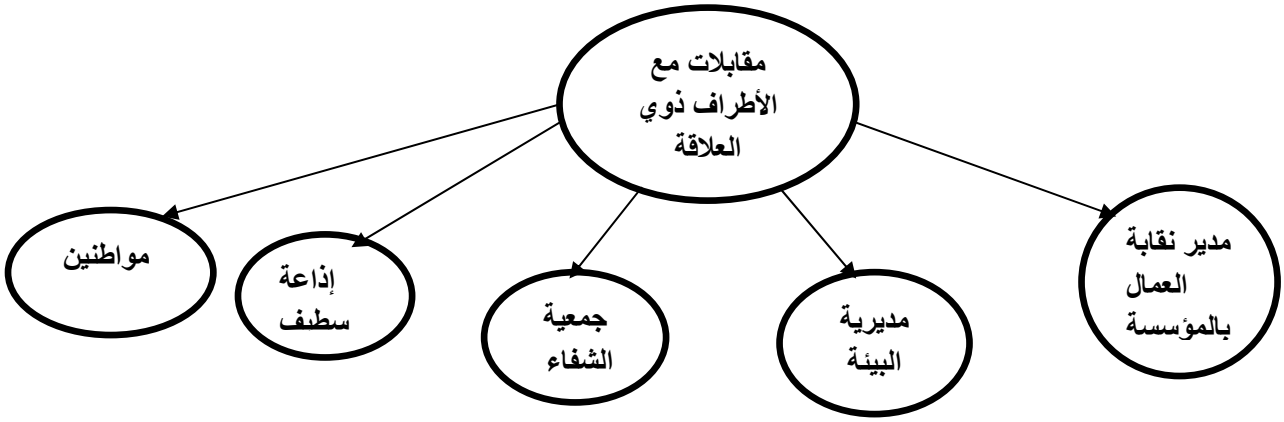

جدول رقم "01" يوضح المخطط الزمني لإجراء المقابلات :

	مكان المقابلة	الطرف الذي أجريت معه المقابلة	تاريخ إجراء المقابلة	موضوع المقابلة
الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة مقابلات	مديرية البيئة لولاية سطيف .	مدير قسم المنشآت المصنفة	2012/01/29	علاقة المديرية بمصنع الإسمنت ، ودورها في التأثير في سلوك المؤسسة البيئي
	جمعية الشفاء لأمراض الربو عين لكبيرة .	مدير الجمعية	2012/01/11	علاقة الجمعية بالمصنع ، ودورها في التأثير على سلوك المؤسسة البيئي الاجتماعي
	مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف.	المسؤول عن قسم الجودة ،البيئة بالسيرورة	2012/01/17	التعرف على عملية الإنتاج ، والتعرف على دور هذا القسم خصوصا فيما يتعلق بحماية البيئية
	إذاعة سطيف الجهوية . بسطيف	مدير قسم الأخبار	2012/01/24	دور الإذاعة في التأثير على سلوك المؤسسة البيئي ، وحصر مختلف الإجراءات التي قامت بها الإذاعة المحلية
مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف مقابلات بأقسام المؤسسة	إدارة مؤسسة الإسمنت بسطيف	المكلف بالاتصال	2012/01/30	الإجراءات الاتصالية التي قامت بها المؤسسة لنقل أثارها البيئية والاجتماعية تجاه مختلف الأطراف
	مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف.	مدير قسم المالية و المحاسبة	2012/03/26	الميزانية المخصصة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية
	مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف	مدير قسم الأمن	2010/02/28	إجراءات الأمن بالمؤسسة ، وظائف قسم الأمن ، بالمؤسسة ، ومدى تطبيق المواصفات القياسية المتعلقة السلامة المهنية بالمؤسسة
	مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف "العيادة الطبية "	طبيب المؤسسة	2010/02/28	الإجراءات الصحية التي تطبقها المؤسسة ، وظائف العيادة ، إحصائيات عن نسبة الأمراض بالمؤسسة .
	مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف	مدير قسم البحث والتطوير	2012/04/29	البحوث والدراسات البيئية التي قام بها قسم البحث والتطوير

المصدر : من إعداد الطالبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمثل مجتمع البحث(*) في هذه الدراسة في عدة أطراف كون أن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته يتطلب ملاحظة مختلف هذه الأطراف نظرا لتأثيرها على سلوك المؤسسة ، وهم الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ونظرا لإتساع حجمهم فقد اخترنا فقط أهم الأطراف المؤثرة في توجه المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وأجرينا مقابلات معهم.

اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة القصدية (*) حيث اختارنا عينات قصديه لأهم الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة الذين كان لهم تأثير في الضغط على مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف ، بالإلتزام بمسؤوليتها ، حيث تم إجراء مقابلات مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، لتحديد طبيعة تأثيرهم على سلوك المؤسسة الاجتماعي والبيئي ، حيث ستمكننا هذه المقابلات القصدية للأطراف المؤثرة في توجه المؤسسة ، من الإجابة على الفرضية الأولى للدراسة التي تتعلق بطبيعة التزام المؤسسة والعوامل المؤثرة في سلوكها في بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

وللإجابة على الفرضية الثانية للدراسة التي تتعلق بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية حاليا ، فقد قمنا باختيار عينات قصدية من أقسام المؤسسة ، بغرض الحصول على معلومات تشخص المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة ، و تتمثل هذه الأقسام في:" قسم البيئة الجودة والسيرورة ، قسم المحاسبة قسم الأمن ، العيادة الطبية ، قسم البحث والتطوير، قسم الإنتاج ، قسم الموارد البشرية. "

أما الفرضية الثالثة والأخيرة التي تتعلق بالإجراءات الاتصالية المسؤولة التي قامت بها المؤسسة لتوضيح التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية تجاه الأطراف ذوي العلاقة ، ومعرفة مدى تأثير هذه الإجراءات في تقريب وجهات النظر بينهم ، فقد إختارنا قسم الاتصال بالمؤسسة ، واخترنا أيضا الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة حيث قمنا باستطلاع أرائهم للتعرف على طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة وصورة المؤسسة لديهم .

للتعرف على عينات الدراسة ارجع للجدول رقم (01)، والشكل البياني رقم (02-03) يوضحان مختلف العينات التي تم إجراء مقابلات معهم.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة ، ونظرا لكون مثل هذه الموضوعات حديثة في البحوث الأكاديمية ، وبالرغم من وجود دراسات قليلة في هذا المجال إلا أنها تناولت موضوع التنمية المستدامة ، من شق اقتصادي بحت أومن شق اجتماعي أو قانوني ، لكن هذا الموضوع لم يتناول من جانب اتصالي ، كما أن موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الذي تتجسد من خلاله مبادئ التنمية المستدامة لم يتناول بصفة شاملة ، فغالبا ما تتناول عناصر فرعية في إطار المسؤولية البيئية فقط كمواضيع" الإدارة البيئية في المؤسسة ، مواصفات الإيزو المتعلقة بحماية البيئة ، تسير النفايات الصناعية ، المراجعة البيئية ، دراسات الأثر..." أو اجتماعية فقط كمواضيع "السلامة والصحة المهنية ، الأداء الاجتماعي للمؤسسة ، المسؤولية المجتمعية للمؤسسة..... إلا أن هذا الجانب لم يتناول كثيرا بالدراسة وإنما بعض المؤشرات الاجتماعية في المؤسسة فقط ، فكل هذه المواضيع تلتقي مع موضوعنا في نقطة معينة . وفيما يلي عرض للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا وهي كالتالي :

---

* يعرف مجتمع البحث على أنه" مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات....أنظر

-Maurice Angers, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, (Alger :Casbah université , 1997) , p226

* إن العينة هي انتقاء أو تحديد جزء من مجتمع البحث بغرض تطبيق أو تعميم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.
و ("العينة القصدية) "أو العينة العرضية، النمطية :" هي التي يقوم فيها الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية تبعًا لما يراه من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر لهذه الوحدات أو المفردات و التي تخدم أهداف البحث، كما أن الباحث يقوم شخصيًا بانتقاء المفردات الممثلة أكثر لما يبحث عنه من بيانات.... أنظر:

-Jean Claude JAVEAU, **L'enquête par questionnaire**, troisième édition, les éditions d'organisation, Paris, France, 1985, p 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **دراسات أكاديمية لموضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية :**

1- 1-دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة ENICAB بسكرة 2006-2007 [1] مذكرة الماجستير للطالبة برني لطيفة:

حيث قامت الطالبة بدراسة هذا الموضوع دراسة نظرية وتطبيقية ، حيث تناولت كل مايتعلق بالجانب النظري " كمفهوم البيئة ، التلوث البيئي ، الإدارة البيئية ومتطلباتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية"، وقامت الطالبة بإجراء الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة اقتصادية صناعية وهي مؤسسة : ENICAB" بسكرة" ركزت فيها على التعرف على دور الإدارة البيئية بالمؤسسة .

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول:دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية؟

ومن إجمالي ما توصلت إليه من نتائج نذكر:

- إن الاهتمام بالجانب البيئي من طرف مؤسسة ENICAB كان بقرار إداري من طرف الدولة دون مراعاة وضعية المؤسسة.
- كما أن المؤسسة تنعدم في هيكلها التنظيمي لإدارة البيئة والممثلة فقط في مندوب بيئي. يعمل منفردا هذا المندوب لا يستعمل الأساليب الاتصالية الملائمة التي تخلق للمؤسسة مزايا تنافسية
- قدم وسائل الأمن والوقاية بالمؤسسة وعدم تجديدها وما له من خطر على العمال، فعلاقة هذه النتيجة بدراستنا تتمثل في ضعف المسؤولية الاجتماعية في قضية الحماية والسلامة المهنية ، ولضمان كفاءة الأداء الاجتماعي نقترح تفعيل دور الاتصال لتقليل الأضرار المهنية وحفظ الأمن وتحقيق سلامة البيئة .

فهذه النتائج توضح ضعف المسؤولية البيئية لدى هذه المؤسسة وغياب الالتزام بتطبيقها وبالتالي ستتأثر مكانتها التنافسية ، وهنا يبرز دور الاتصال لضمان كفاءة الأداء البيئي ، الذي يحقق مزايا تنافسية للمؤسسة وهو العنصر الذي ينعدم بهذه الدراسة.

فعلاقة هذه الدراسة بموضوعنا تتجسد في التأكيد على غياب الالتزام بالمسؤولية البيئية بالمؤسسة محل الدراسة ، وهو ما توصلت إليه الباحثة ، لذا فدراستنا تكمل هذا الموضوع من خلال التعرف على دور الاتصال وعلاقته بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسسة اقتصادية صناعية ، تطبق إجراءات المسؤولية البيئية التي تتمثل في تطبيق نظام الإدارة البيئية وهي المؤسسة التي سنتناولها بالدراسة .

[1] - برني لطيفة :**دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة EN.CA.BiSKRA**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007/2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1- **المسؤولية البيئية والاجتماعية : مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**[1]**،"حالة سونطراك** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، ورقلة 2006/ 2007الطالب طاهر خامرة

درس الطالب الموضوع دراسة نظرية وتطبيقية بمؤسسة سونطراك ، حيث تمحورت إشكالية المذكرة حول مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ؟.

إذ قام الباحث من خلال هذه الدراسة بقياس المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمؤسسة سونطراك ، وأثر تلك النتائج في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث افترض الباحث فرضية أساسية تتمثل: في "أن مؤسسة سونطراك تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة"، ومن أبرز نتائج الدراسة هي نفي الفرضية السابقة الذكر، باعتبار أن مؤسسة سونطراك لم تعي بعد المسؤولية البيئية والاجتماعية بالرغم من أنها أخذت بعض الترتيبات في هذا المجال ، إلا أن غير منظمة ومفروضة عليها أي أنها لا تلتزم بها طوعيا ، للإشارة فالدراسة السابقة ركزت على المسؤولية الاجتماعية والبيئية من جانب اقتصادي بحت ، حيث توسع الباحث في مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة واعتمد على القياس الإحصائي لتقييم مدى الالتزام بها .

أما عن علاقة هذه الدراسة بموضوعنا فتتمثل في غياب الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، ومن هذا المنطلق سوف نتعرف على الإجراءات الاتصالية المسؤولة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة كأهم إجراء واعي ومسؤول ، فدراستنا تكمل هذه الدراسة السابقة ، من زاوية أخرى تتمثل في علاقة الاتصال بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، وربط هذه العلاقة مع متغير أخر وهو الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .

2-دراسات أكاديمية حول الاتصال ، البيئة، والتنمية المستدامة :

1-Mémoire de Pierre villela – petit –« **Le role de communication environnementale dans l entreprise** » paris 2007

تتمحور هذه الدراسة عن دور الاتصال البيئي في المؤسسة ، حيث تناول الباحث دراسته في 3 محاور أساسية ، فالمحور الأول تضمن الاتصال البيئي من حيث مفهومه كما تطرق في تحديد المفهوم إلى إشكالية البيئة باعتبارها مشكلة اتصالية ، أما المحور الثاني فقد تناول تطبيقات الاتصال البيئي في المؤسسة ، وفي المحور الأخير من الدراسة تمحور حول البيئة وابتكار القيم ، حيث يفترض الباحث أن الاتصال ضرورة ملحة لتطوير المؤسسة خصوصا في ظل الأوضاع البيئية الراهنة ، وذلك لتحسين صورتها أمام الرأي العام ، وتحسين منتجاتها وخدماتها ، وبالنسبة لعلاقة هذه الدراسة بموضوعنا تتمثل في مساهمة الاتصال البيئي في المؤسسة ، من خلال الأدوار التي يلعبها في التأثير في اتجاهات وسلوك المؤسسة ، بتحقيق الالتزام البيئي الواعي بالمسؤولية البيئية التي تضفي على المؤسسة صورة المواطنة ، وتنشر قيم المؤسسة تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها.

[1] - طاهر خامرة:**المسؤولية البيئية والاجتماعية ،مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، ورقلة،2007/2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- marié kui , Laetitia Guilbert : **" développement durable et entreprise , support de communication ou démarche responsable"- la cas de « SNCF »** ,mémoire a niveau de 1 er année master communication institionnelle et politique 2010.[1]

من خلال هذه المذكرة تناول الطلبة موضوع التنمية المستدامة في المؤسسة ودعائم الاتصال لهذا التوجه المسؤول ، تناولا الموضوع دراسة نظرية وتطبيقية ب « SNCF » ، المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية في فرنسا ، يضم الإطار النظري ثلاث فصول بداية بتحديد ماهية التنمية المستدامة ، مبادئها وأهدافها ، وبداية الوعي الدولي بها في مجموعة من الدول الأوربية ، ثم تناول مختلف الأطراف المعنية بتطبيق التنمية المستدامة مع إعطاء نماذج للتجربة الفرنسية في حماية البيئة والتنمية المستدامة .

أما الفصل الثاني فقد تمحور حول التنمية المستدامة في المؤسسة ، وتضمن عدة نماذج لشركات فرنسية تتوجه لتطبيق التنمية المستدامة .

وفي الفصل الثالث تناول الطلبة السياسة الاتصالية لمؤسسة السكك الحديدية بفرنسا ، ودور هذه السياسة في ترسيخ صورة مواطنة للمؤسسة بتبنى منهج التنمية المستدامة ، بالنسبة لعلاقة هذه الدراسة بموضوعنا هو أن تبني المؤسسة للتنمية المستدامة لا يمكن أن يفعل دون وجود سياسة اتصالية مسؤولة ، فالاتصال من أهم دعائم تطبيق التنمية المستدامة ، وعلى هذا الأساس تنطلق دراستنا للبحث عن الإجراءات الاتصالية التي تقوم بها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف في إطار توجهها لتطبيق التنمية المستدامة وعلاقة هذه الإجراءات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة ، وأثر السياسة الاتصالية في خلق صورة تعكس مواطنة المؤسسة تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها .

3-Observatoire de la communication Responsable ; Etude online 23 août au 3 septembre2010. Avec le soutien de « ADME »[2]

دراسة مرصد الاتصال المسؤول بفرنسا ، هي دراسة حديثة نشرت نتائجها بتاريخ 8 سبتمبر 2010، برعاية ودعم منظمة ADME -"وكالة البيئة وترشيد الطاقة " ، هذه المنظمة من أهم المنظمات الفرنسية التي تساهم في تطبيق التنمية المستدامة ودعم جهود وزارة البيئة والتنمية المستدامة الفرنسية ، لها عدة مبادرات في هذا المجال ، تنشط في مجال توعية وتحسيس المؤسسات الاقتصادية برهانات الاتصال والتنمية المستدامة ، حيث نشرت عدة أدلة إرشادية للمؤسسات الاقتصادية " تتعلق هذه الأدلة بالاتصال المسؤول والتنمية المستدامة ، توضح هذه الأدلة طرق تطبيق اتصال مسؤول ، قبل مشاركة هذه المنظمة وتمويلها لهذه الدراسة نشرت دليل سنة 2007.

بعنوان

"Le Guide de l'éco-communication Pour une communication plus responsable"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على توجهات الاتصال المسؤول في المؤسسات الاقتصادية الفرنسية ، ومدى تطبيق الاتصال حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في هذه المؤسسات ، حيث تناولت التعرف على طرق تبني المؤسسات لهذا المنهج ، ومختلف وسائل الاتصال والأنشطة التي تستعملها ، وكذا أهداف المؤسسات من تطبيق هذا التوجه .

1-marié kui , Laetitia Guilbert :**développement durable et entreprise , support de communication ou démarche responsable- la cas de « SNCF »,**mémoire a niveau de 1 er année master communication .institionnelle et politique 2010

2 -**Observatoire de la communication Responsable** ; Avec le soutien de « ADME » 8 septembre2010 ?http//www.google.com.18/02/2012,time 10 :00.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شملت الدراسة 122 مؤسسة اقتصادية فرنسية من مختلف المجالات، من القطاع الخاص والعام

أصناف المؤسسات التي شملتها الدراسة :

27% بنوك تأمينات ،خدمات

19% الطاقة ، النقل ، السياحة

12% المواد الغذائية والمشروبات

10% التوزيع

8% إعلام ألي

6% الصناعة

4%المؤسسات والجماعات

3% صيدليات

2%،الثقافة ،وسائل الإعلام،التحرير

2% معدات المنازل

1% الصحة والجمال

1%الأزياء والأقمشة3

% أخرى

العينة

7% مدير عام

36% مدراء التسويق، الاتصال

15% مدراء أقسام RSE -DD

%58

المسؤول عن التسويق /او الاتصال15%

المسؤول عن RSE -DD 15%

المكلف ب 7%

% 32

أخرى 10%

ومن أبرز نتائج الدراسة :

الاتصال حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أصبح يشكل تزايدا مستمرا لدى المؤسسات الاقتصادية الفرنسية ، التي أصبحت واعية بأهمية تبني وإدماج إستراتيجيات التنمية المستدامة في سياسات المؤسسات الاقتصادية ، فحسب نتائج هذه الدراسة فنسبة **80 %** من هذه المؤسسات أعلنت توجهها لإدماج التنمية المستدامة في نشاطاتها ، بتطويرها منتجات وخدمات تدمج رهانات التنمية المستدامة إبتداءا من سنة 2008.

وفي هذا الإطار أصبحت المؤسسات تستعمل الاتصال المسؤول حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لنقل صورة المؤسسة والترويج لقيمها ، فحسب نتائج هذه الدراسة ف 88 % من المؤسسات بدأت تمارس أنشطة اتصالية عن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية ، حيث أن 78% من المؤسسات تستعمل موضوع التنمية المستدامة في أنشطة الاتصال من أجل تشجيع السلوك المسؤول وتغذية صورة المؤسسة ، وتعزيز قيم المؤسسة .

وبالنسبة لوسائل الاتصال فمن أهم وسائل الاتصال التي تعتمد عليها المؤسسات لبناء صورتها المواطنة ، الوسائل والتقنيات الرقمية ، بالإضافة لاستخدام أساليب العلاقات العامة ، حيث أن 75% من المؤسسات تستعمل هذه الوسائل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لعلاقة هذه الدراسة بموضوعنا فمن خلال هذه الدراسة يظهر لنا أن المؤسسات الفرنسية تقدمت بخطوات كبيرة في مجال الاتصال المسؤول حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، لدرجة أنها تخصص أقسام خاصة بالاتصال المسؤول ، أقسام خاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسساتها وأقسام خاصة بالتنمية المستدامة ، والملاحظ من النتائج أعلاه أن الأنشطة الاتصالية المؤسسات مخططة ومنظمة بدقة ، تعكس توجه إستراتيجي لبناء صورة المؤسسة المواطنة .

وفي إطار دراستنا لموضوع الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، سوف نقوم بالتعرف على الإجراءات الاتصالية المسؤولة التي قامت بها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، حيث سنتعرف من خلال هذه الدراسة مدى وجود اتصال مسؤول أو لا ، ومدى أثاره على صورة المؤسسة تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة ومختلف الوسائل الاتصالية التي يعتمد عليها .

وبناءا على هذه المرتكزات المنهجية فقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال خطة البحث التي شملت على مقدمة وثلاثة فصول كالتالي :

الفصل الأول:

ويتضمن ثلاث عناصر تطرقنا فيه للتنمية المستدامة وآلياتها في المؤسسة الاقتصادية ، بداية بتحديد ماهية التنمية المستدامة ، ثم أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة " من دول ، منظمات مجتمع مدني ، هيئات محلية ، ومواطنين." ، وأخيرا التنمية المستدامة وآلياتها في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها أهم الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة ، تتجسد هذه الآليات بتطبيق جملة من الإجراءات التي تتمثل في تطبيق المواصفات والمعايير ذات الصلة بالاستدامة ، تطبيق تكنولوجيات الإنتاج النظيف ، وتسيير النفايات وتبني العلامات البيئية .

الفصل الثاني:

ويتضمن أربعة عناصر أساسية تناولنا في العنصر الأول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية ، من خلال تحديد ماهيتها والتطرق لأهم آلية لتجسيدها والتي تتمثل في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ، ثم تناولنا في العنصر الثاني المسؤولية البيئية في المؤسسة ، من خلال التطرق لأهم آلية لتحقيقها وهي الإدارة البيئية في المؤسسة أما العنصر الثالث فقد خصصناه للاتصال المسؤول ورهاناته بالمؤسسة ، وأخيرا تم إدراج عنصر يربط بين الاتصال و المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية على المستوى النظري .

الفصل الثالث :

ويتمثل في الدراسة الميدانية لموضوع الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف ، شمل هذا الفصل أربعة عناصر ، بداية بالتعرض للتعريف بالمؤسسة وتحليل وضعيتها باستخدام أداة SWOT(*)، ثم انتقلنا لتوضيح العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية والتي تتمثل في ضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وفي العنصر الثالث ، قمنا بتشخيص التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، ثم تناولنا الإجراءات الاتصالية التي قامت بها المؤسسة لنقل أثارها البيئية والاجتماعية ، وعلاقة هذه الإجراءات بتقريب وجهات النظر مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .وأخيرا الاستنتاجات والخاتمة .

---

* التحليل الرباعي بالإنجليزية"SWOT " "يستخدم كأداة تحليل استراتيجي عامة في عدة مجالات .إدارة أعمال، الاقتصاد ، تسويق ، تنمية بشرية،اتصال والى آخره .وينقسم هذا التحليل كما كتبت حروفه الأربعة بالإنجليزية إلىS-W-O-T ويمكن تعريفها كما يلي-:

-عناصر القوة، وهى مترجمة من الكلمة Strengths

-نقاط الضعف، مترجمة من الكلمة Weaknesses

-الفرص، تعبيرا عن Opportunities

-التهديدات تعبيرا عن Threats .....أنظر

ماهر مكي إبراهيم عودة : إعداد خطة إستراتيجية للمنظمات غير الحكومية ،،دط،دس،الأردن ص11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: التنمية المستدامة وأليتها في المؤسسة الإقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I-الإطار النظري للتنمية المستدامة :

عرف مفهوم التنمية منذ ظهوره العديد من التطورات والتغيرات ، التي كانت استجابة واقعية للمشاكل التي كانت تواجهها المجتمعات ، وانعكاسا لتجارب الدول التي تراكمت عبر الزمن، فمن كونها تنمية اقتصادية تسعى إلى زيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ، من خلال تبني استراتيجيات تصنيعية تعتمد على الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية ، إلى اعتبارها تنمية اجتماعية تسعى إلى تحسين نوعية حياة السكان ، عن طريق مكافحة البطالة والفقر واللامساواة في توزيع الدخل ، ثم تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية لا تهتم فقط بتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، وإنما تهتم أيضا بكيفية توزيعه على المناطق والسكان، وهذا إلى غاية بداية الثمانينات، حيث زاد الاهتمام بالمشاكل البيئية التي أصبحت تهدد الحياة على كوكب الأرض نظرا لإهمال الأنماط التنموية السابقة للجوانب البيئية، وتعالت معها الأصوات المنادية بضرورة الوصول إلى نمط تنموي جديد يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع إضافة إلى المحافظة على البيئة ، وهو ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، لذا من خلال هذا المحور سوف نوضح ماهية التنمية المستدامة .

1- السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة :

إذا كان مصطلح التنمية المستدامة حديث نسبيا، فإن الاهتمام بالمشاكل البيئية الناجمة عن الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية من طرف الدول الصناعية الساعية إلى تحقيق معدلات نمو عالية ، والآثار التي تخلفها مخرجاتها من "نفايات، تلوث المياه والهواء والتربة ، واستنزاف طبقة الأوزون وغيرها...".، فيعود إلى النصف الثاني من القرن الماضي.

- ففي سنة 1951 نشر الإتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)، والذي تم تأسيسه سنة1948 " أول تقرير له حول حالة البيئة في العالم"، وقد تضمن هذا التقرير في فحواه العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.
- وفي سنة 1968 أنشئ ما أطلق عليه نادي روما، الذي ضم العديد من العلماء والاقتصاديين ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم ، وقد حث هذا النادي على ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نفس السنة بعقد دورته الخامسة والأربعون، أين اتخذ قرارا أكد فيه على أهمية اتخاذ إجراءات مكثفة ، على المستويين الدولي والوطني لمواجهة المخاطر التي تهدد البيئة ، كما دعا المجلس إلى عقد مؤتمر سنة 1972 ، وقام بتشكيل لجنة تحضيرية تتكون من 72 دولة[1].
- وفي سنة 1972 ، نشر نادي روما تقريرا بعنوان" **حدود النمو** "يتمحور حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمغرافي والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية ، وتوقعات البيئة إلى غاية سنة 2100 ، ومن أهم ما وصل إليه هذا التقرير، هو أنه سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة ... الخ..
كما تم في نفس السنة نشر دراسة جاي فورستر، التي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية وهي :"استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية والتدهور البيئي"، وقد بينت الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات لمدة ثلاثين سنة[2].

---

[1] - شوقي مانع :مرجع سبق ذكره ، ص46

[2] - محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، دط ، مصر، 2000 ، ص. 294

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وبعد ظهور نتائج هذا التقرير انعقدت أول قمة دولية تشير لإشكالية البيئة والإنسان ، وهو مؤتمر ستوكهولم في جويلية 1972 ، حيث عرضت هذه القمة مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية ، وطالبت الدول النامية بأولويتها في تحقيق التنمية ، ذلك أن حماية البيئة يتطلب تقليص الفجوة بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة ، حيث وافقت هذه الدول على إدماج البيئة في استراتيجياتها التنموية لتفادي الوقوع في أخطاء الدول المتقدمة ، وقد خرج المؤتمر بتبني 26 مبدءا و 109 توصية تهدف لتوجيه العمل الدولي في هذا الصدد[1].

- وفي سنة1980 نشر الاتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئةPNUE ومنظمة " World Wild life Fund (WWF) "، تقريرا بعنوان **"الإستراتيجية العالمية لحماية البيئة "**، والذي يمثل ثمرة نقاش طويل وصعب بين نظرة أنصار حماية البيئة والتي تعتبر التنمية كعدو، وبين نظرة أنصار التنمية التي ترى أن حماية البيئة تشكل عائقا في طريق التنمية ، وقد سمح هذا النقاش بالتقريب بين وجهات النظر المختلفة من خلال استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة[2].

وتوالت الجهود الدولية للبحث في إشكالية التنمية والبيئة

- ففي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية ، أكد فيه على الخطر المحيط بالبيئة في العالم ، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية في طريقها إلى الانقراض، كما بين أيضا أن الأنشطة البشرية لعام 1981 خلفت 990 مليون طن من أكسيد الكبريت،و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين، و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون.
- وفي 28 أكتوبر من نفس السنة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الذي يهدف إلى تقويم أي نشاط إنساني يمكن أن يؤثر على البيئة ، كما أكد هذا الميثاق أيضا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية [3].
- وفي سنة 1983 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED) ، مكونة من مجموعة من الشخصيات السياسية الممثلة للدول الأعضاء في الجمعية العامة ، وتحت رئاسة السيدة "جروهارليم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج السابقة، وتتمثل مهام هذه اللجنة في:
  - تحليل المشاكل البيئية والمشاكل المتعلقة بالتنمية، واقتراح حلول تكون واقعية وممكنة التطبيق.
  - تحديد نماذج جديدة للتعاون الدولي قادرة على دعم التعاون الدولي وإحداث التغييرات المرجوة.
  - توجيه الاهتمام وتعبئة جميع الفاعلين المعنيين بتحقيق التنمية المستدامة .

---

[1]- شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ،ص.47.

2-Patrick Matagne, ***Les enjeux du développement durable***, L'harmattan, France, 2006, p 30.

[3]- شوقي مانع نفس المرجع ، ص48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وبعد أربع سنوات من العمل ، وبالضبط في 27 أفريل 1987 قدمت اللجنة تقريرها بعنوان **"مستقبلنا المشترك"**، والمعروف أيضا" **بتقرير برونتدلاند"**، والذي يتكون من ثلاثة أجزاء" :**الانشغالات المشتركة"، "المشاكل المشتركة "و"الجهود المشتركة** " ، وقد ضم التقرير فصلا كاملا حول التنمية المستدامة ، وأكد التقرير على العلاقة بين البيئة والتنمية ، فبعض أنماط التنمية تؤدي إلى تدهور البيئة من جهة ، ومن جهة أخرى يمثل تدهور البيئة عائقا في طريق التنمية [1].
- سنة 1990 تم إنشاء صندوق البيئة العالمي (FEM) ، وهو صندوق مكلف بتوفير الموارد المالية لمعالجة المشاكل البيئية في الدول النامية ، وقد استخدم هذا الصندوق، خلال السنوات الأربعة الأولى من إنشائه ربع موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (PNUD) ، و حوالي 65% من موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة [2].
- وفي سنة 1992 في الفترة الممتدة من 3-14 جوان 1992، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض " بريو دي جانيرو" بالبرازيل وهو أول مؤتمر عالمي في هذا المجال، تم التصديق فيه رسميا على فكرة التنمية المستدامة ،" حيث وضع هذا المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد التآكل البيئي ، وقد وضعت الدول المشاركة القواعد الأساسية لبرنامج عمل على المستوى العالمي الوطني والمحلي ، يتكون من مجموعة من التوصيات (27) مبدءا حول التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة ، وهي ما يعرف بالأجندة 21 أو جدول أعمال القرن21. [3]
- كما تم في ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو، الذي يهدف للحد من انبعاث الغازات الدفيئة وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة ، ومن جانب أخر انعقد في 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في" جوهانزبورغ " بجنوب إفريقيا ، بهدف التأكد من الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تقويم التقدم في تنفيذ جدول القرن 21 ، وأيضا استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- وفي سنة 1997 عقدت القمة الثانية للأرض، والمعروفة أيضا بقمة" rio + 5"، وتم فيها التطرق إلى التقدم الحاصل في الالتزامات المأخوذة في قمة ريو دي جانيرو سنة 1992 ، كما تم حل الخلاف الحاصل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، حول التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري .
- وفي ديسمبر من نفس السنة تم إقرار بروتوكول كيوتو، الذي يعتبر خطوة هامة في طريق مكافحة الاحتباس الحراري وتغير المناخ ، وقد التزمت من خلاله 38 دولة صناعية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري ،والتحكم في استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وزيادة استخدام الطاقات المتجددة[4].

---

[1] -Catherine Aubertin et Franck-Dominique Viven, ***Le Développement durable- enjeux politique, économique et sociaux***- La documentation Française, France,2006, p 30

[2]- شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص48.

[3] -2 Joël Ernult, Arvind Ashta , ***Cahiers du CEREN 21***, Groupe ESC Dijon Bourgogne,France,2007,p5.

[4]- شوقي مانع : نفس المرجع ،ص50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ وبعد عشر سنوات من انعقاد قمة الأرض وبالتحديد خلال الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر2002 عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكد من التزام الدول بتحقيق التنمية المستدامة من خلال:
  - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ بنود جدول أعمال القرن 21 والصادر في قمة الأرض سنة 1992
  - تحديد التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.
  - اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتحقيقها.
  - تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .[1]
- ❖ أما سنة 2004 فقد عرفت عقد أول مؤتمر عالمي حول الطاقات المتجددة ، خلال الفترة 2-4 جوان بمدينة بون الألمانية.
- ❖ وقد عرفت الفترة الممتدة من3- 14ديسمبر سنة2007، عقد المؤتمر الدولي للتغيرات المناخية ببالي في " اندونيسيا"، وكان الهدف منها وضع خارطة طريق لمفاوضات تهدف إلى تمديد برتوكول كيوتو إلى غاية سنة 2012 ، وقد تمحورت النقاشات في هذا المؤتمر حول ارتفاع درجة حرارة الأرض ، رافعة عدة شعارات منها" **حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم** " ، داعية إلى ضرورة الإنصات إلى فئتين لا صوت لهم على الصعيد السياسي"فقراء العالم الثالث وأجيال الغد"[2].
- ❖ وفي السابع من ديسمبر سنة 2009 انطلقت فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي بكوبنهاغن ، والذي ركز على كيفية معالجة تأثيرات التغيير المناخي الذي يحصل في الكرة الأرضية منذ فترة من الزمن ، وقد انصب اهتمام قادة العالم وخبراء المناخ على استخدام التكنولوجيا النظيفة هذا وقد حضر المؤتمر أكثر من 20 رئيس دولة.
- ❖ بعد مرور سنة من انعقاد قمة كوبنهاغن ، اجتمعت أكثر من 190 دولة في مدينة كانكون المكسيكية للمشاركة في اللقاء السنوي المخصص لمكافحة التغير المناخي ، وذلك لإجراء مفاوضات تمتد من 30 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 ،لإعطاء انطلاقة جديدة وإضفاء مصداقية لهذه العملية المعقدة.[3]

والشكل الآتي يوضح التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة:

1- د/عماري عمار :**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ، ورقة عمل ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، ماي ،2007 ، منشورات جامعة فرحات عباس ،سطيف ، ص38.

2- د/خبابة عبد الله، ***التنمية الشاملة المستدامة – المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007*** ، الملتقى الدولي التنمية حول المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، ماي ،2007 ، منشورات جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص79 .

3- شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص 51

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل بياني رقم (04) يوضح التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة

Source : Joël Ernult, Arvind Ashta , ***Cahiers du CEREN 21***, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France,2007, p 6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أبعاد التنمية المستدامة :

بعد تطرقنا للسياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة ، ومن خلال ملاحظتنا للتطورات التي مر بها هذا المفهوم ، نستنتج أنه يرتكز على ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في البعد الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية ، والبعد الاجتماعي وذلك بمراعاة حقوق المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المتطلبات التنموية والاجتماعية ، وأخر بعد يتجسد في البعد البيئي ، حيث يعتبر أهم أبعاد التنمية المستدامة ، ويتجسد هذا البعد بمراعاة حماية البيئة أثناء القيام بالعملية التنموية ، وهناك من يضيف بعد أخر وهو البعد التكنولوجي وفي هذا العنصر سوف نتناول مختلف هذه الأبعاد ، التي تتسم بالاختلاف والتداخل فيما بينها، وهي كالتالي :

أولا - البعد الاقتصادي:

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية ، مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد ، باعتبار البيئة هي الأساس وهي القاعدة الأساسية للحياة البشرية ، والطبيعية وكذا النباتية ، وهنا تركز الأبعاد الاقتصادية على ترشيد المناهج الاقتصادية وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي :[1]

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة ، نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية حسب ما يشير إليه مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم ، يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناتجة عن النفط والغاز والفحم "الوقود الأحفوري " ، هي في الولايات المتحدة أعلى منه ب[2] 33 مرة مقارنة بالهند ، وهي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"أعلى بعشر مرات في المتوسط مقارنة مع إستهلاك البلدان النامية مجتمعة.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي ، في حين يبلغ تعدادها السكاني بحدود 25% من سكان الكرة الأرضية ، وهي تستهلك اثنتي عشرة ضعف مما تستهلكه دول الجنوب ، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب .[3]

ب-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة ، وإحداث تغير جذري في أسلوب الحياة ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية .

---

[1] - أ/حرفوش سهام ، أ / صحراوي إيمان ، أ/ بوباية ذهبية: .**الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة** . الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف،8/7 أفريل 2008.ص107.

[2]- د/ بوعشة مبارك : التنمية المستدامة : **مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس سطيف،8/7/أفريل 2008، ص58.

[3] - د/-بوعشة مبارك : نفس المرجع ص58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعني التنمية المستدامة أيضا في إطار البعد الاقتصادي ، تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرر،كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[1].

إذن يمكن تلخيص البعد الاقتصادي التنمية المستدامة بالعمل على ترشيد المناهج الاقتصادية بتقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية ، ومعالجة التلوث وتقليص تبعية البلدان النامية ، والمساواة في توزيع الموارد ، بالإضافة إلى الحد من التفاوت في المداخيل وتقليص الإنفاق العسكري .[2]

ثانيا- البعد البيئي:

يعتبر البعد البيئي في التنمية المستدامة البعد الأساسي ، نظرا لأهميته الملحة في ضمان بيئة سليمة وآمنة للأجيال القادمة ، فمع بداية الحديث عن التنمية المستدامة مباشرة ، ارتبطت بالبيئة التي تعرضت لأخطار التدمير الذي أحدث تدهورا في سلامة النظام البيئي ، لذا طرح هذا البعد لأهميته في الحفاظ على الموارد الطبيعية ، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم للحفاظ على بيئة سليمة وآمنة للأجيال القادمة ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر التي تتمثل في :[3]

- ❖ النظم الإيكولوجية.
- ❖ الطاقة .
- ❖ التنوع البيولوجي .
- ❖ الإنتاجية البيولوجية .
- ❖ القدرة على التكيف.

فأول مرة يشار فيها للبعد البيئي كانت في مؤتمر البيئة الإنسانية سنة1972 بستوكهولم ، حيث أشير لأهم مبدأ أساسي صدر عن المؤتمر هو حق الإنسان في بيئة نظيفة وآمنة ، ومن هنا بدأت التوجهات الدولية بمراعاة البعد البيئي في السياسات التنموية ، خصوصا بعد عقد مؤتمر البيئة والتنمية بريو دي جانيرو1992 ، حيث أصبحت حماية البيئة من أهم الأبعاد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، صدر عن هذا المؤتمر الأجندة 21 التي تناولت آليات تطبيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ، إذ أشير في فصل كامل حول البعد البيئي لتحقيق الاستدامة .

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في هذا البعد في العمل على الحد من ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض وتغير المناخ ، ومكافحة الغازات المسببة لتأكل ثقب الأوزون ، والحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، والعمل على حل المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء ، .....

---

[1] - د/سنوسي زوليخة ، د/ بوزيان الرحماني هاجر: **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة** ، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008/8/7، ص125.

[2] - أ/ فالي نبيلة : **التنمية من النمو إلى الاستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008/8/7، ص235.

[3] - عثمان محمد أبو غنيم ، ماجدة أبو زنط : مرجع سبق ذكره ،ص40..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا- البعد الاجتماعي:

يعتبر البعد الاجتماعي من أهم مميزات التنمية المستدامة بشكل خاص ، وهو يمثل البعد الإنساني بمعناه الضيق، حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي من خلال ضرورة تحقيق الإنصاف بين الأجيال إذ يتوجب على الأجيال الراهنة ، النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل مع الأجيال القادمة من النصيب في نفس الموارد .

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من البعد الاقتصادي والبيئي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان ، وفيما تلخيص لأهم عناصر تحقيق البعد الاجتماعي والتي تتمثل في :[1]

- ❖ المساواة في التوزيع.
- ❖ الحراك الاجتماعي "المشاركة الشعبية".
- ❖ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.

رابعا - البعد التكنولوجي : يتضمن هذا البعد استخدام التكنولوجيا في عملية التنمية لتخفيض المخلفات السلبية لأثارها وتتضمن الأبعاد التكلونوجية النقاط التالية :

- استعمال تكنولوجيا أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية ، التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية .
- الاعتماد على التكنولوجيا المحسنة وذلك بفرض النصوص القانونية .
- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة ، بدلا من المحروقات بغرض الحد من ظاهرة انبعاث الغازات .
- تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص من المواد الكيميائية المهددة للبيئة [2].

انطلاقا مما سبق يتجسد البعد التكنولوجي بشكل أساسي في استعمال تكنولوجيات الإنتاج النظيف فكثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من "هواء ، مياه ، وأرض "، ففي البلدان المتقدمة مثلا يتم الحد من تدفق النفايات والحد من التلوث بإنفاق نفقات كبيرة وفي هذا الصدد يبرز دور تكنولوجيات الإنتاج النظيف التي تعمل على الحد من النفايات والتلوث ، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة من مخلفات النشاط الصناعي لامفر منها ، حيث تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة ولضعف عمليات التجديد ، وتترتب أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية ، وتطبيق التنمية المستدامة في هذه النقطة بالذات فيما يتعلق بالنفايات والحد من التلوث يعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ في استهلاك طاقة أقل وتحقيق إنتاج أنظف.

وبالنسبة للأخذ بالتكنولوجيا المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة:

تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من مثيلتها المستخدمة في الدول المتقدمة ، فالتنمية المستدامة تعني التوجه نحو تبني التكنولوجيات المحسنة ، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال والعمل على تطبيقها ، ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية - سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف- .

ولعل أهم تحدي يواجه البعد التكنولوجي هو الحد من انبعاث الغازات ، وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة ، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات ، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجمعات الصناعية ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة ، للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة . [3]

---

[1]- د/ عثمان محمد غنيم ،د ماجدة أحمد أبو زنط ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

[2] - أسماء مطوري : **الثقافة البيئية الوعي الغائب** ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008 ، ص 190.

[3]- د/ بوعشة مبارك : مرجع سبق ذكره ص63،62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل عام تتفاعل أبعاد التنمية المستدامة بجميع أبعادها في علاقة تفاعلية وتكاملية إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون وجود هذه الأبعاد مجتمعة .

والشكل الموالي يحدد تداخل وتكامل أبعاد التنمية المستدامة

شكل بياني رقم: (05) الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

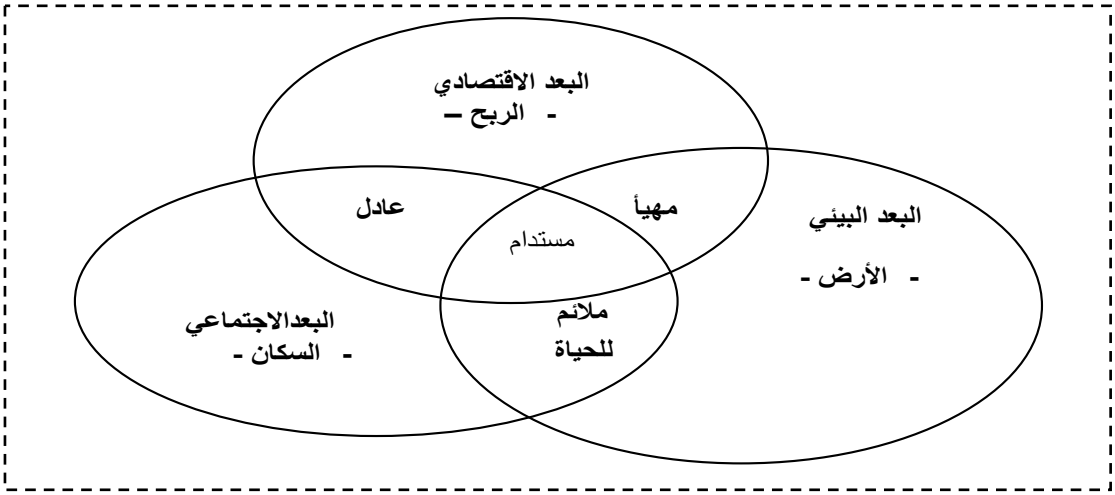

source :Christian Brodhag,colloque INaisese, **Le développement durable** « international assosiation of investors in social economy » Mullouse 23 mai 2002.page 11

يتضح من المخطط التالي أن أبعاد التنمية المستدامة هي ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة ومتفاعلة ، وتتجسد في البعد البيئي وكل ما يتعلق بحماية البيئة ، والبعد الاقتصادي وما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي ، وأخيرا البعد الاجتماعي ، وكل ما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية .
إذن يمكن التعبير عن أبعاد التنمية المستدامة بالمعادلة التالية :

نمو اقتصادي + حماية البيئة +عدالة اجتماعية = تنمية مستدامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- أهداف التنمية المستدامة :

تسعي التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :
تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا،عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا على الجوانب الكمية للنمو وتكون هذه التنمية بشكل عادل ومقبول وديمقراطي .

ب-احترام البيئة الطبيعية:
التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة ، وتتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على أساس أنها حياة الإنسان ، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية ، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

ج-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :
من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد :
تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

ه- ربط التكلونوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :
تحاول التنمية المستدامة توظيف التكلونوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية ، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها .

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع
وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها . [1]

[1]-د/ عثمان محمد غنيم ،ماجدة أحمد أبو زنط : مرجع سبق ذكره ،ص ص29-30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- مؤشرات التنمية المستدامة :

كما سبق ذكره فإن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد ونظرا لتعدد هذه الأبعاد ، فقد تم وضع وتطوير طرق كمية في محاولة قياس مدى إنجاز وتطبيق عملية التنمية المستدامة في الدول ، ونظرا لتعدد أبعاد وجوانب التنمية المستدامة ، فقد تعددت مؤشرات قياس التنمية المستدامة لذا تطور مفهوم مؤشرات التنمية المستدامة تماما مثل تطور مفهوم التنمية ، حيث تعددت مؤشرات التنمية المستدامة إلى البيئية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمؤسسية ، فقبل أن نتطرق إلى هذه المؤشرات ينبغي أولا التطرق إلى التعريف بمفهوم المؤشر

سنقدم تعريفا للمؤشرات المعتمدة في قياس التنمية المستدامة وأهم التصنيفات الدولية المقترحة.

أولا - تعريف المؤشر

يعرف المؤشر على أنه عبارة عن " إحدى البيانات أو المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة، من أجل خصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها "[1].

وفي تعريف شامل للمؤشر ، فإن هذا الأخير متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما ، ولهذا ينبغي وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة بحذر ودقة لتحقيق القياس الفعال لمؤشرات التنمية المستدامة ، ولكي نصنع مؤشرا جيدا يجب أن يكون المؤشر موضوعا وفق المعايير التالية :

- ❖ دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه .
- ❖ يمكن التنبؤ به أو توقعه .
- ❖ عدم تحيز المؤشر أو تضليله .
- ❖ السهولة بمعنى أن قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا .
- ❖ أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.
- ❖ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها.
- ❖ أن تكون قابلة للقياس.
- ❖ يمكن التنبؤ بها وذات مرجعية أو قيم حدية ذاتية.[2]

هذا ويوفر المؤشر معلومة كمية أو نوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ويعتبر كأساس لوضع السياسات و إعداد خطط تهدف إلى تحقيق أهداف تحسن حياة الفرد .

بالنسبة للتنمية المستدامة فإن مؤشراتها هي المؤشرات التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في إنجاز التنمية المستدامة ، وبموجبها يتم تقييم إنجاز الدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها ، ومقارنتها مع الأطراف الأخرى [3].

---

[1]– أ/حرفوش سهام ، أ/صحراوي إيمان ،أ/ بوباية ذهبية ريمة :مرجع سبق ذكره ، ص108.

[2] - د/ محمد سمير مصطفى : **إستراتيجيات التنمية المستدامة "مقاربات نظرية وتطبيقية** ،الموسوعة العربية ، ص454.

[3] - فلاح حسن شفيع : **التنمية المستدامة** على الموقع الإليكتروني : http// www.alnoor.se/article.asp ، **بتاريخ** 2011/12/26،على الساعة 11:00 صباحا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا ـ التصنيفات الدولية لمؤشرات التنمية المستدامة :

لما كانت مؤشرات التنمية توضع وفق أهداف عملية التنمية نفسها ، فإن هذه المؤشرات تختلف وتتعدد من فترة زمنية إلى أخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية ، حيث وضعت قائمة لمؤشرات التنمية المستدامة من طرف الأمم المتحدة ، كما صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤشرات OCDE التنمية المستدامة إلى مؤشرات المصدر ومؤشرات النتيجة [1].

- **مؤشرات المصدر:** تقيس مستويات التغيير في الأصول الاقتصادية ، البيئية ، والاجتماعية حيث تقيس نوعية الهواء ، والتغيير في الموارد المائية ، والتغير في استخدام موارد الطاقة ، والتغير التكنولوجي، والتغير في رأس المال البشري والإنفاق عليه و الاستثمار فيه (*).
- **مؤشرات النتيجة:** تقيس مقدار تلبية الحاجات الإنسانية الكمية والنوعية كالاستهلاك، التشغيل ، التعليم ، الصحة ، وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته في توزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل ... الخ.[2]

كما وضعت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة مؤشرات التنمية المستدامة معتمدة على أربعة تقسيمات رئيسية ، بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه والتي تسمى عادة بمؤشرات الضغط ـ الحالة – والاستجابة (PRESSURE – STATE – REPONSES)،لأنها تميز بين مؤشرات الضغط البيئية كالتلوث، ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة ، كنوعية الماء والهواء، ومؤشرات الاستجابة كالمساعدات التنموية [3].

وبناءا على ذلك أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتابا عنوانه METHODOLOGIES INDICATORS OF SUSTANAIBLE FRAME WORK AND DEVELOPPEMENT ، يتضمن 134 مؤشرا مصنفة إلى 4 فئات رئيسية ، يعتمد قياسها على 20 مؤشرا رئيسيا تنقسم بدورها إلى 28 مؤشرا فرعيا ، وتدل هذه المؤشرات على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة [4].

---

[1] - OCDE, **"Développement durable : Les grandes questions**. Publication de l'OCDE , Paris, 2001, P.P. 69 -74.

*في الدراسة التطبيقية قمنا بقياس مؤشرات التنمية المستدامة بالاعتماد على مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، استعملنا كل من مؤشرات المصدر والنتيجة ، كما اعتمدنا على مؤشرات الضغط البيئية ، في قياس التلوث، ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة ، من خلال قياس مؤشرات الأداء البيئي لكل من الطاقة الماء ، النفايات ، لقياس الأداء البيئي للمؤسسة محل الدراسة .

[2] - د/ علا محمد الخواجة : **العولمة والتنمية المستدامة** ، الموسوعة العربية ، ص420.

[3]- محمد علي وردم، **"كيف يمكن قياس التنمية المستدامة"**، على الموقع الالكتروني: www.jeeran.com، تاريخ الاطلاع 2012/02/03.

[4]- ريدة ديب، سليمان مهنا، **" التخطيط من أجل التنمية المستدامة "** ، مجلة العلوم الهندسية، دمشق ،مجلد 25 ،عدد 1، 2009 ، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: أهم مؤشرات التنمية المستدامة :

لقياس التنمية المستدامة اعتمد الاقتصاديون على عدة مؤشرات بالاعتماد على معايير مختلفة ، حيث تتمحور مؤشرات قياس التنمية المستدامة ، حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 والتي تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ، وكذلك مؤشرات مؤسسية حيث سنتناول في هذا العنصر ، مختلف المؤشرات وأدمجنا في نهاية هذا العنصر جدول يوضح مختلف المؤشرات مجتمعة ولعل أهمها يتمثل فيما يلي :

1-المؤشرات الاجتماعية : تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية :

- **المساواة الاجتماعية :** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة ، إذ تعكس بدرجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة ، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد الاقتصادية ، فرص الحصول على العمل والخدمات الصحية والتعليمية ومكافحة الفقر وتوزيع الدخل ، والتنوع الاجتماعي والثقافي ، وعدالة الفرص ما بين الأجيال[1]، وينبغي الإشارة إلى أن المساواة الاجتماعية من أصعب قضايا التنمية المستدامة في التحقيق وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما :
- **الفقر :** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل .
- **المساواة في النوع الاجتماعي**: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل اجر المرأة مقارنة بمعدل اجر الرجل.

جدول رقم (02) أهداف ومؤشرات لتحقيق المساواة الاجتماعية

الهدف	المؤشر
- القضاء على الفقر المدقع : - تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف في الفترة الممتدة من 1980إلى2015 - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من 1990 إلى 2015	- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن واحد دولار - نسبة السكان الفقراء "النسبة المئوية دون خط الفقر الوطني " - معدل فجوة الفقر " انتشار الفقر لإمداده حصة أفقر 5/1 في الاستهلاك الوطني - عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة : - إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ، في موعد لا يتجاوز 2015	- نسبة الإناث إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي ، الثانوي والعالي. - نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن 15 و24 سنة. - حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

المصدر: أديب نعمة ، أهداف الألفية الإنمائية ، كيف ولماذا ؟ص4-5 www.surf-as.org

يلاحظ أن أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد وتخفيض نسبة الفقر، حيث ارتفع عدد الفقراء في العالم من 800 مليون نسمة عام 1980 إلى 1000 مليون نسمة عام 1992 وإن هذا العدد في ازدياد مستمر .

[1] - دوجلاس موسيشت :.مرجع سبق ذكره.ص17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **الصحة العامة** :

هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة فالحصول على مياه نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة ، وبالعكس فإن "الفقر وتزايد التهميش السكاني ، وتلويث البيئة المحيطة ، وغلاء المعيشة " كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية ، وبالتالي الفشل في تحقيق التنمية المستدامة .

أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- **حالة التغذية**: وتقاس بالحالات الصحية لدى الأطفال.
- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.
- **الإصحاح**:يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه .
- **الرعاية الصحية** :تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول للمرافق الصحية ، ونسبة التطعيم عند الأمراض المعدية لدى الأطفال [1].

جدول رقم (03) أهداف ومؤشرات لتحقيق الصحة العامة :

الهدف	المؤشر
تخفيض معدل وفيات الأطفال	- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة - معدل وفيات الرضع - نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والملقحين ضد الحصبة
تحسين صحة الأمهات	▪ نسبة وفيات الأمهات ▪ نسبة الولادات التي تجرى بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص

المصدر: أديب نعمة مرجع سبق ذكره . ص5.

❖ **التعليم :** يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع ، ويتم تحقيق مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ويتم قياسه بالمؤشرات التالية :

- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي .
- معدل الإلمام في القراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 25إلى 24 سنة .
- فقد بلغ عدد الأميين في عام 1992 حدود 2000 مليون نسمة منهم 1000 مليون نسمة من المسلمين .

❖ **السكن :** يتمثل في ضرورة توافر السكن اللائق للمواطنين ، وواضعي خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن ، ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 حدود 500 مليون نسمة ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية [2].

[1] - أ/ أحمد تي ، أ/ ناصر رحال : إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة : تجارب بعض الدول العربية . ورقة عمل في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة .ج1.جامعة فرحات عباس سطيف 8/7/أفريل/2008. ص ص428 ، 429.

[2] - حرفوش سهام .صحراوي إيمان ، بوباية ذهبية ريمة :مرجع سبق ذكره ، ص111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **الأمن** : يتعلق الأمن في التنمية المستدامة "بالأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجريمة ، خاصة ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخذرات والاستغلال الجنسي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة ، ويتطلب وجود الأمن الاجتماعي وجود إدارة أمنية تحمي المواطنين من الجريمة ، و بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان [1].

2- المؤشرات البيئية :

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الإقتصادى على الموارد الطبيعية ، وعلى البيئة وعلى كل جوانبها ، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية "ESI" ، الذي تم إنجازه لصالح 142 دولة ، والذي يستند بدوره إلى "20 مؤشر"، كل منها يحتوي من 2-8 مؤشرات فرعية ، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية "68 مؤشر"، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الإنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية ، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية ، إذ أن إنجاز التنمية البيئية المستدامة ، يرتكز على ماتمتلكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي :[2]

❖ **الأنظمة البيئية :**

تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية ، وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور .

❖ **تقليل الضغوطات البيئية** :

تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة ، إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية .

❖ **تقليل الهشاشة الإنسانية :**

تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي ، وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية ، كلما كان النظام أكثر استدامة .

❖ **القدرة الاجتماعية والمؤسساتية :**

تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسساتية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية .

❖ **القيادة الدولية :**

تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود

❖ **وتشمل المؤشرات البيئية على ما يلي** :[3]

- الغلاف الجوي .
- الأراضي .
- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية .
- المياه العذبة التنوع الحيوي..

---

[1]- باتر محمد علي وردم : **العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ،عمان ،2003،ص211.

[2]-حرفوش سهام: مرجع سبق ذكره ،ص113.

[3]- باتر محمد علي وردم : نفس المرجع ، ص3-8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- المؤشرات المؤسسية :

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية ، وتتضمن المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي :

- **تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة :** يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول كيوتو ، والاتفاقيات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي .
- **البحث والتطوير** : يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة ، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي .
- **الاستخدام التقني :**الذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال " عدد مستخدمي الراديو ،التليفون ، والانترنيت."[1]

[1] - عثمان غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط : مرجع سبق ذكره ،ص26-28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

II- الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة :

منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة ، في تقرير رئيسة وزراء النرويج **"جروهاليم برونتلاند"** تقرير **"مستقبلنا المشترك"** سنة 1987 ، ظهرت النقاشات حول من المسؤول ومن المعني بتطبيق التنمية المستدامة ، وفي هذا الإطار دار الجدل بين الدول والمؤسسات الاقتصادية ، وتدخلت منظمات المجتمع المدني لتوضيح المسؤوليات ، وبعد هذا النقاش اتضح أن جميع من يعيش على الكرة الأرضية معني بتطبيق التنمية المستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ونصيبها من الموارد والاحتياجات الأساسية ، فتطبيق التنمية المستدامة حسب ما أشارت إليه "الأجندة 21" ، التي انبثقت عن مؤتمر البيئة والتنمية بريو دي جانيرو 1992 ، يحتاج لتظافر جهود جميع من يعيش على الكرة الأرضية من دول ، مؤسسات اقتصادية ،منظمات المجتمع المدني ، السلطات المحلية ، المواطنين.....الخ

وفي هذا العنصر سوف نشير لمختلف الفاعلين" **LES ACTEURS** " في تحقيق التنمية المستدامة، وقبل أن نتناول هذه الأطراف كل منها على حدى سوف نشير في جدول يلخص أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ومختلف أدوارهم في هذا المجال ،" من دول ، منظمات مجتمع مدني ، هيئات محلية ومواطنين ... "،حيث عرضنا أهم المؤتمرات الدولية التي تعكس دور الدول في تحقيق التنمية المستدامة وخصصنا في هذا الإطار جهود الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، وتناولنا دور المجتمع المدني الذي يعتبر من أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال دوره في تحقيق الوعي بالتنمية المستدامة ، ودوره كأداة رقابية لممارسات التنمية المستدامة من طرف الدول والمؤسسات الاقتصادية ، حيث يمتلك المجتمع المدني سلطة التغيير من خلال الضغوطات التي يمارسها لتحقيق أهداف ومصالح المجتمع وتناولنا أيضا دور الهيئات المحلية ، ودور المواطن في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مواطنته البيئية ، للإشارة تم تناول مختلف الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في هذا المحور ماعدا المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، سوف نخصص لها المحور الأخير من هذا الفصل نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة ، ونظرا لأن مجال دراستنا يستهدف دراسة مدى تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية حيث تناولنا دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توضيح أهم الآليات المطبقة على مستوى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(04): **الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة وأدوارهم :" LES ACTEURS "**

المعنيين الفاعلون	الدور
الدول	- تطبيق إطار قانوني وتشريعي يسمح بتطبيق التنمية المستدامة - تحقيق التوافق بين سياسات الدولة التنموية وبين مبادئ التنمية المستدامة - التنسيق بين مختلف الفاعلين على مستوى مختلف الوزارات لضمان تطبيق التنمية المستدامة - إعطاء أمثلة ونماذج إرشادية لمختلف القطاعات توضح كيفية التطبيق العملي لمبادئ التنمية المستدامة
المجتمع المدني	- مراقبة تطبيق التنمية المستدامة من طرف السلطات المحلية ، المؤسسات الاقتصادية ،الصناعية .. فهو بمثابة الأداة الرقابية لأدوار مختلف الأطراف التي تطبق التنمية المستدامة. - تحقيق الوعي بالتنمية المستدامة من خلال التأثير على الرأي العام وإدماجه في فهم إشكالات ورهانات التنمية المستدامة
المؤسسات	▪تحسين طرق الإنتاج واللجوء لتكنولوجيات الإنتاج النظيف التي تحترم البيئة ▪تثمين الإنتاج النظيف من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة ، وتقليص استهلاك الطاقة ▪الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع ▪تحريض وتشجيع العمال بتبني سلوكات مستدامة من خلال جعل مبادئ التنمية المستدامة من ثقافة المؤسسة
الجماعات المحلية البلديات	توعية السكان بالتنمية المستدامة وإعطاءهم أمثلة عن كيفية تطبيقها إدارة وتكوين مواطن واعي يتعلم ويطبق التنمية المستدامة المساهمة في تطبيق الأجندة 21 المحلية تطبيق المعايير البيئية ودعم الإعانات المالية لهذا المجال على المستوى المحلي
الأفراد المواطنون	- استهلاك مسؤول " شراء منتجات مستدامة" - حماية الموارد وتخفيض إستهلاك الطاقة والماء من خلال إيقاف تبذيرهم .. - الحد من :استعمال الأدوات والأجهزة الملوثة

Source : **Melle belkaid essmaa , chikh-nadjet , benhabib abderrezak : stakeholders et développement durable de l entreprise – cas de naftal Algérie , recueil de communications du colloque international du 07 ou 08 avril 2006 a l université Ferhat Abbas Sétif –Algérie.p**

يتضح من الجدول أعلاه أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تتفاعل جميع هذه الجهود لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال وبدون قيام مختلف الأطراف بأدوارها لا يمكن أن نتحدث عن تنمية مستدامة ، فالبناء الوظيفي لهذه الأطراف يحدث بشكل أنساق تتفاعل فيما بينها لتحقيق التنمية المستدامة وأي خلل في الأداء الوظيفي لهذه الأنساق يحول دون تحقيق التنمية المستدامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- دور الدول في تحقيق التنمية المستدامة :

تعتبر الدول من أهم الأطراف التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال مسؤوليتها عن حماية البيئة ، حيث تمتلك الأدوات التي تمكنها من الإدارة البيئية الدولية لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار عقدت الدول أهم المؤتمرات الدولية للبحث عن حلول والخروج بنتائج عملية لتطبيق التنمية المستدامة ، ومن أهم هذه النتائج" **الأجندة 21"** التي تعتبر كدليل للدول يوضح كيفيات تطبيق التنمية المستدامة ، وكدليل على التزامها توقع الدول على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال .

لذا من خلال هذا العنصر سوف نوضح دور الدول من خلال أهم المؤتمرات الدولية ، كما سوف نقدم نموذج عن دور الدولة الجزائرية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

1-1- الجهود الدولية للتنمية المستدامة :

مؤتمر ستوكهولم :

هو أول مؤتمر بيئي واسع أعدت له الأمم المتحدة عقد بستوكهولم عاصمة السويد 05 جوان 1972 ، بحضور 113 دولة بما فيها الجزائر، والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكثير من المهتمين بشؤون البيئة، وخرج المؤتمر بإعلان حول" **البيئة الإنسانية** "يتضمن 26 مبدءا وخطة عمل تتكون من 109توصية ، تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون في اتخاذ تدابير من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة كما أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمته العناية بالبيئة[1].
ومن أهم المبادئ التي صدرت عن هذا المؤتمر هي المبدأ الأول :

- المبدأ رقم 01 من مؤتمر ستوكهولم :«للإنسان حق أساسي في الحرية و المساواة و في ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة و رفاهية ، وله واجب صريح في حماية البيئة و تحسينها لصالح الأجيال الحاضرة و المستقبلية.»

إذا بما أن هذا المبدأ صدر كمبدأ أول من مبادئ الإعلان فهو أمر له دلالته الخاصة ، فهو يفصح عن النظرة التي نظرت بها الدول إلى **حق الإنسان في بيئة سليمة متوازنة و خالية من أي ضرر لصالح أجيال الحاضر و المستقبل** ، والارتقاء بذلك الحق ليوضع في مصاف حقوق الإنسان الأساسية[2].

- أما توصياته فيمكن إيجازها فيما يلي:
- الإبقاء على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية والمتجددة وتحميل الإنسان مسؤولية خاصة في المحافظة على الأحياء البرية والمائية المهددة بالانقراض.
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل يمنع نفاذها وإشراك البشرية في الاستفادة من هذا الاستغلال.
- وقف إلقاء المواد السامة ، وعدم إطلاق الحرارة بكثافة تتجاوز قدرة البيئة على جعلها غير ضارة.
- منع تلوث البحار لضمان عدم إلحاق أضرار خطيرة بالنظم البيولوجية.
- التعجيل بالتنمية بنقل المساعدات المالية والتكنولوجية للبلدان النامية لمعالجة أوجه التقصير البيئي الناجم عن التخلف والكوارث.
- التوفيق بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية ، وتفادي الآثار الضارة بالبيئة عند تخطيط المدن والمستوطنات البشرية.
- تطبيق العلم والتكنولوجيا لإدارة ومراقبة الموارد البيئية وتجنب الأخطار التي قد تعترضها.
- تشجيع البحث العلمي في مجال البيئة ونشر الوعي البيئي بين الأجيال المختلفة على نطاق واسع.
- حق الدول في استغلال مواردها بشرط عدم الإضرار بالبيئة لدى الآخرين ، وتطوير القانون الدولي فيما يتعلق بالمسؤولية بتعويض ضحايا التلوث.

---

[1]- برني لطيفة : مرجع سبق ذكره ،ص24.
[2]- أفكيرين محسن ،**القانون الدولي للبيئة**،ط1،القاهرة.دار النهضة العربية،2006،ص93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعاون جميع الدول على أساس المساواة لمعالجة المسائل الدولية المتعلقة بحماية البيئة والنهوض بها وكذلك قيام المنظمات الدولية بدور منسق وفعال ونشيط في هذا المجال[1].

من خلال ماسبق نستنتج أن مؤتمر ستوكهولم يعتبر البداية الأولى للوعي الدولي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة .

مؤتمر ريو دي جانيرو1992:

بعد مرور عشر سنوات من انعقاد مؤتمر البيئة الإنسانية ، تنامى الوعي البيئي لدى الدول خصوصا بعد تفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن مخلفات العملية التنموية التي أثرت سلبا على البيئة ، عقدت الدول مؤتمر ريو دي جانيرو للبحث حول إيجاد حلول للتوفيق بين المتطلبات التنموية واحترام البيئة في نفس الوقت ، عقد المؤتمر بتاريخ 03إلى 14 جوان1992 تحت شعار" **الأرض بين أيدينا** "، تم التصديق فيه رسميا على فكرة التنمية المستدامة ، وقد حضر المؤتمر حوالي 40000 شخص و 108 رئيس دولة وحكومة ، ممثلين ل 172 دولة، وقد وضعت الدول المشاركة القواعد الأساسية لبرنامج عمل على المستوى العالمي الوطني والمحلي ، يتكون من مجموعة من التوصيات (27) مبدءا حول التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة ، وهي ما يعرف بالأجندة 21 أو جدول أعمال القرن21 .

إضافة إلى ذلك خرج المؤتمر بالنتائج التالية:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية ، كمعاهدة لتغير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم بها الشعوب في العلاقات في ما بينها ، ومع البيئة.
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية .
- إقرار إتاحة التكنولوجيا البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية[2].

صدرت عن المؤتمر ثلاث وثائق اعتبرت آنذاك إنجازا عظيما نحو تحقيق التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة وتمثلت هذه الوثائق في **إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية** وهو عبارة عن خطة عمل يطلق عليها "**جدول الأعمال القرن 21** " ، ومبادئ الإدارة المستدامة للغابات ، حيث كانت التنمية المستدامة هي الموضوع الأساسي في كل ماجاء في الوثائق الثلاث ، كما أن مختلف المبادئ التي صدرت عن هذا المؤتمر كانت تركز على التنمية المستدامة باعتبارها محور الاهتمام الأساسي [3]

وتعتبر الأجندة 21 من أهم ما صدر عن هذا المؤتمر حيث تعتبر أول ثمرة للتوجه الدولي لتطبيق التنمية المستدامة ، حيث حددت هذه الأجندة طرق ووسائل تطبيق التنمية المستدامة .

1- فتحي دردار: **البيئة في مواجهة التلوث**، دار الأمل، الجزائر ،2003 ، ص 170.

2- شوقي مانع مرجع سبق ذكره ،49.

3- دوجلاس موسشيث، تر،بهاء شاهين : مرجع سبق ذكره، ص87.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجندة 21 « Agenda 21 » :

وهي عبارة عن خطة عمل عامة وشاملة ذات أبعاد إستراتيجية ، تتكون من 40 فصلا في حوالي 600 صفحة وينتظر أن تنفذ خلال الفترة مابين 1993 و 2000 ، ولقد ناقش هذا البرنامج شتى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وحماية وإدارة الموارد من أجل التنمية وتقرير دور الفئات البشرية المختلفة ، ثم وسائل تنفيذ الخطة واستخدام التقانة السليمة بيئيا وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة ، وتتميز هذه المحاور بتركيزها على التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات ومساعدة دول الجنوب في مشروع التنمية المستدامة ، فقد قدرت الأمانة العامة لمؤتمر قمة الأرض الأعباء المالية لتنفيذ" **الأجندة21"** ب 625 بليون دولار أمريكي في السنة ، على أن توفر الدول النامية حصة 80 %من المبلغ الإجمالي أي ما يقارب 500 بليون دولار، وأن تقدم الدول الصناعية ال 20% المتبقية أي ما يعادل " 125 بليون دولار"[1] .

مؤتمر كيوتو : 1997

بروتوكول إتفاقية المناخ المعروف **"ببروتوكول كيوتو"**، يعتبر المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول التغير المناخي ، حيث ألزم هذا البروتوكول الدول الصناعية بإعادة الاجتماع حول المحق " ب" للبروتوكول [2]، وإنعقد هذا المؤتمر في1997/12/11في مدينة كيوتو اليابانية ، وقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون بروتوكول كيوتو ملزم قانونيا ، يتضمن إجراءات وسياسات عامة لكافة الدول ، ويتضمن أيضا وضع أهداف محددة ومتجانسة زمنيا في الفترة الزمنية التي تمتد من"2000،2010،2020"، ومن أهم مقررات مؤتمر كيوتو تثبيت غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى 550 جزء من المليون وأقل ، وأن تتكفل -الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموعة انبعاثات الغازات الدفيئة في الفترة 2008-2012 بنسبة 5.2% من انبعاثات 1990 ، كما أكد المؤتمر على ضرورة حماية اقتصاديات الدول النامية المتعرضة للآثار الضارة ، لكن ورغم المزايا المقدمة في هذا البروتوكول إلا أن الولايات المتحدة اعترضت على البروتوكول حيث إعتبرت أنه سيحدث تراجعا في نموها الاقتصادي وستتقلص أرباحها فانبعاثاتها تقدر ب 1/4 من الانبعاثات الإجمالية في العالم ، فنسبة تخفيض الإنبعاثات حسب ما جاء في بروتوكول كيوتو تتعارض مع السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، وفي هذا الإطار بالإضافة لرفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على البروتوكول ، رفضت كل من" أستراليا،اليابان، موناكو، إيران." التوقيع على بروتوكول كيوتو.

وعلى إثر انعقاد مؤتمر مراكش 10 نوفمبر 2001 وعدت أغلبية الدول بالمصادقة على البروتوكول، رغم أن تطبيقه يعد خسارة فادحة للدول النفطية حيث سيتراجع الإنتاج المحلي الإجمالي لهذه الدول بحوالي 2.5 % عام 2010 ، فأدمجت بذلك فقرات في هذا البروتوكول تساعد على تقليل آثار تطبيقه والتي مفادها تعويض منتجي النفط عن الخسائر التي ستلحق بهم[3] .

مؤتمر جوهانسبورغ 2002:

عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من **"26/ 8 إلى 2002/9/4 "**، في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا ، ويسعى هذا المؤتمر إلى أن تعيد الدول النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها ، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول والسليم بيئيا ، وأن تعمل معا على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد ، وقد اعتبر المؤتمر أن" **جدول أعمال القرن21** "والذي تم إقراره في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية - **مؤتمر قمة الأرض**- المنعقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 ، هو خطة العمل العالمية من

---

[1]- رضوان سلامن **:الإعلام والبيئة ، -دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، السنة الجامعية ،2005،2006،ص 77 .

[2] - yves Enrégle et Annick Souyet : **la responsabilité sociétalé de l entreprise « rse » - sous la prisme de -develloppement Durable** , Arnaud, Franel ,editions.2009,p53.

[3]- برني لطيفة : مرجع سبق ذكره ، ص29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل التنمية المستدامة ، وركز مؤتمر جوهانسبورغ على ترجمة الخطط إلى أعمال وقام بتقييم العقبات التي عرقلت عملية التقدم والنتائج التي تم إنجازها منذ مؤتمر ريو، حيث أن مؤتمر القمة وفر فرصة للاستفادة من المعارف المكتسبة خلال العقد الماضي ، كما أعطى منهجا جديدا في مجال الالتزام بتوفير الموارد واتخاذ إجراءات محددة من أجل تحقيق الاستدامة على نطاق عالمي.

كما تم التركيز في هذا المؤتمر على القضايا التالية:

- أهمية تقليص الفجوة بين دول الشمال الجنوب.
- توفير الإمكانات المادية والبشرية للقضاء على آفة الفقر الذي يعتبر عدوا للتنمية المستدامة في الدول الفقيرة ، وأهمية التضافر العالمي للقضاء على تلك الآفة.
- اعتبار مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانزبورغ هو امتداد لمؤتمر ريو (**1992**) حيث تم في هذا المؤتمر مراجعة ما تم عمله خلال العشر سنوات الماضية من تحقيق لأجنده القرن**(21)** ، ومدى وفاء الدول بالتزاماتها لتحقيق التنمية المستدامة[1].

نتائج المؤتمر : صدر عن تلك الاجتماعات وثيقتين أساسيتين وهما:

الوثيقة الأولى:

تتعلق بخطة التنفيذ وتسمى " مشروع خطة التنفيذ المعدة من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة " ، والتي تمثل برنامج عمل للعشر سنوات القادمة وذلك لتنفيذ برامج اجندة القرن 21 والصادرة عن قمة الأرض (ريو) ، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الدولية التي تضمنها إعلان قمة الألفية الصادر عن الأمم المتحدة 2000 .

الوثيقة الثانية :

"الوثيقة السياسية " وتتعلق بمشروع الإعلان السياسي الذي وقعه قادة الدول المشاركين في المؤتمر والمقدم من طرف رئيس المؤتمر، حيث تبين هذه الوثيقة التزام الدول بتنفيذ ما تم التوصل إليه في الوثيقة الأولى (خطة التنفيذ).

وعلى إثر هذه التطورات من مواثيق ومؤتمرات حول البيئة ، بلور القانون الدولي للبيئة ويتميز بطابعه الفني وقواعده المدمجة لكافة الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة ، وهي لا ترمي إلى الحفاظ على البيئة إنما وضع قيود فنية على قواعد تقرها فروع قانونية أخرى ، كما يعد ذا طابع تنظيمي آمر هدفه تحقيق مصلحة مشتركة بين الدول عن طريق ضمان الاستعمال المفيد لموارد البيئة لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

مبادئ القانون الدولي للبيئة:

سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية وهذا المبدأ يتضمن العناصر التالية :

- حماية وتحسين البيئة المحيطة هي قضية ذات طابع عام وذلك من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للأجيال الحالية والقادمة.
- تلتزم الدول بتكثيف جهودها على المستويين الوطني والدولي من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- تلتزم الدول باتخاذ إجراءات للحيلولة دون قيام حرب نووية تعرض الإنسان وبيئته المحيطة للخطر، ويدخل ضمن هذا الالتزام عدم استخدام الأسلحة الخطيرة وأسلحة الدمار الشامل.
- تلتزم الدول وكل أشخاص القانون الدولي الأخرى بألا يؤدي نشاطها داخل إقليمها إلى الإضرار بالبيئة المحيطة للدول الأخرى أو بما يسمى الضرر العابر للحدود، أي عدم الإضرار بالبيئة المحيطة خارج حدود السيادة الإقليمية [2].

---

[1]- برني لطيفة : نفس المرجع ،ص29.

[2]- برني لطيفة : مرجع سبق ذكره ، ص31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دور الدولة الجزائرية في حماية البيئة والتنمية المستدامة :

نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر بدأت تظهر مشاكل بيئية لم تعرفها الجزائر من قبل ، حيث قررت السلطات العمومية وضع مخطط رسمي عرف بالمخطط الوطني من" **أجل البيئة والتنمية المستدامة** "الذي يمتد من الفترة "2001-2010"، خصص له غلاف مالي 970 مليون دولار وقبل وضع المخطط تم إجراء تشخيص للبيئة في الجزائر، والذي تم اعتماده كأرضية لوضع البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، وكان من بين نتائج التشخيص أنه نجم عن عملية التصنيع الغير متحكم فيها التلوث الصناعي والحضري قادت إلى ظهور جملة من المشاكل أثرت على الصحة العمومية ، حيث أن انبعاث الغازات من وسائل النقل والمصانع التي بدأت تتقادم هي التهديد الأساسي لجودة الهواء ، كما بين التشخيص أيضا محدودية أماكن تجميع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها ، بالإضافة إلى ضعف الإطار القانوني والتشريعي وغياب تطبيقه .

وبناءا على نتائج التشخيص صيغت السياسة الوطنية للبيئة والتي من بين ماتشمله النقاط المتعلقة بالقطاع الصناعي والتي يمكن حصرها فيما يلي :

2-1-السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة :

1) **على مستوى البرامج :** تم وضع برامج بيئية تمتد من 2001-2010 يتم دعمها من طرف الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث (fedep) ، الذي يقدم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية للقضاء على مصادر التلوث .

2)إدراج الرسم الإيكولوجي منذ 2005:

تجسيدا لمبدأ **"من يلوث يدفع"** ، والهدف منه هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة إذ تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005، صدرت عنه تعليمة وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم ، حيث حدد مبلغ الرسم ب 24.000 دج عن كل طن إذا كان الملوث "مستشفى" ، و10.500دج عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاط صناعي .

3) على مستوى التشريعات : تم صياغة جملة من القوانين منذ سنة 2001.

*قانون رقم 01-19 المؤرخ 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة الاستغناء عن الفضلات .

*قانون رقم 01-20 المؤرخ 2001/12/12 التهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة.

*قانون رقم 03-10 المؤرخ 19/جويلية /2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

*قانون رقم 04-09 المؤرخ 19/أوت 2004 ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

*قانون رقم 04-20- المؤرخ 2004/12/25 الوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

.4) أنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة :

1)-المركز الوطني لتكلونوجيات الإنتاج النظيف .

2) المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .

3) الوكالة الوطنية للفضلات .

4) المركز الوطني للتكوين في البيئة .

5) المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية .

6) المجلس الأعلى للبيئة والتنمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-وضع أدوات للإدارة البيئية تشتمل الأدوات التي تم وضعها ضمن إنشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مايلي :

- القيام ب100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.
- والقيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية .
- مراقبة المؤسسات الاقتصادية على وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001.
- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة . [1]

2-2-آليات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

1- الجباية البيئية :

إن تطوير الجباية البيئية في الجزائر جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة ، أو الحد من أضرار التلوث البيئي بهدف تحقيق التنمية المستدامة ، والملاحظ على الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر، أنها ترتكز أساسا على الإجراءات الردعية المتمثلة في **" الرسوم البيئية "** تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع ، ففي سنة 1992 استحدث قانون المالية أول رسم بيئي تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة [2]، ليتم بعد ذلك في سنوات :2000،2002،2003،2004،2006، تعديل معدلات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة " سنة 2000" ، بما يجعلها أكثر تحفيزا للحد من التلوث .

وفيما يلي نستعرض أهم الرسوم البيئية في الجزائر :[3]

●الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة:

أسس في قانون المالية لسنة 1992 وتخضع له المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أضرار قد تكون لها آثار سلبية على، الصحة العمومية ، النظافة ، الأمن ، الفلاحة ، الطبيعة والبيئة ، الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية.

●الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة:

ويقدر مبلغ الرسم وفق قانون المالية لسنة 2000 ب 10500 دج/ طن ، ويمنح المستغل مهلة تقدر ب 3سنوات إبتداءا من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

●رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج بالمستشفى والعيادات الطبية:

ويقدر مبلغ الرسم وفق قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزنة ، كما نص على منح أجل 3 سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازتها.

●الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2001 ، ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينص عليها القانون، ويحسب مبلغ الرسم بالاعتماد على تعريفة الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة.

---

[1]- د/شريف بقة :**واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، ورقة عمل ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة .ج1.جامعة فرحات عباس سطيف 7/8/أفريل/2008 ، ص ص158 ،159.

[2] -TAXE SUR LES ACTIVIT2S POLLUANTES OU DANGEROUSES POUR L ENVIRENMENT

[3]- موسي عبد الناصر وبرني لطيفة: الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 22 أكتوبر 2008 ، ص9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الرسم على الوقود:**

أدخل وفقا لقانون المالية لسنة 2002 ، ويقدر مبلغ الرسم ب 1 دج لكل لتر من البنزين " المحتوي على الرصاص العادي أو الممتاز".

- **الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية:**

تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 2003 ، وهو رسم تكميلي على المياه المستعملة ، ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي.

- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:**

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ، ويشمل محتواه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج ، ويقدر مبلغ الرسم ب 10,5 دج/كغ

- **رسم إخلاء النفايات العائلية:**

وتمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002 ، مثل تغيير المعدلات السابقة للرسم الخاص 1000دج /سنويا /للعائلة[1]

2- نفقات الدولة لحماية البيئة :

هي تلك الموارد المالية المخصصة أساسا لتدابير مكافحة وحماية الموارد الطبيعية وهي متأتية من الدولة وبالنسبة للجزائر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001إلى2004 ، بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28,9 مليار دينار جزائري موزعة على :شبكات المياه 9 مليار دج، حماية المناطق السهبية والأحواض 8,2 مليار دج ، معالجة النفايات 5,5 مليار دج ، مكافحة التلوث 3مليار دج ، تهيئة الإقليم 1,7 مليار دج ، حفظ المواقع الأثرية 0,3 مليار دج ، التنوع البيولوجي1.2 مليار دج.

3-النفقات الخاصة:

المقصود بها القطاع الخاص سواء كان دافعا للضريبة التي ستمولها الصناديق البيئية أو متجنبا للتلوث، أو كدافع لرسوم استفادته من خدمات بيئية عامة كمياه الشرب ، جمع النفايات ، الهواء النقي...الخ .كما أنه من بين النفقات الخاصة تلك التي تمنحها المنظمات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، من خلال القروض والمساعدات وحتى التعاون والشراكة .ولتحصيل الرسوم والضرائب البيئية والإنفاق على عمليات المعالجة والحماية ، خصصت الجزائر مجموعة من الصناديق أهمها :الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، صندوق محاربة التصحر وتنمية السهوب وتربية الحيوانات[2].

وفيما يتعلق بجهود الجزائر بتنظيم المؤسسات الاقتصادية الصناعية ، وجعل نشاطاتها تراعي البعد البيئي فقد قامت الدولة بعدة إجراءات على مستوى المؤسسات الاقتصادية ، بالأخص المؤسسات الصناعية ، وفي مايلي عرض للجهود التي قامت بها الجزائر تجاه المؤسسات الاقتصادية لتعزيز حماية البيئة .

---

[1]-كتوش عاشور وعزو علي، **فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة ، 22 - 18أكتوبر 2008 ، ص ص13-18

[2]- عز الدين دعاس: مرجع سبق ذكره ، ص.26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-السياسات المنتهجة اتجاه المؤسسات لتعزيز حماية البيئة :وتتمثل في:

أ .تعيين مندوب البيئة والتصريح بالنفايات الخطرة للمؤسسات المصنفة:
تخضع المؤسسات حسب أهميتها وحسب الأخطار التي تنجر عنها إلى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ووفقا لنوع الترخيص أو التصريح تحدد فئة هذه المؤسسة كالآتي:

- **مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى :**تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية.
- **مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية :**تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا.
- **مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة :**تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- **مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة :**تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

ووفق هذا القانون فإن المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص مجبرة على تعيين مندوب البيئة.

تعيين مندوب البيئة على مستوى المؤسسة :
وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم05 - 240 -المؤرخ28 جوان 2005 ، والمتعلق بكيفية تعيين مندوب للبيئة، وتتمثل مهام مندوب البيئة في ما يلي :

- تطبيق القوانين البيئية على مستوى المؤسسة.
- البحث الدائم عن وسائل الوقاية والتخفيض من التلوث
- ضمان أحسن تسيير بيئي في المؤسسة.
- تنفيذ نظام الرقابة الذاتية للنفايات والتجهيزات.
- تبني أدوات جديدة لتسيير البيئة خصوصا المراجعة البيئية ونظام الإدارة البيئية.
- تأكيد الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كالماء والطاقة والمواد الأولية.
- توعية العمال وتدريبهم.

-تقديم تصريح سنوي عن نفاياتها الخاصة الخطرة : من حيث "طبيعتها، كمياتها، خصائصها، معالجتها والإجراءات المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات"، كما تضمنه المرسوم رقم 05-315 المؤرخ في 10سبتمبر 2005، والمتعلق بتحديد كيفية التصريح بالنفايات الخاصة الخطرة ، ومن خلال هذا التصريح تتمكن الولاية من معرفة كمية النفايات ، وكذا قيمة الضريبة المطبقة على المؤسسة المصرحة.

ب .الدراسات البيئية ورخصة الاستغلال:
-القيام بدراسة التأثير أو موجز التأثير ودراسة الخطر

حيث تخضع جميع مشاريع التنمية الاقتصادية لدراسة الآثار البيئية لمشاريعها على البيئة ، فالمشرع الجزائري في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وضح في المادة 15 بالإلزام للقيام بهذه الدراسات فالإلزام من أهم الآليات القانونية لحماية البيئة

حيث تنص المادة 15 من قانون 10/03 على أنه " تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية ، والهياكل والمنشآت الثابتة ، والمصانع والأعمال الفنية الأخرى ، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، فورا أو لاحقا على البيئة ولا سيما الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية ، وكذلك على إطار ونوعية المعيشة[1]."

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون 10/03 ، العدد 43 ، المؤرخ في 19 جويلية 2004 ، القانون الإطار لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المادة 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنجز هاتان الدراستان من طرف مكتب خبرة أومكتب استشارات مختصة في هذا المجال ومعتمدة من قبل الوزير المكلف بالبيئة ، وتنجزان على نفقة صاحب المشروع وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم07 - 145المؤرخ في 19 ماي 2007 ، المتضمن مجال تطبيق وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

وتهدف دراسة التأثير أو موجز التأثير إلى :" تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته ، مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني" .

أما دراسة الخطر فتهدف إلى :" تحديد المخاطر المباشرة وغير المباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر، من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا".

-الحصول على رخصة الاستغلال :

وتعرف رخصة الاستغلال على أنها وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعينة تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وأمن البيئة

ج .عقود حسن الأداء البيئي:

باشرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عقود حسن الأداء البيئي دون الاستناد إلى أي نص قانوني صريح في التشريع البيئي الجزائري ، وقد لجأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة إلى إبرام عقود حسن الأداء البيئي مع كل مؤسسة ملوثة على إنفراد مراعاة للظروف المالية والتقنية الخاصة بكل مؤسسة ، بغية وضع برامج تأهيل ملائمة لكل مؤسسة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة ، وفي هذا الإطار تم إبرام 40 عقد حسن أداء بيئي مع مجموعة من المؤسسات ، كما وقعت 160 ميثاق مع المؤسسات الملوثة ، كما استحدثت الوزارة تطبيقا خاصا لعقود حسن الأداء البيئي في مجال تسيير النفايات الصلبة ، وطرفا هذا العقد هما وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة الداخلية من جهة وبلديات المدن الكبرى من جهة أخرى، وتحصل هذه الأخيرة بموجبه على إعانة من البنك العالمي والبنك الإسلامي والبنك الأوروبي وإسبانيا وفرنسا وألمانيا[1]

كما هو ملاحظ لتجربة الدولة الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة أنها قامت بعدة إجراءات في هذا المجال سواء من حيث التشريعات أو التدعيم المؤسساتي ، أو من حيث الآليات والوسائل وهو إن دل على شيء فهو يدل على وعي الدولة برهانات التنمية المستدامة وحماية البيئة .

[1]- موسي عبد الناصر وبرني لطيفة: مرجع سبق ذكره ،ص10-15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة :

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية البشرية الحقيقية، ويسمى هذا المجتمع بهذا الاسم لأنه يتخذ طابعا اجتماعيا مدنيا وسلميا مستقلا عن الدولة والحكومة وعن كل المؤسسات الرسمية والعسكرية ، حيث يتكامل مع المؤسسات الحاكمة تنسيقا واستشارة واقتراحا ويجسد مظهرا من مظاهر الديمقراطية الحديثة التي ترتكز على الحرية والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية والإيمان بحقوق الإنسان.

فنجاح مسيرة التنمية المستدامة بمختلف جوانبها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية يعتمد بشكل أساسي على ترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة ، الذي يؤكد على أهمية تحقيق التكامل و التفاعل و المشاركة بين الحكومة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وذلك للمشاركة في تحمل المسؤوليات بين كافة الأطراف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة و تحسين مستوى معيشة المواطن.

و بذلك أصبح لمنظمات المجتمع المدني دورا جوهريا في تحقيق التنمية بالمجتمع ، و من ثم التنمية المستدامة لإيجاد التوازن بين النظام الاقتصادي و البيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

إذن فيما تتمثل هذه الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة.؟

قبل التعرف على أدوار المجتمع المدني يجب أن نحدد مفهومه

حيث يعرفه المفكر الألماني هابر ماس بقوله " :المجتمع المدني نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة[1]."

يشمل المجتمع المدني تنظيمات، نقابات ، جمعيات ، أحزاب سياسية ....، ويعمل على تحقيق أهداف إنسانية تخدم المجتمع في قضايا تهمه من خلال قيامه بأدوار فاعلة في تحقيق الوعي المجتمعي بمختلف الانشغالات والقضايا الأساسية ، كما يساهم المجتمع المدني أيضا في فتح الحوار ونقل انشغالات المواطن للدفاع عن حقوق المجتمع.

-2-1-سبل تنمية دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

-دور الأسرة:

تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة و ماهية المخاطر التي تتعرض لها وتأثيراتها على المجتمع ، و ذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب و الأم في الاهتمام بالنظافة و الاستخدام الرشيد لكل شيء، فالتربية البيئية السليمة من طرف الأسرة لأبنائها تقلل أو تحد من تأثير الاستخدام السيئ للبيئة ولمكوناتها و الهدف من تفعيل دور الأسرة هو تأسيس فرد نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله[2].

-دور المؤسسات التعليمية : دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي لدى الطفل ... ، وفي هذا الإطار تقوم هذه الإدارات بالعمل على تحقيق تربية بيئية من خلال القيام بأنشطة تخدم البيئة المحيطة لتدعيم الاتجاهات البيئية الإيجابية لدى الطفل ، كتعليم الأطفال طرق تدوير النفايات وتثمينها ، نشاطات الاعتناء ببيئة المدرسة كالتشجير ، حملات التنظيف بالمدرسة ، التوعية بترشيد استهلاك الماء والطاقة ، وجعلها سلوك واعي ومستمر لدى الطفل .... بالإضافة لهذه الأنشطة التي تعزز دور المدرسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على التربية البيئية أصبحت المؤسسات التعليمية تخصص مناهج دراسية خاصة بالبيئة مستقلة عن المنهج الدراسي العام ومتكاملة معه .

-دور العمال و النقابات العمالية :

من خلال توعية العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة و التي قد تسبب لهم الأمراض المهنية أو الوفاة مباشرة ، وفي هذا الإطار يبرز دور النقابات العمالية بالدفاع عن حقوق

---

[1]- هابرماس : **ما هو المجتمع المدني؟**، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، سنة 1999 ، ص 48.

[2]- د خالد مصطفى قاسم :**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية، 2007 ، ص170 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمال في الحصول على بيئة عمل صحية وذلك بالضغط على المؤسسات الملوثة بتغيير وسائل الإنتاج الملوثة بوسائل إنتاج تعمل بتكنولوجيا نظيفة .

-دور رجال الأعمال و الصناعة :

لهم دورا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استيراد تكنولوجيا نظيفة ومواد أولية نظيفة ، تؤسس لصناعات نظيفة ، حيث لا تقبل الأسواق سوى الإنتاج الأنظف .

-دور المزارعين و النقابات الزراعية و مراكز الإرشاد:

للنقابات و المراكز دورا هاما في إرشاد و تبصير المزارعين إلى عدم استخدام المبيدات و الاهتمام بالزراعة و عدم تلويث مياه الري و عدم تلويث التربة لأنها رأس مالهم.

-دور العلماء:

لابد أن يندمج العلماء مع البيئة المحيطة بهم من خلال عقد الندوات سواء في المحافل العامة أو الخاصة أو في وسائل الإعلام الإذاعة و التلفزيون، و إبراز أوجه القصور و الخطر فيما يتعلق بالبيئة بشكل عام .

-دور المجالس الشعبية المحلية في المدن و القرى :

على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها في خلق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية في كافة مناحي حياة المجتمع المحلي ، وذلك بالقيام بدورها التنموي في الحفاظ على البيئة و رقابة سلبيات الوحدات التنفيذية و فرض عقوبات على المخالفين ، وإعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصلاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

-دور النوادي الاجتماعية و الرياضية :

تستغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المستدامة لمخاطر التلوث و خاصة لصغار السن من أبناء و أحفاد الأعضاء، أوعن طريق عقد ندوات يدعوا لها المتخصصون لإبراز مكامن الخطر و ضرورة العمل على تلافي ذلك مسبقا.

-دور المؤسسات الدينية :

سواء في المساجد أو الكنائس فلها دور هام في توعية الناس من خلال الدروس و الخطب الأسبوعية و الندوات لإبراز مساوئ الاستخدام السلبي للطبيعة وخاصة فيما يتعلق بزيادة درجات التلوث البيئي.

-دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة:

نجاح التنمية المستدامة بيئيا يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية ، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وذلك من خلال إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية و نشر الوعي البيئي و التربية و التدريب و التثقيف البيئي ، فهذه النقطة الأخيرة التي تتعلق بالتوعية ، التربية ، والتثقيف تتطلب استعمال الإعلام بكل وسائله ، لذا نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين التنمية المستدامة و الإعلام، حيث يكون للإعلام دورا مهما لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير بما لهم و ما عليهم في هذا المجال، و إذا كان الإعلام يلعب دورا تقليديا في الماضي يقتصر فقط على نقل المعلومة أو إبراز القضية أو تغطية الخبرفقد أصبحنا اليوم نتحدث عن الإعلام بمفهومه الحديث أي الإعلام التنموي باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية ، من خلال مشاركته في وضع و تنفيذ و تقييم الخطط التنموية و ذلك عن طريق ما تمثله وسائل الإعلام من ثقل و ما تقدمه من مبادرات إعلامية و حوارات شعبية ، و نقل اهتمامات المجتمع إلى صانعي القرار و واضعي خطط التنمية ، فدور الإعلام في نشر الإدراك و المعرفة و إبداء الرأي المحايد و إبراز التجارب و الممارسات الناجحة لخلق رأي عام واع ، يستطيع أن يتصدى لمختلف المشاكل التنموية و يسهم في حلها على أسس علمية[1].

-دور المرأة في منظمات المجتمع المدني :

رغم أهمية المرأة في المجتمع إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن المجتمع العربي لا يزال يستبعد المرأة من الساحة السياسية إلى حد كبير، حيث تعتبر مشاركتها في النقابات العمالية و المهنية و الجمعيات الأهلية ضعيفة ، و نظرا لتغير دور المرأة في المجتمع لابد من توفير الخدمات المناسبة و الضرورية لمساندة هذا التغير خصوصا فيما يتعلق بدورها في تأسيس أجيال ذات فكر مستدام .

[1]– د خالد مصطفى قاسم : مرجع سبق ذكره، ص175.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

لا يمكن إغفال دور منظمات المجتمع المدني باعتبار أن التنمية و المشاركة هما أساس العمل داخل هذه المنظمات ، فالتنمية وضعت أساسا للإنسان و انطلاقا من ذلك تأتي أهمية توعية الأفراد بدورهم و ضرورة مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية ، و يشمل مفهوم التنمية الشاملة مفهوم النسق البيئي Eco- System ، ومفهوم التنمية المتواصلة و التنمية البشرية و يعتبر غياب المشاركة من أهم عوامل فشل التنمية في جميع جوانبها و عدم استمراريتها.

و هناك بعض التصورات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع مثل:

- ❖ مساندة المجتمع بإنشاء منظمات لحماية البيئة في المناطق العشوائية.
- ❖ طرح كل المشروعات و البدائل المتاحة و اختيار الأكثر نفعا للمجتمع.
- ❖ اختيار المتخصصين ثم تدريبهم.
- ❖ وضع خطة للعمل البيئي.
- ❖ تنفيذ و معالجة الخطة.

لذا بدون هذه المنظمات لن تكون هناك تنمية حقيقية داخل المجتمع ، حيث أنها تحدث مساهمة فعالة في النشاط العلمي و العملي داخل المجتمع ، و تطرح تجارب واقعية حية ، و تلقي الضوء على صعوبات العمل البيئي و الاجتماعي و الثقافي لاكتشاف الحلول المثلى لتلك المشكلات ، ويبرز دور هذه المنظمات الخاصة في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي أو في حالات ما بعد انتهاء الصراعات ، أو حيث تلعب خبرات تلك المنظمات و تجاربها دورا متمما للعمل الحكومي.

كما لا يمكن إغفال دورها في الرقابة الجماهيرية و يرتبط ذلك بالبيئة التي تعمل بها جغرافيا ، و يسهم هذا دائما في تحقيق التنمية المستدامة حيث تمتلك الخبرة و المقدرة لتنفيذ تنمية بيئية واجتماعية و اقتصادية مستدامة[1].

عموما هذا عرض عام لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ، فمن خلال العرض السابق يتضح مدى أهمية هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال المشاركة في ممارسة القرارات التي تتعلق بالتنمية المستدامة ، مع جميع أطرف المجتمع وتنظيماته المختلفة .

[1]- بن طيب هديات خديجة ،بنيوب لطيفة : **دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008/8/7 ص ص 277-278 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دور الهيئات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة :

تلعب الهيئات المحلية دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتنمية المستدامة بشكل عام ، فهي تمثل أداة لتنفيذ و تجسيد القواعد البيئية ، لهذا فإن للولاية والبلدية دورا هاما في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال ، وتعتبر كل من الولاية والبلدية المؤسستان الرئيسيتان للجماعات المحلية ، إذ يلعبان دورا هاما في حماية البيئة بحكم قربهما من المواطن وإدراكهما لطبيعة المشاكل التي يعاني منها المواطن لا سيما البيئية منها .

3-1- دور الولاية في مجال حماية البيئة :

تعتبر الولاية هيئة إدارية تتربع على جزء من إقليم الدولة ، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، أما المجلس الشعبي الولائي فهو صورة من صور الديمقراطية على مستوى الولاية الذي يتم انتخابه من بين المواطنين ، وعلى هذا الأساس فهو يشركهم في تسيير المرافق العامة[1] .

أولا- اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة المداولة في الولاية ، فإلى جانب اختصاصاته العامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، نص قانون الولاية على بعض اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها:

- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.
- التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من الأوبئة ، والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية ، وتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة ومواد الاستهلاك.
- حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية ، وحماية الأراضي واستصلاحها وكذلك حماية الطبيعة.
- العمل على تهيئة الحظائر الطبيعية والحيوانية ومراقبة الصيد البحري ومكافحة الانجراف والتصحر.

ثانيا- اختصاصات الوالي في حماية البيئة:

يتولى الوالي لما له من صلاحيات العديد من الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة ، فلقد سبق الإشارة إلى دوره في تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة ، والذي يمكن له كذلك توقيف سير المنشأة التي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة والغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة ، وذلك في حالة عدم استجابة مستغلها للإعذار الموجه من طرف الوالي لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار.

أما في مجال تسيير النفايات فإن الوالي هو الذي يسلم رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها.

وفي مجال حماية الموارد المائية ينص قانون 09/90 على أن الوالي يتولى إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية ، لهذا فإن الوالي ملزم باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بحماية الموارد المائية ، لما لها من علاقة وثيقة بصحة المواطنين بغرض تفادي أخطار الأمراض المتنقلة.

---

[1]- بن قري سفيان : **النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، 2005/2004، ص107 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتخذ الوالي كذلك كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية ، وبمقتضى هذه الصلاحيات يلتزم الوالي بضبط التدخلات والإسعافات في كل منطقة صناعية تقع في حدود الإقليم الجغرافي للولاية ، كما يلزم بالسهر على تنفيذ التدابير والمعايير المحددة في مجال الوقاية من الأخطار.

وفي مجال التهيئة العمرانية ، فإن الوالي هو الذي يسلم رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهياكلها العمومية[1].

3-2-دور البلدية في مجال حماية البيئة

تعتبر البلدية المؤسسة الرئيسية في تطبيق تدابير حماية البيئة ، وبما أن البلدية هي الهيكل المحلي الأساسي للتنظيم اللامركزي فإنه يقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة.

وباستقراء أحكام قانون البلدية لسنة 1990 نص المشرع على مجموعة من الاختصاصات تتعلق بدور البلدية في حماية البيئة والمحافظة عليها من بينها:

- معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.
- مكافحة التلوث وحماية البيئة.
- توسيع وصيانة المساحات الخضراء وتحسين إطار الحياة.

أولا- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي باختصاصات واسعة فيما يتعلق بحماية مجالات متعددة من البيئة، إذ نصت المادة 75 من قانون 09/90 على أنه يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي:

- المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والأملاك.
- المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجرى فيها تجمع الأشخاص.
- السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع والمساحات والطرق العمومية.
- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها.
- السهر على النظافة للموارد الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.[2]

ثانيا- اختصاصات البلدية في حماية البيئة:

تتولى البلدية في إطار اختصاصاتها التقليدية والتي تتمثل في حفظ الصحة العمومية والنقاوة السهر على تنظيم المزابل وإحراق القمامة ومعالجتها واتخاذ كل الإجراءات الرامية إلى حفظ الصحة العمومية ، التي تتخلص في النقاط التالية :

- مكافحة الأمراض الوبائية والمعدية.
- القيام بعمليات التطهير.
- جمع القمامة بصفة منتظمة.

ونظراً لأهمية وخطورة النفايات الحضرية على البيئة والسكان نص المشرع في المادة 29 من قانون 19/01 على أنه ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها يغطي كافة إقليم البلدية.

---

[1]-حوشين رضوان : **الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها** ،مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ،2006/2003،ص ص42-43 .

[2]-حوشين رضوان: :نفس المرجع ، ص43

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نص المشرع صراحة على أن تسيير النفايات المنزلية تقع على عاتق مسؤولية البلدية، التي تنظم في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء، وتتضمن هذه الخدمة العمومية ما يلي :

- وضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شابهها بغرض تثمينها.
- تنظيم جمع النفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة عن الأشغال المنزلية ، والنفايات الضخمة وجثث الحيوانات ومنتوجات تنظيف الطرق العمومية ، والساحات والأسواق بشكل منفصل ونقلها ومعالجتها بطريقة ملائمة.
- وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة.
- اتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شابهها[1].

من خلال ماسبق يتضح لنا دور الهيئات المحلية من ولاية وبلدية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصلاحيات والوسائل التي يتوفران عليها خصوصا من ناحية التسيير البيئي والحفاظ على النظافة والصحة العمومية للمواطن .

[1]- حوشين رضوان : مرجع سبق ذكره ،ص44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دور المواطنين في تحقيق التنمية المستدامة :

بداية قبل أن نتطرق لدور المواطنين في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المواطنة البيئية لكل فرد ينبغي أولا أن نوضح مفهوم المواطنة بشكل عام ومكوناتها ، ثم مفهوم الموطنة البيئية ، قبل أن نتعرض لأسس المواطنة البيئية وآلياتها .

ارتبط مفهوم المواطنة تاريخياً بتمكين (المواطن والمواطنة) من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... في إطار عملية توزيع الموارد ، وصولاً لحق المواطن رجلاً كان أم امرأة في المشاركة في صنع القرار وتولي المناصب والمساواة أمام القانون.
وارتبط بالنتيجة مفهوم المواطنة بالسعي من أجل الإنصاف والعدل والمساواة ، فالمواطنة عملية الاندماج الوطني في بناء الدولة الوطنية الحديثة باعتبارها الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة.
مكونات المواطنة :تتكون المواطنة من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي
الانتماء: وهو الانتماء للوطن وهو الانتساب الحقيقي لهذا الوطن وهذا يتطلب (الحرص والدفاع).
الحقوق: وهي عبارة عن حقوق للفرد وواجب على الدولة تقديمها ومنها الرعاية الصحية – الخدمات الأساسية – الحياة الكريمة – العدل والمساواة – الحرية الشخصية (حق التملك– العمل .....).
الواجبات: وهي عبارة عن واجبات على الأفراد تجاه الدولة ومنها: احترام النظام – الدفاع عن الوطن المحافظة على المرافق العامة و المشاركة المجتمعية ، وهي المشاركة في الأعمال التطوعية وهي كل ما يسهم في خدمة الوطن والدفاع عنه.[1]
مفهوم المواطنة البيئية:
هي أن يكون الفرد (المواطن) متحمساً وواعياً للقضايا البيئية مستوعباً أهم مسائلها متحفزاً لصون وسط عيشه والاهتمام بصحة كوكبه (كوكب الأرض) ، وهذا ما يدفعه للمشاركة الفاعلة والمسؤولة تجاه مجتمعه لرد كل التحديات التي تواجه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل، لتكوين المواطنة البيئية وجعلها عنصرا أساسيا في ثقافة المواطن ينبغي أن نؤسس هذه المواطنة وذلك من خلال الأسس التالية

4-1-أسس بناء المواطنة البيئية :

تتمثل أسس بناء المواطنة البيئية من خلال تحديد الأهداف الرئيسة لتحقيق برامج ومشاريع المواطنة البيئية التي تتمثل في الآتي:
1 - تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى المواطنين وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة ، ومعالجة أسباب المشاكل التي تتمثل في السلوكيات السلبية الناجمة عن غياب مفهوم المواطنة البيئية.
2- إكساب المواطنين المهارات والآليات السليمة والمفيدة والصحيحة التي تساهم في المحافظة والإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة.
3- تحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العامة أثناء التعامل مع البيئة.
4- السعي إلى تجنب الأضرار البيئية قبل نشوئها ، والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة .
5- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية العامة للأفراد لتحفيزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات ، ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنموية .
6- تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبين اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة البيئية التابع إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2].

---

[1] الموقع الإيلكتروني : http://mla-sy.org/site/index.php?option=com_content&view=article&id=- ، تم تصفحه بتاريخ 2012/1/16.على الساعة 11:25

[2] -الموقع الإيلكتروني: http://www.alwasatnews.com/2241/news/read/20711/1.html، تم تصفحه بتاريخ 2012/1/16.على الساعة11:36

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2-آليات تحقيق المواطنة البيئية:

لتحقيق المواطنة البيئية ينبغي إعداد برنامج مخطط لتعزيز المواطنة البيئية في سلوك المواطنين ، ويشمل برنامج المواطنة البيئية على التوعية العامة في المناسبات الاحتفالية لنشر الوعي البيئي بين كافة شرائح المجتمع ، وينبغي أن يستهدف هذا البرنامج فئات مستهدفة وذلك بتأسيس هذا المفهوم لدى كافة شرائح المجتمع ، ولتحقيق برنامج الموطنة البيئية ينبغي توفر جملة من الآليات ، حيث يوجد مجموعة من الآليات التي يمكننا من خلالها تعزيز وتفعيل المواطنة البيئية وهي:

- دراسة حالة التلوث البيئي وتوجيه الأنظار حوله ، وذلك بتشجيع السكان على مواجهة التلوث الذي يتعرضون له والمحافظة على حقوقهم ومكتسباتهم البيئية.
- تكثيف حملات التوعية البيئية من أجل تفعيل المجتمع المحلي للاهتمام بهذه المشكلة وحث المسؤولين لإيجاد حل لهذه المشكلة.
- توظيف وسائل الإعلام نظراً لتأثيرها على كافة فئات المجتمع ، وعلى صناع القرار في سبيل حل المشكلة البيئية ، وبالتالي فإن لوسائل الإعلام دور كبير في إبقاء المشكلة البيئية في دائرة الضوء.
- إقامة الندوات والمحاضرات واللقاءات البيئية داخل المناطق السكنية المتضررة بيئياً للضغط على متخذي القرار لاتخاذ ما يلزم لحل المشكلة البيئية.
- تحفيز المواطنين على تشكيل لجان بيئية محلية من خلال متطوعين من الأهالي المتضررين ، والبحث مع المسؤولين والجهات المعنية عن الحلول المناسبة لهذه المشكلة.
- العمل على تأمين وصول المعلومات البيئية للمواطنين وهو ما يساعد على نشر الوعي البيئي بين المواطنين.
- استهداف البرامج والمناهج الدراسية لتأسيس الموطنة البيئية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس التربية البيئية المواطنة للطفل .
- منع التعدي على الحقوق البيئية من خلال وعبر الوسائل المتعددة ومنها توظيف المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت.[1]

[1]- الموقع الإيلكتروني : http://mla-sy.org/site/index.php?option=com_content&view=article&id=- ، تم تصفحه بتاريخ 2012/1/16.على الساعة ، 11:25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

III. التنمية المستدامة وآلياتها في المؤسسة الاقتصادية :

بعد أن تعرضنا في المحور السابق لمختلف الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، **"les acteurs "**، سوف نخصص هذا المحور لأهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، وهي المؤسسات الاقتصادية فبعدما اتهمت بأنها المسؤول الأول عن التدمير البيئي للبيئة ، بدأت تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا على إدماج التنمية المستدامة ضمن إهتماتها التسييرية ، حيث أصبحت تهتم بهذا المفهوم وأصبحت معنية به وبتطبيقه ، لذا زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية بشكل كبيرو مكثف ، باعتبارها أهم الأطراف المعنية بتطبيقه ، ورافقت ظهور مفهوم التنمية المستدامة مفاهيم جديدة أصبحت واقعا لا يمكن تجنبه ، ولا يمكن عزله عن الواقع الاقتصادي ولعل أهمها المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة وما رافقها من مفاهيم تحديات جديدة مطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ، وهو الأمر الذي دفع بمسيري المؤسسات الاقتصادية إلى قناعة أنه بواسطة الاهتمام بالتنمية المستدامة ، يكون بتقوية دورهم المسؤول في المجتمع الذي نعيش فيه، وبذلك يمكن ضمان بقاء هذه المؤسسات ، فإستراتيجيات المؤسسات أصبحت موجهة ضمن هذا المسار نظرا لما يحققه من فوائد للمؤسسة الاقتصادية وفي سبيل ذلك تستعمل جملة من الآليات التي تدعم دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، فماهي هذه الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية ؟.

لكن قبل أن نتطرق لمختلف هذه الآليات سوف نتناول التنمية المستدامة وإستراتيجية المؤسسة بشكل عام ، ثم أهم الفوائد التي تحققها التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية .

1-التنمية المستدامة وإستراتيجية المؤسسة:

في ظل المؤشرات المتنامية التي تهدد الحياة على وجه الأرض لم يكن ممكنا بأي حال من الأحوال أن تبقى التنمية المستدامة رسالة غير مقروء ة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ، التي أصبحت تتحمل الشطر الأكبر من مسؤولية تطبيق مبادئ هذا المفهوم الجديد الذي يفرض على مسيريها ، إدارة التداخلات بين "الاقتصاد، البيئة، المجتمع"، ويكون ذلك بتطبيق إستراتيجيات قائمة على تحسين الأداء المؤسسي تجاه البيئة ، حيث أن مقاربة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يجب أن تمر عبر المراحل التالية[1] :

- المقاربة الإستراتيجية التي تفرض تطبيق الأنظمة والسياسات الوقائية من طرف المؤسسة التي أصبحت تنتمي لسوق متعدد الأبعاد" اقتصادية، اجتماعية، بيئية".
- المقاربة التنظيمية التي تهدف إلى وضع نظام للإدارة البيئية "الإيكولوجية".
- المقاربة الإنتاجية التي تهدف إلى تجديد السيرورة الإنتاجية للمؤسسة بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة .
- المقاربة المالية التي تهتم بتوفير الأموال اللازمة لتطبيق المقاربات السابقة.
- استخدام أدوات التنمية المستدامة وهي الأدوات الإيكولوجية والاجتماعية.
- المؤشرات وهي معايير الأداء المؤسسي المستدام.
- الشفافية أي تقديم الصورة الحقيقية عن أداء المؤسسة الداخلي والخارجي.

كما أن احترام المعايير والمقاييس العالمية يمكن أن يمنح للمؤسسات مصادر جديدة وذكية للتميز الإيجابي في السوق ، لذلك يجب على المؤسسة أن تراعي أثناء نشاطها الإستراتيجي وتوجهاتها المستقبلية كل المعايير الدولية المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة [2].

فالتوجه الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية نحو مهج التنمية المستدامة ، هو تفكير عقلاني رشيد يعكس الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة والحكم الراشد لها ، وفي هذا الإطار إذا تعمقنا أكثر فإن التنمية المستدامة تتجاوز في تأثيراتها التوليفة :"اقتصاد، بيئة،مجتمع" بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

---

[1] -Chantal Bonnet, : **Marché et développement Durable** ,un modèle gagnant ,édition Alpha, Alger.2006,p38

[2] -Génivére Ferone et Henri D arcimoles et Pascal Bello, et Najib sassenou :,**le devellopement Durable** : **les engeux stratégique pour l entreprise** ,edition d organization , paris,2002,p50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ يمتد الأمر إلى إعادة التفكير بطريقة مختلفة في النشاطات الممارسة من حيث تصميم المنتج، التموين، الإنتاج، التسويق ...إضافة إلى خلق سلوك جديد للشفافية والانفتاح ، وهنا تظهر الحاجة إلى طريقة جديدة في تسيير المؤسسات وهي الحوكمة ولكن دون التوقف عند الحوكمة الجيدة ، وإنما يجب تجاوزها إلى الحوكمة الشاملة التي تأخذ في عين الاعتبار التوليفة السابقة ، وتؤسس في الوقت ذاته ثورة في مجال الإدارة لكونها تقود المؤسسة إلى إتباع طريقة جديدة في نشاطها وقراراتها هي :التفكير الشامل /الاستجابة الموضعية[1].

كما أن تبني مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لمسيري المؤسسات وتطبيقه قد يشكل العديد من العقبات والمشاكل خاصة على مستوى القوانين والإجراءات ، إلا أنه قد أصبح من الضروري فعلا تطويع إستراتيجيات هذه المؤسسات لهذا النظام الأخلاقي الجديد، نظرا لأهميته والفوائد التي يحققها سواء للمؤسسة أو البيئة أو المجتمع .

وفي العنصر التالي سوف نوضح أهمية التنمية المستدامة و الفوائد التي تحققها للمؤسسة الاقتصادية .

-2- أهمية التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية :

يعتقد الكثير أن انتهاج التنمية المستدامة في ظل الصعوبات الاقتصادية لا يعتبر خيار من بين الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ، بل هي خيارأبعد من ذلك فهو غير مفروض عليها إلا أن اختيار انتهاجه من طرف المؤسسات يمنحها جملة من الامتيازات ، شريطة أن يستطيع صاحب المؤسسة الاستفادة من الفرص التي قد يمنحها هذا الخيار، إن انتهاج التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يعتبر بالنسبة للمؤسسة أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد إستراتيجياتها الطويلة المدى ويعتبر أيضا أحد الوسائل التي تحقق لها التميز عن غيرها وتحسن تنافسيتها وهي بذلك أحد عناصر التموقع الإستراتيجي على المدى القصير والمتوسط .

لذا يمكننا تلخيص فوائد توجه المؤسسة الاقتصادية لمنهج التنمية المستدامة في العناصر التالية :

1/ **التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء :** إن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر ، ويسمح لها بمرور الزمن من الحصول على أثار إيجابية تسمح لها بتحقيق وتلبية والاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي .

2- **الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة** : تعتمد التنمية المستدامة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل وهذه الأخيرة ترتكز على مبدأ التحسين المستمر ويكون ذلك بأن تحترم المؤسسة القواعد البسيطة التالية :

1. تعهد المديرية العامة : انتهاج التنمية المستدامة يجب أن يكون واضحا لجميع " الأطراف ذوي العلاقة " ، موضحا اهتمامات الجهات العليا في الإدارة ، ويجب أن يتجلى ذلك في إستراتيجياتها بكل وضوح .
2. تلبية كافة رغبات الزبائن ويمكن قياس ذلك عبر فترات زمنية متفرقة
3. العمل الجماعي والتنسيق بين العمال والموردين والزبائن **" اعتماد مبدأ المصلحة المشتركة "**
4. الاهتمام بإشباع رغبات العمال وذلك بتنوع مهامهم وتحميلهم جزءا من المسؤولية
5. الاهتمام بالتكوين المتواصل والمستمر للعمال .
6. متابعة البيانات التي تسمح بقياس تأثير أنشطة المؤسسة
7. مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات المؤسسات المنافسة
8. اعتماد الشفافية تجاه الموردين ، والعمال ، والزبائن

[1]- عظيمي دلال: **البعد الإستراتيجي للابتكار في المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة** ، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،08/7أفريل 2008،ص ص 468 - 469.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دراسة أجريت في فرنسا شهر مارس 2003 في 06 دول أوروبية[1]، فإن العينة التي أجريت معها الدراسة ترى أن للتنمية المستدامة جملة من الانعكاسات الإيجابية لدى المؤسسة ولعل أهمها :

14% من العينة ترى أن المؤسسة التي تنتهج التنمية المستدامة تكون لد يها القدرة على استقطاب يد عاملة مؤهلة قصد توظيفها .

27% يرون أنها تساعدهم على تحسين علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال ،" المستثمرين ، الماليين "

33% يرون أنها أداة من أدوات تحفيز العمال .

47% يرون أنها تساعد على تحسين العلاقة مع الحركات الجمعوية ومع المنظمات الغير حكومية .

56% يرون أنها تساعد على تحسين العلاقة مع السلطات العمومية ومع الجماعات المحلية .

92% يرون أنها تساعد على تحسين صورة المؤسسة أمام المستهلكين .

ومن بين الممارسات الحسنة التي تساعد على انتهاج التنمية المستدامة :

- التقييم الدوري والدائم لاحتياجات العمال من الدورات التكوينية لفائدة كامل عمال المؤسسة.
- تشجيع ومكافأة كل عمليات الإبداع من داخل المؤسسة .
- اكتساب حقوق ملكية العمليات الإبداعية والحصول على شهادتها .

3-تثمين جميع موارد المؤسسة : حيث لا يمكن للمؤسسة أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة ، والجامع لكل الموارد بحيث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة ، وعليه على مسيري المؤسسات أن يحددوا الأهداف التي من شأنها أن تشبع رغبات كل من العمال ورغبات المؤسسة ، ويكون ذلك" بتطوير وتنمية التكوين المتواصل ، تشجيع روح المبادرة ، تشجيع الابتكار ، تثمين وتحويل الخبرات للآخرين ، "كل هذه الإجراءات من شأنها أن تساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط .

4-التنمية المستدامة كعامل من عوامل بقاء المؤسسة : تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام بتطبيق سياسة التنمية المستدامة ، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ، ويكون ذلك بمحاولة الاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم ، أو الاعتماد على التمويل الذاتي ، بتطبيق سياسة للتنمية المستدامة ، تهتم المؤسسة باستدامتها و باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها ، ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها والتي من شأنها أن تحقق بقاءها ما يلي :[2]

- الاقتصاد في استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعية
- التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي و الاجتماعي .

5- **الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية :** الفعالية البيئية هي الطريقة العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال مردودها البيئي ، حيث أن الفعالية البيئية هي طريقة في التسيير تشجع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي ، حيث أن تشجيع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج المؤسسة أكثر بموارد أقل ، ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتج وإنتاجه ، وكذلك بتفادي تبذير الموارد وبتفادي التلوث ، فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق إيجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية .

6-**التنمية المستدامة عنصر من عناصر الاندماج** :إن تطورات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع ، وعليه فيجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل الأطراف ذوي العلاقة ، وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي ، فالمؤسسة بهذا الشكل لا تقيم فقط على أساس

[1] - Mouvement des entreprise de France « MEDEF »,**devellopement Durable et PME** cahier élaboré dans le cadre du comité du dévellopement durable , juin 2003.page10.

[2] -ibid,page11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعايير المالية التقليدية ، ولكن على أساس مجموعة من البيانات "المعايير" واسعة المجال وأهمها المساهمة في خلق مناصب العمل والمساهمة في الحياة الاجتماعية المحلية خاصة منها وغيرها ....

7- **تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي :** إن الدور الاجتماعي للمؤسسة يلزمها بأن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية للمساهمة في الحياة الاجتماعية ، ونتيجة للطلب المتزايد فإن المؤسسات يجب أن تعقد علاقات وطيدة بين كل الفاعلين المحليين ، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، فهي مطالبة بتحسين مستوى المعيشة وبلعب دور ديناميكي في الحياة المجتمعية المحلية ويكون ذلك بالتكوين والاندماج المهني ، فهي بذلك مكان للاندماج الاجتماعي

8-**الحوار مع الأطراف ذوي العلاقة:** إن أهم ما يلاحظ على المؤسسات أنها لا تعطي لعمليات الاتصال الاهتمام الكافي فهناك نوع من التقصير من جانبها في هذا المجال ، فهي بذلك لا يمكنها التعرف على مدى الاهتمام الذي يخص به الغير للمؤسسة ، حيث إن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات يحفزها على التحاور والإعلام فهي بذلك مطالبة بإشراك الأطرف ذوي العلاقة في هذه العملية ، إن المقصود بهؤلاء الأطراف هم كل الأشخاص و الجهات التي تربطها بالمؤسسة مصلحة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهم العمال ، الزبائن ، الموردين ، والنقابات والمستهلكين والبنوك والمجاورين للمؤسسة ، إن هؤلاء الأطراف ينتظرون من المؤسسة أسلوب جديد في الاتصال ويكون ذلك بالحصول على المعلومات "الشفافية" وبذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك بحيث تعلن للجميع بأن نشاطها يخدم مصلحتهم فتحقق بذلك الشراكة والثقة في أن واحد . (*)

9- تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين والعمال :

من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية والخاصة بمواردها البشرية هي أنها لا تستطيع اختيار أفرادها والحصول على وفائهم " ففي استطلاع للرأي أجري في فرنسا سنة 2003 هناك 83% من الفرنسيين يرون أنه على المؤسسة أن تهتم بعمالها وأنه عليها واجبات تجاههم وأن هذه الواجبات تأتي قبل التزاماتها تجاه الزبائن ، في استطلاع أخر للرأي حوالي 61%يرون أن دور المؤسسة ليس اقتصادي فقط بل يجب أن يكون أيضا دور جواري وتضامني [1].

* استهدفت دراستنا التطبيقية ، هذه النقطة بالذات نظرا لأهميتها ، في تحقيق التفاهم والتقارب مع الأطرف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، ففي إطار دراستنا لموضوع الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، حاولنا التعرف على دور الاتصال في تحقيق التقارب مع الأطرف ذوي العلاقة بالمؤسسة .من خلال التعرف على الإجراءات الاتصالية التي استعملتها المؤسسة في الإعلان عن التزامها بمسؤوليتها من جهة ، وأثر هذه الإجراءات الاتصالية على الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من خلال إجراء صبر أراء لنظرتهم للمؤسسة من جهة أخرى .

[1] - Mouvement des entreprises de France ,op.cit. , page4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية :

3-1-المعايير و المواصفات القياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة : "كآلية لتحقيق التنمية المستدامة "

لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية إدارة التنمية المستدامة كما لا توجد مواصفات قياسية يمكن من خلالها الحصول على شهادات مخصصة للتنمية المستدامة ، فما هو موجود لا يشمل إلا أجزاء من رهانات التنمية المستدامة و يمكن حصر أهم المعايير و المواصفات القياسية الدولية المعنية بإدماج التنمية المستدامة في المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم 06 : المواصفات القياسية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة

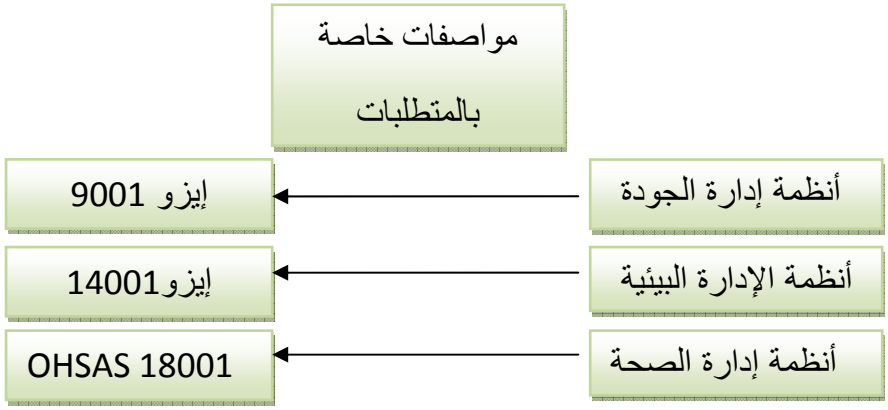

المصدر من إعداد الطالبة بتصرف :د/بقة الشريف ود/العايب عبد الرحمن : التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي : حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،08/7أفريل 2008،ص154.

❖ **أهم هذه المعايير**

-المواصفة إيزو 14001 :التي تصف نظام إدارة البيئة و الذي من خلاله يمكن تأكيد و إثبات أن المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا و أنها تحترم البيئة و تحافظ عليها

-نظام إدارة الجودة:ISO 9001:2000 "

هو نظام يهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال ، تستطيع من خلالها المؤسسة أن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها.

نظام الصحة والسلامة المهنية-BS **OHSAS 18001:2007**

و هو نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية ، لتمكين الجهات المطبقة لهذا النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

المواصفات القياسية **SA 8000 :** و التي تخص الجانب الاجتماعي و الذي يصف نظام الإدارة المسؤول اجتماعيا.[1]

[1]- د/بقة الشريف ود/العايب عبد الرحمن : التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي : حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،08/7أفريل 2008،ص155 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إيزو 26000: المواصفة القياسية المستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

و هي مبادرة تقوم منظمة الإيزو بوضعها و تطويرها و الهدف من ورائها هو" توفير الإرشاد و التوجيه حول المسؤولية الاجتماعية " ، و من المرتقب أن يتم إصدار هذه الموصفة بشكل رسمي شهر ديسمبر من سنة2008.[1]

من خلال تصنيف أبعاد هذه المعايير يتضح لنا أنها تجسد أجزاء محددة فقط من التنمية المستدامة ، وتجدر الإشارة إلى أن المواصفات التي تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تتجسد في مواصفة الإيزو 9001، أما مواصفة الإيزو 14001، فهي تتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة ، في حين تجسد المواصفة **OHSAS**18001 التي تتعلق الصحة والسلامة المهنية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

وفيما يلي سوف نقدم عرض مختصر لهذه المعايير كأهم المعايير التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية .

1- نظام إدارة الجودة:"إيزو 9000"

إن الهدف الرئيسي للجودة هو إرضاء الزبون سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها، ويتم حشد كل الجهود في المؤسسة لتحقيق هذا الهدف ، إذ تعتبر المواصفة إيزو 9000 أداة فعالة لنقل التكنولوجيا وتطوير جودة المنتج ، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين المحليين لدخول الأسواق الخارجية ، وللحفاظ على مواقعهم في السوق الداخلية ، من الضروري ربط مفهوم الجودة بالمضمون الاقتصادي بصنع المنتج أو السلعة بشكل مربح بالنسبة للمصنع من جهة ، حيث يكون السعر بمتناول القدرة الشرائية للمستهلك من جهة ومن جهة أخرى من الضروري أيضًا ربط الجودة بحاجات المجتمع ذات الصلة بالصحة والسلامة والأمان والتي تمس الإنسان والبيئة.

- فوائد ومزايا الحصول على شهادة الإيزو:9001 وهي عديدة منها:

-تكوين سمعة طيبة عن المؤسسة في بيئة الأعمال.
-المساهمة في تقوية القدرة التنافسية.
-زيادة الحصة السوقية.
-التطوير والتحسين المستمر لجودة المنتجات.
-التقليص من احتجاجات المستهلكين وتقوية ثقافتهم بالمؤسسة.
-تقليل نسبة التكاليف ونسبة المعيب في الإنتاج[2].

[1] Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises, AFNOR, 2003

[2] -رحيم حسين ،مناصريه رشيد: **مواصفات الإيزو كمعيار لقياس كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية** :، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2008،ص173.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- نظم إدارة البيئة وسلسلة الإيزو14001 :

تعتبر المواصفة إيزو 14001 من أهم المواصفات وأكثرها شيوعا ضمن مجموعة الإيزو 14000، حيث بلغ عدد المؤسسات في العالم حتى عام 2000حوالي 22897 مؤسسة ، في 98 دولة معظمها مؤسسات أوروبية بنسبة 48%، وتشتمل هذه المواصفة القياسية على المكونات الأساسية لنظام الإدارة البيئية داخل المؤسسة ، ويبدأ هذا النظام من التزام الإدارة العليا للمؤسسة بإدخال البعد البيئي في أساليب إدارة أنشطتها من خلال سياسة مكتوبة ومعلنة داخل المؤسسة وخارجها ، ويشمل برنامج الإدارة البيئية جميع العمليات والأنشطة والإجراءات التي يتم تطبيقها للحد من التأثيرات السلبية لنشاط المؤسسة على البيئة ، وتحديد المسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة [1].

عموما يتطابق هدف هذه المواصفة مع أبعاد التنمية المستدامة فهو يهدف إلى تحقيق التحسين المستمر ، وبالتالي الأداء البيئي للمؤسسة حيث يترتب عليه تحسين نوعية البيئة في المجتمع .

بالنسبة للمزايا التي تحققها هذه المواصفة للمؤسسة

لقد بين المسح الذي أجرته إحدى الهيئات الدولية المتخصصة في مجال البيئة لمجموعة من المؤسسات التي طبقت نظام الإيزو 14000 ، أن كافة هذه المؤسسات قد استفادت بشكل فعلي من تطبيق نظام إدارة البيئة .ومن نتائج هذه الدراسة مايلي :

65%من المؤسسات حسنت سمعتها.

61%استفادة ماديا وبشكل مباشر.

40%حسنت علاقاتها مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.

28%حصلت على ميزة إيجابية مقابل المنافسين.

23%ساهمت الشهادة في الإبقاء على المؤسسة من الانهيار.

12%حسنت ظروف العمل لديهم.

قد تكون بعض المؤسسات معتادة على التعامل مع القضايا البيئة بشكل فردي مثل تطبيق ضبط الانبعاثات والتلوث الضوضائي ، ومع ذلك فإن الفوائد التي قد تتحقق من تطبيق شامل لنظام إدارة بيئي تفوق بكثير الفوائد المحدودة التي تجنيها المؤسسات من تنفيذ بعض التطبيقات البيئية منعزلة.[2]

و بالتالي فإن حصول المؤسسة على شهادة المطابقة وفق المواصفات العالمية لإدارة البيئة إيزو 14000 و التزامها بالتطبيق المستمر لهذه المواصفات من شأنه تحسين علاقة المؤسسة بالبيئة ، من حيث الآثار الناتجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي، وبالتزامها بهذه المواصفة سوف تسهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .

[1]- مريم قطوش : **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،في تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، مدرسة الدكتوراه ،جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009، ص72

[2]- رحيم حسين ،مناصرية رشيد: مرجع سبق ذكره ،ص176

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مواصفات إدارة السلامة والصحة المهنيةISO 18000 كآلية لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

الإيزوOhsas18000 *Systems Management Occupational Safety*
هو نظام الإدارة الموحدة يتضمن تفاصيل متطلبات إدارة السلامة والصحة المهنية داخل المؤسسة وضعت هذه المعايير سنة 1999 و تم تطويرها سنة 2002 لتأخذ شكلها النهائي في ماي2005

وتعرف إدارة الصحة والسلامة المهنية على :" أنها الإدارة التي تقع عليها مسؤوليات وواجبات الإدارة والتوجيه والتخطيط والتنفيذ والمتابعة لكل ما يتعلق بالأمن والسلامة المهنية في المؤسسة ، ووضع القواعد والتعليمات الفنية لضمان سلامة العاملين والممتلكات والبيئة ووضع إستراتيجية سواء في برامج التدريب أو التثقيف والوعي التي يمكن من خلالها الارتقاء بمستوى أداء العاملين ، ومستوى وضع السلامة المهنية للوصول إلى معايير الجودة في السلامة المهنية.

❖ **واجبات إدارة أنظمة الأمن والسلامة المهنية:**

من واجبات إدارة أنظمة الأمن والسلامة المهنية ما يلي:
- تعتمد على القواعد و الإجراءات والتعليمات الفنية والإرشادات بشأن تنفيذ سياسة الأمن والسلامة في العمل وذلك بالاعتماد على أسس الأمن والسلامة والجودة والارتقاء بها إلى المعايير الموضوعة من قبل المؤسسة.
-وضع معايير للأمن والسلامة والصحة المهنية.
- العمل على منع الأسباب التي قد تؤدى إلى الإصابة أو حوادث أثناء العمل.
-عمل تقييم وتخمين وتحليل للمخاطر سواء لمقر العمل أو الآلات اوالواجبات
-الإشراف والمتابعة للتحقق من تطبيق تعليمات الأمن والسلامة المهنية.
-التأكد من التزام العاملين بارتداء تجهيزات الوقاية الشخصية أثناء العمل.
- وضع برامج تدريب للعاملين الجدد لتعريفهم بأساسيات الأمن والسلامة المهنية في عملهم .
- القيام بعمل دورات في السلامة المهنية سواء التخصصية والعامة للعاملين في المؤسسة.
- نشر الوعي والتثقيف في الأمن والسلامة المهنية عن طريق اللوحات الإرشادية والمنشورات والكتيبات.

❖ **أهداف إدارة أنظمة الأمن والسلامة المهنية :** ومن أهدافها ما يلي:
- تحقيق بيئة آمنة للعمل خاليه من المخاطر ومحصنة من مصادر المخاطر.
- المحافظة على صحة وأرواح العاملين.
- المحافظة على الممتلكات الخاصة بالمؤسسة .
- المحافظة على سلامة البيئة.
- تطبيق نظام إدارة الجودة.
-اعتماد المعايير الدولية في السلامة المهنية.
- نشر الوعي حول السلامة المهنية والصحة وجعلها عنصرا محوريا في ثقافة العمال.

إذن من خلال التعرف على ماهية هذا النظام ومتطلباته ، يتضح لنا ، أنه يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية التي تعتبر من أهم أبعاد التنمية المستدامة [1].

بعد تطرقنا لمختلف المواصفات والمعايير التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تعتبر من أهم آليات تطبيقها سوف نتعرف على الآلية الثانية وهي تطبيق تكنولوجيات الإنتاج النظيف.

[1]-رحيم حسين ، مناصرية رشيد :مرجع سبق ذكره ،ص177

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 تبني تكنولوجيات الإنتاج النظيف كآلية لتحقيق التنمية المستدامة:

أ-الإنتاج الأنظف :

نشأت تقنية الإنتاج الأنظف في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول أوروبا في ثمانينات القرن الماضي ، وفعليا في وحدة الصناعة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومضمونها هو إيجاد فرص للصناعة والمنتجين الرئيسيين لتحقيق مكاسب مالية من وراء التحسينات البيئية .

ويعد الإنتاج الأنظف طريقا عمليا لتطبيق التنمية المستدامة فهو خطوة وقائية متقدمة من إدارة النفايات أو المعالجة عند نهاية الأنبوب ، ذلك أنه يعالج المشكلة من الأصل بمسبباتها وليس بأعراضها فهو كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تطبيق متواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة [1].

وفق هذه التعاريف فالإنتاج الأنظف يهتم بكل من العملية الإنتاجية بحد ذاتها كما يهتم من ناحية أخرى بالمنتجات ففيما يتعلق بعمليات الإنتاج فهي تختص بالحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة ، وتقليل كافة الإنبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا .

ب- فوائد الإنتاج الأنظف:

من أهم نتائج الإنتاج الأنظف هو تخفيض نسبة المخلفات تلقائيا حيث تتحسن عملية استخدام الموارد ككل مما يؤدي إلى :

- ❖ زيادة الربحية والقدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية .
- ❖ رفع كفاءة الإنتاج .
- ❖ تحسين خبرات العمل بالنسبة للإنتاج الصيانة والنظافة .
- ❖ رفع الروح المعنوية للعاملين بإشراكهم في تحقيق الأهداف البيئية للمؤسسة وزيادة انتمائهم لها [2].
- ❖ استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن إتلافها أو إهدارها.
- ❖ الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه.
- ❖ زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج.
- ❖ الالتزام بالقوانين البيئية.[3]

إذن نستنتج من خلال ماسبق أن هذه الآلية تحقق عدة مكاسب للمؤسسة ، فهي تسهم في زيادة أرباحها بزيادة الإنتاج ، دون إلحاق الضرر بالبيئة المحيطة ، فالبعد البيئي هو بعد أساسي في تكنولوجيات الإنتاج النظيف لذا تعتبر من أهم الآليات لتطبيق التنمية المستدامة ، خصوصا لدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية (*).

---

[1]- برني لطيفة : مرجع سبق ذكره ،ص75

[2]- سامية جلال سعد. **الإدارة البيئية المتكاملة**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،دط، مصر. 2005.،ص228 .

[3]. Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé, **L'entreprise résponsable**. Édition d'organisation, Paris. 2003.

[*]- وكمثال عن تطبيق تكنولوجيات الإنتاج النظيف ما قامت به مؤسسة إنتاج الإسمنت بعين الكبيرة بمدينة سطيف ، حيث قامت بتركيب مصاف ذات تقنية كبيرة لاسترجاع الضائع من الإنتاج والحد من التلوث الذي يسببه الغبار المتصاعد ، وهي مايعرف بالمصفاة القماشية"le Filtre Amanche " التي تعتبر أول تكنولوجيا في الوطن العربي وفي إفريقيا مخصصة لمصانع الإسمنت للحد من التلوث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3 تسيير النفايات كآلية للتنمية المستدامة :

التدوير : إن أحد التحديات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية في الوقت الحاضر هو ازدياد كمية النفايات والمخلفات وبالتالي وجب على المؤسسة أن تبحث عن حلول ، وبدائل قصد التقليل من النفايات أو التخلص النهائي منها ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة إدارة وتسيير النفايات والتي تعني استخدام مجموعة من الطرق أو التقنيات من أجل الحد من الآثار السلبية الناجمة عن النفايات بصورها المختلفة ، صلبة ، سائلة ،أو غازية [1]

وفي إطار تسيير النفايات ظهر مفهوم يعمل على تحقيق الاستدامة بطريقة رشيدة في تسيير النفايات وهو مفهوم "القواعد الذهبية الأربعة R4،وهي 4 طرق تتبع لتسيير وإدارة النفايات مهما كان نوعها "طبية ، صلبة ، سائلة....." .[2]

الشكل البياني : رقم 07 يوضح القاعدة الذهبية لتسيير النفايات

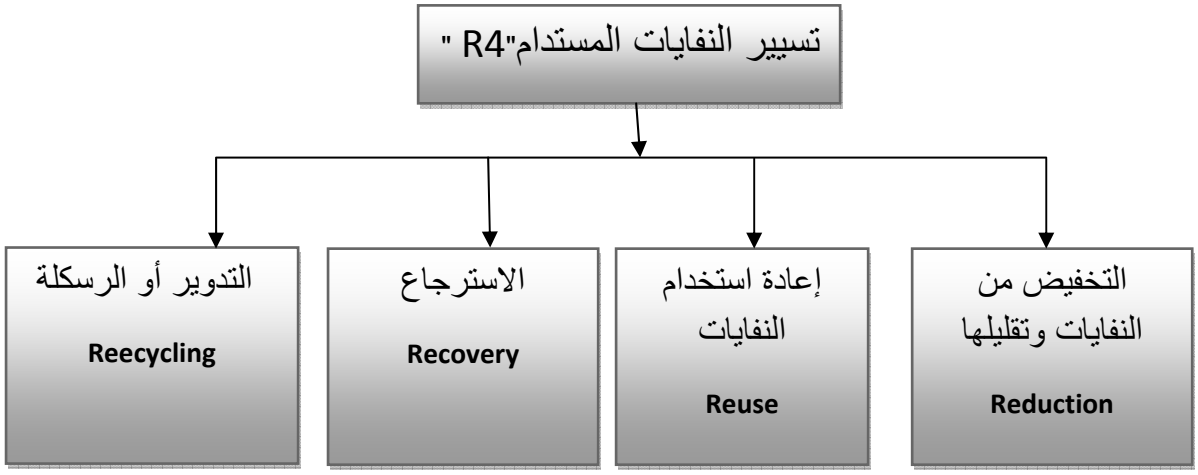

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل التالي يوضح عناصر التسيير المستدام للنفايات بالمؤسسة وفيما يلي شرح وتفصيل لكل عنصر من المخطط البياني

التخفيض من النفايات وتقليلهاRéduction : والمقصود هنا هو تقليل المواد الخام المستخدمة وينتج عن ذلك تقليل النفايات ويتم ذلك باستخدام مواد خام تنتج نفايات أقل ، أو عن طريق الحد من المواد المستخدمة في عمليات التعبئة والتغليف كمواد البلاستيك والورق .

إعادة استخدام النفايات :Reuse وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن إعادة استخدام المياه العادية المنزلية المعالجة في الزراعة والصناعة ، تؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه والحد من الاستخراج الجائر من المياه الجوفية .

[1]-NATALIE COSTA. Développement DURABLE EN ENTREPRISE. 2 eme EDITION.ELLIPSES.PARIS.2008.P54.

[2]- ريموند الحلقة :إدارة المخلفات ، مجلة أخبار الزرقاء ، العدد السادس،أفريل 2007،ص5-6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسترجاع :Recovery

ويقصد بذلك التخلص الآمن من النفايات الخطيرة ، سواء كانت صلبة أو سائلة ونفايات طبية بحرقها تحت ظروف تشغيل معينة مثل درجة حرارة ومدة الحرق ، من أجل ضمان حماية البيئة من كل النفايات الصلبة والسائلة والغازية التي لا يمكن الاستفادة منها ، ويجب التخلص منها بما يتوافق مع المعايير البيئية وبالطرق الملائمة عن طريق الحرق في أماكن مغلقة ، وتحت ظروف معينة مثلا درجة حرارة ومدة احتراق معينة وذلك للتحكم في الإنبعاثات ومدى مطابقتها لقوانين البيئة "، وتتميز هذه الطريقة بالتخلص الآمن من 90% من المواد الصلبة ، وتحويلها إلى طاقة حرارية تستخدم لتوليد البخار أو الطاقة الكهربائية ، أو إنتاج طاقة حرارية يمكن استعمالها في عدة مجالات كعمليات التصنيع التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من حجم النفايات كالرماد والغازات الأخرى الناتجة عن عملية الحرق .

والطريقة الأخرى للتخلص من النفايات هي الطمر الصحي باستخدام أماكن طمر خاصة يراعى فيها عدم الإضرار بالتربة أو المياه الجوفية أو الهواء ....الخ ، إلا أنها أقل تفضيلا في إدارة وتسيير النفايات بسبب المخاطر الصحية الناتجة عن انبعاث الغازات السامة ، وتلويث المياه الجوفية ، واستخدامها لمساحات كبيرة من الأراضي .

التدوير أو الرسكلة : Reecycling :

هي طريقة لاسترجاع المواد النافعة من النفايات بحيث يتم فصل هذه المواد ومعالجتها ثم إعادة تصنيعها أي تصبح هذه النفايات كمادة خام " مادة أولية " لصناعة منتوج جديد ومن أكثر النفايات التي يمكن الاستفادة منها في عملية التدوير هي : البلاستيك ، الورق ، الكرتون .....إلخ

وتعتبر أفضل طريقة لإعادة التدوير في الفصل من المنبع بحيث تقوم المؤسسات الصناعية بوضع كل نوع من أنواع النفايات في حاويات خاصة ، وذلك بالتعاون مع بلديات أو مؤسسات خاصة تستثمر في إعادة تدوير النفايات .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد مؤسسات مختصة بإعادة القارورات الزجاجية والعلب البلاستيكية ، هذه المؤسسات المتخصصة تتعاقد مع المؤسسات المنتجة للنفايات وتقوم بنصب مكائن في الأماكن العامة حيث يقوم الأفراد بوضع القارورات أو العلب في تلك المكائن التي تقوم بدورها بفرز كل صنف على حدى واستبعاد المواد المعادة لأكثر من مرة [1].

إذا مما سبق نستنتج أن تسيير النفايات من أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية ، حيث يمكن المؤسسة من تسيير نفاياتها بعدة طرق ، وذلك بالاستفادة منها ، فعدة مؤسسات اقتصادية تحقق عائدات مالية نتيجة التسيير الراشد النفايات (*).

[1]- شراد ياسين :**'إستراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2011/2010،ص ص 100-101.

*وكمثال عن ذلك تطبق مؤسسة إسمنت عين لكبيرة آليات تسيير النفايات حيث تخصص مكان خاص بها ، يسمى بمنطقة تخزين النفايات وتقوم بفرزها في أماكن خاصة ، ثم تقوم ببيعها والاستفادة من عائداتها بتوزيعها كزيادات في أجور عمال المؤسسة أو كهدايا لتحفيز العمال ، وبهذه الآلية تسهم مؤسسة إسمنت عين لكبيرة ، بتحقيق التنمية المستدامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3--4العلامات البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة :

من أجل إيصال المعلومات إلى الزبائن بأن المنتجات التي يشترونها أخذت بعين الاعتبار معايير بيئية واجتماعية، أي أنتجت في ظروف عمل سليمة وأنها استوعبت الاهتمامات البيئية بشكل متزايد فنجد ، هناك عدة تصنيفات تستخدم في هذا المجال متمثلة في :

البطاقة البيئية من صنف ISO14024 الخاصة بالمبادئ وطرق الإعلام البيئي لنظام الإدارة البيئية **ISO14000** علما أنها مصنوعة من مادة ورقية أو قماش ملصقة وتحمل مجموعة من الكلمات أو الرموز تسمح بنقل معلومات معينة، مثل الخصائص المميزة للمنتج وكيفية الاستعمال[1]

العلامة لها مدلول اتصالي يوصل قيمة معينة لذا سوف نتعرف على العلامة البيئية، كونها تحمل مدلول اتصالي حول قيمة بيئية لمنتج معين ، حيث تسعى المؤسسات لتفعيل الاتصال الأخضر إلى تميز منتجاتها ، أو تقديمها بشكل يتناسب مع المزايا والفوائد ، ضمن هذا المجال تلجأ هذه المنظمات إلى وضع علامات أو أشكال على أغلفة منتجاتها تؤكد بأن هذه المنتجات بيئية

فالعلامة البيئية والإيكولوجية : هي علامة أو شهادة متعلقة بمنتج معين مسلمة من طرف شهادة منظمة ، وطنية أو عالمية ، تضمن هذه العلامة بأن المؤسسة التي تحصلت على الشهادة أو العلامة البيئية ، تنتج منتج يراعي تخفيض الأثر على البيئة .

الفوائد الاتصالية التي تحققها كل من الملصقة البيئية والعلامة

يوجد عدد من الملصقات والعلامات الخضراء ، المستخدمة لتقديم ضمانات للزبون بأن هذه المنتجات التي يتم شرائها تتطابق مع معايير بيئية و اجتماعية معينة

وهذه الملصقات عادة ما تستعمل كأداة مساعدة في العملية الاتصالية والترويجية لدفع الزبون نحو تفضيل المنتجات ، من أهم هذه الفوائد ما يلي :

- إعطاء فكرة للزبائن قبل قيامهم بشراء المنتج ، بأنه منتج أخضر ويتطابق مع المعايير البيئية
- خلق مكانة ذهنية متميزة لهذه المنتجات لدى الزبائن
- في كثير من الأحيان تكون الملصقات البيئية جزء من توجه الدولة والمنظمات الاجتماعية في ذلك البلد .

[1]- شراد ياسين : مرجع سبق ذكره ، ص95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل التنمية المستدامة وآلياتها المختلفة في المؤسسة الاقتصادية ، من خلال التعرض للإطار النظري للتنمية المستدامة ، ثم مختلف الأطراف الفاعلة في تحقيقها ، وأخيرا آليات تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية ، ومن أهم ما تم استخلاصه من هذا الفصل مايلي :

- أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم متعدد الأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية ، هذا المفهوم لا يمكن أن يطبق إلا بالتزام جميع الأطراف بمسؤوليتها بتطبيق التنمية المستدامة ، حيث تعتبر جميع الأطراف فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة من دول ، منظمات المجتمع المدني التي تعتبر الأداة الرقابية والضاغطة لحماية البيئة والدفاع عن حقوق المجتمع في العيش في بيئة نظيفة ، الهيئات المحلية من ولاية وبلدية التي تسهر على حفظ الأمن العام بما فيه الآمن البيئي للمواطن الذي ينبغي أن يكون له دور في التنمية المستدامة من خلال مواطنته البيئية ، وأخيرا المؤسسات الاقتصادية هذه الأخيرة التي تمارس التنمية المستدامة من خلال اعتمادها على جملة من الآليات والإجراءات التي تدخل ضمن إستراتيجية المؤسسة ، هذه الآليات التي تتجسد بمدى مراعاة أبعاد التنمية المستدامة المختلفة ، وخصوصا البعد البيئي .

وعليه بعد تعرفنا في هذا الفصل الذي يعتبر الإطار الشامل لدراستنا على التنمية المستدامة وأهم إجراءاتها وآليات تطبيقها على مستوى المؤسسة الاقتصادية التي ينبغي أن تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية لتدمج التنمية المستدامة في إستراتيجيتها ، ننتقل في الفصل التالي إلى تناول الإطار الخاص لموضوع الدراسة والذي يتجسد في المسؤولية الاجتماعية والبيئية وعلاقتها بالاتصال المسؤول ، حيث تنبثق المسؤولية الاجتماعية والبيئية من الممارسات التطبيقية للتنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية تجاه الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، هؤلاء الأطراف الذين ينتظرون من المؤسسة الاقتصادية أن تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وتحترم محيطها وبيئتها أثناء ممارستها لأنشطتها الصناعية ، فكيف تمارس المؤسسة الاقتصادية مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، وما هي السياسة الاتصالية التي تعتمدها المؤسسة ؟ وهو ما سوف نتعرف عليه في الفصل التالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: المسؤولية الإجتماعية والبيئية ورهانات الإتصال المسؤول في المؤسسة الإقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الإقتصادية

مع مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاد أكبر، حيث لم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج و خطط واستراتيجيات ، ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة ، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي و خصوصا بعد تنامي ظاهرة الفقر، و قبل حلول الألفية الثالثة أطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة **"كوفي عنان مبادرة"** ، تسعى إلى تفعيل دور المؤسسات الإقتصادية في المجتمع و التي سميت بالاتفاق العالمي، حيث قال كوفي عنان في قمة جوهانسبورغ 2002 .
" أن الدول لا تستطيع أن تتحرك لوحدها ، فالمجتمع المدني ، المؤسسات الإقتصادية لها دور أساسي ومهم لتلعبه ونحن لا نطلب منهم تغيير عملهم ، ولكن نطلب منهم التطبيق المختلف "[1].من خلال مقولة كوفي عنان يتضح لنا دور المؤسسات في تطبيق التنمية المستدامة ، وهنا يخص المؤسسات الإقتصادية (*) .
لذا من خلال هذا المحور سوف نتناول الإطار النظري للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية ، يتضمن توضيح طبيعة المسؤولية الإجتماعية من خلال تناول التطور التاريخي لها ، أبعادها ومجالاتها ، وأهميتها ، وختمنا هذا المحور بالتعرض للإفصاح عن الأداء الإجتماعي الذي تمارسه المؤسسة ، وأعطينا أمثلة عن تقارير الإفصاح عن الأداء الإجتماعي .

1- تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجذورها التاريخية :

1-1- تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن ال 20، حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل مؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي و المنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار **"المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"** بضرورة إلزام كافة المؤسسات الإقتصادية برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة ، و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد[2].
و مع استجابة المؤسسات لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الإلزام للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيار أمام المؤسسات ، إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار، وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين و جمعية المحاسبين الأمريكية و دراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ، حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
كانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساسي لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي و المحاسبي في بقية دول العالم ، فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز المؤسسات بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي ، أما في فرنسا فقد نادت الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها ، حفزت هذه الدراسات المفكرين في الوطن العربي ، فظهرت عدة دراسات و كتب تشير إلى أهمية الأداء الاجتماعي و المسؤولية الاجتماعية من منظور متعدد.[3]

---

[1]_ ALICE AUDOUIN , ANNE COURTOIS, AGNÈS RAMBAUD-PAQUIN : **la communication responsable- la communication face ou développement Durable** –eyroelles, edition de organization ;paris 2009 ,p28.

* - ففي الفصل الأول من الدراسة تناولنا دور المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال جملة من الأليات ، وذلك نظرا لكونها من أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، وفي هذا الإطار من خلال إلتزام المؤسسة الإقتصادية بمسؤوليتها الإجتماعية ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال إدماج أهم بعد من أبعادها والذي يتمثل في البعد الإجتماعي ، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتحقق دون الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية

[2]- مقدم وهيبة : **دور المسؤولية الاجتماعية لمنشأة الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة** ، الموقع الإلكتروني www.csrkuwait.com، 2012/02/11 ، ص3

[3] - د.حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، المؤتمر العلمي الرابع : الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 15/03/2005- ص16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة ، و إضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن ، و نظرا لتداخل الأحداث و تأثيراتها المتبادلة لا يمكن وضع مراحل زمنية دقيقة لتطور هذا المفهوم ، و بالتالي سنرصد ابرز محطات التغير و التطور في هذا المفهوم .
و بشكل عام فان مسألة المسؤولية الاجتماعية و درجة تبنيها أو عدم تبنيها من قبل المؤسسات يقوم في جوهره على ميل المؤسسة للتركيز على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي بعناصرهما المختلفة و الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم " 05" المسؤولية الاجتماعية بين النموذج الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على:	منطقة وسط بين النموذجين	النموذج الاجتماعي يركز على :
الإنتاج استغلال الموارد الطبيعية قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق العائد الاقتصادي (الربح) مصلحة المنظمة أو المدير او المالكين		نوعية الحياة المحافظة على الموارد الطبيعية قرارات قائمة على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع الموازنة بين العائد الاقتصادي و الاجتماعي مصلحة المنظمة والبيع

المصدر :د/ إبراهيم بختي /أ طاهر خامرة : **المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،7/8/أفريل 2008.،ص188.

هذه الجوانب ، ومدى التوفيق بينهما يؤدي بالمؤسسات إلى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ، فإلى أي مدى ، اهتمت المؤسسات بمختلف هذه الجوانب ، في مختلف الفترات الزمنية السابقة ، وكيف اهتمت المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية ؟.
للإجابة عن هذا السؤال سوف نتطرق للجذور التاريخية ، التي تعكس الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن رصد عدة مراحل لتطور المفهوم عبر مراحل زمنية متعاقبة.

1- الثورة الصناعية و الإدارة العلمية:

تمثل الثورة الصناعية حدثا بارزا في الحياة الإنسانية ، حيث تميزت هذه المرحلة بالازدهار نتيجة استخدام الطرق العلمية والتكنولوجيا ، حيث كان الهدف الأساسي للمؤسسات مرتكزا على تعظيم الأرباح ، بأي طريقة وذلك على حساب العمال الذين تميزت أوضاعهم بالقسوة ، فكان المستفيد الأول هم المالكون لا العمال و المجتمع ، و بغرض زيادة كفاءة استغلال الموارد و خصوصا البشرية منها ، اتجه بعض رجال الأعمال إلى دراسة كيفية تحسين الكفاءات الناتجة عن طريق دراسة الحركة والزمن و طريقة التحفيز المادي للعاملين لإعطاء إنتاج اكبر و أفضل ، و يمكن القول أن إدارة المؤسسات قد وعت في هذه المرحلة من المسؤولية الاجتماعية جانبا مهما متمثلا في تحسين ظروف العاملين من خلال زيادة قدرتهم الإنتاجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورن :

جاءت هذه الفترة نتيجة للانتقادات الموجهة نحو الهدف الأحادي الذي اعتمدته منظمات الأعمال ، المتمثل في تعظيم الأرباح فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتامين السلامة و الأمان في العمل ، تقليص ساعات العمل ، حماية حقوق الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسات ، وقد كان من ثمرة هذا الاتجاه التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع هوثورن ، و التي هي باختصار محاولة دراسة تأثير الاهتمام بالعاملين و ظروف العمل على الإنتاج و الإنتاجية ، حيث تمثل هذه التجارب قفزة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث بدأ الاهتمام بالمستفيد الأول و الأقرب المالكين و هم العاملون .

3- تأثير الأفكار الاشتراكية :

لقد لعبت الأفكار الاشتراكية دورا هاما في توجيه المنظمات نحو تبني كثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية فكانت من ابرز المطالب بالنسبة للعاملين كل ما يتعلق بظروف العمل ، التقاعد ، و الضمان الاجتماعي إصابات العمل ،والاستقرار الوظيفي ، إن أهم تطور في هذه المرحلة يتجلى في كون الأفكار الاشتراكية وقفت كطرف نقيض للرأسمالية في ضرورة تحمل المسؤولية الاجتماعية .

4- مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير و النظرية الكينزية :

إن إهمال المؤسسات الصناعية لبعض مسؤولياتها اتجاه أطراف متعددة من المستفيدين ، جعلها في تضاد مع مصالح هؤلاء ، بحيث أن هدفها كان تسويق اكبر كمية من المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار المستهلك و مصالحه المتعددة ، حيث أن أزمة الكساد العالمي" 1929" ، و ما انجر عنها من انهيار للمؤسسات الصناعية و تسريح آلاف العمال ، نجم عنها دعوات مهمة لشغل الدولة وعلى رأسها دعوة كينز التي تهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي ،حيث أن هذا الكساد فضلا عن تأثير الأفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر و يطلع عليها الناس بشكل واسع ، كل هذا أدى إلى بناء أرضية صلبة للتوجهات الأولى لتأهيل أفكار و تجديد عناصر المسؤولية الاجتماعية .[1]

5- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و التوسع الاقتصادي:

تعتبر هذه المرحلة الأهم في تجسيد المسؤولية الاجتماعية بصورتها الحديثة ، و عليه فقد تعالت الأصوات بان تكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ابعد من ارتباطها بمصلحة المالكين ، المستثمرين ، و سعيها لتحقيق الأرباح فقط ، بل يجب أن تمتد لتحقيق لاموازنة في تلك المسؤولية حيال "الأطراف الأخرى، كالمستهلكين ، العاملين في المنظمة ، الدائنين ، و الحكومة" ، إضافة إلى مساهمة الجهات المحلية العلمية ، و الأكاديمية في زيادة الوعي و تطوير هذا المفهوم ، من خلال هذه المؤشرات فقد تشكلت قفزة نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية.

6- مرحلة القوانين والمدونة الأخلاقية :

لقد تجسدت النداءات و الاحتجاجات من قبل العمال و الجهات الأكاديمية و العلمية في المراحل السابقة بشكل قوانين و دساتير أخلاقية ، بدأت المؤسسات بصياغتها و تبني بنودها ، و بدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد بالالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات و رسالاتها بشكل صريح و لافت ، ومن هنا بدأت المؤسسات بتوعية العاملين بالضوابط السارية داخل المؤسسات و المتمثلة في الجوانب الاجتماعية و الأخلاقية .[2].

7- مرحلة جماعات الضغط:

ظهرت هذه الجماعات في شكلها البسيط في المراحل السابقة ، لكنها في الآونة الأخيرة أصبحت قوة لا يستهان، بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات الاقتصادية و من أمثلة ذلك :" جماعة حماية البيئة والمحافظة عليها ، جمعية الدفاع عن حقوق المرأة و الطفل ، جماعات حماية المستهلك "، إذ يكمن لتأثير هذه الجماعات أن يساهم في تحريك مشاعر الجمهور المساند لها ، وفرض خياراتها لتؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات ، لذا فعدم الالتزام بها يؤذي مكانة المؤسسة و سمعتها في المجتمع .

---

[1] - طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري ، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال** ، دار وائل للنشر ، عمان 2005،ص54.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري: نفس المرجع ، ص55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- مرحلة اقتصاد المعرفة و عصر المعلوماتية :

شهدت هذه المرحلة تحولات اقتصادية كبيرة لاسيما بروز ظاهرة العولمة و اتساع موجة التكتلات الإقليمية و الدولية و انتشار شبكة المعلوماتية وازدهار صناعة تكنولوجيا المعلومات ، حيث أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها مخاوف حقيقية و ذلك لتزايد سطوة المؤسسات العملاقة نتيجة تخلي الحكومات عن دورها في تقديم العديد من الخدمات ، بسبب الخوصصة و ما حملته من تغير في هيكل الاقتصاديات

و هذا ما دفع بالمؤسسات إلى وعي أكثر بالمسؤولية الاجتماعية ، و أيضا انهيار بعض المؤسسات العملاقة في الاقتصاد الأمريكي مثل (افرون) بسبب عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ، و بهذا الشكل يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية نشاطا مستمرا و طويل الأمد و بعدا سياسيا من أبعاد الأداء الاستراتيجي للمؤسسة..[1]

من خلال تناولنا للتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية ، والاهتمام بها من طرف المؤسسات الاقتصادية في فترات تاريخية مختلفة ، لاحظنا أنه في كل فترة تتناول زوايا معينة من المسؤولية الاجتماعية، غير أنه لوحظ غياب الإطار التنظيمي للمسؤولية الاجتماعية ، وكذا غياب المبادرات التوجيهية التي توضح كيفية الممارسات الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية ، لذا كانت أول مبادرة في هذا المجال من طرف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان سنة1999 ، بوضعه لمبادرة الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية ، حيث تعتبر أهم مبادرة في مجال المسؤولية الاجتماعية ، وتلت هذه المبادرة بعد مرور إحدى عشر سنة ، ظهور أول مواصفة دولية حول المسؤولية الاجتماعية ، " الإيزو 26000" سنة 2010، وفي هذا الإطار سوف نتعرف على أهم الأطر التوجيهية ، للمؤسسات الاقتصادية لتبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية ، هذه الأطر التي تعتبر أبرز وأهم البصمات في تاريخ المسؤولية الاجتماعية .

1- الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية: global compact

هي مبادرة أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان جانفي 1999 ، يتطلب الميثاق وضع الإطارالإجتماعي والبيئي على المستوى الدولي ، لدى المؤسسات الاقتصادية لتصبح أكثر احتراما للقيم الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها للتنمية الاقتصادية ، وفي هذا الإطار فالاتفاق العالمي ليس أداة تنظيمية فهو لا ينظم أو يفرض أو يقيس سلوكيات أو أعمال المؤسسات ، بل أنه يستند إلى المسائلة العامة و الشفافية و المصلحة الذاتية المتنورة للمؤسسات للشروع في إجراءات هامة و تبادلها سعيا إلى تحقيق المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي[2].

المبادئ العشرة التي يقوم عليها الاتفاق العالمي هي:

- يتعين على شركات الأعمال دعم و احترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا ضمن نطاق تأثيرها.
- ضمان عدم ضلوع الشركات في أي انتهاكات لحقوق الإنسان .
- يتعين على شركات الأعمال الحفاظ على حرية اختيار العلاقات و الاعتراف الفعلي بحق إبرام الصفقات الجماعية.
- القضاء على كافة أشكال العمل القسري و الجبري.
- الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
- القضاء على التمييز في الوظائف و المهن.
- يتعين على شركات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة.
- الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة.
- التشجيع على تطوير و تعميم تقنيات صديقة للبيئة.
- يجب أن تعمل المؤسسة على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز و الرشوة ، وللإشارة فالانخراط في الميثاق العالمي هو مبادرة طوعية مفتوحة أمام جميع المؤسسات . [3]

---

[1] -طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري : مرجع سبق ذكره ، ص56.

[2]- مقدم وهيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[3] - Alain jounot ,**RSE et développement Durable ,iso 26000 : évaluation, labels** , Edition Afnor , 2010, p27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المواصفة الدولية : إيزو 26000

تم نشرها حديثا فقط في نوفمبر 2010 ، تختص هذه المواصفة بالمسؤولية الاجتماعية ، وهي تعبر عن اختصار **RSE** ، **" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "**، وتتحدد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إزاء تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة ، حيث تترجم هذه المسؤولية بسلوك أخلاقي وشفاف ، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويتفهم حالة المجتمع وصحته ، حيث تأخذ المؤسسة في حسابها توقعات الأطراف ذوي العلاقة كما تحترم القوانين السارية المفعول ، وتكون ملتزمة مع المعايير الدولية في سلوكاتها .
ومن خلال دمج المؤسسات للرهانات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في نشاطاتها وعلاقاتها كما يلي :

- **الرهانات البيئية :** تشمل التغير المناخي ، انبعاث الغازات الدفيئة ،تلوث الهواء ،والماء ،والتنوع البيولوجي
- **الرهانات الاجتماعية :** وتتعلق بشروط العمل ،الحالة الجيدة للعمال صحيا ، التكوين ،الأجور.
- **الرهانات المجتمعية :** تنبثق عن قضايا المجتمع ، مثل احترام الأشخاص ،عرض التنوع، مكافحة الأنماط الجامدة ،تقديم أنشطة لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من صعوبات ، أنشطة الرعاية[1].

وتعرف المواصفة إيزو 26000 على أنها : **"شكل جديد للمراقبة الاجتماعية ، وهي أداة مهمة لتنظيم وتحقيق المسؤولية الاجتماعية"** ، وتتضمن هذه المواصفة أربع جوانب رئيسية للمسؤولية الاجتماعية تتعلق ب:

- ❖ الجانب الثقافي .
- ❖ الجانب الاجتماعي الحضاري .
- ❖ الجانب البيئي القانوني .
- ❖ جانب متعلق بالتنمية الاقتصادية .

و **تقوم المواصفة ايزو 26000 على مايلي**:[2]

1- مساعدة المؤسسة في تناول مسؤوليتها الاجتماعية
2- تقديم التوجيه العملي المتعلق بما يلي:
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية.
-التعرف على الأطراف المعنية و الاشتراك معها.
-تعزيز مصداقية التقارير و الادعاءات بشان المسؤولية الاجتماعية.
3-التأكيد على نتائج الأداء و تطويره.
4- زيادة رضا وثقة العملاء.
5-الترويج للمصطلحات المشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
وهذا للتماشي مع الوثائق و المعاهدات و الاتفاقيات إلى جانب مواصفات الايزو الأخرى القائمة بالفعل و عدم التعارض معها.

[1] -**Gérard Noël , Loïc Armand : communication rseponsable des entreprisees** ,Guide pratique a destination et des organization professionnelles, (MEDEF),paris, p7

[2] - مريم قطوش : مرجع سبق ذكره ، ص79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها :

2 -1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

تشمل المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد ، حيث يعتبر تصنيف الباحث كارول أهم التصنيفات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ، حيث يرى "Carroll " أن المسؤولية الاجتماعية تشمل أربعة أبعاد أساسية تتمثل في :
البعد الاقتصادي،البعد القانوني،البعد الأخلاقي ، والبعد الإنساني ، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(06): أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة التكنولوجيا	▪ منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين ▪ احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين . ▪ استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك حماية البيئة السلامة و العدالة	▪ حماية المستهلك من المواد الضارة ▪ حماية الأطفال صحيا و ثقافيا . ▪ منع التلوث بشتى أنواعه ▪ صيانة الموارد و تنميتها ▪ التخلص من المنتجات بعد استهلاكها . ▪ التقليل إصابات العمل ▪ تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن ▪ منع التمييز على أساس الجنس أو الدين ▪ توظيف المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية وقيم المجتمع نوعية الحياة	▪ مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف ▪ مراعاة حقوق الإنسان . ▪ احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. ▪نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة.
البعد الإنساني	خدمة و تنمية المجتمع	▪ المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع وتحسين جوانب الحياة ▪ خدمة و تنمية المجتمع ▪ المساهمة في حل مشاكل المجتمع ▪ دعم القضايا المتعلقة بالبيئة والمجتمع

المصدر : شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص 16.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نستنتج أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية ، هي أربعة أبعاد أساسية ، تتكامل وتتفاعل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع ، حيث أن أنشطة المؤسسة التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية ، تتضمن هذه الأبعاد ، التي سوف نتناول محاورها بالتفصيل ، وتشمل الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- البعد الاقتصادي : "المسؤولية الاقتصادية "

تتمثل المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة في مجموعة من المسؤوليات التي يجب أن تتحملها المؤسسة ، كإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وبأسعار معقولة ، من خلال تبني طرق إنتاج حديثة تقلل الضائع من المواد الأولية والمنتجات وتخفض التكاليف ، ويندرج ضمن هذا البعد كذلك توفير البيئة الملائمة للعمل، والعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم للعمال والحفاظ على آمنهم وسلامتهم ، وكذلك العمل على المحافظة على البيئة والاستغلال المستدام للمواد الأولية والموارد الطبيعية من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة وغير ملوثة.

ومن الأمثلة على تحمل المسؤولية الاقتصادية ما قامت به شركة السيارات الألمانية BMW، حيث خفضت ساعات العمل الأسبوعية من 37 إلى 31 ساعة ، مع الحفاظ على المرتبات كما هي، وما قامت به مؤسسة إنتاج الإسمنت بعين الكبيرة بمدينة سطيف ، حيث قامت بتركيب مصاف ذات تقنية كبيرة لاسترجاع الضائع من الإنتاج والحد من التلوث الذي يسببه الغبار المتصاعد.

2 - البعد القانوني :"المسؤولية القانونية"

فالبعد القانوني إذا هو جانب من المسؤولية تحدده عادة الحكومة عن طريق قوانين وأنظمة وتشريعات تعمل على تقويم سلوك المؤسسة بما يتناسب مع عادات وقيم المجتمع ، والابتعاد عن طرق المنافسة غير المشروعة وتلتزم المؤسسة باحترامها، فالبعد القانوني يعمل على حماية المؤسسات من بعضها ، وحماية العمال الذين يشتغلون فيها مثل القوانين المتعلقة بسلامة العمال وظروف العمل ، منع تشغيل الأطفال القصر والقوانين التي تمنع التمييز بين الرجل والمرأة ، وكذا قوانين حماية المستهلكين من خلال منع تسويق المواد الضارة وتحديد قواعد خاصة بها اومنع المنتجات التي تتنافى مع ثقافة المجتمع، إضافة إلى حماية البيئة مثل القوانين التي تحد من انبعاثات المؤسسة وكيفية معالجة النفايات الخطيرة وطرق تخزينها وإتلافها.

كما يتضمن هذا البعد حق المساءلة ، وهو حق الأطراف ذوي العلاقة في طلب توضيحات من المسيرين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتقبل الانتقادات الموجهة إليهم وتحمل المسؤولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الخداع والغش[1].

3-البعد الأخلاقي :" المسؤولية الأخلاقية "

الأخلاق هي الضوابط والمعايير التي تستند إليها المؤسسة لتحديد ما هو صحيح وما خاطئ، وبما أن القيم والأخلاق أصبحت من الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد اليوم، ولم تعد مسألة هامشية فعلى المؤسسة أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والقيمية للمجتمع ، وتمارس أعمالها ضمن قواعد وضوابط هذه القيم ومنها احترام حقوق الإنسان ، واحترام عادات وتقاليد المجتمع وتقديم ما يتوافق معها من منتجات ، وتنبع هذه الالتزامات الأخلاقية من :

- ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته.
- العوامل الشخصية وما يرتبط بالتكوين الأسري وتأثير الجماعات المرجعية.
- المؤسسة وثقافتها.
- القوانين والسلوكيات الأخلاقية المرتبطة بالمهن والصناعات المختلفة .

ومما يعزز الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية :

- وجود مدونة أخلاقية تعطي تصورا عن كيفية التعامل في مختلف المواقف، وتساعد على نشر ثقافة تنظيمية تعزز الاهتمام بالجوانب الأخلاقية من طرف المسيرين والعمال .
- وجود مبادئ إرشادية للسلوك الأخلاقي داخل المؤسسة.

4 البعد الإنساني : المسؤولية الخيرية " الإنسانية "

هي خدمة تلتزم المؤسسة طواعية بتقديمها للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في حل مشاكله ، ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة ، وتبني أنظمة إنتاج خضراء مثل نظام الإنتاج الأنظف ، ودعم مؤسسات المجتمع المدني ، ومن أحسن الأمثلة على ذلك سعي مؤسسة مايكروسوفت لمحاربة البعوض في دول إفريقيا جنوب الصحراء للحد من انتشار مرض الملا ريا[2].

---

[1]- شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص17.

[2]- شوقي مانع : نفس المرجع السابق ، ص18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 مجالات المسؤولية الاجتماعية :

يمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى قسمين داخلية وخارجية

أولا- **مسؤولية اجتماعية داخلية:** تعنى بتحسين الأداء الداخلي للمؤسسة الاقتصادية وذلك ب:

- تحسين ظروف عمل المستخدمين من خلال توفير برامج السلامة والصحة المهنية .
- توفير أقصى حد ممكن من متطلبات العمل الضرورية مثل النقل ، العلاج ، الإطعام بالإضافة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.[1]

و تشمل المسؤولية الداخلية على العناصر التالية :

❖ **تسيير الموارد البشرية :**

تشمل المسؤولية الاجتماعية في هذا المجال العديد من التدابير التي يجب اتخاذها اتجاه عمال وموظفي المؤسسة ، ومنها :التعليم والتدريب، حق المساءلة للموظفين، تحسين نظام المعلومات في المؤسسة ، زيادة تنوع الموارد البشرية ، مبدأ المساواة في الأجر وفرص الترقية والتطور الوظيفي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار القدرة على الاندماج الوظيفي وسلامة العمال .

حيث أن الممارسات المسؤولة من طرف المؤسسة ، وخاصة عدم التمييز في التوظيف ، يسمح باستخدام العمال المسنين والنساء والعاطلين عن العمل والأشخاص المحرومين في سوق العمل ، وهو ما يسمح بالتقليل من البطالة والرفع من معدلات التشغيل ومحاربة التهميش الاجتماعي .

❖ **الصحة والسلامة المهنية** : الصحة والسلامة المهنية هي في العموم مفروضة من طرف القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل ، أما المبادرات الطوعية في هذا المجال فهي مكملة لهذه القوانين.

وتتمثل مسؤولية المؤسسة في:

- توفير جميع وسائل الحماية اللازمة في مواقع العمل وإرغام العمال على ارتدائها.
- إبلاغ العمال بجميع تدابير السلامة الضرورية عند وقوع أي طارئ، وتأمين العمال ضد مخاطر حوادث العمل.

❖ **الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :** وتتجسد من خلال العقلانية في استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من أهم المجالات التي تمسها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، وهذا نتيجة للتوسع في استغلال الموارد الطبيعية الناجم عن التطورفي العملية الصناعية ، وما تخلفه العمليات الصناعية من مخلفات صلبة وانبعاثات غازية ، والذي يؤثر سلبا على البيئة كما يؤثر في نوعية الحياة لتسببه في العديد من الأمراض، فضلا عما تتكلفه ميزانية الدولة للتخلص من هذه النفايات.وتتضمن مسؤولية المؤسسة في هذا المجال المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من الإضرار بالبيئة من خلال :

- الاقتصاد في استخدام المواد الخام والطاقة .
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية، ومصادر مستدامة للطاقة.
- تجنب مسببات التلوث والضوضاء.
- تبني نظم إنتاج حديثة للتخفيف من الضائع من المادة الأولية والإنتاج وتقليل المخلفات.
- التخلص من المخلفات بطريقة لا تضر بالبيئة[2].

---

[1]- شرعة عماد الدين : **التسويق المستديم بين النظرية والتطبيق** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التسويق الإستراتيجي ، جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2009-2010، ص27.

[2] - شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص ص20-21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المسؤولية الاجتماعية الخارجية :

والتي تسعى من خلالها المؤسسة إلى تحسين أدائها اتجاه المحيط الخارجي لها " المجتمع ،والبيئة الطبيعية " وذلك من خلال

- تحسين سعادة ورفاهية المجتمع من خلال تلبية رغباته.
- حماية البيئة من الاستنزاف والتلوث وذلك بتجنب الأنشطة المضرة بالبيئة وصحة المواطن .[1]

ومن أبرز المجالات التي تتعلق بممارسات المسؤولية الاجتماعية الخارجية ، هي توطيد العلاقة مع المجتمع المحلي بصفة خاصة ، ومع الحكومة ، وأيضا بكل ما يتعلق بحماية البيئة .

المسؤولية تجاه المجتمع المحلي :

لقد فهمت المؤسسة أن هناك حاجة ماسة لإنشاء علاقة مع المجتمعات المحلية التي تنشط فيها والاهتمام بمصالحها، وهذا من أجل تحسين صورتها وخلق تلاؤم بينهما، دون التخلي عن حقها في تحقيق الأرباح وتتمثل مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع المحلي في :

- ❖ المساهمة في دعم البنى التحتية للمجتمع.
- ❖ خلق فرص عمل جديدة ومستمرة.
- ❖ المبادرة إلى المساهمة في أعمال الإغاثة في حالات الكوارث.
- ❖ الالتزام بالنصوص والأنظمة أثناء التخلص من النفايات.
- ❖ دعم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والنسائية وغيرها.
- ❖ احترام العادات والتقاليد والآداب العامة السائدة في المجتمع .

المسؤولية تجاه الحكومة :

الحكومة من الأطراف التي توليها المؤسسة اهتماما بالغا خاصة في الدول النامية ، وباعتبارها الممثل القانوني للدولة فهي تتوقع من المؤسسة :

- احترام القوانين والتشريعات،
- الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف للجميع بعيدا عن أي اعتبارات،
- تسديد الالتزامات الضريبية ، والرسوم وعدم التهرب الضريبي،...

المسؤولية تجاه البيئة :

بعد التزايد المستمر للآثار السلبية لنشاط المؤسسات على البيئة ، تزايد الاهتمام من طرف المؤسسات بالمحافظة على البيئة والحد من آثارها السلبية على هذه الأخيرة، وخاصة مع ظهور مقاييس الأمن البيئي المتمثلة في ISO 14000

وتتمثل مسؤولية المؤسسة في هذا المجال في تبني سياسات تقلل من الأخطار البيئية وتربط الأداء البيئي[2] برسالة المؤسسة وغيرها من المجالات التي تشملها المسؤولية الخارجية للمؤسسة.

[1]- شرعة عماد الدين : مرجع سبق ذكره ، ص21.
[2] - شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

03- أهمية المسؤولية الاجتماعية :

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبنى المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي، إلا أن هناك اتفاق عام بكون أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة ، تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها ،[1] حيث أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية يجلب لها فوائد كبيرة لا سيما تحسين صورة المنظمة في المجتمع ، و ترسيخ المظهر الايجابي للعملاء و العاملين والمجتمع ككل،لذا وسوف نتعرض لأهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة ، وتتمثل في ما يلي :[2]

❖ **بالنسبة للمؤسسة :**

- تثمين صورة المؤسسة والحفاظ على رصيدها في المجتمع ، فأغلب البحوث التي تناولت صورة المؤسسة تعتبر من أهم الانشغالات بالنسبة للمؤسسات ، من أجل إعطاء الثقة للأطراف ذوي العلاقة" الزبائن ، الجمعيات ، منظمات المجتمع المدني ، السلطات العامة ، الجماعات المحلية".
- الأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات الزبائن بطريقة أكثر شمولا ، من خلال تطوير ووضع منتجات جديدة أكثر احتراما للبيئة في الأسواق ، فهذه الأخيرة التي تترجم بتحقيق مزايا تنافسية
- تعبئة وتحفيز العمال للالتزام بسياسة طوعية ومسؤولة ، فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين وتحفيز العمال للعمل ، وتحسين مناخ العمل كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف ، حيث تساهم في تحقيق النمو الداخلي للمؤسسة .
- الاستجابة لتوقعات الأطراف ذوي العلاقة، فالمؤسسة في علاقة مع الفاعلين المختلفين الذين ينتظرون منها تحسين أدائها وتحسين علاقاتها بهم[3] .
- فبالإضافة إلى الفوائد المذكورة أعلاه فوائد أخرى تتمثل في المردود المالي و الأداء المتطور و القبول الاجتماعي .....

❖ **بالنسبة للمجتمع:**

أما المجتمع فالعائد الذي سيحققه من اهتمام منظمات الأعمال المختلفة و التي تتبنى نمط معين من المسؤولية الاجتماعية نلخصه فيما يلي :

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعورعالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين و قليلي التأهيل و المرأة والشباب و غيرهم .
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية و سيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال .
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية او الناحية الثقافية .
- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة و مختلف الفئات ذات المصلحة.

---

[1] - ALAIN CHOUVEAUX .GEAN-JACQUES,op,cit,p45.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري : مرجع سبق ذكره،ص52.

[3]- Alain jounot ,op-cit , pp -15-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ بالنسبة للدولة:

- يؤدي التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية إلى تخفيف الأعباء التي تقع على عاتق الدولة أثناء أداء مهماتها و خدماتها المختلفة (الصحية، التعليمية ، الثقافية ، والاجتماعية الأخرى ...) .
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة و الصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة حيث تمثل عوائد إضافية للدولة.
- المساهمة في التطور التكلونوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا ، بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة ودورها في هذا المجال.

ويمكن إضافة بعض الجوانب التي تبرز من خلالها أهمية المسؤولية الاجتماعية :[1]

- فتح مجالات أمام السكان المحليين للحصول على فرص جديدة لتحسين مستوى معيشتهم وتكييف إستراتيجياتها في الاتجاه الذي لا يضر بالبيئة .
- تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع وخلق فرص عمل حقيقية .
- المشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

[1] -AFNOR ,DEVELLOPEMENT DURABLE ET ENTREPRISES, ORSE,2004,PP50-60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

04- الإفصاح عن الأداء الاجتماعي :

لما كانت التقارير والقوائم المالية هي الوسيلة الإعلامية التي تعبر بها الوحدات الاقتصادية عن نفسها، فإن قياس التكاليف والعائدات الاجتماعية ، والإفصاح عنها أصبح أمرا لا بد منه ، ويعتبر قياس كفاءة الأداء الاجتماعي بالنسب والمؤشرات شكلا مفيدا ومساعدا في توصيل المعلومات للمستفيدين منها، حيث ينبغي الإشارة إلى أنه يكتنف قياس التكاليف والعائدات الاجتماعية صعوبات متعددة ، فهي تؤثر على المجتمع ككل وليس على الوحدة الاقتصادية فقط ، كما يصعب التعبير عنها بشكل نقدي ويضاف لذلك ضعف مهارات المحاسبين في تحديدها.

وقبل أن نتطرق للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وطرق الإفصاح من خلال توضيح ذلك بأمثلة ، سوف نحدد طبيعة التكاليف والعائدات الاجتماعية

4-1- التكاليف والعائدات الاجتماعية:

- التكاليف الاجتماعية:

هي التكاليف التي يتحملها المجتمع من جراء مزاولة المؤسسة الاقتصادية لأنشطتها، وتقسم الأضرار التي يمكن أن تحدثها إلى أضرار مباشرة وغير مباشرة أو كليهما معا ، فالتكاليف الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع بتحمله النتائج الاجتماعية من جراء ممارسة المؤسسة الاقتصادية لأنشطتها ضمنه، بينما هي من وجهة نظر المؤسسة الاقتصادية ، المقدار الذي تساهم به في إزالة الأضرار المباشرة التي أحدثتها في الوسط البيئي الذي تمارس فيه عملها، إضافة إلى لما تساهم به في زيادة الرفاهية الاجتماعية للبيئة المحيطة بها من تشجير أو رسوم نظافة أو حملات توعية أو إنشاء طرقات أو تقديم مزايا عينية للموظفين، وما إلى ذلك من خدمات اجتماعية.

- العائدات الاجتماعية:

فهي مقدار الفائدة التي يحققها المجتمع من جراء مزاولة المؤسسة الاقتصادية لأنشطتها ضمنه. وعليه فالربح الاجتماعي أو الخسارة الاجتماعية تمثل الفارق بينهما، وهو يعبر عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية ، ففي صناعة الإسمنت مثلا تقذف المداخن ملايين الأطنان من الغبار الملوث ، فيفسد البيئة بما فيها ، وتطال هذه الصناعة التربة الزراعية الصالحة لأن الغضار هو مادتها الأساسية ، وتولد آلاتها ومطاحنها الضجيج المزعج المسبب للصمم الصناعي وما شابهه ، لذلك تقوم مؤسسات الإسمنت المشغلة لهذه المصانع وتحت الضغوطات المتنوعة بإزالة بعض أو كل ما تحدثه من أثار، كأن تنظف وتزيل بشكل مباشر الأوساخ والنواتج الصلبة والسائلة للمخلفات الصناعية ، وتشجر المناطق المحيطة بها وتعتني بها ، وتشق الطرقات المحيطة اللازمة، وتقدم الطباطة لعمالها ووسائل الحماية الصناعية ، "كالخوذ والكفوف الصناعية" وجميع ما يلزم لحماية أنفسهم ، إضافة إلى تركيب تجهيزات خاصة لخفض الدخان المنبعث والضجيج وإجراء جولات الصيانة التفتيشية بشكل أكثر تكثيفا لمحاولة اكتشاف أي تسرب مفاجئ قد يؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية ، إن الأعمال السابقة تعبر عنها المؤسسة بمجموعة من النفقات المسجلة في دفاترها المحاسبية ، وربما أدت زيادة هذه النفقات إلى إحراج موقف المؤسسة التنافسي لذلك كان لا بد من البحث عن سبل وتقنيات تساعد في ضبط هذه النفقات وأخذها بعين الاعتبار .[1]

[1]- د/ سامر مظهر قطنقجي : **المحاسبة الاجتماعية** ، دار النهضة ،ط1،2005، دمشق ،سوريا ،ص ص ، 184-185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم " 07" يوضح مثالا على قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي:

عنصر التكلفة	القيمة	نصيب الوحدة
أولا : عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين: 1- تكاليف حوافز وبدلات بخلاف الأجر الأساسي 2- تكاليف منح ومكافآة العاملين 3- تكاليف إعانات وفاة وعجز العاملينن 4- تكاليف المعاشات الإضافية أو الإستثنائية 5- تكاليف تغذية العاملين 6- تكاليف ملابس للعاملين 7- تكاليف علاج في الداخل 8- تكاليف علاج في الخارج 9-تكاليف تدريب في الداخل 10- تكاليف تدريب في الخارج 11- تكاليف نشرات دورية ومجلات 12-تكاليف بعثات حج وعمرة 13- تكاليف إنشاء وصيانة دور العبادة 14- تكاليف مسابقات وندوات إجتماعية 15—تكاليف الرحلات 16- تكاليف النوادي 17- تكاليف المسابقات والأنشطة الرياضية 18- تكاليف تكريم المتفوقين 19- تكاليف الحفلات السنوية للشركة 20- تكاليف دور الحضانة للعاملات 21- تكاليف وسائل نقل العاملين 22- تكاليف إسكان العاملينن 23- تكاليف وسائل الأمن الصناعي		
إجمالي تكاليف الأداء الإجتماعي تجاه العاملين	.....	.....
ثانيا: عناصر تكاليف الأداء الإجتماعي تجاه العملاء: 1- تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج 2- تكاليف البحوث والتطوير 3- تكاليف تنفيذ ضمانات ما بعد البيع 4- تكاليف إزالة مسببات شكاوي العملاء 5- تكاليف زيادة درجة أمان المنتج		
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء	.....	.....
ثالثا: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع 1- تكاليف تبرعات للمؤسسات التعليمية 2- تكاليف تبرعات للمؤسسات الثقافية 3- تكاليف تبرعات للمؤسسات الخيرية والاجتماعية 4- تكاليف تدريب أبناء المجتمع خلال العطلات 5- تكاليف رصف وإنارة طرق المجتمع 6- تكاليف تبرعات لمؤسسات رياضية 7- تكاليف تشجير وتجميل مناطق المجتمع		
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع	.....	.....
المجموع	.....	.....

المرجع: سامر مظهر قطنقجي : مرجع سبق ذكره ، ص ص 186-187.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قسم الباحثون تلك التكاليف إلى نوعين:[1]

النوع الأول: تكاليف منع حدوث الأضرار البيئية إسوة بالقول الطبي السائد **"درهم وقاية خير من قنطار علاج"**، فكلما أنفقت الوحدة الاقتصادية على منع التلوث انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع ، واقتربت تكاليف المنع من التكاليف الاجتماعية المترتبة على الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية ،على الرغم من أنه في بعض الحالات يكون إنفاق مبالغ ضئيلة نسبيا قد تمنع حدوث أضرار اجتماعية لا تساويها في القيمة والضرر، ومثال ذلك أن تكاليف تركيب أدوات تنقية المداخن **"مرشحات"** لا يمكن مقارنتها بالأذى الذي يحدثه هذا الدخان المنبعث في الوسط البيئي المحيط

النوع الثاني: تكاليف رفع الضرر وإعادة الوضع على ما كان عليه ، وهي عبارة عن ما تدفعه المؤسسة الاقتصادية لإعادة موارد المجتمع لحالتها الأصلية بشكل أو بأخر ، أو بإعادة إنشاء مورد يحل محله ويصعب في هذه الحالة معرفة الأثر المباشر لما أحدثته مؤسسة اقتصادية بعينها من ضرر بيئي، خصوصا في المناطق والمدن الصناعية، ويدخل في هذه التكاليف ما تساهم فيه المؤسسة الاقتصادية من تبرعات وما تدفعه للجهات الرسمية على شكل رسوم وإتاوات في مجال الحد من التلوث.

وعندما يصعب القياس يتم اللجوء إلى تقدير الالتزامات البيئية، ومن الضروري في هذه الحالة الكشف عن التفاصيل المتعلقة بطريقة التوصل إلى التقدير في الإيضاحات المالية[2]

الإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

بعض الأمثلة عن العرض والإفصاح ، حيث تتمثل تقارير الأداء الإجتماعي من أهم وسائل العرض والإفصاح عن الأداء الإجتماعي ، حيث تعتبر الوسيلة الإتصالية التي تعرض من خلالها المؤسسة الإقتصادية أدائها الإجتماعي وفيما يلي جدول يوضح مثال عن تقرير الأداء الإجتماعي

[1]- سامر مظهر قطنقجي : مرجع سبق ذكره ،ص 188.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم " 08": يتضمن تقرير الأداء الاجتماعي:

المنافع الاجتماعية		
منافع ومزايا للمجتمع وتتضمن:		.....
العمالة	.....	
مزايا العاملين	.....	
مزايا تعليمية	.....	
توزيعات أرباح المساهمين	.....	
تحسينات في البيئة وتتضمن:		.....
إنشاء ورصف طرق	.....	
إنشاء مرافق عامة	.....	
محاربة التلوث	.....	
تكاليف المنافع الإجتماعية		.....
تكاليف المنافع والمزايا وتتضمن:		
مدفوعات خدمات مستخدمة	.....	
خدمات بشرية مستخدمة	.....	
إهلاك مباني وأجهزة	.....	
خدمات عامة مستخدمة	.....	
أراضي مستخدمة	.....	
رأس مال مستهلك	.....	
تكاليف أضرار وتحسينات البيئة	.....	.....
تلوث الهواء	.....	
تلوث المياه	.....	
الضوضاء	.....	
إجمالي تكاليف المنافع الاجتماعية		.....
صافي الدخل الإجمالي		.....

المرجع :د/ زكي حسين عباس، مفهوم الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد1،عدد1،ص8 .

من خلال قراءة الجدول أعلاه يتضح لنا أن تقارير الأداء الإجتماعي تعرض مختلف التكاليف المالية التي تنفقها المؤسسة لتتحمل مسؤوليتها الإجتماعية ، سواء تكاليف مخصصة للإنفاق على العمال ، أو تكاليف مخصصة للمساهمات في المجتمع ، أو تكاليف مخصصة لحماية البيئة ، يعرض هذا التقرير مختلف هذه التفاصيل التي توضح إلتزام المؤسسة بمسؤوليتها الإجتماعية حيث يعتبر هذا التقرير كشكل من أشكال الإتصال المسؤول للمؤسسة تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

II- المسؤولية البيئية للمؤسسة الإقتصادية :

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي بدأ العالم يبدي انزعاجا وقلقا بالغا حول بعض القضايا البيئية مثل التلوث واستنزاف مصادر الطاقة وأخذ هذا القلق بالتزايد بشكل كبير مع مطلع السبعينيات ، حيث برزت إلى السطح بعض القضايا المعقدة مثل "التغير المناخي ، تزايد استنزاف الموارد الطبيعية ، تلوث الهواء الناجم عن الغازات وتقلص المساحات الخضراء ، وإنتاج وتسويق سلع ضارة بالبيئة والإنسان ."

وعلى ضوء هذه المتغيرات فقد برزت جمعيات وهيئات مختلفة ومتعددة حول العالم تنادي بالمحافظة على البيئة لجعلها مكانا آمنا للعيش للأجيال الحالية والمستقبلية ، وتزايدت الضغوط على الحكومات والهيئات الرسمية لسن التشريعات واتخاذ الإجراءات المناسبة ، لتنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة بما يكفل المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية.

واستجابة لهذه الضغوط والنداءات ، فقد بدأت العديد من المؤسسات بإعادة النظر في نشاطاتها الممارسة فبدأت بالالتزام بمسؤوليتها البيئية ، كأهم إجراء لتجسيد هذه المسؤولية تبنت نظم الإدارة البيئية ضمن نشاطاتها ، وخصصت أقسام خاصة بالإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي ، تعمل على التنسيق بين مختلف وظائف المؤسسة من اجل الوصول إلى الموائمة بين حماية البيئة والأهداف الاقتصادية للمؤسسة ، وبذلك أصبحت الإدارة البيئية تعكس المسؤولية البيئية للمؤسسة .

فمن خلال هذا المحور سوف نوضح كيفية التزم المؤسسة بمسؤوليتها البيئية ، وذلك من خلال التعرض للإدارة البيئية في المؤسسة التي تعكس الالتزام بالمسؤولية البيئية ، حيث سوف نوضح أهميتها ومهامها ، وكذا مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة ، وفي أخر هذا المحور تطرقنا لكفية إدماج البعد البيئي والإلتزام البيئي في مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة الاقتصادية (*).

1- مفهوم الإدارة البيئية وأهميتها :

1-1- مفهوم الإدارة البيئية :

بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات من تطوير واستخدام إدارة البيئة ، والنجاح الذي حققته العديد من المؤسسات نتيجة لتطبيقه ، إلا أنه مازالت توجد مشكلات فيما يتعلق بإيجاد تعريف موحد ومقبول دوليا لمصطلح إدارة البيئة.

ونجد مصطلح إدارة البيئة مستخدم في إطار ISO 14031 المتعلق بقياس نتائج الأداء البيئي، وذلك عند التعرض لتعريف الأداء البيئي ومؤشرات قياسه. [1]

وعلى العموم هناك العديد من التعريفات للإدارة البيئية نلخصها فيما يلي:

Thomas وآخرون فقد عرفوها ب" :أنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها وسياساتها وممارساتها وإجراءاتها وعملياتها، وموادها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية ، ويحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية ووضع أهداف للبرامج البيئية وتطوير برامج للأداء البيئي[1].

---

*تم إسقاط الجانب النظري للمسؤولية البيئية على الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، من خلال الاعتماد على تشخيص التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية وذلك من خلال تشخيص الأداء البيئي للإدارة البيئية بمؤشرات الأداء البيئي للماء ، الطاقة ، النفايات ، كما قمنا كذلك بتشخيص البعد البيئي في مختلف وظائف المؤسسة من إنتاج ، محاسبة ، بحث وتطوير ، وموارد بشرية ، حيث أن مؤشرات الأداء البيئي ومدى إدماج المؤسسة للبعد البيئي في مختلف وظائفها يعكس الإلتزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسة .

1- سامية جلال سعد:مرجع سبق ذكره ، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Henning يعرفها على أنها **":**إدارة النشاطات والسياسات العامة ضمن المشاكل البيئية من اجل حماية الشؤون العامة ، والإدارة البيئية كأي إدارة أخرى هي عملية إنسانية ، حيث يتفاعل ويعمل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة[2] " .
أما **منظمة ISO** فقد عرفت الإدارة البيئية على أنها" :جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير . السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها ".
أما **غرفة التجارة الدولية** فتشير إلى أن وظيفة الإدارة البيئية تكمن في: "إيجاد وتصميم نوع من الآليات الشاملة التي تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة ، وذلك عبر جميع المراحل بالتخطيط والتصميم ووصولا إلى المنتج التام".[3]

ومنه يمكننا القول بأن:

"الإدارة البيئية هي الإدارة التي تسعى لتسيير كل المجالات الوظيفية وكل المستويات في المؤسسة ، بطريقة تتماشى ومتطلبات الحفاظ على البيئة دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية".

2-1 أهمية الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

لقد توسع العمل الاستراتيجي على مستوى المؤسسة ليشمل الجوانب البيئية التي تؤثر بدورها في عملية اتخاذ القرار الإداري ، فقد حققت الإدارة البيئية في عدد كبير من المؤسسات الأوروبية منافع اقتصادية تتمثل أساسا في تخفيض التكاليف المباشرة كتكاليف الطاقة والمواد الأولية ، إلى جانب الحصول على منافع غير مادية تتعلق بتحسين صورة المؤسسة وسمعتها.
ولقد لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة أهمية الإدارة البيئة والفوائد التي تجنيها المؤسسات من خلال إدخال نظام إدارة البيئة في النقاط التالية:[4]

- تحسين الأداء البيئي.
- دعم ورفع التنافسية.
- توفير الأموال.
- تحسين صورة المؤسسة.
- الحفاظ على الموارد البشرية الحالية وتشجيع توظيف المزيد.
- ضمان التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية.

---

[1] - نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة:**الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، 9مارس 2005 ،جامعة ورقلة.ص 134 .

[2] - برني لطيفة : مرجع سبق ذكره ، ص68.

[2] -*Jonquières, Michel.* ***Le manuel du management environnemental****. Edition SPA, Paris. 2001 ،P36.*

[3]-ايمان عطية ناصف. **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر. 2008. ص76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **دوافع التبني الطوعي للإدارة البيئية :**

- ❖ إن طوعية تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية تتحدد بمقدار الأرباح التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، من خلال تخفيض التكاليف ، تحسين الإنتاجية ، تحقيق وفورات مالية ومزايا تسويقية ...مما يزيد من قدرتها التنافسية ، بالإضافة إلى منافع أخرى نذكر منها ما يلي :
- ❖ حماية الأنظمة البيئية واستخدام أكفأ للموارد الطبيعية كالأراضي و المياه والطاقة,....
- ❖ تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الاشعاعية فيؤدي ذلك إلى تحسين صحة الإنسان في العمل والمجتمع.
- ❖ الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري ، وحماية طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة.
- ❖ التضامن والتعاون مع السلطات العمومية في حل المشاكل البيئية.
- ❖ زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها .
- ❖ تحسين الأداء في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية ، وتحسين قدراتهم على الأداءالصناعي البيئي، وتدريبهم واثبات دورهم الكبير في حماية البيئة.
- ❖ للإدارة البيئية أثر عميق في تحسين صورة الشركات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك و البيئة ، وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.
- ❖ خلق الشعور لدى المؤسسات بضرورة إشراك المجتمع والسلطات المحلية الحكومية في النشاطات البيئية التي تتبناها المؤسسات ، مما يزيد من وعي المجتمع بالبيئة والحفاظ عليها.
- ❖ تحفيز المؤسسات الأخرى على تبني هذه الإدارة.
- ❖ بدأ الاهتمام الجدي من المؤسسات لدراسة دورة حياة منتجاتهم وتقييم تأثيراتها البيئية والسعي لجعلها أكثر صداقة للبيئة[1]
- ❖ تقليل التكلفة من خلال إعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة ، والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- ❖ السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.
- ❖ زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق مما يؤدي إلى التقليل من الهدر والوقاية من التلوث وإحلال مواد كيميائية أخرى[2].

[1] - سامية جلال سعد : مرجع سبق ذكره ،ص219- 220.
[2] - برني لطيفة مرجع سبق ذكره ، ص72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مهام الإدارة البيئية ومؤشرات الأداء البيئي للإدارة البيئية :

3-1- مهام الإدارة البيئية :

بعد التعرف على أهم المفاهيم ذات الصلة بالإدارة البيئية ، سوف نقوم باستعراض مهام هذه الإدارة ، والتي سوف يؤدي القيام بها بفعالية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإقتصادية ، وهي مهام لا تختلف عن المهام والوظائف التقليدية للإدارة بصفة عامة ، وإن كانت تتميز عنها ببعض الخصوصيات ذات الصلة بالجوانب البيئية ، وبصفة عامة تتضمن الإدارة البيئية مهام يشار إليها في إطار ما يسمى **(PDCA)** أي **«** Plan-Do-Check-Act[1]**»** حيث أن :

Plan ⟸ **التخطيط البيئي**

Do ⟸ **التنفيذ**

Check ⟸ **الرقابة البيئية**

Act ⟸ **التحسين والتطوير**

شكل رقم 08 : يوضح العلاقة التكاملية بين مهام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة

l'amélioration continue.

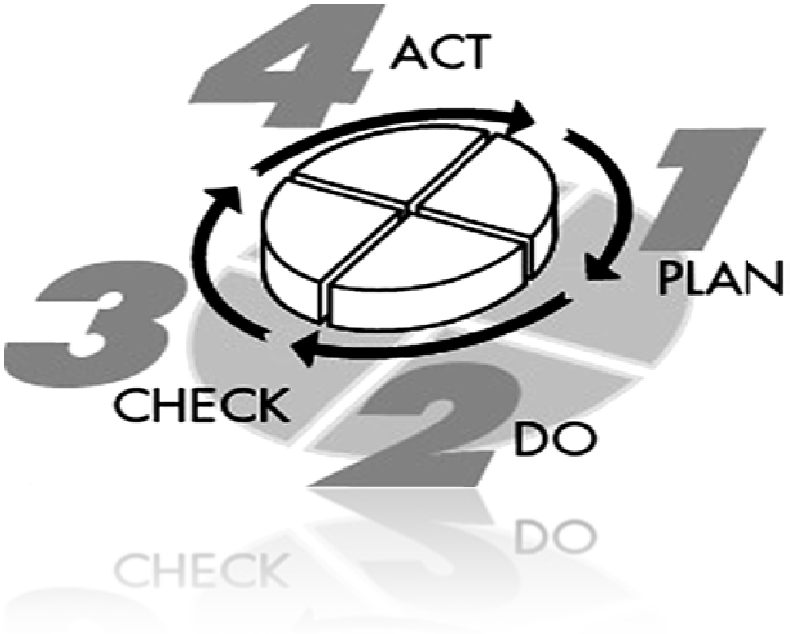

المصدر: عثمان حسن عثمان. **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإقتصادية.** مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008. ص530.

[1]-عثمان حسن عثمان. **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإقتصادية**. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008.ص، 529.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - التخطيط البيئي (Plan): يعني في هذا السياق تحديد الأهداف والعمليات التي تمكن المؤسسة من تنفيذ السياسات البيئية ، وفي هذا الاطار يتم الانطلاق من المعايير أو المواصفات المرجعية العالمية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس ISO ، والمنظمة الأمريكية للاختبار و المواد ASTM... وينبغي على التخطيط البيئي أن يكون شاملا لجميع أنشطة المؤسسة التموينية والإنتاجية والتسويقية.[1]

2- التنفيذ (Do): وهي المهمة التي تتمثل في تنفيذ العمليات والسياسات البيئية كما هو مخطط لها حيث تشمل جميع أنشطة ووظائف المؤسسة.

3- الرقابة البيئية (Check): تتمثل في مراقبة ومتابعة العمليات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والمتطلبات التشغيلية وأهداف السياسة البيئية ، مع العمل على تقييم الأداء البيئي، أي تقييم مدى النجاح الذي حققته الإجراءات والتدابير البيئية من قبل المؤسسة ، وفي هذا الإطار تتم الرقابة من خلال ما يسمى بالرقابة البيئية Eco-Controling كنظام فرعي من نظام الرقابة الشاملة في المؤسسة.

4- التطوير والتحسين (Act): هذه المهمة تستدعي إذا تطلب الأمر القيام بتصحيح وتقويم العمليات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة البيئية ، حيث يتضمن المعيار ISO14001 ،مبدأ التحسين المستمر لهذه العمليات ، أي العمل الدائم لتأمين فعاليتها. وإنطلاقا من مهام الإدارة البيئية التي تتجسد في وظائف التخطيط ، التنفيذ ، الرقابة ، والتحسين والتطوير ، يمكن أن نلخص المهام التي تندرج في إطار هذه الوظائف في ما يلي :

- ❖ مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- ❖ تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف ، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة ، وتشجيع استخدام المواد غير المسببة للتلوث ، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج للحد من انبعاث الملوثات.
- ❖ زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- ❖ تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية[2].

[1] - جمال طاهر أبو الفتوح حجازي. **إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل إدارة الجودة الشاملة**. الطبعة الأولى. مكتب القاهرة للطباعة والتصوير، القاهرة. 2002، ص85.

[2] - برني لطيفة :مرجع سبق ذكره ، ص69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3- مؤشرات الأداء البيئي للإدارة البيئية في المؤسسة الإقتصادية:

بالرجوع إلى موضوع الرقابة البيئية نجد أن من أهم أهدافها المساعدة في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة ، وذلك بفضل تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية والمحاسبية، حيث تستفيد الادارة البيئية من المعلومات المتحصل عليها لبناء مؤشرات لتقييم الأداء البيئي ، حيث أن إستخدام المؤشرات البيئية يساعد إدارة المؤسسة بالقيام بوظائف معينة من أهمها :

- ❖ تحديد مواطن الخلل من خلال العرض الواضح والشفاف للعمليات المختلفة ، والعلاقات القائمة في ما بينها ، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال القياس الشهري للكفاءة إستخدام الطاقة للتعرف على نقاط الضعف في بعض العمليات المرتبطة بإستخدام الطاقة .
- ❖ دعم عمليات التحسين المستمرة في مجالات العمل التي يؤثر فيها سلوك العاملين بشكل مباشر على حجم الإستهلاكات والإنبعاثات المختلفة ، حيث تشكل هذه المؤشرات الحافز لتنفيذ الأهداف البيئية ولتحسين وتطوير الأداء البيئي
- ❖ إستعمال المؤشرات البيئية في الإتصالات الخارجية من خلال الإفصاح عن الأداء البيئي ، وفي هذا الإطار يمكن نشر والتعريف بالنجاحات التي تحققها إدارة البيئة خاصة بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة الذين تستهدفهم المؤسسة من خلال هذه النجاحات .[1]

شكل رقم 09 : يوضح نظام المؤشرات البيئية على مستوى المؤسسة

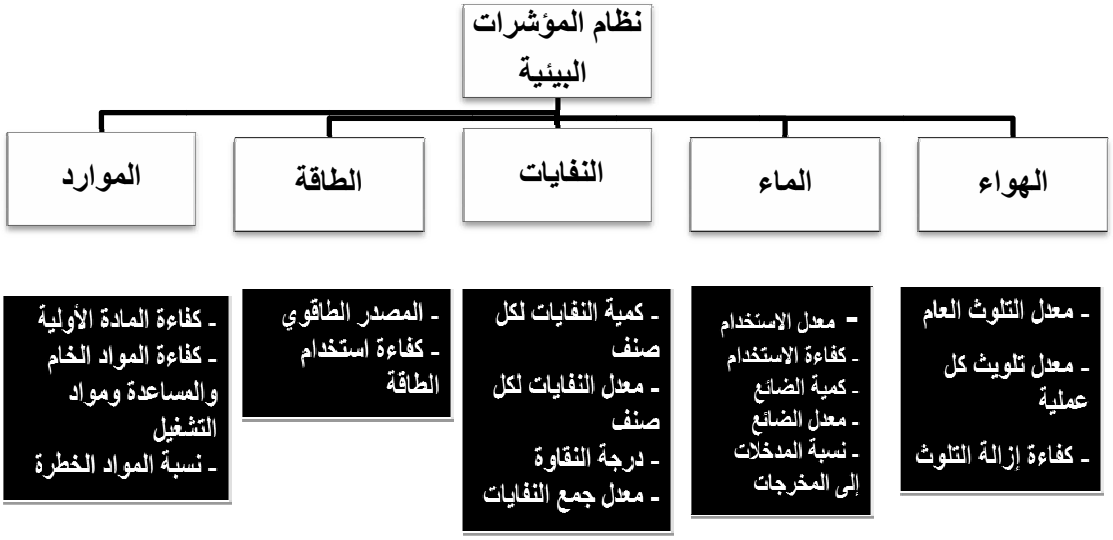

المصدر: عثمان حسن عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص531.

إذن من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه ، يتضح لنا أن مؤشرات الأداء البيئي للإدارة البيئية تتجسد بشكل أساسي في مؤشرات فرعية لأربعة عناصر أساسية ، فمتى إستطاعت المؤسسة الإقتصادية الصناعية التحكم في الأداء البيئي لهذه العناصر حققت الفعالية في الأداء البيئي وتتمثل في "مؤشرات كل من الهواء ، الماء ، النفايات ، الطاقة ".(*)

---

[1] - عثمان حسن عثمان : مرجع سبق ذكره ، ص ص 527،528.

* في الدراسة التطبيقية قمنا بتشخيص المسؤولية البيئية في المؤسسة ، وإعتمدنا على تشخيص مدى إلتزام مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف بالمسؤولية البيئية ، من خلال الأداء البيئي الحالي للمؤسسة ، وذلك بالإعتماد على مؤشرات الأداء البيئي لكل من **"الماء ، الهواء ، الطاقة ، والنفايات"** .فكان المحور الأول من المقابلة المهيكلة لتشخيص المسؤولية البيئية يركز على مؤشرات الأداء البيئي في المؤسسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الإدارة البيئية في مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة :

ترتبط الإدارة البيئية بمراعاة البعد البيئي في مختلف أنشطة ووظائف المؤسسة المختلفة ، وعلى هذا الأساس إخترنا الأنشطة الأكثر تأثير على الإلتزام بالبعد البيئي وهي كالتالي :

4-1- الإدارة البيئية لوظيفة الإنتاج

تعتمد فكرة الإدارة البيئية لوظيفة الإنتاج على تطبيق إجراءات صارمة في الإنتاج بإدخال العنصر البيئي كمتغير أساسي في العملية الإنتاجية ، وبالتالي الانتقال من مفهوم الإنتاج التقليدي إلى مفهوم الإنتاج المسؤول بيئيا وبالتالي الوصول إلى ما يسمى (الإنتاج النظيف الأنظف).

الإنتاج الأنظف :

الإنتاج الأنظف أو المسؤول بيئيا يرتكز على تطبيق مستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة لتحقيق فوائد اقتصادية، اجتماعية وبيئية ، حيث أن الدافع الأساسي لتبني هذا النوع من الإنتاج هو العائد الاقتصادي البيئي ، لذا نجد أن بعض المؤسسات حققت السمعة البيئية والاقتصادية من خلال تبنيها لفلسفة الانتاج الأنظف.

فهو كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه :" تطبيق متواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة في العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة" ، بمعنى أنه إستراتيجية شاملة تدخل في الاعتبار،عمليات الاستخراج والإنتاج ومواردها وتقنياتها وصيانتها وخدماتها بما فيها المواد والطاقة وخواصها وعناصرها واستخداماتها ونواتجها ومصيرها ، إضافة إلى ذلك يعمل على تحقيق رغبات العملاء والزبائن والمجتمع المتزايدة لمنتجات وخدمات صديقة للبيئة (أو أقل ضرراً لها) .
فهو بذلك إنتاج بكمية أكبر وأفضل باستخدام أقل للمواد الأولية والموارد والطاقة وإفراز أقل للنفايات والانبعاثات ، وبالتالي يخفض إلى الحد الأدنى حدوث التأثيرات البيئية.
وفق هذه التعاريف فإن الإنتاج الأنظف يهتم بكل من العملية الإنتاجية بحد ذاتها كما يهتم من ناحية أخرى بالمنتجات ، ففيما يتعلق بعمليات الإنتاج فهي تختص بالحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا، أما فيما يتعلق بالمنتجات فإن هدف الإنتاج الأنظف هو خفض التأثيرات على مدى دورة حياة المنتجات ، حيث أن تخفيض المخلفات عند اعتماد تقنيات الإنتاج الأنظف يكون تلقائيا لذلك تتحسن عملية استخدام الموارد ككل،مما يؤدي إلى:

- زيادة الربحية والقدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية.
- رفع كفاءة الإنتاج والتقليل من الإنتاج المعيب، وزمن التوقف.
- تحسين خبرات العمل بالنسبة للإنتاج، الصيانة والنظافة.
- رفع الروح المعنوية للعاملين بإشراكهم في تحقيق الأهداف البيئية للمؤسسة وزيادة انتمائهم لها . [1]

[1] - برني لطيفة : مرجع سبق ذكره ،ص87.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- أهداف الإنتاج الأنظف :

1-الحد من تلويث عناصر البيئة عن طريق إجراء تحسينات متتابعة لنشاطات، سلع/وخدمات المؤسسة .

2-التعديل المستمر في طرق وخطط التشغيل والعمليات الصناعية ، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة باستمرار.

3-فصل المخلفات الممكن فصلها وتصنيفها وإعادة تدويرها، واسترجاع المواد الخام والكيماويات والطاقة.

4-حماية صحة الإنسان والبيئة.

5-تفادي حدوث النفايات والانبعاثات أو" تقليلها إلى الحد الأدنى " وخاصة السامة والخطرة منها.

6-ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل .

7-تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.

ب- خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف :

يتطلب تفعيل آليات الإنتاج الأنظف عدة خطوات، أهمها:

1- تحديد الأنشطة الضارة بالبيئة ، والحدود القصوى لهذا الضرر، والتي يمكن أن يسمح بها عند استخدام آلية الإنتاج الأنظف ، مع تحديد المواقع التي يمكن أن تتحقق فيها فرص النجاح لهذه الآلية.

2- حساب تكلفة تنفيذ كل فرصة على حدى ، وتقدير الفوائد المتوقع تحقيقها نتيجة الاختيارات والبدائل السابق تحديدها.

3-إعطاء الأولوية للإجراءات منخفضة أو عديمة التكلفة ، مع اعتماد خطط تنفيذية محددة توضح بدقة كيفية تنفيذ خطوات الإنتاج الأنظف بأيسر الطرق وأقل النفقات.

4-توفير الدعم المالي والفني والتزام منهج الإدارة الواعية في جميع مراحل المراجعات.

5-التزام الإدارة العليا بدعم عمليات المراجعة ، وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها لفريق المراجعة باستمرار، حتى يتمكن من إعداد الرسوم التخطيطية للمواقع ، وقائمة المواد الخام المطلوبة، والبيانات التفصيلية عن المخلفات الصلبة والسائلة كماً ونوعاً وكيفية التخلص منها ، والاحتفاظ بسجل للحالة البيئية، وسجل آخر للصحة والسلامة البيئية.

6-اختيار فريق الإنتاج الأنظف من العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية ، لإتمام عمليات التوجيه والتنظيم والمراجعة ، ويختص هذا الفريق بمهام عديدة تتضمن عمل المراجعات الصناعية ، وتحديد فرص الإنتاج الأنظف ، والإشراف على تنفيذ المراجعات الصناعية ومتابعتها باستمرار، وتقييمها مرحلياً، وضبط خطط التشغيل المرحلية، عن طريق إعداد خريطة تتابعية لكل عملية على حدى، موضحاً عليها المدخلات **Input** "مستلزمات الإنتاج"، بما فيها المواد الخام وكيماويات التشغيل والمياه والطاقة اللازمة، وكذلك المخرجات **Output** من منتجات أساسية وثانوية ومخلفات سائلة وصلبة وكذلك الانبعاثات الغازية ، وأي خطوات أخرى تتطلبها إعادة الاستخدام[1].

[1] - برني لطيفة مرجع سبق ذكره ، ص ص88-89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-الإدارة البيئية لوظيفة البحث والتطوير:

إن الدور الأساسي الذي تلعبه إدارة البحث والتطوير على مستوى المؤسسة في ظل تبنيها لمفهوم المسؤولية البيئية يكمن في إجراء الأبحاث التي تقلل من حدوث مشكلة التلوث، أي الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في البرامج البحثية المستقبلية.

أ- البحث والتطوير البيئي على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

يقصد بالبحث والتطوير البيئي النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة البيئية في المؤسسة ، واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي وتحقيق عائد مجزي.

كما يمكن القول أن البحث والتطوير البيئي: هو الفحص المتعمق الهادف إلى اكتشاف معرفة بيئية جديدة بأمل أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير منتج أخضر جديد أو عملية نظيفة جديدة أو في اكتشاف تحسين جوهري للموجود من أي منهما.

وتميز الدراسات المختلفة بين 3 أنواع مختلفة من البحوث البيئية هي:

- البحث الأساسي أو النظري: يهتم بالدراسة النظرية للبيئة المحيطة بالمؤسسة ومختلف العوامل المؤثرة فيها من مدخلات عملية الإنتاج الخاصة بالمؤسسة وصولا إلى المنتج النهائي.

- البحث التطبيقي: يهتم ببحث وتجريب المنتجات النهائية بهدف تحديد أثرها البيئي، وبالتالي محاولة تقليل نسبة تلويثها للبيئة.

- التطوير البيئي: نقصد به عملية إضفاء التحسينات والتعديلات على المنتجات القديمة التي ثبت تأثيرها السلبي على البيئة.

وهو كذلك تحويل نتائج البحث او المعارف الاخرى الى خطة او تصميم لمنتج أخضر جديد او خدمة جديدة او اسلوب تقني جديد او التحسين الجوهري لمنتج او خدمة او اسلوب تقني معروف سواء كان ذلك بغرض البيع او الاستخدام.[1]

ب. إجراءات عملية البحث والتطوير البيئي

إن عملية البحث والتطوير تبدأ أساسا بجمع المعلومات عن المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة ، وبعد عملية جمع المعلومات تأتي مرحلة تقديم وغربلة الأفكار، والتي تترجم إلى مجموعة من الأبحاث تدور في مجملها حول:

- ❖ أبحاث تهدف للتقليل من التلوث الهوائي.
- ❖ أبحاث تهدف للحد من المخلفات السامة.
- ❖ أبحاث تهدف لإعادة استعمال المخلفات السائلة.
- ❖ أبحاث تهدف لرسكلة المخلفات الصلبة.
- ❖ أبحاث تهدف إلى اكتشاف مصادر جديدة للطاقة النظيفة.
- ❖ أبحاث تهدف اكتشاف طرق جديدة في الانتاج تؤدي إلى تطبيق الانتاج الأنظف.
- ❖ أبحاث تهدف الى اكتشاف منتجات جيدة صديقة للبيئة.
- ❖ محاولة تطوير وتحسين المنتجات الموجودة وطرق الانتاج السائدة في المؤسسة بما يتماشى مع البعد البيئي.[2]

---

[1] - **جمال طاهر أبو الفتوح حجازي : مرجع سبق ذكره ،ص120.**

[2] - **جمال طاهر أبو الفتوح حجازي : نفس المرجع ، ص121.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4- الإدارة البيئية لوظيفة المحاسبة

نقصد بالإدارة البيئية لوظيفة المحاسبة في المؤسسة إدراج البعد البيئي ضمن الاهتمامات المحاسبية للمؤسسة.
وسوف نتناول هذا العنصر من خلال ما يلي:

أ- نشأة المحاسبة البيئية أو ما يعرف بالمحاسبة الخضراء:

كان أول ظهور لمفهوم المحاسبة البيئية Envirionmental Accounting، في السبعينات من القرن الماضي، واستمر الاهتمام البحثي بها بطيئا إلى أن عرفت ولادة جديدة خلال التسعينات من القرن الماضي، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينات.
ومع الدخول في الألفية الثالثة بدأت كل من المحاسبة البيئية والاجتماعية تتكاملان معا لتنالا اهتمام علم الإدارة والمحاسبة ، لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما، وبالتالي ظهر مفهوم المحاسبة الخضراء. [1]

ب- مفهوم المحاسبة الخضراء:

تعرف المحاسبة الخضراء بأنها : "الإفصاح الإختياري عن المعلومات الوصفية والكمية ، سواء كانت هذه المعلومات مالية أو غير مالية ، والذي تقوم به المؤسسة لإعلام أو التأثير على فئات مختلفة من مستخدمي تلك المعلومات ".
وتعرف أيضا : "بأنها من الممكن النظر إليها على أنها تغطي جميع النواحي المحاسبية التي من الممكن أن تتأثر بإستجابة المؤسسة للأمور البيئية ، والتي يمكن أن تشمل ما يسمى المحاسبة عن الطبيعة " .
وبهذا فهي تتطلب توسيع نطاق مسؤولية المؤسسة لتتعدى الدور التقليدي للمحاسبة والمتمثل في مجرد توفير المعلومات المالية للملاك ، وهذا التوسع في نطاق المحاسبة مبني على أن المؤسسات عليها مسؤوليات أكثر من مجرد توليد الأموال.

يظهر مما سبق أن المحاسبة الخضراء تعني توسيع نطاق المحاسبة التقليدية والإفصاح ، لتشمل بعض النواحي غير التقليدية مثل الإفصاح عن معلومات عن المنتجات والخدمات الاجتماعية، وكذلك معلومات عن التقليل من أو التوقف عن تلويث البيئة، هذا بالإضافة إلى أنها تأخذ في الاعتبار الآثار الخارجية للمؤسسة. [2]

---

[1] - بالرقي تيجاني و غريبي عبد الحليم. **نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة**. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 07/08، 2008، ص333

[2] - بالرقي تيجاني و غريبي عبد الحليم : نفس المرجع ، ص336.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 09 : الإفصاح المحاسبي في مجال الموارد الطبيعية والإسهامات البيئية

الموارد الطبيعية	- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية
	- كفاءة استخدام مصادر الطاقة
	- الإسهام في اكتشاف مصادر جديدة للموارد الخام والطاقة
الإسهامات البيئية	- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء
	- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بما يكفل تقليل المخلفات
	- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث

المصدر: بالرقي تيجاني و غريبي عبد الحليم. **مرجع سبق ذكره** ،ص336.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن للمحاسبة البيئية أو الخضراء عدة مساهمات في مجال الموارد الطبيعية والإسهامات البيئية ، ففي مجال الموارد الطبيعية تسهم في ترشيد إستخدام الموارد والمواد الأولية ، وفيما يتعلق بالإسهامات البيئية ، تساهم المحاسبة البيئية بالعمل على حماية البيئة من خلال تجنب تلويث البيئة ، عن طريق إستخدام تكنولوجيات الإنتاج النظيف .

ج- مجالات استخدام المحاسبة الخضراء في المؤسسة الاقتصادية:

يتم استخدام المحاسبة الخضراء في مجالات مختلفة تشتمل على ما يلي:

*** التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالبيئة في مجال المحاسبة المالية والتقارير الصادرة عنها:**

- ❖ إدراج المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية مثل: الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الاستثمارات البيئية، ونفقات التزامات المؤسسة البيئية وأي مصروفات أخرى تتعلق بأداء المؤسسة البيئي.
- ❖ تستخدم بعض المؤسسات المعلومات المالية البيئية لغرض إعداد تقارير إجبارية عن البيئة، تقارير وطنية، أو تقارير طوعية تخص التنمية المستدامة

***تقييم واستخدام المعلومات المالية والطبيعية المرتبطة بالبيئة في مجال المحاسبة الإدارية للبيئة :** تقوم المحاسبة الإدارية للبيئة بتقييم نفقات المؤسسة لأغراض أجهزة مراقبة التلوث، والإيرادات المتحققة من إعادة معالجة المواد، والتخفيضات السنوية الناتجة عن استخدام المعدات الحديثة ذات الكفاءة العالية في الطاقة. [1]

[1] - بالرقي تيجاني و غريبي عبد الحليم: مرجع سبق ذكره ، ص340.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4-الإدارة البيئية لوظيفة الموارد البشرية :

تعتبر إدارة الموارد البشرية الإدارة الأساسية في المؤسسة، المسؤولة عن جلب اليد العاملة المؤهلة وتدريبها، وتكوينها، وترقيتها وتحفيزها، وبالتالي فهي تهتم بشؤون جميع العمال داخل المؤسسة وعلى مستوى جميع الوظائف من إنتاج وتسويق، وكذا بحث وتطوير ومحاسبة.
لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: ما هو دور إدارة الموارد البشرية في ظل المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية؟.
* وكيف يمكن إدراج العنصر البيئي ضمن اهتمامات وظيفة الموارد البشرية على مستوى المؤسسة الاقتصادية؟

أ- دور إدارة الموارد البشرية في ظل المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية:

تقع على عاتق إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة مسؤوليات جسام فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والمشاركة الفعالة في الحد والتغلب على المشكلات البيئية ، وتأتي هذه المسؤولية خاصة وأن وظيفة الموارد البشرية تعتبر ذات ارتباط وثيق بجميع وظائف وأنشطة المؤسسة ذات الأثر البيئي السلبي المباشر كالإنتاج والتسويق، وبالتالي يستلزم على إدارة الموارد البشرية تبني نظام متكامل لاستقطاب وتكوين واعداد الكوادر البيئية المختلفة داخل المؤسسة ، حيث يتم صياغة رؤية واضحة للهيكل الوظيفي الذي يتم بموجبه ترقية هاته الكوادر، كما يجب خلق حوافز وظيفية للعاملين في مختلف الأنشطة ذوو التوجه البيئي القوي.

كما يتطلب توفير بيئة عمل مرنة للكوادر البيئية داخل المؤسسة وذلك لضمان حركيتهم وحريتهم ، حيث ترفع الكوادر البيئية المسؤولة إلى الإدارة العليا نتائج المراجعة البيئية التي من شأنها زيادة وعي المؤسسة بتبني المسؤولية البيئية في مختلف نشاطاتها المسببة للتلوث.

ويتم إدراج العنصر البيئي ضمن اهتمامات وظيفة الموارد البشرية من خلال عملها على تحقيق النقاط التالية:

- ❖ جلب العاملين ذوو التوجه البيئي القوي واختيارهم وتعيينهم في مناصب حساسة على مستوى المؤسسة.
- ❖ إعداد خطة طويلة المدى تهدف إلى تكوين الإطارات العليا في المؤسسة وتوعيتهم بأهمية مراعاة الجانب البيئي عند وضع الإستراتيجية العامة للمؤسسة.
- ❖ تكوين وتدريب العاملين على مستوى وظيفتي الإنتاج والتسويق، وتحسيسهم بمدى أهمية تبني نظام الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر وأثرهما الايجابي على سمعة المؤسسة في المدى الطويل
- ❖ نشر الثقافة البيئية وإدراجها بصفة مؤكدة ضمن الثقافة العامة للمؤسسة.

في الأخير يمكننا القول أن وظيفة الموارد البشرية ليست لها علاقة مباشرة بالجانب البيئي فحسب، ولكن دورها يعد استراتيجيا في المؤسسة وذلك من خلال عملها على نشر ثقافة المسؤولية البيئية بين مختلف الوظائف الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالعنصر البيئي.[1]

[1] - Reynaud, Emmanuelle. **Le développement durable au cœur de l'entreprise**. Dunod. Paris. 2006, p162.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

III-الإتصال المسؤول في المؤسسة الإقتصادية ورهاناته :

سوف نتناول في هذا المحور الاتصال المسؤول من خلال التطرق إلى ماهيته ، وتحديد أهم الرهانات المتعلقة بهذا النوع من الاتصال ، لكن قبل أن نتناول الاتصال المسؤول في المؤسسة ورهاناته ، يجب أولا أن نشير إلى الاتصال في المؤسسة كمدخل ، إذ يعتبر الاتصال في المؤسسة بشقيه الداخلي والخارجي الوعاء الناقل للأنشطة الاتصالية المسؤولة ذات المضامين الاجتماعية والبيئية لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وذلك بإستعمال مختلف الوسائل والأدوات الإتصالية المتاحة على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة .

1- مدخل للاتصال في المؤسسة :

الاتصال هو عملية تتضمن المشاركة و التفاهم حول موضوع أو فكرة، لتحقيق هدف أو برنامج.
يرجع أصل الكلمة في اللغة العربية إلى الفعل " **يتصل**"، و الاسم يعني المعلومات المبلغة، أو الرسالة الشفوية، أو تبادل الأفكار و الآراء، والمعلومات عن طريق الكلام [1] .

و يعرفه **محمود عودة : " بأنه العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار، أو المعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم، ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه ".**

بمعنى أن هذا النسق الاجتماعي قد يكون مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة، أو مجتمع محلي أو قومي، أو حتى مجتمع إنساني [2].
ويرى البعض بأن الاتصال طريقة مهنية هادفة لترشيد علاقات الأفراد ببعضهم البعض، وصولاً إلى تحقيق غايات، وأهداف مرسومة تتمثل في التيقن من إبلاغ الآخرين بمحتوى رسالة محددة يراد توصيلها على أحسن وجه ممكن .

1-1- أنواع الاتصال بالمؤسسة:

1-1-1-الاتصال الداخلي

يشمل الاتصال الداخلي بالمؤسسة عدة تصنيفات مختلفة ، سواء من حيث اللغة المستخدمة : إلى " اتصال لفظي واتصال غير لفظي ، ومن حيث الاتجاه إلى اتصال في اتجاه واحد أو ذو اتجاهين "بالإضافة لهذين التصنيفين يوجد تصنيف أخر للإتصال من حيث درجة رسميته إلى" اتصال رسمي ، وغير رسمي "

أ- أنواع الاتصال من حيث اللغة المستخدمة:

تعد اللغة أهم الأساليب الاتصالية في المجتمع الإنساني ، فاللغة هي محور الاتصال الأول في كافة المجتمعات على اختلاف مراحلها التطورية ، حيث يتم من خلالها صياغة مختلف الرسائل الاتصالية ، و في هذه الحالة قد تكون اللغة لفظية كما قد تكون في نسق رمزي، وعليه يمكن تقسيم الاتصال من حيث اللغة المستخدمة إلى نوعين هما:

- الاتصال اللفظي: ويدخل ضمن هذه المجموعة كل أنواع الاتصال التي يستخدم فيها اللفظ كوسيلة لنقل الرسالة من المرسل إلى المستقبل ، على أن يكون هذا اللفظ منطوقاً ، يدركه المستقبل بحاسة السمع و بالتالي اللغة اللفظية قد تكون غير مكتوبة فتستعمل في المحاضرات، الندوات، والمناقشات، و المؤتمرات، و المقابلات الاجتماعية و غيرها ، ومن أمثلة اللغة اللفظية المكتوبة : الصحف اليومية المجلات، التقارير، الكتب...

---

[1]- عبد الحميد عطية، و محمد محمود مهدلي : **"الاتصال الاجتماعي و ممارسة الخدمة الاجتماعية"**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2003، ص10.

[2]- محمود عودة : **أساليب الإتصال و التغير الإجتماعي"** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط ، مصر،1998 ، ص ص : 08-09 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الاتصال غير اللفظي :** وتشمل هذه المجموعة كل أنواع الاتصال التي لا تعتمد على اللغة اللفظية، بل تعتمد على اللغة غير اللفظية ، وتتمثل في لغة الإشارات و الحركات التي يوظفها الإنسان لنقل فكرة أو معنى معين إلى شخصٍ آخر[1].

ب- أنواع الاتصال من حيث الاتجاه :

يصنفه الخبراء إلى نوعين :اتصال في اتجاه واحد، و اتصال في اتجاهين .

➢ **الاتصال في اتجاه واحد:**

ومضمونه أن المعلومات أو الأفكار تنتقل فيه من مركز إرسال إلى مركز استقبال، و غالباً ما يطلق على هذا النوع من الاتصال اسم **الاتصال الناقص** لأنه يسير في اتجاه واحد من المرسل إلى المستقبل، وما يعاب عليه أنه لا يعطي الفرصة لاكتمال التفاعل بين طرفي الاتصال.

➢ **الاتصال في اتجاهين:**

ويسمى هذا النوع من الاتصال **بالاتصال الكامل** ، و الذي يتيح الفرصة لكل من المرسل والمستقبل للمناقشة و التفاعل فيما بينهما، والتعبير عن رأيهما و الأخذ والعطاء، هذا دليل على أن هذا النوع من الاتصال يحتوي على كل عناصر العملية الاتصالية بما في ذلك رجع الصدى . ومنه يتأكد المرسل من وصول رسالته إلى المستقبل ، مما يترتب عنه تعرفه على مدى إدراك المستقبل لرسالته وبالتالي يحدث التفاعل المثمر، وهنا يتبادل كل من المرسل و المستقبل الأدوار. وكلما زادت فرص التفاعل بين المرسل و المستقبل ، أدى ذلك إلى زيادة احتمال مشاركة كل منهما في الموضوع[2].

1-1-1-2-وسائل وأدوات الاتصال الداخلي بالمؤسسة :

أ- أدوات الاتصال الكتابي :

يلعب هذا الاتصال دورا مهما رغم أنه الأداة التقليدية المتعارف عليها ، إلا أن الإدارات الحديثة لم تستطع الاستغناء عنه ويستخدم الاتصال الكتابي أدوات مختلفة تتفاوت في الأهمية وتتوقف على حجم المؤسسة وعدد العاملين فيها ، والمستوى الثقافي والبيئة وكذلك القدرة المالية للمؤسسة ، ومن أهم هذه الوسائل :

1- القوانين والنظم والمنشورات الدورية وغير الدورية .
2- الأوامر والتعليمات والبلاغات الإدراية والبرقيات .
3- المذكرات والمطالب والمقترحات التي يتقدم بها العمال .
4- مجلات الحائط الكتب ، الجرائد اليومية والنشرات الرسمية والرسوم والملصقات والإعلانات .

ومن المبادئ الاساسية التي تميز أدوات الإتصال الكتابي وحدة المقال وتماسكه بالإضافة للإختصار [3]

وتستخدم النشرات والأدلة التعليمية أو التوجيهية للعاملين الجدد لتعريفهم بأهداف وأنشطة المؤسسة ، وسياساتها وبواجباتهم وحقوقهم ، وسياسات الأجور والميزات الإضافية والإجازات وغير ذلك .[4]

---

[1]- أميرة منصور يوسف : **" الاتصال في الخدمة الاجتماعية "**، بدون طبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص118.
[2]- محمد بهجت كشك : **"الاتصال و وسائله في الخدمة الاجتماعية"**، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 46
[3]- بشير العلاق وعلي محمد ربا عنة : **الترويج والإعلان التجاري- أسس، نظريات ، وتطبيقات** - ،دار اليازوري ، 2007،الأردن، ص50
[4]- زيد منير عبودي: **فن الإدارة بالاتصال** ، دار دجلة للنشر والتوزيع ط 1، 2008 ،ص48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-**أدوات الاتصال المرئية والمسموعة :**

ومن الأدوات التي تدخل في هذا المجال مايلي :[1]

الهاتف : يعد الأداة الأكثر تقدما والأكثر استجابة من ناحية التفاعل والاستخدام المباشر يتميز بالسرعة واختصار الوقت إذ يسهل الاتصال بمختلف الأقسام الإدارية بالمؤسسة

المحاضرات المسموعة : حيث يعقد اجتماع عمل عن طريق استخدام أستوديو، ويتم تحويل المقالات عن طريق الفاكس

المحاضرات المرئية :وذلك من خلال استخدام أستوديو بعقد اجتماعات العمل عن بعد مع رؤية المشاركين إضافة إلى وجود إمكانية التحاور وتبادل الوثائق المختلفة ، وتتم مشاهدة المشتركين عن طريق فيديو ناقل .

ج- **أدوات الاتصال الإليكترونية المكتوبة** :

يهتم بتحويل النصوص والمعطيات باستخدام الصوت الإلكتروني وبدون الاعتماد على المدعم الورقي ، للإشارة هذه الأداة تدخل في إطار تحقيق التنمية المستدامة بتقليص استهلاك الورق والحبر ، ومن الأدوات الأكثر استعمالا في هذا المجال :

الرسائل الإليكترونية : وتكون أجهزة الإعلام الآلي هنا مرتبطة بشبكة ، وهنا يمكن إرسال الرسائل الإلكترونية ، فعن طريق هذه الشبكة تستطيع أجهزة الإعلام الآلي تبادل رسائل مكتوبة بشكل إلكتروني حيث تتميز هذه الأداة بعدة مزايا :

كسرعة الاتصال ، الآمن ، التكلفة المنخفضة ، والمرونة ...[2]

وفي هذا الإطار تعتبر الأنترانات أهم شبكة للاتصال الداخلي بالمؤسسة ، حيث توجد شبكة Outlook، كشبكة اتصال داخلية بالمؤسسات تستعمل نظام الرسائل الإليكترونية ، التي ترسل لجميع الأقسام الإدارية .

د- **الاتصال الشخصي المباشر " الشفهي"**

يحتل هذا الاتصال أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لما يمكن أن يحدثه من تأثير في نفسية العاملين ، ويمكن القول بأنه يناسب الاتصال الداخلي لكافة المستويات الإدارية السفلى " العمال" ، حيث يتم في هذا الإطار الاتصال المباشر مع الأفراد والمجموعات المستهدفة بطريقة مباشرة ، حيث يتم اللقاء مباشرة في عملية تفاعلية بينهما ، ويتميز الاتصال الشفهي المباشر بالمزايا التالية :

1-حدوث اتصال ذو اتجاهين بين المرسل والمستقبل .

2-حدوث ردود فعل عكسية مباشرة .

3-إمكانية سيطرة المرسل على العمليات الانتقائية لدى المستقبل .

إذ يمكن للمستقبل أن يستفسر في النقاط غير المفهومة ، وتعتبر الاجتماعات خاصة في المؤسسات الكبيرة وسيلة هامة لمثل هذا النوع من الإتصال ، كما يعتبر أكثر فعالية من الاتصالات المكتوبة ، كالتقارير ومجلات المؤسسة .[3]

إذن من خلال عرض مختلف أدوات ووسائل الاتصال الداخلي بالمؤسسة نستنتج أنها تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة ، من خلال التركيز على العاملين بها، بمنحهم الشعور بالثقة ، في قدرات وكفاءة المؤسسة ، من خلال التعامل بعدالة مع العمال بإتاحة المعلومة بمختلف الطرق والوسائل ، إلى جانب هذا التأثير الذي تحدثه الاتصالات الداخلية للمؤسسة ، تسهم هذه الاتصالات في توفير جو مناسب للتغييرات التي تدخلها المؤسسة على ظروف وأساليب العمل ، بما يضمن قبول العاملين وتأييدها .

1-Marie Héléne,West Phalen : **le communicator-le guide de la communication d'entreprise**,Dnod,paris, 3eme edition,2000,pp101-107..

2 - Marie Héléne,West Phalen ,op-cit,pp402.403.

3 -jean pierre lehnisch: **la communication dans l' enterprise**,edition du tell , Blida,Alger,5eme edition,2003, p 06.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1-2- الاتصال الخارجي في المؤسسة : وهو الاتصال الذي تتوجه به المؤسسة للاتصال لإرسال رسائل معينة إلى جماهيرها الخارجية والتي تتمثل في ، مستهلكين ، مواطنين، مؤسسات ، وسائل الإعلام الجماهيرية،منظمات مجتمع مدني ..... إلخ

1-1-2-1-أنواع الاتصال الخارجي للمؤسسة : يتمثل في ثلاث أنواع :

الاتصال المؤسساتي: هو كل ما يتم بواسطة المؤسسة سواء تعلق الأمر بتقديم الأخبار عن نفسها أو عن نشاطاتها أو تأكيد حضورها أو التعريف بموقفها حول موضوع أو حدث يسمى نشاطها الخارجي.

الاتصال التجاري: هذا النوع من الاتصال الخارجي هو مجموع التعاملات التي تقوم بها المؤسسة في محيطها وذلك لحث مختلف الزبائن على اقتناء منتجاتها بإستعمال الإشهار اللذان يرتبطان بتسويق السلع والخدمات والترويج ، ولهذا لا بد أن يكون الاتصال التجاري في مستوى راقي ، فهذا الأخير يعكس منتجات المؤسسة من خلال الجودة والنوعية والترويج لمنتجات المؤسسة ويهدف الإتصال التجاري في هذا الإطار إلى جلب الزبائن للمؤسسة ، وفتح أسواق جديدة ، مواجهة المنافسة التي تتعرض لها المؤسسة

الاتصال الاجتماعي : يرى ميشال لوني أن الاتصال الاجتماعي هو أحد الأساليب التي يستعملها الإنسان في حل مشاكله ، فهو ركيزة لتغيير الآراء إلى الأفضل وتعديل السلوك المعاكس ، ويعنى الاتصال الذي توجهه المؤسسة للمواطنين ، الجماعات العامة والوطنية ، الإداريين الذي تتمنى المؤسسة خلق علاقات جيدة معهم .

1-1-2-2-وسائل الاتصال الخارجي في المؤسسة :

أ- وسائل العلاقات العامة مع الصحافة
ب- وسائل العلاقات العامة
ج- وسائل تكلونوجية

تقنيات الإتصال الخارجي في المؤسسة :

- العلاقات العامة
- الهوية المرئية
- الأعمال الخيرية
- الرعاية [1]

1- د/ عطا الله أحمد شاكر : **إدارة المؤسسات الإعلامية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 ، 2011 ، عمان ، الأردن ، ص ص 78-79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الاتصال المسؤول ورهاناته بالمؤسسة :

2-1-الاتصال المسؤول :

في ظل المنتظرات الجديدة للأطراف ذوي العلاقة ومختلف ضغوطاتهم على المؤسسات الإقتصادية ، ظهر الإتصال المسؤول في مواجهة المشاكل الإجتماعية والبيئية المرتبطة بأنشطة المؤسسات الإقتصادية ، بظهور المسؤولية الإجتماعية والبيئية ، ليعبر عن توجهات تطبيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الإقتصادية.[1]

ويعرف الاتصال المسؤول بأنه الاتصال الذي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية والمجتمعية للرسائل التي ينشرها ، وأيضا في طرق نقل الرسائل التي توجهها المؤسسة الإقتصادية للأطراف ذوي العلاقة بها ، والتي تعكس إلتزامها تجاههم.

ويشمل الإتصال المسؤول على نقطتين أساسيتين :

1- من جهة يتعلق بالاتصال بطريقة مسؤولة ، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار المستقبلين للاتصال "الأطراف ذوي العلاقة " ، أو الذين تستهدفهم المؤسسة بهذه النشاطات الاتصالية .

2- ومن جهة أخرى يتعلق بالاتصال حول المواضيع المسؤولة التي تتوجه لتكون محترمة للجوانب الاجتماعية والبيئية ، وتكون صادقة وتعكس حقائق واضحة وفي هذا الإطار تستعمل المؤسسة الإعلان بما لديه من تأثير كبير على المجتمع ، لغايات إيجابية في منطق فعالية المؤسسة ، وهنا الاتصال المسؤول لاينحصر فقط في الإعلان ، بل يتعلق بجميع أشكال الاتصال المختلفة "منتجات ، خدمات ، اتصال داخلي ، خارجي " و في وسائل الإعلام ، وخارج وسائل الإعلام ، حيث يستعمل مختلف قنوات الاتصال بما في ذلك مجموعة الوسائل الرقمية ، "كمواقع الانترنيت ، الشبكات الاجتماعية ، المدونات ....." .[2]

فتطورالإتصال المسؤول جاء نتيجة للمنتظرات الجديدة لمنظمات المجتمع المدني ، والأطراف ذوي العلاقة الذين دخلوا في البحث عن النمو المستدام وضرورة إحترام المؤسسات مختلف أبعاد التنمية المستدامة في ممارستها ، خصوصا البعد البيئي ، فهذا الوعي بهذه التوجهات يعكس عدم رضاهم ، عن الطرق التقليدية للاتصال للمؤسسات حيث تلقت النقد ، من خلال عدم ثقة الأطراف ذوي العلاقة عن أثار أنشطة المؤسسات على البيئة ، لذا فالاتصال المسؤول أصبح كعنصر فاعل لمواجهة هذه الرهانات البيئية والاجتماعية والمجتمعية ، فالأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، ينتظرون من المؤسسات أن تستعمل الوسائل اللازمة للالتزام بمسؤوليتهم البيئية والاجتماعية في نشاطاتهم .[3] ويتعلق الاتصال المسؤول في المؤسسة ، بالاتصال بطريقة مسؤولة تتفهم أن طبيعة هذا الاتصال لا تنحصر فقط في المواضيع البيئية ، بل تشمل الاتصال حول كل ما هو مسؤول ، فلتصبح المؤسسة مسؤولة لا تعتمد فقط على توجه التنمية المستدامة بل تستعمل بعض العمليات الاتصالية الخاصة لالتزام المؤسسة بمسؤوليتها على المستوى البيئي وعلى مستوى الروابط الاجتماعية لأخلاقيات التجارة والصحة العامة .[4]

وبصفة عامة يشمل الاتصال المسؤول على النقاط التالية :

- التزام المؤسسة بتوجه التنمية المستدامة واحترام التزامها ، من خلال المسؤولية الاجتماعية والبيئية .
- اعتماد إستراتيجية اتصالية داخلية لتحسيس العمال حول منهج التنمية المستدامة بالمؤسسة وكيفية تطبيقها.
- الإعلام باستهداف جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، من منظمات مجتمع مدني ، وسائل الإعلام ، المستهلكين ، الممولين ..... وفي هذا السياق تستعمل المؤسسة مختلف وسائل الاتصال الخارجي إنطلاقا مما سبق فالإجراءات التي تتعلق بالاتصال المسؤول ، وضعت المؤسسات أمام التزامات اتصالية جديدة ، لتعديل سياستها الاتصالية السابقة خصوصا فيما يتعلق ب:الرسائل إذ ينبغي أخذ رسائل معينة " رسائل مسؤولة "، حول الدعائم "الوسائل" ، وحول المضامين والمحتويات .[5]

---

[1]- **la communication rseponsable**;.http// www.bepub.com/view.fiche pratique.php?id-fic=29**,** 11/04/2012, time10:00

[2] -gerard Noel , loic Armand ,op,cit **,** p6.

[3]- ibid, p07.

[4] - la communication rseponsable: http/www.bidactiblog.com ,12/4/2012 ,time 15.00

[5] Stéphane Riot ; **la communication responsable - effet d' annonce ou enjeux socio -économique** .Dinod ,paris p2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2- رهانات الاتصال المسؤول بالمؤسسة الاقتصادية :

لا يجب أن نعتبر أن الاتصال المسؤول كقيد للمؤسسة ، لكن يجب أن نعتبره وسيلة لتطوير المؤسسة ، فعلى جميع المؤسسات التي تهمل تطبيقه أن تدرك الامتيازات التي يحققها هذا الاتصال للمؤسسة في جميع المجالات ومن أهم المزايا والرهانات التي تتعلق بتطبيق هذا النوع من الاتصال نجد :

سمعة المؤسسة :

في ظل المنتظرات الجديدة للأطراف ذوي العلاقة تجاه المؤسسة ، انتبهت المؤسسة إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار هذه المنتظرات وإلا ستعتبر مؤسسة غير مسؤولة ، وهو ما سيؤثر على سمعتها ونظرا للمخاطر التي تشكلها ضغوطات الأطراف ذوي العلاقة على صورة المؤسسة التي تعكس سمعتها ، أصبحت تتوجه في أنشطتها بتطبيقات جيدة للاتصال المسؤول ، وذلك بالإستجابة لمنتظرات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة والحوار معهم بالإعتماد على سياسة إتصالية مسؤولة تعمل على بث ونشر قيم تعكس صورة إيجابية عن المؤسسة و تعكس استثمار مستدام للمؤسسة في أوقات ومراحل الأزمات التي تمر بها المؤسسة ، خصوصا في ظل المنافسة القوية بين المؤسسات فالاتصال حول الالتزامات المسؤولة ، أصبح يعد عامل لاختلاف وتميز المؤسسة من خلال نقل صورة مسؤولة عن المؤسسة تعكس سمعة طيبة عنها تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها .

تحقيق فعالية أكبر :

يسمح الاتصال المسؤول بتحقيق فعالية أكبر للحملات الاتصالية ، بفضل الاستهداف المحدد لرسائل أكثر تناسقا ووسائل أكثر تكيفا تحث على الإبداع و ينتج عنها أكبر قدر من الوفاء والأمانة بفضل ثقة الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة الذين انخرطوا في قيم المؤسسة ، ويسمح الاتصال المسؤول أيضا بتحقيق الاقتصاد في الموارد ، حتى وإن لم يكن المبدأ الأساسي له ، فمن المبادئ الأساسية للاتصال المسؤول هي اختيار وسائل النشر التي تتكيف مع البيئة ، خصوصا من خلال إختيار الدعائم ، واختيار طرق الإنتاج والتنقل ، في هذه الحالة فالاقتصاد في الموارد يسمح بتخفيض التكاليف وبهذا تحقق المؤسسة فعالية أكبر.

تحفيز العمال:

يجب علينا تسطير الجانب الإيجابي الذي نستطيع رؤيته من خلال وضع مكان لإستراتيجية الاتصال المسؤول بداخل المؤسسة ، وهذا ما يسمح بتحفيز ودمج فريق العمل بإعطائهم جميع الإيجابيات التي تتعلق بمسار المؤسسة لتطبيق التنمية المستدامة قصديا ، هذه الإيجابيات التي تسمح بجمع كفاءتهم في العمل وقيمهم نحو هدف محدد يعمل على تحقيق الإلتزام بمسؤوليتهم لتحقيق أهداف المؤسسة .

الوقاية من المخاطر القانونية :

يسمح الاتصال المسؤول بتقليص المخاطر القانونية على المؤسسات ، من خلال توضيح منهجها ومسارها وتطبيقاتها المسؤولة في نشاطاتها ، لمنع التضليل الذي قد يمس سمعتها خصوصا فيما يتعلق بتقليص تكاليف الحملات الإعلانية ،الأضرار المتوقعة ، فممارسة تطبيقات الاتصال المسؤول تخفض من هذا النوع من المخاطر ، فالشفافية وخصوصا في المجال القانوني ضرورية ، بتوضيح التزام المؤسسة بتطبيق التشريعات والقوانين [1].

[1] --gerard Noel ,loic Armand,op.cit.p 5-6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - مبادئ الاتصال المسؤول وسائله وأدواته:

3-1-مبادئ الإتصال المسؤول :

لتطبيق مبادئ الاتصال المسؤول ينبغي الالتزام بالمبادئ التالية وتجنب العقبات التالية :

- ❖ تجنب الخداع ، الغش ، والتضليل واعتماد الشفافية من خلال المطابقة بين الأقوال والأفعال الذي تأخذ التزامات كمية قابلة للقياس ، وصحيحة ، لها مصداقية وموضوعية ، وزمن محدد فإذا كانت التغيرات بالتزامات المؤسسة غير دالة فلا داعي للاتصال ، لأنه قد يوقع المؤسسة فيما يعرف بالغسيل الأخضر Greenwaching، الذي يعتبر كنوع من التلاعب بالجمهور وتضليله ببث معلومات لا تعكس التزام المؤسسة .[1]
- ❖ الإعلام حول شروط تصنيع المنتجات والخدمات وحول استعمالها .
- ❖ تفضيل ترويج السلوكيات التي لها تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع .
- ❖ لا تستعمل الأدلة والبراهين الإيكولوجية والمواطنة ، حتى تجد المؤسسة حقا مزايا إيجابية وهادفة .
- ❖ توقع منتظرات المجتمع المدني ، وفتح حوار مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .
- ❖ استعمال أخلاقيات وتقنيات الاتصال الحالية بطريقة مسؤولة.[2]

3-2- وسائل و أدوات الاتصال المسؤول :

تقرير التنمية المستدامة هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتثمين مسعى التنمية المستدامة ، ومن أهم تقارير التنمية المستدامة بالمؤسسة هو تقرير المسؤولية الاجتماعية والبيئية لنشاطات المؤسسة الاقتصادية .

*** تقرير المسؤولية الاجتماعية والبيئية:**

يعد نشر تقارير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، استجابة لضغوط مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع ، والتي تريد التعرف على السياسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسة ، إضافة إلى أن بعض القوانين تفرض على المؤسسات التي تعمل في قطاعات معينة نشر تقارير مماثلة في هذا المجال يرى Gendron، من جهة أن نشر هذا النوع من التقارير شائع جدا على نطاق واسع ، ومن جهة أخرى أن محتواها متغير نظرا لنقص المعايير المستخدمة في المجال الاجتماعي والبيئي ، مقارنة مع البيانات المالية التي تتبع إطارا عاما محددا .

تعالج هذه التقارير العديد من المواضيع مثل "الأداء المالي ، نشاط مجلس الإدارة ، العلاقة مع المجتمع والعمال، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال البيئة" ، كما تضم عادة مستخلص الإدارة الذي يتمثل في مجلة المديرية .[3]

---

[1] - **communication responsable et rse .** http// : www.bepub.com/view-fiche pratique,-php?id-fic=29.- 15/04/2012.T11 :00

[2] -gerard Noel ,loic Armand, op,cit ,.p 7

[3]- شوقي مانع : مرجع سبق ذكره ، ص36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قواعد وضع اتصال مسؤول جيد في تقرير التنمية المستدامة :

- ❖ الموضوعية ، وضوح المعلومات وإستمراريتها .
- ❖ تخطيط الأهداف الاتصالية القصيرة ، المتوسطة الأجل ، والطويلة الأجل .
- ❖ عرض نتائج تطبيق منهج التنمية المستدامة.
- ❖ عرض معلومة واضحة وشاملة وتعتمد على المقارنة من سنة لأخرى.
- ❖ الشفافية في حالة تقدم المؤسسة في منهج التنمية المستدامة ، فهي جد ضرورية ، أيضا الاتصال بالتساوي عن الصعوبات التي واجهتها المؤسسة في هذا المسعى .
- ❖ شرح وعرض أثار نشاطات المؤسسة على البيئة والجماعات المحلية
- ❖ عرض مسعى المؤسسة تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة " وتوضيح أن المؤسسة تتفهم منتظراتهم .
- ❖ دعوة الأطراف ذوي العلاقة للتفاعل والحوار مع المؤسسة .
- ❖ استعمال الدعائم الإليكترونية حيث تسمح بعرض تقرير التنمية المستدامة ، وفتح قنوات إليكترونية للتفاعل مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .
- ❖ استعمال الإشهار الذي أصبح كفضاء مميز للمؤسسة ، لكي تعلن وتبرر مسعاها للتنمية المستدامة لأكبر قدر من الجمهور .
- ❖ الحذر من الوقوع في الغسيل الأخضر .“Green waching” ، من خلال الحذر من تضليل الجمهور بمسعى المؤسسة للتنمية المستدامة [1]

[1] - Stéphane Riot ; op, cit , p3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أنواع الإتصال المسؤول :

يتفرع الاتصال المسؤول من حيث تطبيقاته إلى نوعين أساسيين للاتصال وهما الاتصال البيئي ، والاتصال الاجتماعي ، فلنقل وتقييم الآثار البيئية لأنشطة المؤسسة للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة سواء داخل أو خارج المؤسسة تستعمل المؤسسة " **الاتصال البيئي**"، حيث تطبقه المؤسسة خصوصا فيما يتعلق بتطبيق نظام الإدارة البيئية الذي يتطلب نشر المعلومات البيئية حول تطبيق هذا النظام لإدماج مختلف العمال في الانخراط لتحقيق الأداء البيئي الفعال ضمن نظام الإدارة البيئية.

أما فيما يتعلق" **بالاتصال الاجتماعي**" الذي يعتبر من أهم عناصر السياسة الاتصالية المسؤولة ، فيتعلق بنقل الآثار الاجتماعية للمؤسسة للأطراف ذوي العلاقة ، من خلال توضيح أثارها ونشاطاتها الإجتماعية تجاه المجتمع ، كما تستعمله المؤسسة أيضا في تطبيق الإجراءات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى الداخلي للمؤسسة تجاه العمال ، فنظام الصحة والسلامة المهنية ، يتطلب استعمال الاتصال الاجتماعي لتوعية وتحسيس العمال بالصحة والسلامة المهنية ، وترقية حمايتهم من الأمراض والحوادث المهنية .

إذن من خلال هذا التقديم سوف نتطرق إلى كل من الاتصال الاجتماعي و الاتصال البيئي اللذان يتفرعان عن الاتصال المسؤول الذي يتجسد كممارسة عن طريق تطبيقهما .

4-1-الاتصال الاجتماعي:

يعتبر الاتصال عملية تبادل المعلومات و تعديل الآراء و التصرفات و المعارف عن طريق الإقناع و التأثير و تكمن العملية الإعلامية في مخاطبة عقل الفرد و قلبه و أخلاقه ، و الاتصال الاجتماعي من بين العلوم التي تعتمد عليها الدول لمواجهة هذه الآفات و المشاكل ، فهو يعمل على بث و نقل القيم و العادات و التقاليد ، و كل ما هو ذو قيمة في ثقافة أو حضارة البلد ، ثم العمل على المحافظة على السلوك الجيد و الحرص عليه و دعوة المجتمع إلى التمسك به ، بما يحافظ على هوية المجتمع وتحقيق الترابط بين أفراده و نبذ السلوك السيئ المضر بالمجتمع[1].

بعد الإشارة لتعريف ومضمون الاتصال الاجتماعي ، سوف ننتقل لتوضيح مهام ودعائم الاتصال الاجتماعي الذي يعتبر كنشاط اتصالي فعال يمكن أن تستعمله المؤسسة الاقتصادية الصناعية في توعية ، وتحسيس عمالها وتدريبهم لتحقيق الوقاية والسلامة المهنية بهدف الارتقاء بصحة العمال، حيث تعتبر مواضيع الوقاية ، والتوعية والتحسيس "بالصحة ، السلامة المهنية " من أهم العناصر الاتصالية التي تدخل ضمن رسائل ومضامين الاتصال الإجتماعي المسؤول .

4-1-1- مهام الاتصال الاجتماعي

أ- **التوعية و التعليم :**

حيث يرمي إلى التأثير على الرأي السائد بغية الوصول إلى تغيير السلوك المخل بالمصلحة العامة للفرد و الجماعة ، فيتم التنبيه إلى خطورة بعض المشاكل النفسية ، فيكون لدى الفرد معرفة فتنار العقول و تتدفق و يعي الفرد خطورة المشكلة ، و بالتالي قد يقلع عن هذا السلوك و أحسن الأمثلة عن الدور التعليمي للحملات في بلادنا ما تقوم به مؤسسة "سونلغاز" حيث تقوم بحملات تعلم المواطن كيفية إغلاق أنابيب الغاز، ووضع فتحات التهوية و عدم لمس إقفال الكهرباء، وكذلك معظم حملات وزارة الصحة التي تعلم المواطن بماهية المرض و كيفية الوقاية منه ، ويمكن استعمال هذه الوظيفة الاتصالية في المؤسسات الاقتصادية بالتطبيق الفعال لنظام الصحة والسلامة المهنية .

ب- **مكافحة المخاطر و الآفات و المشاكل الاجتماعية :**

تطورت هذه الآفات بتطور الحياة فلجأت الحكومات إلى التوعية للتقليل منها و تطهير المجتمع منها ، فالاتصال الاجتماعي يهدف إلى التأثير بالإقناع لتفادي الآفات و الأمراض و حفظ الصحة.

[1]- بنت محمد فطومة : **التسويق واستخدامه في الإتصال** ، رسالة ماجستير ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، جامعة الجزائر، ص121 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **ترقية سلوك الفرد و تنظيمه :**

يعمل الاتصال الاجتماعي على جعل سلوكيات الفرد منظمة بالتالي جعل هذا السلوك ساميا مبنيا على النظام السنوي و بالتالي تحقيق الاستقرار داخل المجتمع .

د- **إثراء معرفة الإنسان :**

فالمعرفة الشخصية التي يكتسبها الفرد قد تكون في شكل معتقدات خاطئة وغير واسعة فيمكن للاتصال الاجتماعي أن يصححها و هكذا يكستب الفرد معارف جديدة.[1]

ه- **إحداث التغير الاجتماعي :**

طبيعة المجتمع تتطلب التغيير و عليه فالتغيير ضرورة اجتماعية لان الوضعيات المتزنة في المجتمع لا تؤدي إلى تغيير، بمعنى انه في حالة عدم التوتر في العلاقة فان التغيير لا يحدث و لا يمكن التحرك أو التطور لهذا لابد من صراع ، وجعل الناس يطرحون تساؤلات للوصول إلى حل أو نتيجة ، فمواضيع الاتصال الاجتماعي تعالج قضايا سائدة في المجتمعات بتقديم البدائل لمكافحتها و تغيير السلوك وهنا يبرز دور الإقناع .

و- **الدور الاقتصادي للاتصال الاجتماعي :**

تخصص للآفات الاجتماعية ميزانيات باهظة من طرف الحكومات خاصة تكاليف المستشفيات في توفير الأدوية و غيرها و كلها تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ، و الاتصال الاجتماعي من خلال حملاته التحسيسية للوقاية من هذه المشاكل ، يوفر هذه التكاليف الباهظة لاستغلالها في مجالات أخرى و منه تحقيق الازدهار الاقتصادي

وعلى مستوى المؤسسة الاقتصادية يساهم الاتصال الاجتماعي ، بترقية الحفاظ على صحة العمال وسلامتهم من الحوادث المهنية ، وبالتالي تقليص الأمراض والحوادث المهنية التي تعود على المؤسسة برفع طاقة الإنتاج ، وتوفير مبالغ مالية ، يمكن استثمارها في توسيع أنشطة المؤسسة ، وتطوير وسائل إنتاجها .

ز- **الدور الأخلاقي للاتصال الاجتماعي :**

الاتصال الاجتماعي يخدم المصلحة العامة و ينشر قيم و مبادئ أخلاقية سامية و سلوكيات سوية داخل المجتمع كالحفاظ على المياه ، فمن الأخلاق عدم الإسراف و عدم التبذير و مكافحة المخدرات و الإدمان على الكحول و هي مشاكل يسعى الاتصال الاجتماعي إلى إيجاد حل لها.[2]

---

[1] - ميشال لوني ،**الإعلام الاجتماعي** ،ترجمة صالح بن حليمة ، تونس المنظمة العربية للثقافة و العلوم ،دار الثقافة ،1993 ،ص08

[2]- ميشال لوني : مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2-الاتصال البيئي :

من أهم الدعائم التي ينبغي أن تكون موجودة من أجل إيصال رسالة البيئة إلى الجميع تتمثل في وجود الاتصال البيئي ، وهو العملية التي تكون بين مرسل ومستقبل في تداول الرسالة الإعلامية البيئية ورجع الصدى لها.

ويقصد بالاتصال البيئي مجموع الأنشطة الاتصالية الكاملة التي يمكن أن تحدث التغيير في المعارف والآراء والاتجاهات والسلوكيات التي لها علاقة مباشرة مع البيئة في المجتمع ، باعتبار أن هذا التغيير ضرورة ملحة لمواجهة المشكلات البيئية ، وذلك بحشد طاقات وجهود المعنيين بالبيئة وتوجيهها لتحقيق أهداف معينة كما أن الاتصال البيئي يعتبر محرك للعمل البيئي ، وهو قاعدة أساسية للنجاح في التقليل من المخاطر التي تهدد البيئة ويعرف الاتصال البيئي على أنه البلاغ عن الشؤون البيئية ، كما هو الحال مع غيره من أشكال الاتصال.[1] وفي دراستنا يعتبرالاتصال البيئي من أهم عناصر الاتصال المسؤول الذي ينقل رسالة البيئة لجميع الأطراف ذوي العلاقة ، بهدف التأثير في معارفهم واتجاهاتهم وسلوكاتهم ، ويبرز دور الاتصال البيئي في تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة من خلال التأثير في سلوكيات و معارف العمال وإدماجهم للتطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية ، هذا على مستوى الاتصال الداخلي ، أما على مستوى الاتصال الخارجي ، يبرز دور الاتصال البيئي في نقل وتوضيح الالتزام البيئي للمؤسسة تجاه الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، والحوار مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة حول المشكلات البيئية والحلول المقترحة لحلها من جهة ، وعرض نتائج أدائها البيئي عن طريق الإفصاح عن أدائها البيئي من جهة أخرى.

4-2-1-مهام الاتصال البيئي :

يعتبر الاتصال البيئي أداة إيجابية تسهم في نشر و تكوين الوعي الخاص بالقضايا و المشكلات البيئية المختلفة ،و في إطارعمله يشرف على عدة مهام نذكر منها ما يلي :

- تنمية الوعي البيئي من خلال تنمية الوعي العام تجاه قضايا البيئة ، مما يساعد على خلق تيار شعبي ضاغط على الحكومات للاهتمام بالمشكلات البيئية.
- إيقاظ الهمم و شحذ الأفراد لتحريك الجمود في ساحة البيئة ، و تحفيز أصحاب القرار بالمعلومة البيئية الصحيحة حتى يتم التصرف بمسؤولية تجاه البيئة لتحسين نوعية الحياة دون الإضرار بالموارد ،و دون تعريض حياة الأجيال القادمة للخطر.
- الدعوة إلى ضرورة تحسين مستوى معيشة البشر ،و حفظ التنوع البيئي، وخفض استنفاذ المواد الغير متجددة و مراعاة الحفاظ على القدرة الاستيعابية للأنظمة الايكولوجية (البيئية)، و تغيير العادات و السلوكيات السلبية تجاه البيئة .
- مواجهة العبث و الاستهتار البيئي و تعزيز قدرات الفئات الراغبة في التغيير للأفضل، و تمكين المجتمعات من حماية بيئتها .

[1]- محمود عبد العزيز: مرجع سبق ذكره ، ص123.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على كسب أصدقاء للبيئة والتنمية كل يوم و تسليط الأضواء على الايجابيات و الجهود المبذولة لحماية البيئة ،وتشجيع الشراكة و تمكينهم من قيادة العمل البيئي .
- خلق حوار مفتوح بين قطاعات المجتمع المختلفة حول قضايا البيئة
- تعميم الوعي للمحافظة على الموارد الطبيعية و كذا الكائنات الحية المختلفة .
- تنمية المجتمع.[1]

- تفعيل مشاركة الأفراد والمنظمات والهيئات والمؤسسات المعنية بقضايا البيئة في أنشطة الاتصال البيئي ودعم شعورها بالمسؤولية تجاه قضايا البيئة .

- وضع قضايا البيئة ضمن أولويات اهتمام الجمهور العام ، وزيادة المساحة التي تشغلها في الاتصال الاجتماعي بين الجماعات المستهدفة.

- رفع مستويات المعرفة والوعي بقضايا البيئة لدى قطاعات الجمهور المستهدفة وحفز التغيير السلوكي الإيجابي نحو المشكلات البيئية .

- دعم إدراك الجمهور العام والنوعي لحقيقة الدور الحيوي الذي تقوم به الأجهزة البيئية في تقديم حلول مستدامة للمشكلات البيئية بالتعاون مع مختلف الهيئات والمنظمات المحلية ، الإقليمية ، والدولية .

إذن من خلال ماسبق فالإتصال البيئي يلعب دورا هاما في حماية البيئة ، من خلال المهام التي يقوم بها خصوصا التوعية والتحسيس البيئي ، وتغيير السلوكيات البيئية السلبية إلى سلوكيات إيجابية ، عن طريق خلق سلوكيات بيئية مسؤولة يلتزم بها الجميع "مواطنين ، دول ، مؤسسات ..." عن طريق الحوار والتفاعل والمشاركة للإلتقاء بالعمل البيئي الذي يسهم في الحفاظ على البيئة وحمايتها .

[1]- إسماعيل إبراهيم : الصحفي المتخصص ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،دط، 2001، ص.237

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ⅳ- علاقة الإتصال المسؤول بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية

1-الاتصال المسؤول وصورة المؤسسة

تحتاج المؤسسة أيا كان حجمها إلى خلق علاقة ثقة بينها وبين جمهورها "الداخلي أو الخارجي " ، وهنا يبرز دور القائم بالاتصال في المؤسسة في بناء هذه الثقة مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، من خلال الحوار والاتصال المتبادل حول المصالح المشتركة و المتعارضة ، فدور القائم بالاتصال ينبغي أن يكون دائما يسعى لبناء صورة المؤسسة ، من خلال جعل المعلومات الخاصة بالمؤسسة وسياساتها في متناول الجميع ويتم ذلك باستقراء وتحليل احتياجات الأطراف ذوي العلاقة ، وجمع أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالمؤسسة ، ووضعها في متناول الأطراف ذوي العلاقة عملا على إيفاء الاتصال الدائم بين أعضاء المؤسسة داخليا وخارجيا .

1-1- صورة المؤسسة :

إن صورة المؤسسة مركبة من عدة صور فرعية " صورة العلامة لمختلف المنتوجات، الصورة المالية ،الصورة الاجتماعية ، الصورة البيئية ، الصورة الأخلاقية ، صورة المستخدمين ،صورة المسيرين....."

وصورة المؤسسة هي فكرة معقدة كما أنها في ذات الوقت القاعدة الأساسية واللازمة لأي إستراتيجية اتصالية وهنا يبدو التناسق والتكامل ضروريا بين مختلف الصور الفرعية للوصول إلى الصورة المبتغاة من قبل المؤسسة

- تعود صورة المؤسسة من جانب أخر إلى جملة الأفكار والآراء التي يكونها الجمهور حولها ، والتي تسمح لهذه الأخيرة بربح ثقة الآخرين أو على العكس تجعلهم يشككون فيها .
- إن صورة المؤسسة على هذا الشكل هي مجموعة الآراء التي يشكلها كل جمهور متجانس حول حقيقة وظيفية المؤسسة ، ولا يمكن لآي صورة جزئية من هذه الصور أن تكون صورة المؤسسة الكلية ، فالثقة الكلية في المؤسسة تعود إلى مدى التوازن بين مختلف هذه الصور .[1]

وبالنسبة لصورة المؤسسة التي نستهدف التعرف عليها من خلال دراستنا فهي تتمثل في صورة المؤسسة المواطنة ، التي تعكس الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية ، والصورة السابقة التي شكلها الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة عنها وهي صورة المؤسسة الملوثة ، ففي إطار الدراسة التطبيقية ، تعرفنا على صورتين للمؤسسة ، فقد عرفت المؤسسة مرحلة إنتقالية لتغيير صورتها لدى الأطراف ذوي العلاقة بها بعد إلتزامها بمسؤوليتها الإجتماعية والبيئية ، وفي هذا الإطار ساهم الإتصال في تغيير صورة المؤسسة ، فكيف يمكن أن تتشكل صورة معينة عن المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة بها من خلال الإتصال ؟.

[1] - سالم عطية الحاج : **القائم بالاتصال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** – دراسة مقارنة بين سونلغاز، سونطراك، والقرض الشعبي الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، 2000-2001، ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1- أنواع صور المؤسسة :

❖ **الصورة المدركة الخارجية :**

ويمكن أن تختلف من جمهور إلى أخر ، بيد أنها بالنسبة للمؤسسة الصناعية ذات الطابع الوطني تتميز بسلطة مستمدة من الصورة التي يكونها الجمهور العام بشأنها ، هذا الأخير الذي يأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المؤسسة .

❖ **الصورة المدركة الداخلية :**

تختلف عموما عن الصورة الأولى ، فالمستخدمون في وضع يسمح لهم بمعرفة ضعف أو قوة المؤسسة ، نشاطها نوعية منتجاتها وهذه المعرفة مبنية على :

- الملاحظات الشخصية
- المعلومات التي يتحصلون عليها مباشرة من المؤسسة أو من الإشاعات
- المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والملتقطة من خارجها "كقراءة الصحافة ، حديث الزبائن..... "

وفي هذا الصدد فإن ما يكونه المستخدمون من أراء وما يملكونه من معارف حول المؤسسة هو المؤثر الأول على صورتها [1].

- **علاقة الإتصال المسؤول بصورة المؤسسة :**

وعلى ضوء ما سبق سواء فيما يتعلق بالصورة المدركة الخارجية ، وهي الصورة التي يشكلها الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة " وغالبا ما يكونون من خارج المؤسسة "، أو ما يتعلق بالصورة المدركة الداخلية على المستوى الداخلي للمؤسسة والذي يتمثل في العمال ، فإن تشكيل هذه الصور مرهون بشكل أساسي بممارسات المؤسسة تجاههم ، وبمدى إستعمالها للإتصال ، حيث أثبتت العديد من الدراسات تأثير الإتصال على الصورة الذهنية التي يشكلها الجمهور عن المؤسسات ، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير لمختلف بحوث العلاقات العامة التي تعتبر كنشاط إتصالي ممارس لتحسين صورة المؤسسة تجاه جماهيرها الداخلية والخارجية .

وفي إطار دراستنا التي تتعلق بنمط خاص من الإتصال وهو الإتصال المسؤول ، الذي يستهدف خلق صورة لدى الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من خلال التأثير في أرائهم وإتجاهاتهم نحو المؤسسة وتقريب وجهات النظر بينهم ، تعكس هذه الصورة التي تستهدف المؤسسة خلقها لدى الأطراف ذوي العلاقة صورة المؤسسة المواطنة التي تدمج التنمية المستدامة في ممارساتها من خلال إلتزامها بمسؤوليتها الإجتماعية والبيئة .

إذن نستنتج أن الإتصال المسؤول في المؤسسة يعتمد على خلق صورة مواطنة للمؤسسة بإلتزامها بمسؤوليتها الإجتماعية والبيئية ، فهي تحاول خلق صورة المؤسسة التي تحترم بيئتها ومحيطها الإجتماعي ، وذلك بالإرتكاز على سياسة الإتصال المسؤول التي تنقل هذه الصورة للأطراف ذوي العلاقة بها.

[1]- سالم عطية الحاج : مرجع سبق ذكره ، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الاتصال مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة :

مع تزايد ضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، من المحيط الخارجي كضغوطات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، والضغوطات على المستوى الداخلي للمؤسسة والمتمثلة في ضغوطات " **العمال** "، أصبحت المؤسسة الاقتصادية ، في ظل هذه الضغوط ملزمة بالاتصال بالأطراف ذوي العلاقة بها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة ، وفي هذا الإطار يعتبر التقرير السنوي حول حسابات المؤسسة وأثارها الاجتماعية والبيئية من خلال نشاطاتها المؤثرة ، وسيلة إستراتيجية للاتصال المسؤول .

هذا التقرير يعكس شفافية المؤسسة تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها ، فالشفافية المالية فقط ليست كافية ، بل ينبغي على المؤسسة التي ترغب في إعداد تقرير حول التنمية المستدامة ، يعكس أثارها فعلا ، ينبغي عليها تقديم حسابات حول التأثير الاجتماعي والبيئي في أنشطتها على المجتمع .

انطلقت هذه الحركة منذ عدة سنوات ، من طرف بعض الحالمين ، ففي عام 1991 أعلنت **أنيتا روديك** "Anita Roddik " حيث تقول "أحلم بوضعية المؤسسة التي يكون فيها كل مساهم ، يتهيأ لأخذ قلمه في كل مرة لوضع تقرير الحسابات السنوية للمؤسسة لكتابة بعض الأشياء مثل :" أن كل شيء في الحسابات السنوية للمؤسسة جيد ، لكن أين هي تفاصيل التقرير البيئي ؟ وكيف بإمكاني المشاركة في المجتمع ؟ وأين هو التقرير الاجتماعي للمؤسسة؟.

فواقع ممارسة التنمية المستدامة يتطلب الالتزام بأكبر قدر من الشفافية ، فللحصول على خطابات اجتماعية مسؤولة عن المؤسسة من خلال المواثيق الأخلاقية والأدلة الموجهة ، هي شيء يثبت من خلال نشر المعلومات النوعية والمدققة والمراجعة للقانون ، بدمج إلتزام المؤسسة لممارسات التنمية المستدامة

للإشارة تقرير التنمية المستدامة ، لا ينحصر فقط ، في وضع أفضل الأنشطة الإيجابية التي حققتها المؤسسة في المجال الاجتماعي والبيئي ، بل وفي مجال علاقتها مع الجماعات المختلفة من مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها، فالإضافة للتقرير السنوي للتنمية المستدامة الذي يشمل كلا من التقارير الإجتماعية والبيئية لأنشطة المؤسسة ، فالرعاية والأعمال الخيرية تعتبر كأداة للاتصال تجاه الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة

في الأخير فالإبلاغ والاتصال هو المفتاح الأساسي لتطبيق التنمية المستدامة والتحاور مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، حيث أن هذه الممارسة تتطلب الصبر لتحقيق النتائج المرجوة ، فالمعلومات الاجتماعية والبيئية ، على المستوى العالمي هي تحدي جديد بالنسبة للمؤسسات التي تسير في منهج التنمية المستدامة ، حيث تتم مساعدتها في هذا الإطار بمبادرات دولية مختلفة " كمبادرة التقارير العالمية " **global reporting initiative**."[1].

إذن نستنتج من خلال هذا العنصر ، أن علاقة الإتصال المسؤول بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية ، تتجسد في دوره الأساسي في خلق صورة المؤسسة المواطنة التي تلتزم بمسؤوليتها الإجتماعية والبيئية من جهة ، ومن جهة أخرى تتجسد هذه العلاقة في الحوار وخلق التقارب مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من خلال تبني علاقة قائمة على الشفافية والوضوح بكل ما يتعلق بتأثيرات المؤسسة عليهم والإستجابة لمنتظراتهم .

[1]- ALAIN CHOUVEAUX .GEAN-JACQUES Rosé .op, cit, p 205.206.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل :

تعرف المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات بأنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات و القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في صنع القرار، و في استراتيجيات وسياسات و قيم و ثقافة المؤسسات ، وكذا في العمليات والأنشطة الإقتصادية داخل المؤسسات ، ليتم تطبيق أحسن الممارسات الإجتماعية المسؤولة للمؤسسة في المجتمع ، هذه الممارسات الإجتماعية في نهاية الأمر تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات.

فلتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية فائدة بالنسبة للمؤسسات و المجتمعات و للبيئة بشكل عام فهي تفيد المؤسسات و تزيد من أرباحها من ناحية ، وتحسن من صورتها الاجتماعية من ناحية أخرى إذ تمكنها من التقرب من المجتمع ، فالعقد الأخلاقي الذي تلتزم من خلاله المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية ، هو عقد لتطبيق التنمية المستدامة بصفة عامة وعقد لاحترام حقوق المجتمع بصفة خاصة ، هذا العقد الذي يتطلب إتباع سياسة إتصالية خاصة تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة تقوم على الشفافية والوضوح والحوار المتبادل معهم ، حيث تساهم هذه السياسة الإتصالية المسؤولة في تحسين صورة المؤسسة وتحقيق التقارب مع مختلف الأطراف الضاغطة على المؤسسة ، مما يمكنها من تحقيق الإستقرارفي المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه .

ومن خلال التناول النظري لعلاقة هذه المتغيرات ببعضها البعض ، سوف نحاول التعرف على تطبيقاتها على المستوى الواقعي في الدراسة التطبيقية ، فالفصل التالي يوضح طبيعة العلاقة بين الإتصال والمسؤولية الإجتماعية والبيئية لدى المؤسسة الإقتصادية ، حيث سوف نحاول في هذا الفصل دراسة هذه المتغيرات والعلاقة التي تربطها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية
"دراسة حالة مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

قمنا بإجراء الدراسة التطبيقية بمؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف ، حيث اخترنا هذه المؤسسة نظرا لكون متطلبات الدراسة التطبيقية تتوفر بها ، كونها تطبق نظام مدمج للمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، حيث تحصلت المؤسسة على المواصفة القياسية إيزو 14001، لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة ، وتحصلت المؤسسة مؤخرا على المواصفة OHSAS 18001 حول الصحة والسلامة المهنية ، وفي هذا الإطار كانت إجراءات الدراسة التطبيقية مدرجة ضمن مجموعة من المراحل للتعمق في وصف وتشخيص السلوك :"الاتصالي ، البيئي والاجتماعي للمؤسسة "، واعتمدنا في هذه الدراسة بشكل أساسي على بعض أدوات البحث العلمي التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة وهي :" أداة الملاحظة وأداة المقابلة ".

فكانت البداية بالدراسة الاستطلاعية "شهر جانفي" حيث قمنا بإعداد شبكة ملاحظة مكنتنا من الملاحظة المباشرة " للمؤسسة وموقع العمل ، عملية الإنتاج وظروف الإنتاج ، وحالة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة "، استنبطنا بناءا على هذه الملاحظة مؤشرات هامة ، للمسؤولية البيئية للمؤسسة ، وكذا ملاحظات للتفاعلات الاتصالية للعمال في بيئة العمل ، وملاحظة وسائل الاتصال الداخلي بالمؤسسة .

جميع المؤشرات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الاستطلاعية ، قادتنا للمرحلة الثانية من الدراسة المتمثلة في معرفة طبيعة سلوك المؤسسة وتوجهها هل كان طوعي أم نتيجة ضغوطات معينة ، بحثنا في جذور القضية فسابقا قبل سنة "2006" لم تكن الوضعية البيئية على ماهي عليه اليوم ، حيث كانت المؤسسة مصدر للتلوث الهوائي الذي أثر على صحة السكان ، العمال ، والبيئة المحيطة بالمصنع خصوصا المناطق الزراعية القريبة من المؤسسة .

في هذه المرحلة توجهنا لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة لمعرفة دورها في الضغط و التأثير في سلوك المؤسسة بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

وبعد تعرفنا على مختلف العوامل والأطراف الضاغطة على المؤسسة لتغير سياستها التصنيعية والالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، قمنا بإعداد مقابلة مهيكلة تشمل تشخيص لطبيعة التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ومختلف الإجراءات التي طبقتها ، وفي هذا الإطار قمنا بإجراء عدة مقابلات على مستوى أقسام المؤسسة .

ففي بداية شهر فيفري تمت الدراسة على مستوى قسم البيئة الجودة والسيرورة بالمؤسسة للتعرف على مختلف الإجراءات المتعلقة بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية ، وبالنسبة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ونظرا لاتساع مؤشراتها تم إجراء مقابلة مع مدير النقابة واللجنة الاجتماعية المساهمة ، ومع قسم المحاسبة الذي زودنا بمعطيات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ، ومع مدير قسم الأمن ، وكذا العيادة الطبية .

ولمعرفة مختلف الإجراءات الاتصالية المسؤولة التي قامت بها المؤسسة حول الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، قمنا بإجراء مقابلة مع المكلف بالاتصال بالمؤسسة ، حيث مكنتنا هذه المقابلة من التعرف على أثر مختلف هذه الإجراءات الاتصالية في تقريب وجهات النظر مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وفي هذا الإطار أجرينا صبر أراء لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة حول صورة المؤسسة لديهم ، وطبيعة العلاقة بينهم وبين مؤسسة إسمنت عين لكبيرة في فترتين ، هما فترة عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية قبل سنة 2006 ، والفترة الحالية فترة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأثر الإتصال في تغيير صورة المؤسسة لديهم ، وفيما يلي سوف نتعرض لعرض خطوات الدراسة التطبيقية ونتائجها فيما يتعلق بمختلف هذه الإجراءات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I -التعريف بالمؤسسة وتحليل وضعيتها "SWOT "

1- التعريف بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف :

تقديم نبذة عن مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة:

تأسست المؤسسة الوطنية لمواد البناء بموجب الأمر رقم 280 – 67 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 بهدف ترقية التصنيع في الجزائر خاصة في مواد البناء والتجهيز، لكن بعد قيام مؤسسات تسيير المساهمات بعد التعليمة رقم 04 – 01 الصادرة في 20 أوت 2001 و المتعلقة بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، انبثقت ثلاث مؤسسات جهوية لإنتاج الإسمنت ومشتقاته، ففي الشرق ظهرت (ERCE) وفي الغرب (ERCO) والوسط(ERCC بالإضافة إلى مؤسسات مختصة في صناعة الآجر والقرميد الأحمر وكذا مواد الخزف والجبس والجير.

1-1 لمحة تاريخية عن المؤسسة :

تعتبر مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة مؤسسة ذات أسهم وهي فرع من المجمع الصناعي والتجاري GIC-ERCE ، تأسست في ماي 1998 تحت اسم مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة SCAEK وكانت بداية إنجاز المصنع سنة 1974 من طرف الشركة الألمانية KHD. بدأ تشغيل المصنع فعليا في نوفمبر 1978، يتربع المصنع على مساحة إجمالية قدرها 60 هكتار، ويقع على بعد 20 كلم شمال مقر ولاية سطيف، وعلى بعد 07 كلم جنوب دائرة عين الكبيرة، أما مقر الإدارة العامة فيوجد في مدينة سطيف.

تقدر طاقة الإنتاج القصوى 1.000.000 طن سنويا لكنها تعدت هذه الكمية لأول مرة سنة 2000 يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 2.200.000.000 دج، وتحصلت في سنة 2002 على شهادة الجودة ISO9001 إصدار 2000، وفي 2006 قامت بتركيب جهاز منع التلوث من خلال المصفاة القماشية، والتي تعتبر أول من استعمل هذا النوع من التكنولوجيا بالجزائر، وبهذا فقد تحصلت في سنة 2008 على مواصفة ISO14001 إصدار 2004،وفي ديسمبر 2011 تحصلت المؤسسة على المواصفة OHSAS 18001 ، مع تشجيع من وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بمنحها الجائزة الثانية الوطنية للبيئة.

1-2 نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاط مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة في إنتاج نوعين من الإسمنت هما:

- إسمنت بورتلاندي عادي " **CPJ** 42.5" حسب المعيار 442/2000 : **NA**.
- إسمنت بورتلاندي مقاوم للكبريت " **CRS**400" حسب المعيار 443/1990 : **NA**.

ولإنتاج مادة الإسمنت فإنها تعتمد على المواد الأولية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم:(10) المواد الأولية لتصنيع مادة الإسمنت

المـادة	موقـع الاستخـراج
الكلكار	محجرة " جبل مجونس" بنفس الموقع
Marneالطين	محجرة " جبل مجونس" بنفس الموقع
Minerai de fer شوائب الحديد	كانت تجلب في السابق من تبسة وحاليا من منطقة لعنيني بجيجل
الجبس	منطقة جميلة

المصدر: مصلحة الإنتاج[1].

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات : بمقابلة مع مدير قسم الإنتاج بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ،بتاريخ 2012/03/24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3- نظام العمل وتوزيع العمال بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف لسنة 2011:

نظام العمل : 24 سا/سا بطريقة الأفواج .

الفوج الأول 8-4 مساءا .

الفوج الثاني1 -9 ليلا.

الفوج الثالث9-5 صباحا.

الفوج الرابع 5-1 مساءا.

جدول رقم (11) توزيع العمال في المؤسسة :

الفئة / المصلحة	الدائمين			المؤقتين		
	إطارات	أعوان الإدارة	تنفيذين	متعاقدين	متمهنين	عقود ماقبل التشغيل
المصلحة التجارية والإدارة والإنتاج	106	188	63	17	13	39
مصلحة الإنتاج	357			69		
المجموع	426					

المصدر : مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد عمال مصلحة الإنتاج كبير حيث يصل عددهم حسب تصريح مدير قسم الموارد البشرية بالمؤسسة إلى 200عامل ، وهذا بسبب ماتشهده المؤسسة من تطورات خاصة في المجال الإنتاجي كما أن المؤسسة تعتمد على منهج التوظيف المؤقت ، حيث أن هذا التغيير في عدد العمال لا يمس عمال الإدارة بشكل عام ، بل يرتكز هذا التغيير على عمال مصلحة الإنتاج ، فعندما يكون هناك ارتفاع في الطلب تستدعي المؤسسة العمال المؤقتين .

كما هو ملاحظ من الجدول أيضا أن المؤسسة توظف 357 موظف بصفة دائمة ، بالإضافة لتوظيفها لعمال متعاقدين بصيغ مهنية مختلفة كالمتمهنين والمتعاقدين ، وفئة عقود ما قبل التشغيل يبلغ عددهم 69 عامل ، وبهذا يكون العدد الإجمالي للعمال ب 426 عامل بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، حيث يتضح من خلال سياسة التشغيل التي تعتمدها المؤسسة أنها تساهم في تخفيض البطالة خصوصا بمنطقة عين لكبيرة فأغلب العمال من سكان منطقة عين لكبيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4- تنظيم المؤسسة:

يظهر تنظيم المؤسسة من خلال مستويين لها هما:

- المستوى الأول: ويتمثل في الوحدة الإنتاجية المتواجدة بالقرب من مكان استخراج المواد الأولية الأساسية أي ببلدية أولاد عدوان دائرة عين الكبيرة؛
- المستوى الثاني: والمتمثل في الإدارة العامة للمؤسسة والتي يتواجد مقرها بمدينة سطيف.

ومن خلال هذين المستويين يمكن إبراز الهيكل التنظيمي لكل مستوى.

وفيما يلي سوف نعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي هو عبارة عن بناء أو شكل بين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية ومختلف الوظائف ، ويبين أيضا أنواع الاتصالات والعلاقات القائمة داخل المؤسسة ، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف

الشكل رقم: (10) الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لمؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة

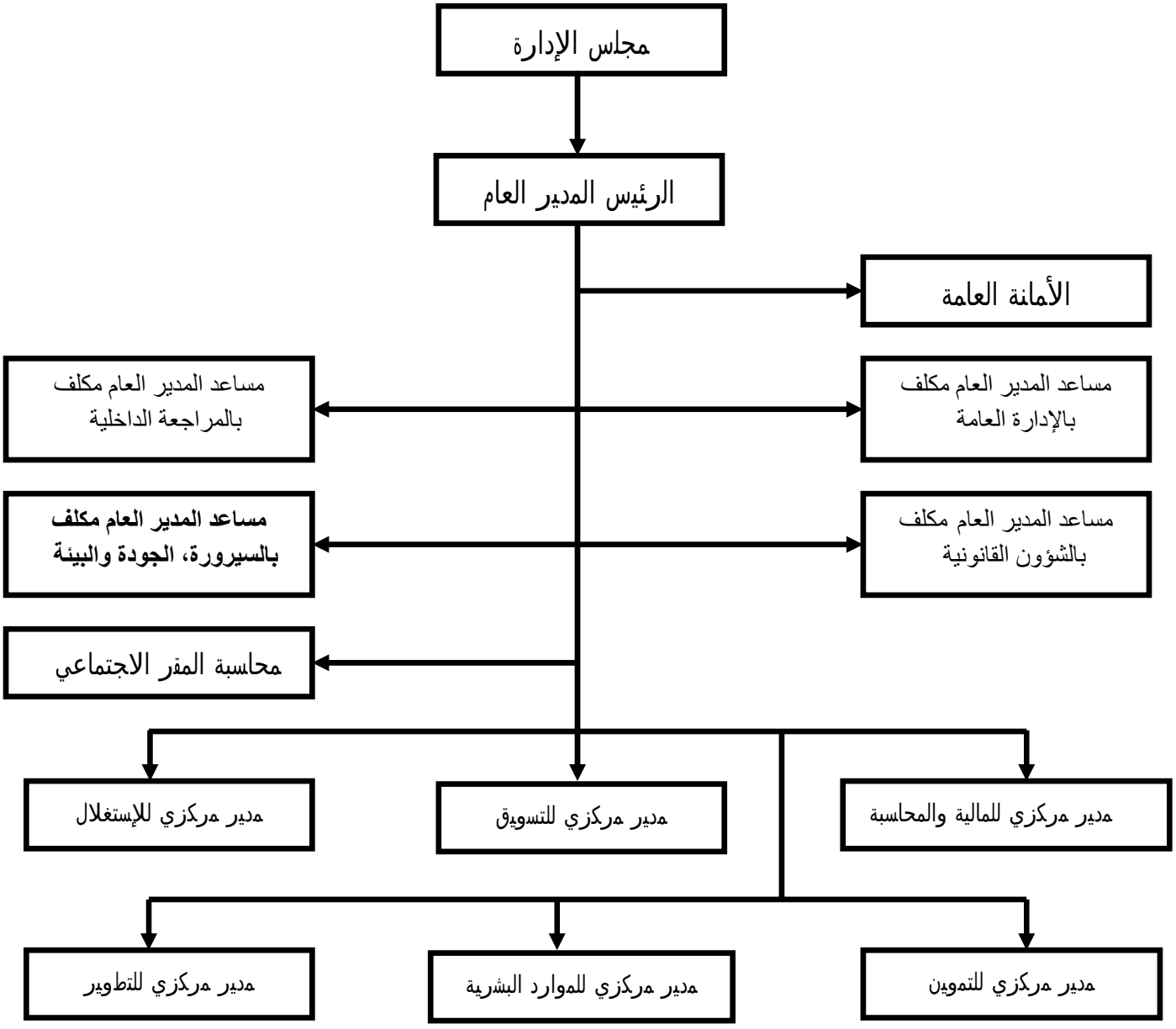

المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم: (11) الهيكل التنظيمي لوحدة الإسمنت لعين الكبيرة

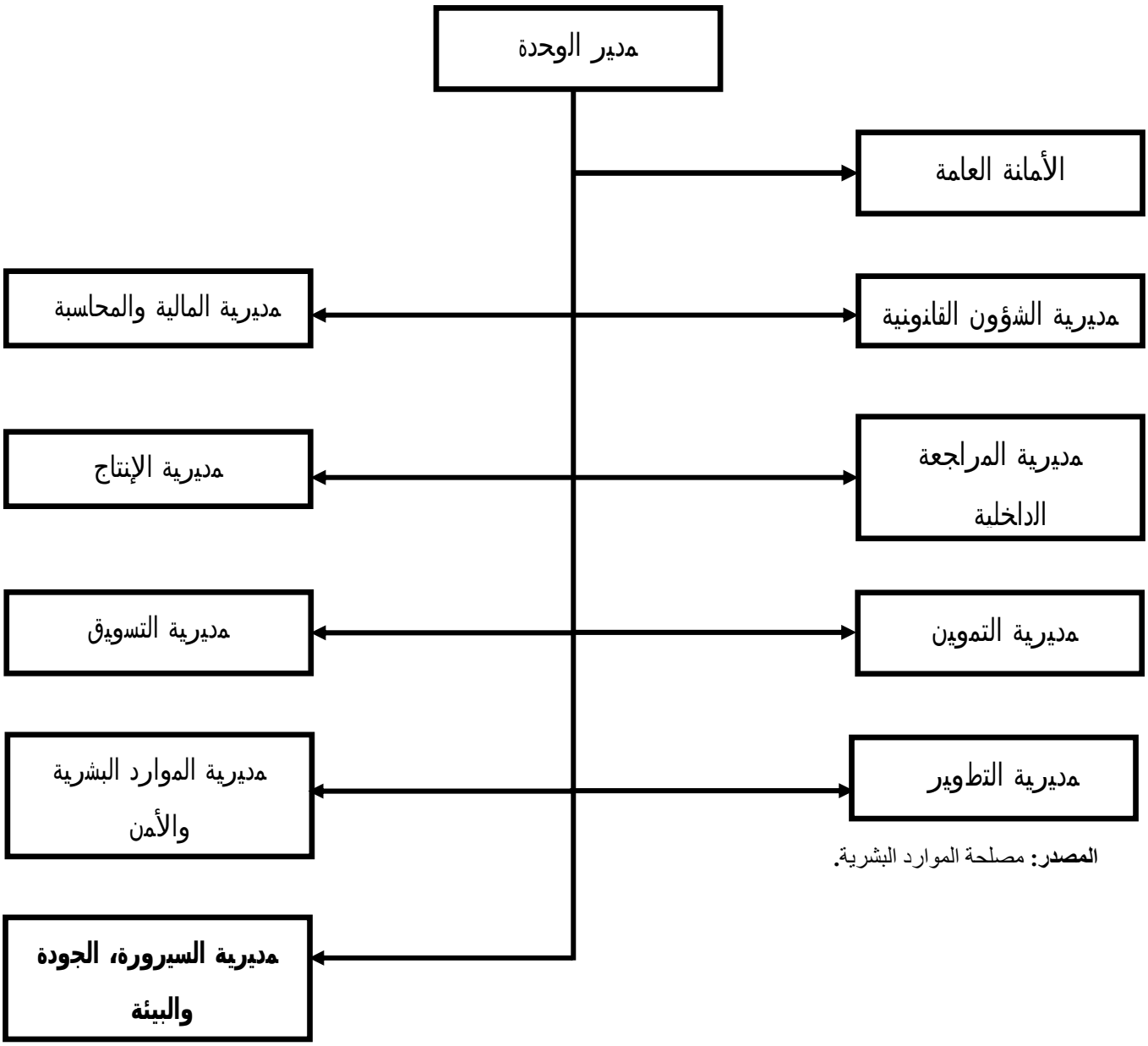

المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

من خلال الهيكلين التنظيميين السابقين، " الهيكل الأول والذي يخص الإدارة العامة للمؤسسة والهيكل التنظيمي الثاني الذي يخص وحدة الإسمنت"، يظهر لنا مدى الأهمية التي توليها المؤسسة للبعد البيئي من خلال استحداثها مديرية خاصة " بالسيرورة، الجودة والبيئة" ، والذي من شأنه أن يكرس توجهات المؤسسة الرامية للحفاظ على البيئة ، وإعطائها الأولوية شأنها شأن بقية الإدارات الحساسة بالمؤسسة كالإنتاج والتسويق، كما يتضح من الهيكل التنظيمي للمؤسسة عدم وجود قسم الاتصال ، هذا في الهيكل التنظيمي القديم إلا أنه في بداية سنة 2012 تم استحداث قسم مستقل للاتصال بالمؤسسة بعدما كان هذا القسم سابقا مدمج في نشاطات قسم التسويق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 معطيات ومؤشرات عامة حول نشاط مؤسسة الإسمنت:

من خلال الأنشطة المختلفة لمؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة ، فهي تعتبر مؤسسة اقتصادية لها مكانة تنافسية في صناعة الإسمنت ، وهذا بفضل طاقتها الإنتاجية الكبيرة التي سمحت لها برفع رقم أعمالها في السنوات الأخيرة بتحقيق أرباح كبيرة .

وفيما يلي سوف نعرض معطيات عامة تخص كمية الكلنكار المنتج، إنتاج الإسمنت ورقم الأعمال المحقق خارج الرسم ، وهذا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2011.

جدول رقم (12) معطيات ومؤشرات عامة حول نشاط مؤسسة إسمنت عين لكبيرة

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
كمية الكلنكار المنتجة 10^3 طن	734	720	750	780	790	790	850	867	920	1055	6210
كمية الإسمنت المنتجة 10^3 طن	912	914	1003	1000	968	975	1125	1150	1170	1027	1734
رقم الأعمال المحقق خارج الرسم 10^6 دج	2901	2845	3082	3293	3225	3445	4124	4365	4752	5474	6141

المصدر: مصلحتي التسويق والإنتاج.

من خلال التعرف على نشاط المؤسسة الموضح في الجدول أعلاه يتضح لنا أن إنتاج المؤسسة في توسع وارتفاع مستمر حيث يتجلى هذا الارتفاع خصوصا بعد سنة 2006، وهي السنة التي جهزت بها المؤسسة المصنع بالمصفاة القماشية ، هذه التقنية التكنولوجية التي تحد من التلوث وتساهم في رفع طاقة الإنتاج ، وهذا يعود بالطبع برفع رقم أعمال المؤسسة الذي يجسد بتحقيق الربح ،هذا وتعتبر سنة 2011 هي السنة التي حققت بها المؤسسة أكبر رقم أعمال

الشكل رقم: (12) معطيات ومؤشرات عامة حول نشاط مؤسسة الإسمنت

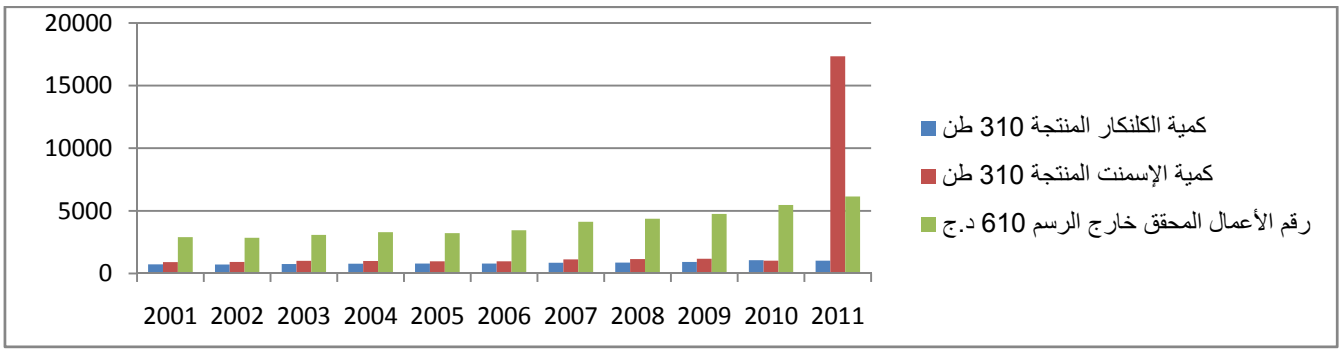

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-تحليل وضعية المؤسسة باستخدام أداة " SWOT ":

بعد أن تعرفنا على مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف وتحديد طبيعة نشاطها ، سوف نوضح في جدول تحليل وتقييم لوضعية المؤسسة باستخدام أداة التحليل الرباعي SWOT (*)،هذا التشخيص سوف يساعدنا في التعرف مبدئيا على نقاط قوة المؤسسة ونقاط ضعفها وكذا الفرص والتهديدات المحيطة بها .

فائدة التحليل الرباعي SWOT

يستخدم هذه التحليل بصورة عامة عادة عند تقييم المؤسسات و يمكن استخدامه بعدة طرق ذكية أخرى للحصول على تقييم أقوي، بشكل عام يتم توظيف نقاط و عناصر التحليل و ذلك لتحسين حالة المؤسسة ، فاذا كانت هناك عناصر قوة غير مستغلة و يمكن استغلالها لتحسين أداء المؤسسة ، أو إيجاد فرص تنافسية جديدة يبدأ هنا القائم بالتحليل على عمل ذلك و ربطه سواء بخطط عمل سريعة أوباتجاهات استراتيجيه ، حيث يقترح نفس الشيء فيما يخص نقاط الضعف ويعمل على إصلاحها ، و في الغالب يكون هناك ما يمكن ربطه بالتهديدات و الفرص المتاحة . فعن طريق القوى الداخلية يمكن التأثير في نقاط الضعف الداخلية أو التهديدات الخارجية ، وكذلك عن طريق الفرص الخارجية المتاحة يمكن إيجاد فرص استثمارية جديدة و استغلالها.
في دراستنا سوف يفيدنا هذا التحليل للتعرف مبدئيا هل مقومات موضوع الدراسة تتوفر بالمؤسسة ، وماهو تقييم الوضعية الحالية بالمؤسسة للمتغيرات التي نستهدف دراستها التي تتمثل في " **المسؤولية الاجتماعية ، المسؤولية البيئية ، الاتصال** " ، عموما هذا التشخيص سيساعدنا أيضا في التعرف على مدى اعتماد مؤسسة إسمنت عين لكبيرة على منهج التنمية المستدامة في أنشطتها ، هذا التقييم يعتبر كمدخل للدراسة الميدانية يجيب على التساؤل

" ماهي وضعية المؤسسة ؟."

---

* التحليل الرباعي بالإنجليزية"SWOT " "يستخدم كأداة تحليل استراتيجي عامة في عدة مجالات .إدارة أعمال، الاقتصاد ، تسويق ، تنمية بشرية،اتصال والى آخره .وينقسم هذا التحليل كما كتبت حروفه الأربعة بالإنجليزية إلىS-W-O-T ويمكن تعريفها كما يلي:

-عناصر القوة، وهى مترجمة من الكلمة Strengths

-نقاط الضعف، مترجمة من الكلمة Weaknesses

-الفرص، تعبيرا عن Opportunities

-التهديدات تعبيرا عن Threats .....أنظر

ماهر مكي إبراهيم عودة : إعداد خطة إستراتيجية للمنظمات غير الحكومية ،،دط،دس،الأردن ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم " 13" : يوضح تحليل لوضعية المؤسسة باستخدام أداة SWOT

تشخيص نقاط القوة	تشخيص نقاط الضعف
- تتوفر المؤسسة على عدد معتبر من الموارد البشرية التي تمتلك الخبرة في شتى المجالات " الإدارة والتسيير ، الجودة ، الرقابة ،التسويق" - تستطيع المؤسسة التحكم في تكاليف الإنتاج وذلك نظرا لقرب المادة الأولية من المصنع . - تمتلك المؤسسة موارد مالية معتبرة تسمح لها بالاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد بدائل تحد من الآثار السلبية على البيئة - تتوفر المؤسسة على نظام معلومات يتسم بالحداثة حيث أنها تستخدم شبكة الأنترانات والإيكسترانت التي تسمح بتدفق المعلومات في الوقت المناسب. - تتبنى المؤسسة منهج التنمية المستدامة كبعد إستراتيجي يسمح لها بتحديد مكانتها التنافسية في السوق حيث حازت المؤسسة على الإجراءات المطبقة في هذا المجال وهي كما يلي: - حازت المؤسسة على المواصفة إيزو 9001 لجودة المنتوج وذلك إستجابة لإرضاء طلبات الزبائن حيث يصنف إسمنت المؤسسة رقم 1 في الجودة والنوعية - حازت المؤسسة على المواصفة إيزو 14001 ، حول نظام الإدارة البيئية . - حازت المؤسسة على المواصفة OHSAS 18001 لنظام الصحة والسلامة المهنية - وتسعى المؤسسة للحصول على المواصفة إيزو 16001 لترشيد إستهلاك الطاقة حيث تجري بحوث بهذا الشأن. - تطبق المؤسسة سياسة خاصة لتسيير النفايات ، حيث تخصص مكان خاص بها في المؤسسة مع فرزها وتصنيفها وبيعها - تحصلت المؤسسة على جائزة وطنية لإحترام البيئة من طرف وزارة البيئة وتهيئة الإقليم .	- بالرغم من توفر المؤسسة على الموارد البشرية التي تمتلك الخبرة في جميع أنشطة المؤسسة ، إلا أنها لا تمتلك العدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة في مجال الاتصال والبيئة ، إذ يوجد شخص واحد فقط وهو مدير الجودة والسيرورة والبيئة ، وهو متخصص في الجانب العملياتي للمصنع ، حيث تم إدماج البعد البيئي بهذا القسم ، ونظرا لعدم تخصص المكلف بهذا القسم بالبيئة أخضعته المؤسسة لتكوينات دورية في مجال البيئة . - بالنسبة للمسؤول عن قسم الاتصال ، لم يكن الإتصال موجود كقسم خاص بالمؤسسة ، إلا أنه تم استحداثه في الهيكل التنظيمي سنة 2012 ، حيث كانت المؤسسة تمارس مختلف الأنشطة الاتصالية بطريقة غير منظمة طيلة هذه المدة إذ كانت الأنشطة والوظائف الاتصالية تابعة لإدارة قسم التسويق، فكانت سنة 2012 هي السنة التي تخصص فيها المؤسسة قسم خاص بالإتصال ومستقل عن بقية الأقسام بالمؤسسة . - وبالنسبة لتكوين القائم بالاتصال ، فهو غير مختص في الاتصال شغل عدة مناصب بالمؤسسة كمدير قسم الموارد البشرية ، مدير التأمينات .... - تقادم بعض الفلاتر" مصافي الهواء" التي لازالت تعمل بتكلونوجيا قديمة ، وهو مايشكل خطر تسرب غازات ملوثة للهواء ك CO_2. - **توجد نسبة من العمال مصابة بأمراض الربو والحساسية ، بالرغم من إجراءات المؤسسة للحد من هذه الأمراض .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرص	التهديدات
- تزايد الطلب على منتجات المؤسسة جراء تزايد الطلب على مادة الإسمنت التي تعتبر مادة إستراتيجية للمشاريع السكنية . - بحصول المؤسسة على مواصفة الإيزو 14001 تستطيع الدخول في المنافسة العالمية بعد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية سنة 2014. -الاستفادة من التكلونوجيات النظيفة في عملية الإنتاج أو ما يسمى بالإنتاج النظيف ، مع وجود الدعم المالي من طرف وزارة البيئة والصندوق الوطني لمكافحة التلوث .	- المنافسة من طرف المؤسسات المصنعة للإسمنت عبر القطر الوطني . - تطبيق التشريعات البيئية على المؤسسة ، خصوصا مبدأ الملوث الدافع . - تهديد وضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة خصوصا ضغوطات المجتمع المدني وسائل الإعلام ومديرية البيئة .

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملاحظات والمقابلات الميدانية بالمؤسسة .

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تشخيص لوضعية المؤسسة من حيث الفرص ، والتهديدات ، نقاط القوة ونقاط الضعف، يتضح لنا أن المؤسسة تمتلك أكبر عدد من نقاط القوة هذه الأخيرة التي تمكنها من الحصول على فرص تمكنها من الريادة ، وبالرغم من وجود بعض نقاط الضعف إلا أن المؤسسة تسعى دائما للتحسين المستمر في جميع أنشطة المؤسسة المختلفة خصوصا ما يتعلق بالبعد الاجتماعي والبيئي .

إذ تحوز المؤسسة على مواصفة المواصفة OHSAS 18001 حول إجراءات الصحة والسلامة المهنية ، كأهم إجراء للأداء الاجتماعي المسؤول ، وكذا المواصفة إيزو 14001في مجال حماية البيئة كأهم إجراء للأداء البيئي المسؤول.

إذن انطلاقا من هذا التشخيص نلاحظ أن المؤسسة تتوجه لتطبيق التنمية المستدامة حيث تمارس إجراءات تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة في أنشطتها حيث تراعي أبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية في نظام إدارة يدمج متطلبات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها البيئية ، الاقتصادية والاجتماعية .

وانطلاقا من هذا التشخيص فمقومات المسؤولية الاجتماعية و البيئية تتوفر في نشاطات المؤسسة

وعلى هذا الأساس سوف نتناول مختلف إجراءات المؤسسة في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية

لكن قبل دراستنا لهذه الإجراءات سوف نتعرف كيف كان التزام المؤسسة وما هي العوامل المؤثرة في هذا الالتزام.؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

II- العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية

يتحدد سلوك المؤسسة في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، بجملة من العوامل المؤثرة نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليها مجموعة من العوامل ، هذه العوامل قد تكون ذاتية نابعة من إرادة المؤسسة الطوعية، أو قد تكون نابعة من المحيط الذي تتواجد به، وأثر هذه العوامل مجتمعة هو الذي يحدد سلوك المؤسسة ، فماهي العوامل المؤثرة في توجه مؤسسة إسمنت عين لكبيرة نحو الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية .؟
انطلاقا من الإجابة على هذا التساؤل نستطيع أن نجيب على الفرضية الأولى للدراسة
والتي تتمحور حول طبيعة التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية هل كان طوعيا أو نتيجة ضغوطات معينة **" الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة"** ؟.

1 - وضعية المؤسسة قبل الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية :

1-1-التلوث البيئي الناتج عن مصنع الإسمنت

تسببت مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف بحدوث التلوث البيئي بالمنطقة ، حيث نتج عن نشاطها الإنتاجي الملوث **"صناعة الإسمنت"** تزايد معدلات التلوث الهوائي بغبار الإسمنت خصوصا في الفترة الممتدة من 1998-2006 ، حيث ارتفعت كمية الإسمنت الملوث إلى مئات الأطنان من غبار الإسمنت في الهواء ،" والجدول التالي يوضح ذلك " ، فحسب مؤشرات قياس التلوث وصل معدل تلوث الهواء بالغبار $\leq 50\ g/Nm^3$ في حين أن النسبة القانونية لمعايير الإنبعاثات للتلوث بالغبار في مناطق صناعة الإسمنت ينبغي أن لا تتجاوز $10\ mg/Nm^3$ ،[1]

جدول رقم "14" يوضح كمية التلوث بالإسمنت في المصنع قبل سنة 2006

كمية التلوث	كمية غبار الإسمنت ط/سا	كمية غبار الإسمنت ط/اليوم	كمية غبار الإسمنت ط/الأسبوع	كمية الإسمنت ط/الشهر	كمية الإسمنت ط/السنة
التلوث بغبار الإسمنت داخل المصنع	32	384	2688	10752	129024
التلوث بغبار الإسمنت بمطقة الفرن	11	132	924	3696	44352
التلوث بغبار الإسمنت في الهواء	2	24	168	672	8064
المجموع	45	540	3780	15120	181440

المصدر : مديرية الإدارة والجودة

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة تم إجرائها مع المسؤول عن إدارة أنظمة الجودة بالمؤسسة ، بتاريخ 2012/03/18 ، على الساعة 1.30 زوالا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل : رقم "13" رسم بياني لكمية التلوث بالإسمنت في المصنع قبل سنة 2006

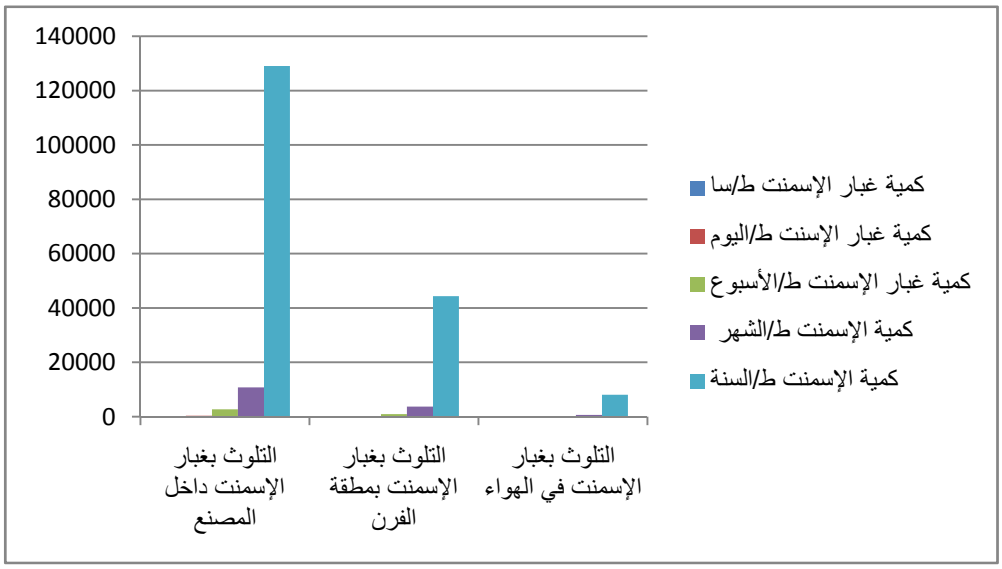

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14.

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه يتضح لنا أن نسبة التلوث بغبار الإسمنت مرتفعة جدا داخل المصنع ، و بمنطقة الفرن ، وبالهواء المحيط بالمصنع الذي ارتفعت كمية الغبار الملوث به حسب معدلات قياس التلوث الهوائي، ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع كمية التلوث الناتج عن صناعة الإسمنت ، لغياب تقنيات الإنتاج النظيف في العملية التصنيعية للإسمنت في تلك الفترة "قبل سنة 2006"، ففي هذه الفترة تسبب التلوث بغبار الإسمنت نتيجة ارتفاع كمية غبار الإسمنت في الهواء بالتأثير على صحة العمال داخل المؤسسة من جهة ، ومن جهة أخرى أثر على الصحة العمومية بمنطقة عين لكبيرة حيث ارتفعت نسبة انتشار أمراض الربو والأمراض التنفسية بمنطقة عين لكبيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-الآثار البيئية والصحية للتلوث بغبار الإسمنت بمنطقة عين لكبيرة :

يحدث التلوث البيئي بغبار الإسمنت العديد من الآثار الصحية للمناطق السكنية المجاورة للمصنع ونتيجة للتلوث الذي كان يحدثه مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف ، تأثرت المناطق السكنية القريبة من المصنع وهي بلديات عين الطويلة ،أولاد عدوان ، عين لكبيرة والخربة، وكان نتيجة هذا التأثير السلبي تأثر الصحة العمومية بالمنطقة حيث بدأت أمراض الربو والحساسية والأمراض التنفسية في الانتشار.

شكل بياني رقم "14" يوضح البعد الجغرافي بين المصنع والمناطق السكنية :

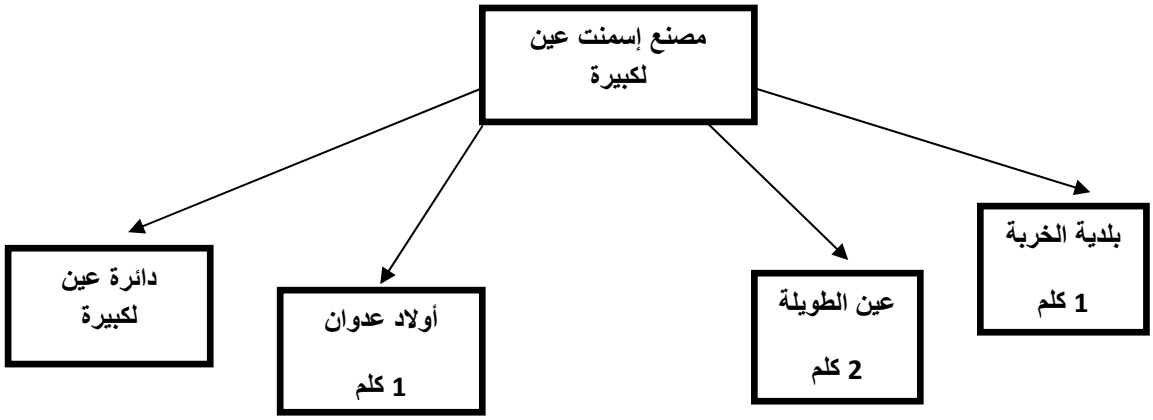

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه يتضح لنا مدى قرب المصنع من المناطق السكنية ببضع الكيلومترات ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأثر الصحة العمومية للمواطنين ، ومن أهم الأمراض التي تنتشر بهذه المناطق مرض الربو والحساسية .

حيث تشير الإحصائيات التي قامت بها جمعية الشفاء لمرضى الربو ببلدية عين لكبيرة ، أنه في سنة 1999 كان عدد الحالات التي أصيبت بالربو 74 حالة ، ليرتفع العدد سنة 2000 إلى 180 حالة ، وفي سنة 2001إرتفع عدد المصابين ليبلغ 263 حالة ، وفي سنة 2002 وصل العدد إلى 310 حالة ، وسنة 2003 بلغ العدد 357 حالة عموما العدد الإجمالي للحالات التي سجلت بالمنطقة في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 بلغ حالة 1184" والجدول التالي يوضح إحصائيات عن عدد الإصابات بمرض الربو والحساسية للسكان المجاورين للمصنع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم " 15" إحصائيات مرض الربو الحساسية بعين لكبيرة سطيف من 2003/1999

السن / السنوات	5-0	10-6	20-11	30-21	40-31	50-41	60-51	أكبر من 60	المجموع
1999	05	16	17	10	16	09	06	05	74
2000	09	14	40	27	36	19	18	17	180
2001	13	24	51	36	55	31	26	27	263
2002	18	31	57	44	62	37	30	31	310
2003	21	35	61	49	71	46	39	35	357
المجموع	66	110	226	166	240	142	119	115	1184

المصدر : بالاعتماد على إحصائيات قامت بها جمعية مرضى الربو والحساسية

جدول رقم " 15-1-" النسبة المئوية لنتائج الجدول السابق

الفئات	المجموع	النسبة المئوية
(0-5)	66	5.57
(6-10)	110	9.29
(11-20)	226	19.08
(21-30)	166	14.02
(31-40)	240	20.27
(41-50)	142	11.19
(51-60)	119	10.05
(60 فما فوق)	115	9.71

شكل رقم "15" النسبة المئوية لمرضى الربو

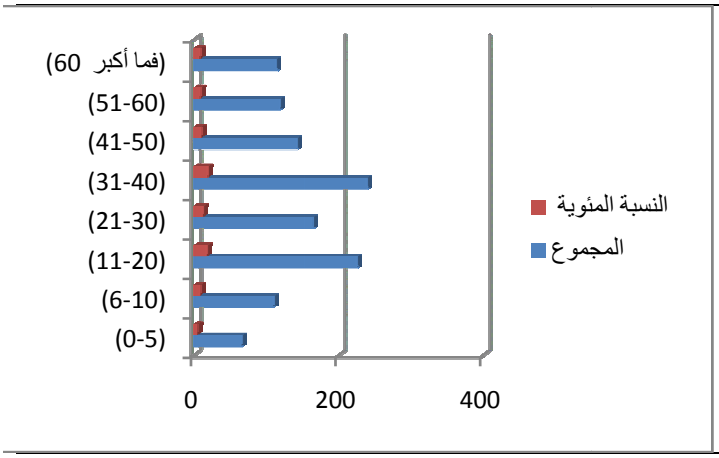

المصدر : بالاعتماد على إحصائيات جمعية الشفاء لمرض الربو

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن عدد المرضى في تزايد مستمر ، ومن مختلف الفئات العمرية ، وما هو ملاحظ أن أكبر نسبة من المرضي هم الذين تتراوح أعمارهم من 11-30 سنة حيث سجلت "226" حالة في هذه الفترة أي نسبة 19.08%، والفئة التي تتراوح بين 31-40 سنة ، حيث سجلت 240 حالة مرضية أي ما يعادل 20.27% ، إذن أكثر الشرائح العمرية إصابة وتأثرا في هذه الفترة هي فئة المراهقين والشباب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- العوامل الضاغطة على المؤسسة "ضغوطات الأطراف ذوي العلاقة " :

2-1- ضغوطات منظمات المجتمع المدني :

نموذج عن دور "جمعية الشفاء لمرضى الربو والحساسية "في الضغط على مؤسسة إسمنت عين لكبيرة :

نتيجة للآثار البيئية والصحية الناتجة عن مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف انبثقت جمعية للدفاع عن المواطنين وحقوقهم في العيش في بيئة نظيفة وصحية ، وبالأخص الفئة المتضررة التي أصيبت بأمراض الربو والحساسية وهي جمعية الشفاء لأمراض الربو والأمراض التنفسية لدائرة عين لكبيرة سطيف ، كان الهدف الأول الذي وجهت هذه الجمعية جهودها لتحقيقه هو القضاء على مصدر التلوث بالمنطقة الذي سبب أمراض الربو والحساسية والحد من التلوث بتحسين الوضعية البيئية في المنطقة ، من خلال التحاور مع مدير مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف والتفاوض معه لوضع حل لمشكل التلوث والمتمثل في ضرورة تركيب الفيلتر المصفي للهواء «le filtre A manche».

وطلب تعويض الفئة المتضررة التي أصيبت بمرض الربو ، وذلك بالمساهمة في علاجهم وتكاليف توفير الأدوية تعتبر هذه الجمعية ممثل المجتمع المدني بدائرة عين لكبيرة ، فمن هي هذه الجمعية وكيف ساهمت في الضغط على مؤسسة إسمنت عين لكبيرة في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ؟

التعريف بالجمعية:

هي جمعية الشفاء لأمراض الربو و الأمراض التنفسية تعتبر من أهم الجمعيات الناشطة على المستوى المحلي لولاية سطيف بدائرة عين الكبيرة ، تأسست عام 1998 ،تهدف هذه الجمعية إلى حماية فئة مرضى الربو ومساعدتها والدفاع عن حقوقها .

كانت الفكرة الأساسية لإنشاء هذه الجمعية هو الوضع البيئي بالمنطقة الذي أحدث أضرار بالصحة العمومية ومع انتشار أمراض الربو والحساسية وتزايدها ، عبر المجتمع المحلي لدائرة عين لكبيرة عن استياءه من ممارسات المصنع الصناعية التي أثرت على صحتهم واستقرارهم النفسي والاجتماعي.

فتأسست هذه الجمعية لنقل انشغالات المواطنين وبالخصوص الفئة المتضررة وهي فئة" مرضى الربو والحساسية " للرأي العام عبر وسائل الإعلام المختلفة .

نشاط الجمعية :

تمارس الجمعية نشاط اتصالي وتوعوي مسؤول تجاه المجتمع المحلي حيث تقوم ببث رسائلها التوعوية و التحسيسية للمواطنين وللمرضى بالأمراض التنفسية وبالخصوص مرضى الربو، إذ تعمل على التوعية بأساليب الوقاية الصحية ، وتساهم في توفير الأدوية لمرضى الربو، إذ يمكن أن نصنف نشاط الجمعية على أنه نشاط يندرج ضمن الدفاع عن أهم قضايا التنمية المستدامة وهي حق المواطن في العيش في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الأمراض للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية و الصحة العمومية للمواطن . .[1]

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات من خلال إجراء مقابلة مع مدير جمعية الشفاء لمرضى الربو بعين لكبيرة ، 01/11/ 2012 على الساعة 2 زوالا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النشاطات الاتصالية للجمعية حول قضية مصنع إسمنت عين لكبيرة:

تعتبر وسائل الإعلام المدعم الأساسي لنشر قيم وأهداف و أنشطة الجمعية،حيث تتعامل هذه الجمعية في هذا الإطار مع مختلف وسائل الإعلام من محلية ووطنية. ولكي تضغط الجمعية على المصنع استعملت وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وصحافة مكتوبة ، وتلفزيون ، وفيما يلي نوضح ذلك

1- الإذاعة:

شاركت الجمعية بعدة حصص إذاعية بإذاعة سطيف الجهوية من أهمها حصة **"الجمعية والميدان"2005**. حيث كانت الجمعية تعمل دائما على نقل رسالة معينة تتعلق بأن أمراض الربو بمنطقة عين لكبيرة سببها الرئيسي هو مصنع الإسمنت .

2- الصحافة المكتوبة:

ساهمت الجمعية بنقل رسالتها في الدفاع عن فئة مرضى الربو بدائرة عين لكبيرة في الصحافة الوطنية ، حيث نشرت عدة مقالات عن أمراض الربو و التلوث البيئي الناتج عن مصنع الإسمنت بالمنطقة كمسبب أساسي لمرض الربو في جرائد وطنية مختلفة منها **:جريدة النصر ، جريدة النهار جريدة الشروق ، جريدة الخبر ، الوطن ، جريدة الشعاع". le quotidien d oran** .

للإطلاع على المقالات التي تناولتها الصحافة الوطنية ارجع إلى الملحق رقم 07

3-التلفزيون:

شاركت الجمعية في حصة البيئة والمجتمع التي أعدت تحقيق عن نشاط مصنع إسمنت عين الكبيرة ،حيث استضيفت هذه الجمعية كطرف ممثل للمجتمع المدني ونقلت انشغالات ووضعية المرضى والمواطنين ومعاناتهم من الآثار السلبية الناتجة عن التلوث بغبار الإسمنت

من خلال عرض نشاطات الجمعية الاتصالية في مختلف وسائل الإعلام نلاحظ أن الجمعية استعملت وسائل الإعلام المختلفة لنقل نشاطاتها وانشغالاتها ، فهذه النقطة ساهمت في فعالية نشاطها وفي الضغط على المؤسسة بتسريع الإجراءات اللازمة للحد من الوضعية التي سببتها جراء التلوث البيئي الناتج عن نشاطها الصناعي

تعامل الجمعية مع قضية التلوث البيئي الناتج عن مصنع إسمنت"عين لكبيرة": تعاملت الجمعية مع مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف بإتباع الخطوات التالية :

- تجسدت أول خطوة في إرسال مراسلة لمدير مصنع الإسمنت السابق السيد بلقاسمي، تنقل هذه المراسلة شكاوي المواطنين واستيائهم من التلوث بغبار الإسمنت ، الذي أثر على وضعهم الصحي وبالخصوص الفئة المتضررة وهي فئة مرضى الربو الذين ازدادت وضعيتهم الصحية سوءا ، فكان رد المدير هو التماطل في الرد لمدة 6 أشهر .حيث تم تغيير هذا المدير دون أن يجد لقضية التلوث حلا فكانت الخطوة التالية كما يلي :
- بعد تغير المدير العام للمؤسسة ومع قدوم السيد حصوص "المدير الحالي" ، قامت الجمعية بفتح ملف التلوث بغبار الإسمنت بمنطقة عين لكبيرة مع المدير الجديد ، وبعد المفاوضات وضغوطات الجمعية ، أعلن المدير الجديد رسم سياسة بيئية مسؤولة ، وفعلا لجأ مدير المصنع للجوء لخبرات أجنبية لمعالجة مشكل التلوث والتي تتمثل في إبرام عقود الشراكة الأمريكية لاقتناء أجهزة خاصة بالمصفاة الرئيسية "A.A.F " 2005 ونتيجة لضغط الجمعية والمواطنين أوقف المصنع الإنتاج لمدة سنة كاملة لإصلاح الأضرار البيئية وتركيب المصفاة القماشية ،مع مطلع 2006 انخفض التلوث الجوي الناتج عن المصنع نتيجة تركيب المؤسسة للفيلتر أو المصفاة القماشية التي تعتبر أول تكنولوجيا جديدة للحد من التلوث بغبار الإسمنت في الوطن العربي وإفريقيا . ومن هنا بدأت الأوضاع تعود إلى حالتها [1]

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات من خلال إجراء مقابلة مع مدية جمعية الشفاء لمرضى الربو ،2012/01/11، على الساعة 2 زوالا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2- دور الأحزاب في الضغط على مؤسسة إسمنت عين لكبيرة للالتزام بمسؤوليتها البيئية:

نموذج عن دور حزب جبهة التحرير الوطني في الضغط على المؤسسة :

تساهم الأحزاب السياسية كممثل للمجتمع المدني في نقل انشغالات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وفي دراستنا للعوامل المؤثرة في توجه المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية و البيئية ، وجدنا أن حزب جبهة التحرير الوطني ساهم في الضغط على المصنع بالالتزام بمسؤولياته ، وذلك بعد مراسلة وزارة البيئة والسياحة وتهيئة الإقليم حول موضوع التلوث البيئي الناتج عن مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف الذي يعتبر أهم انشغال لسكان المنطقة منذ سنوات عديدة .

المرسل :

قام بإرسال هذه المراسلة نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد سليم علواني الممثل الولائي لحزب جبهة التحرير الوطني ، بتاريخ 2003/11/12 وجهت هذه المراسلة إلى السيد وزير البيئة شريف رحماني [1]

الرسالة :

- نقل الانشغال البيئي والاجتماعي حول الآثار السلبية لمصنع إسمنت عين لكبيرة على الصحة العمومية للمواطنين وعلى الوضع البيئي بالمنطقة
- الاستفسار عن دور الوزارة وإمكانياتها في حل هذا المشكل من خلال التدخل والضغط على المصنع بالالتزام من خلال توقيع عقد النجاعة البيئية .

رجع الصدى: Fed Bak

وردت الإجابة عن استفسارات النائب من طرف وزير البيئة بتاريخ 04 جوان 2004

من خلال تحليل إجابة الوزير يتضح لنا وعي الوزير بخطورة المشكلة ، ومتابعته لكافة خلفياتها وأثارها ، إذ قامت الوزارة بإرسال إعذار للمصنع باتخاذ التدابير الضرورية لخفض التلوث الهوائي .

وفي هذا الإطار تدخلت الوزارة بوضع برنامج للقضاء على التلوث والتوقيع على عقد نجاعة بيئي ، يطمح هذا العقد لتحضير قطاع الإسمنت لتبني المعايير المعمول بها دوليا في حماية البيئة .

فرضت الوزارة من خلال هذا العقد تغير وسائل الإنتاج وتجديد المصفاتين الكهربائيتين

إذن من خلال تحليل محتوى المراسلة ، نستنتج دور الأحزاب وبالأخص الممثلون الولائيو ن للأحزاب السياسية في نقل انشغالات المواطنين ، والعمل على حلها فهذه المراسلة شكلت ضغطا على مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، بطرح نقاش وحل هذه المشكلة لدى الوزارة المعنية " وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ".

[1]- للإطلاع على محتوى المراسلة إرجع للملحق رقم (07) قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-دور وسائل الإعلام في الضغط على مؤسسة إسمنت عين لكبيرة:

2-3-1- دور الصحافة المكتوبة :

تعتبر الصحافة المكتوبة وسيلة مؤثرة في الرأي العام ، ولها دور بالغ الأهمية في تسليط الضوء على جميع القضايا المختلفة ، إذ تسمح بعرض كافة تفاصيلها وتحليلها ونقدها ، ومن هنا يمكن للصحافة المكتوبة أن تستغل كوسيلة فعالة في تشخيص الواقع والمساهمة في وضع الحلول للمشاكل .

وفي دراستنا فالصحافة الوطنية المكتوبة لعبت دورا هاما في التوعية بالآثار السلبية للتلوث الناتج عن مصنع الإسمنت بدائرة عين لكبيرة سطيف ، حي كان تناولها للموضوع نقلا لإشكاليات المواطنين ، وانشغالات المجتمع المدني ، ومختلف الأطرف ذوي العلاقة بالمؤسسة الذين تأثروا بنشاطها ، فمن خلال الأعداد التي استطعنا أن نتحصل عليها لاحظنا أن تناول الموضوع في الصحافة تم تناوله بمرحلتين أساسيتان هما :

المرحلة الأولى : عندما كان المصنع يشار إليه بأنه نقطة سوداء في حدوث التلوث البيئي بمنطقة عين لكبيرة ، تناولت الصحافة الوطنية توضيح مختلف الآثار السلبية للتلوث بغبار الإسمنت على البيئة ، وخصوصا الصحة العمومية بمنطقة عين لكبيرة ، حيث سجلت ارتفاعا متزايدا في انتشار مرض الربو بالمنطقة.

نقلت الصحافة في هذه المرحلة استياء المواطنين ، ومنظمات المجتمع المدني من هذه الوضعية ونقلت انشغالاتهم في تسريع الإجراءات الملائمة للحد من التلوث ، وذلك بتركيب الفيلتر كحل يقضي على مشكل التلوث.

المرحلة الثانية : وكانت تشمل تحسن الوضع البيئي ، حيث نقلت الصحافة اتجاهات إيجابية عن المؤسسة خصوصا في الإعلان عن توجهاتها البيئية المتمثلة في الحصول على شهادة إيزو 14001 سنة 2008 ، وتوجهاتها الاجتماعية ، المتمثلة في الحصول على المواصفة OHSAS18001 " حول الصحة والسلامة المهنية سنة 2011 "

ومن خلال مايلي سوف نقدم عرض لدور الصحافة الوطنية حيث كان لها دور مؤثر في التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية والضغط عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم"16" يوضح تناول الصحافة المكتوبة لقضية التلوث البيئي الناتج عن مصنع إسمنت عين لكبيرة

الجريدة باللغة الفرنسية	عنوان المقال	تاريخ المقال
Le Quotidien d Oran	Une population en danger cimenterie ain kebira	2000/12/09
El watan	Le filtre arrive	2003/12/03
El watan	Ain el kebira sétif détresse des asthmatique	2005/07/13
الجريدة باللغة العربية	**عنوان المقال**	**تاريخ المقال**
النصر	1200 مصاب بداء الربو بعين لكبيرة سطيف	2001/10/04
الشروق	وحدة عين لكبيرة لإنتاج الإسمنت 25 مليون دولار لمكافحة التلوث البيئي	2002/4/5
النصر	قضى على الأخضر واليابس في 26 سنة " مصنع الإسمنت بعين لكبيرة يقرر كبت غباره	2004/8/8
النصر	إبرام العقد مع شركة أمريكية و3 جزائرية "120 مليار لمعالجة تلوث المصنع بعين لكبيرة	2005/3/20
الشعاع	أكثر من 1500 إصابة بالربو بعين لكبيرة	2005/05/07
الشروق	وحدة الإسمنت عين لكبيرة 25 مليون دولار لمكافحة التلوث البيئي	2006//////////

المصدر : مقالات من الصحافة الوطنية لتصفح المقالات إرجع إلى الملحق رقم "08"

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن الصحافة الوطنية تناولت قضية التلوث البيئي الناتج عن مصنع الاسمنت بعين لكبيرة سطيف ، فأغلب المقالات التي كتبت أشارت إلى خطورة التلوث بغبار الإسمنت على الصحة العمومية ، فأغلب ما كتب ينقل صورة المؤسسة الملوثة للرأي العام ، ومن خلال تحليل دور الصحافة في التأثير على سلوك المؤسسة بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، فقد ساهمت في الضغط على المؤسسة في تلك الفترة وتسريع إجراءات الالتزام نقلا لانشغالات المواطنين الذين تأثرت صحتهم بأنشطة المؤسسة الصناعية الملوثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-2-دور الإذاعة المحلية : إذاعة سطيف الجهوية

تعتبر الإذاعة من أهم وسائل الإعلام خصوصا فيما يتعلق بالإعلام الجواري ، إذ تساهم إذاعة سطيف الجهوية في تحقيق التنمية المحلية لمنطقة سطيف في جميع المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية ،الثقافية و البيئية .

وفي دراستنا هذه سوف نخص بالذكر دور الإذاعة في مجال التوعية والتحسيس البيئي ، خصوصا فيما يتعلق بأبرز المشاكل البيئية التي تعاني منها الولاية ، ففي الفترة الممتدة من 2004-2005 تناولت إذاعة سطيف قضية هامة جدا هي مشكلة التلوث الناتج عن مصنع الإسمنت "بدائرة عين لكبيرة سطيف"، الذي خلف نتائج وانعكاسات بيئية سلبية أثرت على جودة الحياة وصحة المواطنين واستقرارهم النفسي ، خصوصا بعد صدور تقرير مديرية البيئة لولاية سطيف على أنها المصدر الأول للتلوث الجوي بالولاية ، و الأمر الذي دعي الإذاعة لتناول هذا الموضوع هو تقديم شكاوي من المواطنين للإذاعة عن الممارسات الصناعية لمصنع الإسمنت وتأثيرها على سكان المنطقة ، فكيف ساهمت الإذاعة في نقل انشغالات المواطنين ، والتأثير في توجه المؤسسة لتعديل أنشطتها والالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية و البيئية؟ .

مراحل عمل الإذاعة في هذه القضية : في الحقيقة لم يكن الاهتمام مكثف إلا أن له دور مؤثر في توجه المؤسسة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية فقد تجسد دورها من خلال :

***أخبار في الجريدة الإذاعية** " من خلال نقل لأصداء شكاوي المواطنين واستياءهم من الوضع البيئي بالمنطقة ، وإجراءات المؤسسة تجاه مختلف الأطراف.

***حصص إذاعية** : حيث خصصت حلقات لتناول هذا الموضوع : كحصة **عين على المجتمع** لأحمد حماش التي نقلت هذه المشكلة وخطورتها على صحة المواطنين والمناطق الزراعية المحيطة بالمصنع

روبرتاجات : من أهمها روبورتاج **أين الحقيقة** : الذي تناول إشكالية **غياب الفيلتر** ؟ نقل هذا الروبرتاج استياء المواطنين وتساؤلهم عن غياب الفيلتر الذي وعدت المؤسسة به.

تحقيقات : من أهمها التحقيق الذي أجراه الصحفي "عبد الرؤوف بلقاسم "، الذي استضاف فيه كل من مدير المصنع ، مدير مديرية البيئة ، مواطنين ، ومختصين في طب الأمراض الصدرية والتنفسية .

حيث دار النقاش حول الآثار السلبية للمصنع على الصحة العمومية ، وتوصلت خاتمة التحقيق إلى عدم وجود علاقة بين الغبار المنبعث من المصنع والأمراض التنفسية ، ماعدا بعض الأمراض المهنية ، لكن هذا الأمر لا يمنع من التزام المؤسسة بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع بتحسين الأوضاع ، وتحسين الأداء البيئي إلى الأحسن .حيث أعلن مدير المصنع عن سياسة المؤسسة بالعمل على التوجه البيئي والاجتماعي المسؤول من خلال وضع برنامج المؤسسة المواطنة .

عموما هذا عرض موجز لدور الإذاعة في التأثير من خلال التوعية والتحسيس وتجسد تأثير هذه النشاطات الاتصالية البيئية في الضغط على مؤسسة إسمنت عين لكبيرة بتسريع الالتزام البيئي بتركيب المصفاة القماشية التي تحد من التلوث بغبار الإسمنت[1] .

عموما تجسد عمل الإذاعة في تناول قضية مصنع إسمنت عين لكبيرة بمرحلتين أساسيتان هما :

مرحلة الضغط على المؤسسة عندما كانت مصدر للتلوث قبل سنة 2006تجسد دور الإذاعة في هذه المرحلة بنقل صورة المؤسسة الملوثة والبحث عن التزامها بمسؤوليتها ، ومرحلة ما بعد الالتزام بتركيب الفيلتر سنة 2006 تناولت هذه المرحلة نقل صورة المؤسسة المواطنة ، وفي هذا الصدد قامت الصحفية ليلي بن عائشة بتقديم حصص وروبرتاجات عن المؤسسة في ظل التوجه الجديد الذي يأخذ بمقايس التنمية المستدامة .

[1]- مقابلة مع : السيد عبد الرؤوف بلقاسم ، صحفي بإذاعة سطيف الجهوية ،بتاريخ 2012/01/29، على الساعة 11:30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4- دور مديرية البيئة في الضغط على المؤسسة بالالتزام بمسؤوليتها البيئية :

بالنسبة لدور مديرية البيئة لولاية سطيف كممثل ولائي للتسيير البيئي بالمنطقة في مشكلة التلوث الناتج عن مصنع الإسمنت لعين لكبيرة سطيف ، تدخلت مديرية البيئة بعد استلام شكاوي من المواطنين الذي تأثروا بنشاط المصنع الملوث ، بإرسال إعذارات " les mise en demeures "عدة مرات ، كما فرضت على المصنع زيادة في الضرائب البيئية تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع ، بالإضافة إلى تطبيق المرسوم 98-339-1998، المتعلق بتنظيم المنشآت المصنفة ، شكلت مديرية البيئة ضغطا كبيرا على المؤسسة.

وهو الأمر الذي أدى بالمؤسسة بتوقيع عقد النجاعة البيئية مع الوزارة وطلبت دعمها لمساعدتها في تجهيز المصنع بالمصفاة القماشية" le Filtre A manche " ، الذي تبلغ قيمته ب 100 مليار سنتيم لتخفف على كاهلها الإجراءات العقابية ، وفعلا التزمت المؤسسة وقامت بتجهيز المصنع بتكلونوجيات الإنتاج النظيف بتركيب المصفاة القماشية "F.A.F 2006 " التي ساهمت في الحد بنسبة كبيرة من معدلات التلوث بغبار الإسمنت . وتخفيض معدلات التلوث إلى معايير الإنبعاثات الجوية المسموح بها .

إذن دور المديرية مهم جدا حيث استعملت مختلف أدوات التسيير البيئي في الضغط على المؤسسة خصوصا فيما يتعلق بالجانب القانوني ، والعقوبات المالية التي تتجسد في الضرائب البيئية .

العلاقة الاتصالية بين المديرية والمصنع: علاقة رقابة حيث ترسل دوريا لجنة ولائية مكلفة بمراقبة المنشآت المصنفة .

و يعتبر المندوب البيئي على مستوى المصنع هو الرابطة الاتصالية بين المديرية والمصنع حيث ينقل تقارير المراجعة البيئية ، ويسدد الضرائب البيئية كل نهاية سنة والتي تقدر ب25 مليون دج سنويا [1]

إذن فطبيعة العلاقة التنظيمية بين مديرية البيئة ومؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ساهمت في الضغط عليها بالالتزام بمسؤوليتها البيئية.

2-5-المواطنين:

لم يكن المواطنين راضين عن الوضعية البيئية السيئة التي تعرضت لها المنطقة جراء التلوث البيئي ، فمع تفاقم التدهور البيئي بالمناطق المجاورة لمصنع إسمنت عين لكبيرة ، اشتدت موجة غضب السكان لدرجة التظاهر أمام المصنع وإغلاق الطريق أمام باب المصنع عدة مرات ، حيث تمثلت ضغوطات المواطنين على المؤسسة من خلال استعمال كل الطرق لنقل انشغالاتهم التي تتمثل في تقديم شكاوي لكل من مديرية البيئية لولاية سطيف وإذاعة سطيف الجهوية التي ساهمت في عرض انشغالاتهم وفتح الحوار بينهم وبين مؤسسة إسمنت عين لكبيرة ، وتفويض جمعية الشفاء لمرضى الربو والحساسية للدفاع عن مصالحهم وانشغالاتهم التي تتجسد بشكل أساسي في تحقيق مطلب أساسي يتمثل في الحق في بيئة نظيفة خالية من الملوثات [2].

[1]-تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة مع المكلفة بقسم المنشآت المصنفة على مستوى مديرية البيئة لولاية سطيف بتاريخ ، 2012/01/29 ، على الساعة 10:30

[2]- تم الحصول على هذه المعلومات ، من خلال استطلاع أراء بعض المواطنين بعين لكبيرة ، بتاريخ 2012/03/28، على الساعة 10:00 صباحا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6-العمال :

يعتبر العمال العاملين بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المهنية كمرض الربو والأمراض التنفسية ، ونتيجة للوضع البيئي قبل سنة 2006 بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، تأثر العمال تأثرا كبيرا بأمراض الربو والحساسية ، فحسب إحصائيات بتلك الفترة أكدت أن عدد العمال الذين أصيبوا بمرض الربو والحساسية هو "100 عامل" ،وهو ما دفع بعمال المؤسسة بالضغط على المؤسسة لتغيير هذه الوضعية حيث ساهموا في التأثير على سلوك المؤسسة بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، ومن أهم الإجراءات التي قام بها عمال المؤسسة تقديم الاستقالات وتغيير مكان العمل تفاديا لهذه التأثيرات الصحية ، والاعتصام بالمؤسسة عدة مرات ، بالإضافة لقيامهم بأهم إجراء وهو تشكيل نقابة للدفاع عن حقوقهم ، وبهذا أصحبت أصوات العمال تصل لمجلس الإدارة من خلال ممثل النقابة بتلك الفترة [1]

هذه مرحلة ما قبل الالتزام من خلال عرض مختلف الأطراف التي ساهمت في الضغط على المؤسسة تتأكد لنا الفرضية أن سلوك المؤسسة بالالتزام بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية لم يكن طوعيا وإنما كان نتيجة ضغوطات من أطراف مختلفة تأثروا بنشاط المؤسسة وهم الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة مع السيد صفي الدين وهاب ، رئيس النقابة بالمؤسسة بتاريخ 2012/02/23 ، على الساعة 12.30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

III- تشخيص المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمؤسسة إسمنت عين لكبيرة :

1-المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاتها بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة :

1-1-المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة : "تجاه العمال"

1-1-1- مؤشرات الأداء الاجتماعي تجاه العمال:

أولا: نظام الآمن والسلامة المهنية :[1]

تتوفر المؤسسة في هيكلها التنظيمي على قسم الأمن ، هذا القسم الذي يعمل على تحقيق هدفين أساسيان هما الوقاية الصناعية ← hégyen industriel

الآمن"الحراسة"gerdinage ↓

فبالنسبة للوقاية الصناعية تتجسد بالحفاظ على أمن المصنع فيما يتعلق بالحوادث ، الحرائق ، الإنفجارات الأمراض، وحوادث العمل ، فدائما يعمل قسم الأمن بوضع الترتيبات اللازمة للوقاية وتخفيض درجة الخطر إلى أقصى معدل.

وبالنسبة للأمن ، توفر المؤسسة طاقم بشري مؤهل في مجالات الحراسة لحماية ممتلكات المؤسسة .

وسائل تحقيق الأمن والوقاية :

تتوفر المؤسسة على شبكة ضد الحرائق

شاحنات إطفاء ، شاحنات إسعاف، توفير ملابس الوقاية المهنية

وظائف قسم الآمن :

يقوم قسم الأمن بعدة وظائف في هذا الإطار تتمثل في :

- الحفاظ على سلامة العمال وأمنهم ولتحقق هذه الوظيفة تستعمل **الاتصال والتوعية الأمنية من خلال إيصال المعلومة الأمنية لجميع العمال بالمؤسسة .**
- إجراء دورات تدريبية مع رجال المطافئ كل سنة من خلال مناورات تدريبية مباشرة عن "حوادث العمل وكيفية التعامل معها، حالات الطوارئ، الحرائق والإنفجارات " يهدف قسم الأمن من خلال هذه المناورات إلى تعزيز **ثقافة الوقاية والأمن لدى كل عامل بالمؤسسة .**
- تكوين مجموعة من العمال في مجال الإسعافات الأولية
- تصميم الملصقات حول الوقاية الأمن والسلامة المهنية [2].

[1]-تم الحصول على هذه المعلومات من خلال إجراء مقابلة مع مدير قسم الأمن بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف"زبيري صادق" بتاريخ 2010/02/28، على الساعة 15:39

[*] للإطلاع على محتوى الملصقات ارجع للملحق رقم "04"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : نظام الصحة بالمؤسسة :

تتوفر المؤسسة على عيادة طبية تتوفر على التجهيزات المادية ، وعلى الكفاءات البشرية المؤهلة من طاقم طبي يسهر على الرعاية الصحية لعمال المؤسسة ، وتتجسد وظيفة العيادة الطبية بالقيام بالمراجعة الطبية لعمال المؤسسة ، ومتابعة حالات المرضى التي تتطلب عناية ففي إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتكفل المؤسسة بالمراقبة المستمرة لفئة الأمراض المزمنة الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم " 17 " يوضح فئة الأمراض المزمنة بالمؤسسة

التشخيص	عدد المرضى
السكر	12
ضغط الدم	17
الربو	06
المجموع	35

المصدر :العيادة الطبية بالمؤسسة

شكل رقم "16 "فئة الأمراض المزمنة

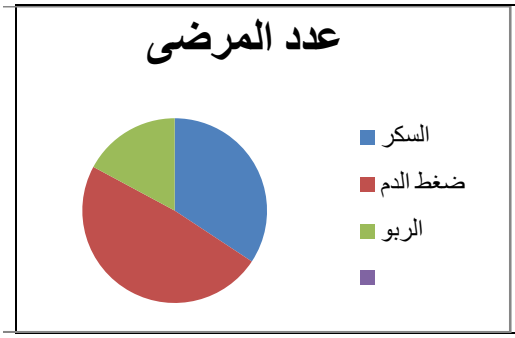

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن نسبة العمال المرضى بالمؤسسة بالأمراض المزمنة هي نسبة معتبرة فبمقارنة هذه الفئة بالنسبة للعدد الإجمالي للعمال العاملين بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة ، فإن نسبة العمال المرضى بالأمراض المزمنة تقدر ب17.5%، وهي نسبة معتبرة نوعا ما تحتاج للعناية والمتابعة الصحية الدورية.

وتجدر الإشارة إلى أن فئة العمال المرضى بالربو قبل تركيب الفيلتر كانت مرتفعة جدا مقارنة بالفترة الحالية حيث انخفضت معدلات الإصابة بمرض الربو بنسبة كبيرة *

وظائف العيادة :

إجراء الفحوص الطبية :

تجري العيادة فحوصات طبية كل سنة لكافة عمال المؤسسة ، غير أنه توجد فئات معينة من العمال تجري الفحص مرتين في السنة هذه الفئة من العمال طبيعة عملها خطرة ، تتطلب إجراء فحوصات أكثر من مرة في السنة لتحقيق الوقاية الصحية .

والجدول التالي يوضح الفئة التي تجري أكثر من فحص طبي في السنة

*ملاحظة : وجد الباحث تضارب في إحصائيات مرضى الربو حيث تم الحصول على إحصائيات تفيد بأن عدد العمال المصابين بمرض الربو بمؤسسة إ141منت عين لكبيرة يقدر ب 50 عامل بمصنع تم الحصول على هذه الإحصائيات من مصدر خارج المؤسسة ، في حين أن وثائق المؤسسة التي تحصلنا عليها من العيادة الطبية والتي تتمثل في تقرير طب العمل تشير إحصائيات أخرى كما هو موضح أعلاه أ، عدد المصابين بمرض الربو 06 عمال فقط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم "18 " يوضح فئة العمال التي تجري أكثر من فحص طبي في السنة

رقم الترتيب	القطاع	نوع المنصب	المضار	الملاحظات
01	الفرن	10 حداد	الغبار	.....
02	المطحنة	15 ميكانيكي	الضجيج	.....
03	المخبر	11 مخبري وكيميائي	الأشعة	.....

المصدر : العيادة الطبية

من خلال الجدول الموضح أعلاه فإن أكبر نسبة من العمال التي يمكن ،أن تتعرض لمخاطر صحية هي الفئة التي تعمل في المطحنة فمخاطر الضجيج تسبب أمراض الضغط الدموي ، كما أن المخبرين طبيعة عملهم تعرضهم لأخطار الإصابة بالأشعة هذه الأخيرة التي تسبب أمراض مسرطنة، وبالنسبة للعمال الذين يعملون بمنطقة الفرن يتعرضون لمخاطر الغبار، حيث يسبب أمراض الربو والحساسية .

عموما هذه الفئة من العمال تتطلب العناية الصحية وإجراء الفحوص الطبية أكثر من مرة في السنة لتحقيق الوقاية الصحية من الأمراض ، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى العيادة لتحقيقه في إطار أهداف المسؤولية الاجتماعية

التوعية الصحية للعمال:

لترتقي العيادة بتحسين الحياة الصحية والمهنية للعمال تستعمل أساليب التوعية الصحية من خلال الاتصال الشخصي بين الطبيب والمرضى كل على حدا ، بإعطاء نصائح وإرشادات وقائية صحية حسب حالة المريض ، كما تستعمل العيادة في هذا الإطار ملصقات التوعية الصحية في أماكن العمل لإيصال المعلومة الصحية وجعل الوقاية الصحية عنصرا أساسيا في ثقافة العامل بالمؤسسة ، وفي هذا الإطار تبرز أهمية الاتصال الاجتماعي الذي تجسده المؤسسة باستعمال مختلف وسائل وأدوات الاتصال الاجتماعي لتحقيق الوقاية الصحية كما تعد العيادة أيضا بالتعاون مع طب العمل أدلة إرشادية طبية للعمال [1]

تكامل وظائف الصحة والأمن في المواصفة "OHSAS 18001"

من خلال تطرقنا لوظائف الصحة والأمن بالمؤسسة كل على حدا ، لاحظنا مدى تطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بالصحة والأمن ، ونظرا لتمكن المؤسسة من إدارة الصحة والأمن بفعالية ، تحصلت المؤسسة على المواصفة القياسية « OHSAS 18001» حول نظام الصحة والسلامة المهنية مؤخرا في ديسمبر "2011" ، هذه المواصفة التي تأكد لنا التزام المؤسسة بأهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في تحسين صحة العمال وأمنهم المهني.

وبعد حصول المؤسسة على هذه المواصفة عملت المؤسسة على تكوين ، الكفاءات والإطارات التي لها علاقة بالأمن ، الصحة انطلاقا من السداسي الأول من سنة 2011، استهدفت المؤسسة تكوين المدققين الداخليين لضمان التطبيق السليم والمراقبة الدورية للنظام المطبق ، وفي هذا الإطار وضعت المؤسسة برنامج تكوين من أجل وضع نظام الصحة والسلامة المهنية بالاستناد إلى المرجع OHSAS18001،

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات من خلال إجراء مقابلة بالعيادة الطبية لمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، بتاريخ 2012/02/28، على الساعة 11:00 صباحا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم19 : يوضح التكوينات المتعلقة بتطبيق المواصفة OHSAS18001 لسنة 2011:

الرقم	الموضوع	الصنف المعني	المدة	عدد المكونين	المبلغ
1	تقنيات المراجعة لنظام الإدارة المدمج "SME"	المدققين الداخليين	السداسي الأول من 2011	11	807.837.00
2	أشغال المرتفعات	المدربين التنفيذين	//	70	539.280.00
3	مخاطر الحريق	المدربين ، التنفيذين	//	61	///
4	المخاطر الكهربائية	الكهربائيين ، التنفيذين	//	16	48.150.00

المصدر:وثائق المؤسسة ، مجلة الإدارة ، القسم الأول 2011.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن مؤسسة إسمنت عين لكبيرة عملت على تكوين عمال المؤسسة في وظائف مختلفة لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية بفعالية ، إذ عملت على تكوين المدققين الداخليين ، بالمؤسسة ، لضمان مراقبة ومراجعة دورية لأداء نظام الصحة والسلامة المهنية ، قدر عدد المكونين لهذه الوظيفة "11" مكون، تلت هذه الفئة ، التنفيذيين والمدربين لتعلم كيفية ممارسة إجراءات السلامة المهنية ، خصوصا فيما يتعلق بمخاطر الحريق ، والمخاطر الكهربائية .، عموما نتائج الجدول توضح مدى اهتمام المؤسسة بتكوين عمالها ، فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات والمواصفات القياسية حول السلامة المهنية .

ثالثا: خدمات النقل والإطعام

النقل:

توفر المؤسسة خدمات النقل لعمال المؤسسة حسب توقيت مجموعات العمل

حيث توفر خمسة "05" حافلات نقل لربط المصنع بجميع أنحاء الولاية هذا لتسهيل التنقل لفئة العمال الذين لا يملكون وسائل نقل خاصة :

كما هو موضح في الشكل رقم "17 " شبكة نقل العمال للمؤسسة :

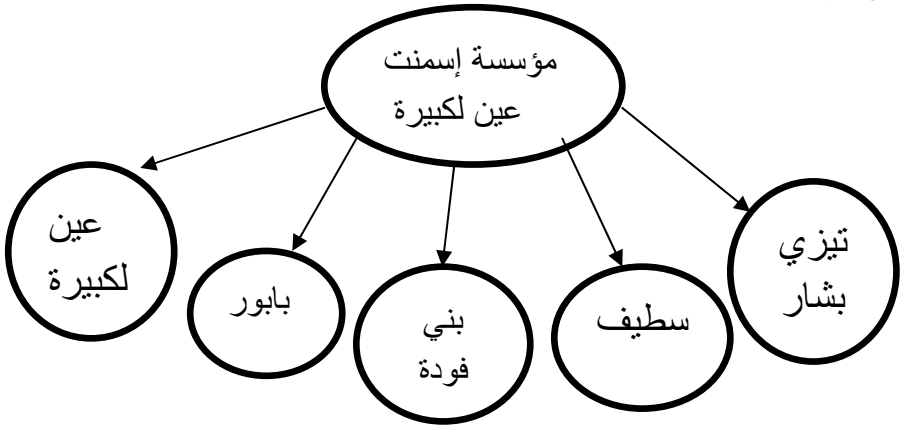

خدمات الإطعام :

تتوفر المؤسسة على مطعم مركزي يستفيد من خدماته كل عمال المؤسسة يوفر وجبات غذائية صحية ومتكاملة "حسب الملاحظة الشخصية للباحث"

تتوزع وجبات الإطعام لفئتين :

- وجبة عادية للعمال
- ووجبة خاصة بالمرضى "رجيم"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : نظام الخدمات الاجتماعية ولجنة المساهمة

في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعتمد المؤسسة على تفعيل الحوار مع موظفيها وفهم طبيعة مشاكلهم وانشغالاتهم ومساعدتهم على حلها ، وفي هذا الإطار توفر المؤسسة آليتين لتمثيل العمال وحل انشغالاتهم هما النقابة واللجنة المساهمة

وفيما يلي سوف نعرض برنامج الخدمات الاجتماعية لسنة 2011 هذا البرنامج الذي يعكس الأداء الاجتماعي للمؤسسة تم إعداده من طرف النقابة واللجنة المساهمة.

جدول رقم :" 20"الخدمات الاجتماعية لسنة 2011:

الرقم	النشاط	ملاحظات	المبلغ المقترح
1	شراء هدايا للعاملات بمناسبة 08 مارس	هدية لكل عاملة	50000.00دج
2	تقديم إعانة مالية لإجراء عملية جراحية	إعانة قدرها 20%	300000.00دج
3	تقديم إعانة مالية للأولاد الذين لهم إعاقة 100%	(لكل طفل10.000.00 ج)	30000.00دج
4	نشاط العمرة 50%	(100.0000.00 ل 15 عامل)	1500000.00دج
5	المخيم الصيفي لفائدة أبناء العمال	تكاليف المخيم الصيفي	1800000.00دج
6	منحة التمدرس	(2.500.00 لكل متمدرس)	1800000.00 دج
7	تسديد مبلغ 0.5% لصندوق الوفاة والتقاعد	تثبيت مبلغ 0.5%	2000000.00 دج
8	منحة الإزدياد	3.000.00 دج	100000.00 دج
9	منحة الختانة	3.000.00 دج	100000.00 دج
10	منحة الزواج	10.000.00دج	100000.00 دج
11	منحة الوفاة	10.000.00 دج	100000.00 دج
12	تكاليف مركز المخيم الصيفي	أجرة الحارس +تكاليف الماء الكهرباء الغاز+إقامة أشغال وإجراء بعض الترميمات	300000.00 دج
13	تجهيزات مركز المخيم الصيفي	شراء تجهيزات المطعم	30000000. دج
14	مصاريف مالية ومصاريف أخرى		20000.00 دج
15	تدعيم المبلغ المخصص للسلفة الاجتماعية		2000000.00 دج
16	الهدية تكريم المتقاعدين بمناسبة أول ماي الهدية لا تتجاوز 5.000.00 دج		1500000.00 دج
17	شراء هدايا للعمال بمناسبة كعيد العمال		
18	المجموع		12000000.00 دج

المصدر : تم الحصول على هذه المعلومات من السيد رئيس النقابة ورئيس اللجنة المساهمة

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا ، أن المؤسسة توفر العديد من الخدمات الاجتماعية لعمالها ، هذه الخدمات التي تساهم في تحسين مستوى معيشة العمال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا :السلفة الاجتماعية

توزع السلفة الاجتماعية بناءا على محضر اجتماع لجنة المساهمة وبعد دراسة طلبات السلفة وأسبابها المبلغ المتداول هو 5.000.000.00 دج

جدول رقم "21" يوضح كيفية وشروط استفادة العمال من السلفة الاجتماعية

الرقم	الدرجة	المبلغ	الشروط	صيغة الاقتطاع
1	الدرجة الأولى	80.000.00 دج	رخصة البناء حديثة شراء مسكن	الاقتطاع الشهري 4.000.00 دج لمدة 20 شهرا وبعد التسديد النهائي للسلفة لا يستفيد من سلفة جديدة إلا بعد 8 أشهر (أي بمجموع 28 شهرا)
2	الدرجة الثانية	60.000.00 دج	ترميم منزل شراء سيارة الزواج	الاقتطاع الشهري 3.000.00 دج لمدة 20 شهرا وبعد التسديد النهائي للسلفة لا يستفيد من سلفة جديدة إلا بعد 6أشهر "أي بمجموع 26شهرا"
3	الدرجة الثالثة	40.000.00 دج	تحاليل طبية وأشعة طلب يشرح فيه دواعي السلفة والتقدير للجنة	الإقتطاع الشهري 2.000.00دج لمدة 20 شهرا وبعد التسديد النهائي للسلفة لا يستفيد من سلفة جديدة إلا بعد 04 أشهر "أي بمجموع 24 شهر"
4	الدرجة الرابعة	20.000.00 دج	طلب يشرح فيه سبب طلب السلفة والتقدير للجنة	الإقتطاع الشهري 1.000.00 دج لمدة 20 شهرا وبعد التسديد النهائي للسلفة لا يستفيد من سلفة جديدة إلا بعد 04 أشهر "أي بمجموع 24 شهرا"

المصدر : محضر اجتماع لجنة المساهمة رقم 2011/02 ، من وثائق المؤسسة

من خلال الجدول رقم "20-21" يتضح لنا الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال توفير أنشطة اجتماعية مختلفة ، تساهم في تحسين مستوى معيشة العمال ، ومساعدتهم على حل مشاكلهم واحتياجاتهم ، وهنا يبرز الدور المجتمعي للمؤسسة من خلال أنشطة الخدمات الاجتماعية التي توفرها حيث تدعم العمال دائما بنسبة معتبرة من خلال الميزانية التي تشارك بها مع اللجنة المساهمة في ترقية وضعية العمال الاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1- المسؤولية الاجتماعية خارج المؤسسة " تجاه المجتمع المحلي "

1-2-1- مؤشرات الأداء الاجتماعي خارج المؤسسة:"تجاه المجتمع"

أولا : الرعاية : Mécénat

تعتبر الرعاية من أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع المحلي الذي يحيط بها ، حيث تعتبر كأداة لنقل مشاركة المؤسسة ومساهماتها في المجتمع المحلي ، وفي هذا الإطار قامت مؤسسة إسمنت عين لكبيرة برعاية عدة فرق رياضية مختلفة بمنطقة عين لكبيرة ، وكذا رعاية جمعيات بيئية في المنطقة ، بالإضافة لتقديم إعانات مالية وفيما يلي جدول يوضح نشاطات الرعاية التي قامت بها المؤسسة لسنة2011.

جدول رقم "22" يوضح أنشطة الرعاية التي قامت بها المؤسسة لسنة 2011

الفرق الرياضية	مبلغ الاستفادة
الجمعية الرياضية لأولاد عدوان	200000.00 دج
الجمعية الرياضية لعين لكبيرة	200000.00دج
الجمعية الرياضية لعين الطويلة	200000.00 دج
الجمعية الرياضية لبلدية بني فودة	200000.00دج

المصدر : قسم المحاسبة

كل هذه الجمعيات الرياضية هي جمعيات محلية خاصة بمحيط المؤسسة ، بالإضافة لهذه الأنشطة قامت المؤسسة بتقديم دعم مالي لجمعية الشفاء لمرضى الربو بمبلغ يقدر 30000.00، وبتقديم إعانة مالية لدار النور بمبلغ 60000.00 دج

ثانيا : الهبات والأعمال الخيرية " les donts "

ساهمت المؤسسة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية في تقديم الدعم لعدة جمعيات دينية " لغرض بناء مساجد" بولاية سطيف ببلديات مختلفة ، حيث قدر المبلغ الذي ساهمت به المؤسسة ب 2180000.00 دج وهي عبارة عن مساهمة عينية* ، من أهم الأماكن الدينية بولاية سطيف التي حصلت على أكبر مبلغ من المساهمات العينية هي زاوية سيدي حسن حيث تحصلت على، مساهمة عينية قدرت ب .120000.00 دج ، كما ساهمت المؤسسة بمبلغ 500000.00 دج لقفة رمضان لسنة 2011 " للإطلاع على المساجد التي استفادت من هذه الهبات إطلع على الملحق رقم "09 "[1]

ثالثا : تحسين مستوى معيشة السكان : تساهم مؤسسة إسمنت عين لكبيرة بسطيف بتحسين مستوى معيشة السكان من عدة نواحي :

- توفير العمل لسكان المنطقة حيث تعتبر المؤسسة أهم قطب اقتصادي بمنطقة عين لكبيرة.خصوصا وذات طابع زراعي ، فحسب قسم الموارد البشرية فنسبة 70%، من عمال المؤسسة هم من سكان دائرة عين لكبيرة .
- المساهمة في ترقية الحياة الاجتماعية للعمال وذلك من خلال الخدمات الاجتماعية التي توفرها لجنة الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة والمساهمة في حل مشاكلهم .

*تتضمن المساهمة العينية ، مساهمة المؤسسة بتزويد المساجد بمادة الإسمنت عوضا عن تقديم مساهمة نقدية مالية

1- تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة مع مدير قسم المالية والمحاسبة السيد زهير بوقارورة بتاريخ 2012/03/26 على الساعة 1:30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم "23 " يوضح مساهمات المؤسسة المالية في إطار المسؤولية الاجتماعية مقارنة برقم أعمال المؤسسة

مساهمات المؤسسة المالية في إطار المسؤولية الاجتماعية	رقم أعمال المؤسسة	النسبة المئوية
2180001.67 دج	6141116253.06 دج	%0.035

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن مساهمة المؤسسة في إطار المسؤولية الاجتماعية هي مساهمة ضعيفة جدا بنسبة 0.035% مقارنة برقم أعمال المؤسسة ، وهو الأمر الذي يؤشر إلى ضعف المساهمة الاجتماعية الخارجية للمؤسسة مقارنة برقم أعمال المؤسسة على عكس المساهمة الاجتماعية الداخلية .

تقييم للأداء الاجتماعي للمؤسسة " المسؤولية الاجتماعية" :

من خلال التطرق لمؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة داخل المؤسسة "تجاه العمال" وخارج المؤسسة "تجاه المجتمع المحلي"

يتضح لنا أن مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية غير أن ما تمت ملاحظته أن هذا الالتزام يرجح داخل المؤسسة بالاهتمام بالعمال وصحتهم وسلامتهم المهنية ونتيجة لفعالية الأداء الاجتماعي لمؤشرات المسؤولية الاجتماعية على المستوى الداخلي للمؤسسة تجاه العمال حصلت المؤسسة على المواصفة OHSAS18001 .حول نظام الصحة والسلامة المهنية

في حين أن مساهمات المؤسسة المالية في المجتمع المحلي أي خارج المؤسسة لا تزال ضعيفة نوعا ما مقارنة برقم أعمال المؤسسة وإمكانياتها المالية ، إلا أنها تعتبر مبادرات مسؤولة تجاه المجتمع المحلي بالرغم من ضآلتها إلا أنها ساهمت في تحقيق تنمية المجتمع المحلي .

ومن خلال تناولنا لهذا التقييم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وجدنا نقطة أساسية لم تنتبه لها المؤسسة وهي أنها لم تعوض السكان المتضررين من نشاطها " مرضى الربو" بمنطقة عين لكبيرة ما عدا بعض المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسة لجمعية الشفاء لمرضى الربو والحساسية لشراء أدوية لفئة مرضى الربو .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسؤولية البيئية وتطبيقاتها لدى مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف :

قبل أن نتعرف على مؤشرات الأداء البيئي بالمؤسسة ينبغي أولا التعرف على الخطوات التي قامت بها المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية :

ففي إطار وعي المؤسسة بأهمية البعد البيئي كعامل في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وهم الأطراف الذين شكلوا ضغطا على المؤسسة بضرورة الالتزام بمسؤوليتها البيئية ، فقد عكفت إدارة المؤسسة بالتعاون مع الوزارة الوصية الممثلة في وزارة البيئة وتهيئة الإقليم وبقية المراكز الوطنية ، على وضع نظام للإدارة البيئية من خلال توقيعها لعقد النجاعة البيئي على غرار بقية المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة المهتمة بتحسين وضعها البيئي.

و لهذا سنعمل على تحديد الخطوات الأساسية التي إتبعتها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف للحصول على المواصفة ISO14001. للالتزام بمسؤوليتها البيئية

2-1- الخطوات التي قامت بها المؤسسة في إطار المسؤولية البيئية للحصول على المواصفة ISO14001

أولا– توقيع عقد النجاعة البيئية مع وزارة البيئة :

نظرا للضغوطات المتزايدة على المؤسسة من قبل منظمات المجتمع المدني ، المواطنين ، وسائل الإعلام ، السلطات المحلية ومديرية البيئة " الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة" ، هذه الضغوطات التي أثرت على صورة المؤسسة أمام الرأي العام ، تيقظت المؤسسة من ضرورة تعديل سياستها البيئية وتحسين صورتها ، هذه الأخيرة التي تسهم بتعزيز مكانتها التنافسية لذا بادرت المؤسسة على توقيع عقد النجاعة البيئية كخطوة أولى للالتزام بمسؤوليتها البيئية .

عناصر عقد النجاعة البيئية :

تظهر أهم عناصر عقد النجاعة من خلال مستويين أساسيين هما:

1 – على مستوى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم:

ويكون التزام الوزارة من خلال:

- دعم ومرافقة المؤسسات من أجل مساعدتها على تجسيد أهدافها الإستراتيجية للإنتاج الأنظف وتنفيذ مخططات العمل البيئية.
- مشاركة المؤسسات في برامج التكوين التي تقيمها الوزارة الوصية.

2 – على مستوى المؤسسات الصناعية:

- تعيين مندوب للبيئة على مستوى المؤسسة وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 05 - 240 المؤرخ في 28 جوان 2005.
- تعيين جهاز لمراقبة النفايات وجهاز للفحص يخص المنشآت المضادة للتلوث-**Anti pollution**.
- وضع نظام للإدارة البيئية وفقا لمواصفة ISO14001.
- وضع حيز تنفيذ لأجهزة تخفيض التلوث والنفايات من المصدر مع نظام للفرز وتثمين النفايات التي تلقيها المؤسسات، ومعالجة مياه الصرف الصناعي وكذا الاقتصاد في مصادر الطاقة.

وفي هذا الإطار فقد وقعت مؤسسة إسمنت عين لكبيرة في 13 أفريل 2002 على عقد النجاعة البيئية مع وزارة تهيئة البيئة والإقليم ، وهذا بصفة طوعية في مجال حماية البيئة وتخفيض التلوث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمحورت الأهداف المسطرة حول عقد النجاعة الموقع في النقاط التالية:

- متابعة جهود حماية البيئة.
- وضع جهاز مهمته التسيير البيئي مع تكوين وتحسيس الأفراد.
- وضع نظام مراقبة النفايات.
- وضع نظام للإدارة البيئية وفق مواصفة ISO14001.
- إستبدال المصفاتين الكهربائيتين **Electro- filtres**.
- تجديد الـ 10 مصافي القماشية **les Filtres à manches** .
- احترام المعايير المحددة للمخلفات الهوائية بمقدار **50 mg / N m^3**.

ثانيا– تعيين مسؤول للبيئة:

بعد توقيع المؤسسة على عقد النجاعة وتنفيذا للالتزامات المحددة في بنود الاتفاقية ، فقد قامت المؤسسة بتعيين مسؤول على رأس مصلحة تهتم بالجودة والبيئة، هي مصلحة الجودة والبيئة **(Service de qualité et environnement)** ، وفي هذه السنة فقد أعطيت لهذا الجهاز أهمية أكبر بإدراج وظيفة السيرورة في هذه المصلحة، لتصبح تحت إسم مصلحة السيرورة والجودة والبيئة.

إن تعيين مسؤول للبيئة تم طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 05 – 240 المؤرخ في 28 جوان 2005 المتعلق بكيفية تعيين مندوب البيئة، كما تشمل مهامه الأساسية ما يلي:

- تبني التشريعات والقوانين البيئية وتطبيقها .
- البحث المستمر عن وسائل الوقاية والحد من التلوث.
- ضمان تسيير بيئي حسن للمؤسسة.
- تنفيذ نظام للرقابة الذاتية للنفايات والمنشآت.
- تبني أدوات تسيير جديدة للبيئة ، خصوصا التدقيق البيئي ونظام الإدارة البيئية.
- التأكيد على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية كالماء، الطاقة والمواد الأولية.
- توعية العمال وتدريبهم.

ثالثا – وضع السياسة البيئية:

وفق ما جاء في البند رقم (3-11) من مواصفة الإيزو 14001 والذي يحدد مجال السياسة البيئية في العناصر التالية:

- مناسبتها لطبيعة وحجم الأثر البيئي لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.
- ضمان الالتزام بالتحسين المستمر ومنع التلوث.
- ضمان الالتزام بالمطابقة مع المتطلبات القانونية البيئية المطبقة والمتطلبات البيئية الأخرى التي تشارك بها المؤسسة.
- توفير إطار عمل لوضع ومراجعة الأهداف والمستهدفات البيئية.
- توثيقها وتنفيذها والمحافظة عليها.
- نقلها لجميع الأشخاص العاملين بالمؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا فإن مؤسسة إسمنت عين لكبيرة قد التزمت بالشروط المحددة في المواصفة القياسية، من خلال تحديدها لجميع العناصر السابقة وأثناء تطبيق المؤسسة لهذه المواصفة لأول مرة استعملت الاتصال لتوعية وتحسيس العمال بأهمية هذه المواصفة وكيفية تطبيقها ، حيث استعملت الملصقات والإعلانات في جميع أرجاء المؤسسة ، سواء بمنطقة الإنتاج أو بالإدارة ومن أهم هذه الإعلانات لائحة تعرض سياسة المؤسسة هذه اللائحة تتضمن سياسة المؤسسة الجديدة التي تتماشى مع المتغيرات والمستجدات البيئية في سياسة المؤسسة (*).

رابعا- التخطيط:

يعتبر التخطيط مرحلة مهمة تقوم بها المؤسسة عند إرسائها لأسس وقواعد إنشاء منظومة للإدارة البيئية، كونه يساعدها في تحديد أهم التأثيرات البيئية المصاحبة لأنشطتها الصناعية، وفي هذا الإطار فقد قامت مؤسسة الإسمنت لعين لكبيرة بتحديد أهم مراحل عمليتها التخطيطية والمتمثلة في:

أولا – تحديد المظاهر البيئية وتأثيراتها المصاحبة:

يعتبر تحديد المظهر البيئي عملية أساسية بالنسبة للمؤسسة، كونه يساعد في معرفة مدى تأثير أنشطتها على الجانب البيئي، وفي هذا الإطار فقد قامت مؤسسة إسمنت عين الكبيرة بتحديد تلك المظاهر وهي:

1 – تحديد الإنبعاثات الغازية في الهواء:

يعرف المشرع الجزائري الإنبعاثات الجوية في المرسوم التنفيذي رقم 06-138 الصادر في 15 أفريل 2006 بأنها " انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أوالصلبة في الجو من مصادر ثابتة لاسيما عن المنشآت الصناعية ". [1]

ويمكن أن تتولد الإنبعاثات الغازية إلى الجو خلال كل من مرحلتي إقامة مصنع الإسمنت ، وكذا تشغيله، كما يمكن أن تكون الإنبعاثات في الهواء في صورة غازية ، أوفي صورة جسيمات محملة بالغازات، ولهذا فإن هذه الإنبعاثات الغازية يمكن أن تقلل من جودة الهواء، مع أثرها على صحة الإنسان خاصة إذا كانت الغازات المنبعثة ذات طبيعة ضارة مثل الديوكسينات **(Dioxines)**.

وتحدث الإنبعاثات الرئيسية في الهواء نتيجة التفاعلات الطبيعية والكيماوية المتعلقة بعمليات التحجير (المحجرة) للمواد الأولية واحتراق الوقود في نظام الفرن كما أن أنشطة الطحن والتخزين ونقل الوقود و المواد الخام تعتبر كذلك مصدرا للإنبعاثات إلى الهواء ، وفيما يلي جدول يبين القيم القصوى المسموحة للإنبعاثات الجوية لمصانع الإسمنت.

---

* - للإطلاع على محتوى اللائحة التي تعكس سياسة البيئة والجودة للمؤسسة ارجع للملحق رقم "01 "

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-138 الصادر في 15 أفريل 2006 المنظم لانبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أوالصلبة في الجو، ص13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم: (24) القيم المسموحة لبعض معايير الإنبعاثات الجوية لمصانع الإسمنت:

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
غبار	مغ / ط م^3	30	50
أكسيد الكبريت	مغ / ط م^3	500	750
أكسيد الآزوت	مغ / ط م^3	1.500	1.800
أكسيد الكربون	مغ / ط م^3	150	200
حمض الفلوريديريك	مغ / ط م^3	5	5
المعادن الثقيلة	مغ / ط م^3	5	10
فليور	مغ / ط م^3	5	10
كلورور	مغ / ط م^3	30	50

المصـــدر: الجريـــدة الرســـمية للجمهوريـــة الجزائريـــة، المرســـوم التنفيـــذي رقـــم 06-138 الصـــادر فـــي 15 أفريـــل 2006 المنظم لانبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة والصلبة في الجو، ص 15.

2 – التخلص من النفايات:

يمكن أن يؤدي التخلص من النفايات خاصة تلك التي تحتوي على مكونات سامة أو ضارة إلى تأثيرات على سلامة ونوعية المياه والأراضي وصحة الإنسان.

وتتضمن النفايات الناتجة عن مصنع الإسمنت لعين الكبيرة العناصر التالية:

- المواد ذات الجسيمات الدقيقة بما في ذلك أتربة المخارج الجانبية (أتربة **By Pass**).
- المخلفات الناتجة عن صيانة المعدات والآليات مثل الزيوت ومخلفات التشحيم الأخرى والمذيبات العضوية المستهلكة.
- المواد الصلبة الناتجة عن تجميع السيارات والشاحنات.
- مخلفات نتائج اختبار المنتج من طرف مخبر الجودة والنوعية.
- مخلفات المصافي القماشية المستهلكة.
- المنصات الخشبية.
- نفايات حديدية ناتجة عن محركات وأجهزة قديمة.
- كوابل وأسلاك كهربائية.

3 – المياه المستعملة:

جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06 – 141 الصادر في 19 أفريل 2006 والذي يضبط القيم القصوى للمصبات السائلة بأنها: " كل تدفق وسيلان وقذف وتجمع مباشر أوغير مباشر لسائل ينجم عن نشاط صناعي ."[1] فيمكن أن يحدث تلوث للمياه السطحية والجوفية خلال إنشاء وتشغيل مصنع الإسمنت، كما يمكن أن تؤدي المخلفات السائلة التي تحملها مياه الصرف إلى تقليل جودة المياه مع التأثير على:

- صحة الإنسان وخاصة عند إستخدام المياه في الري والشرب.
- النباتات والحيوانات الموجودة بالمياه العذبة والمالحة.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-141 الصادر في 19 أفريل 2006 الذي يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال مراحل تصنيع الإسمنت تتولد سوائل الصرف من عمليات التبريد وكميات المياه الزائدة عن الصرف في المناطق الخارجية للمصنع ، فتحتوي سوائل الصرف بصفة أساسية على مواد صلبة ذائبة (هيدروكسيد البوتاسيوم،الصوديوم،الكلوريدات، الكبريتات) وكذا على مواد صلبة عالقة (كربونات الكالسيوم) ، لذا يمكن تدوير مياه سوائل الصرف وإعادة استخدامها من خلال أبراج التبريد أوأحواض الترسيب والتخزين.

غير أن الملاحظ على مستوى محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بمؤسسة إسمنت عين الكبيرة أنها في حالة متدهورة وبالتالي أصبحت لا تؤدي مهامها بصورة جيدة ، لهذا فإن المياه التي تدخل إلى المحطة تحجز فيها الزيوت والشحوم فقط ، أما باقي الترسبات والمذيبات في الماء فإن المؤسسة لم تقم بجهود للتقليل من معدلها وبالتالي تأثيرها على البيئة ، بل تلقيها مباشرة في الطبيعة، وهذا ما يؤثر على الكائنات الحية المتواجدة بالمنطقة.

4 - مستوى الضجيج:

يجب تحديد المصادر المتوقعة للضجيج الناتج عن مصنع الإسمنت ويتضمن ما يلي:

- الضجيج الناتج عن الإنشاءات (التفجير، أجهزة ضغط الهواء ...إلخ).
- الضجيج الناتج عن التشغيل مثل: حركة السيارات وتغيير سيور **Chaine** النقل وأنظمة الأفران والطواحين والكسارات ومعدات التعبئة داخل وخارج المصنع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا – مراعاة الأدوات التنظيمية والآليات القانونية:

لقد عكفت الدولة على تحضير القاعدة القانونية ووضع الآليات التشريعية الكفيلة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، وكذا ردع المتسببين في تلويث الوسط البيئي،خاصة بعد توقيعها للعديد من الاتفاقيات الدولية وإعلانها الالتزام بتطبيقها ميدانيا، ومن أهم تلك الأدوات التنظيمية والآليات القانونية نذكر:

1 – الأدوات التنظيمية:

بعد توقيع الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية أنشأت الأجهزة الإدارية التي تسهر على تنفيذ تلك الالتزامات وهي:

- المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة (**ONEDD**) .
- الوكالة الوطنية للنفايات (**AND**) .
- المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف (**CNTPP**) .
- المرصد الوطني للتكوين في المهام البيئية (**CNFE**) .
- مركز تطوير الموارد البيولوجية (**CDRB**) .
- المحافظة الوطنية لحماية الإقليم (**CNPL**).

2 - الآليات القانونية والتشريعية:

اهتمت الوزارة الوصية ممثلة في وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بوضع مجموعة من النصوص التشريعية التي تنظم عمل الأطراف المعنية، وتضع إطار قانوني ينظم مهامها وأهم تلك النصوص:

- القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 03 – 477 المؤرخ في 09 ديسمبر 2003 والذي يضبط كيفية ومراحل تقييم المنشورات ومراجعة المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 199 المؤرخ في 19 جويلية 2004 والذي يضبط كيفية إبتكار وتنظيم أدوار وتمويل النظام العمومي لمعالجة نفايات التوضيب.
- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 409 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 والذي يضبط كيفية نقل النفايات الخاصة الخطيرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 والذي يضبط القواعد العامة لتهيئة واستغلال ومعالجة النفايات وشروط حفظ تلك النفايات على مستوى المنشآت.
- القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 04 أوت 2005 والمتعلق بالمياه.
- المرسوم التنفيذي رقم 06 – 02 المؤرخ في 07 جانفي 2006 والمنظم للقيم المحدودة لمستوى الخطر، وكذا نوعية الهواء وحالات التلوث الجوي.
- المرسوم التنفيذي رقم 07 – 144 المؤرخ في 19 ماي 2007 المحدد لقائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.

كما يلزم المرسوم التنفيذي رقم 07 – 145 المؤرخ في 19 ماي 2007 لاسيما المادة 04 منه، على وجوب إعداد دراسة أوموجز التأثير على نفقة صاحب المشروع، كما تشترط المادة 06 منه أن تحتوي الدراسة أوموجز تأثير المعد على أساس حجم المشروع والآثار المتوقعة على البيئة لاسيما ما يلي : [1]

- تقديم صاحب المشروع، لقبه أومقر مؤسسته و كذلك عند الإقتضاء مؤسسته وخبرته المحتملة في مجال المشروع المزمع إنجازه وفي المجالات الأخرى.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 07 – 145 المؤرخ في 19 ما ي 2007 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة أو موجز التأثير على البيئة، ص 93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقديم مكتب الدراسات.
- تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي.
- تحديد منطقة الدراسة؛
- الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع وبيئته؛
- الوصف الدقيق لمختلف مراحل المشروع لاسيما مرحلة البناء، والاستغلال وما بعد الاستغلال.
- تقدير أصناف وكميات الرواسب والإنبعاثات والأضرار التي قد تتولد خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع واستغلاله.
- تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة.
- الآثار المتراكمة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل المشروع.
- وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع وتقليصها أوتعويضها.
- مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف أوالتعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع.
- الآثار المالية الممنوحة لتنفيذ التدابير الموصى بها.
- كل عامل آخر أومعلومة أووثيقة أودراسة قدمتها مكاتب الدراسات لتدعيم أوتأسيس محتوى دراسة أوموجز التأثير المعنية.

و تخضع المؤسسات المصنفة حسب القانون إلى ترخيص على حسب مستوى الخطر المتسبب فيه كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (25) تصنيف المؤسسات حسب مستوى الخطر

الفئة	نوع الرخصة	إختصار المستعمل
I	تتضمن المؤسسات الخاضعة لرخصة وزارية	ر . و
II	تتضمن المؤسسات الخاضعة لرخصة الوالي	ر . ول
III	تتضمن المؤسسات الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	ر . ر م ش ب
IV	تتضمن المؤسسات الخاضعة لتصريح رئيس المجلس الشعبي البلدي	ت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 07 – 144 المؤرخ في 19 ماي 2007 المحدد لقائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.

كما حددت أصناف الخطر إلى:

أ- شديدة السمومة.

ب- سامة.

ج-ملهبة.

د- قابلة للإنفجار.

ه- قابلة للإشتعال.

و- أكالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا- تحديد الأهداف والمستهدفات والبرامج:

بعد تحديد مؤسسة إسمنت عين لكبيرة للمظاهر البيئية وآثارها المحتملة على البيئة وبالاسترشاد بالنصوص القانونية والتنظيمية المحددة لنشاطها، تكون الخطوة الموالية هي تحديد الهدف والمستهدف لكل مظهر بيئي، والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

1 – الإنبعاثات الغازية في الهواء:

- **الأهداف:**

مراقبة الإنبعاثات الغازية على مستوى الإحتراق في الفرن، أنشطة الطحن والتخزين ونقل المواد الخام.

- **المستهدفات:**
- مراقبة السير الحسن للنظام.
- مراقبة إستهلاك الطاقة من خلال غرفة الطهي.
- متابعة شاحنة النقل.
- مراقبة طهي الكلنكار.
- **البرنامج:**

إن الإنبعاثات المحددة على مستوى المؤسسة متعلقة أساسا بنظام التهوية في ورشات المؤسسة ، وهذا من خلال النظام القائم على المصافي القماشية، والتي تحبس وتمنع خروج الغبار المتطاير وكذا تقليل مستوى الغازات، وإعادة تحويل ذلك الغبار إلى مواد أولية نصف مصنعة.

2 – تثمين النفايات الصناعية:

- **الأهداف:**

- التقليل قدر الإمكان من طرح النفايات.
- تثمين ما يمكن من النفايات (صلبة، سائلة) .
- إعادة استعمال بعض النفايات في العملية الإنتاجية (زيوت لطهي الإسمنت، عجلات مطاطية).

- **المستهدفات:**
- تثمين الفرز الانتقائي والاختياري للنفايات.
- تثمين النفايات.
- تخفيض الكمية المنتجة من النفايات.
- **البرنامج:**
- تجميع النفايات في مكان مخصص لها.
- وضع لافتات محددة لنوع النفايات.
- عزل النفايات السائلة أوالخطرة ووضعها في صناديق أوبراميل مقفلة.
- تثمين النفايات من خلال بيعها في المزاد العلني.
- استعمال أجهزة حديثة كالمصفاة القماشية بهدف حبس الغبار المتصاعد، واسترجاعه كمواد نصف مصنعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - المياه المستعملة:

❖ **الأهداف:**

- تقليل كمية المياه المستعملة في عملية التبريد.
- معالجة المياه المستعملة قبل طرحها في الطبيعة.
- إعادة استعمال المياه الأقل إحتواءا على المركبات الكيميائية أوالمذيبات في العملية الإنتاجية.

❖ **المستهدفات:**

❖ استغلال جميع الوسائل والإمكانيات من أجل حماية البيئة (آبار، وديان، أحواض) من أي تلوث صناعي.

❖ **البرنامج:**

❖ قياس إستهلاك المياه في الورشات.
❖ وضع نظام لحماية مصادر المياه الصالحة للشرب.
❖ تخليص المياه المستعملة من المركبات الكيميائية الخطرة.
❖ وضع نظام لتحليل المركبات وتخفيض نسبتها.

4 – مستوى الضجيج:

❖ **الأهداف:**

- التقليل من حدة المؤثرات الصوتية.

❖ **المستهدفات:**

❖ تحديد مستوى الضجيج على مستوى محيط المؤسسة.
❖ تحديد مستوى الضجيج داخل الورشات خاصة في المحاجر.
❖ دراسة مستوى الضجيج الذي تحدثه الشاحنات ووسائل النقل المختلفة.

❖ **البرنامج:**

❖ وضع وسائل لقياس الضجيج؛
❖ وضع وسائل النقل التابعة للشركة أوالزبائن في أماكن مدروسة لتخفيض حدة مستوى الضجيج الصادر منها.

خامسا : التنفيذ والتشغيل

بعد وضع المؤسسة للتخطيط المناسب لعملها، تنتقل إلى مرحلة تنفيذ تلك الأهداف ووضع البرامج المحددة مسبقا وفي إطار هذه المرحلة تعمل المؤسسة على تخصيص ميزانية لتنفيذ البرامج والخطط البيئية ، وتقوم في الوقت نفسه بتقسيم الوظائف والمسؤوليات لجميع العمال بالمصنع لتطبيق البرامج والمخططات مهما كانت مستوياتهم كإداريين ، تقنيين ومهندسين أو عمال ، من خلال التحسيس المستمر ، وفي هذا الإطار تعمل المؤسسة على تخصيص دورات تكوينية ، للتطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية ، وذلك بالتعاقد مع المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف CNPP، وبالتعاون مع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، ولضمان التنفيذ والتشغيل الفعال لبرامج الالتزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسة في إطار تطبيق نظام الإدارة البيئية ، تستعمل الاتصال بمختلف أشكاله على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة.

بعد تعرفنا على مختلف الإجراءات التي تبنتها المؤسسة للحصول على المواصفة القياسية إيزو 14001 حول نظام الإدارة البيئية التي تعكس التزامها بالمسؤولية البيئية سوف نتناول مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة هذه المؤشرات التي تمكننا من قياس وتشخيص المسؤولية البيئية للمؤسسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2- مؤشرا الأداء البيئي بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة :

2-2-1- مؤشرات الأداء البيئي للهواء :

الإجراءا ت التي قامت بها المؤسسة

معالجة الغازات على مستوى مطحنة الإسمنت:

في سنة 2007 تم إستبدال المصفاتين الكهربائيتين الخاصتين بورشة خلط الإسمنت بمصفاتين قماشيتين والذي كلفت المؤسسة ما مقداره 420.000.000 دج، و قد حققت الشركة من خلالهما:

I – الغبار الخالص:

يعتبر هذا الغبار مادة أولية يمكن إعادة إدخالها في العملية التحويلية، فكان يطلق في الجو ما مقداره 253.440 طن سنويا، ومن هذه الكمية نستطيع الاستفادة من الكلنكار بكمية تعادل 177.408 طن سنويا.

II – غبار الكلنكار:

بعد تركيب المصفاة القماشية وفرت المؤسسة 10.8 طن /سا أي ما يعادل 85.536 طن سنويا من الكلنكار، وبهذا فمجموع كمية الكلنكار الموفر من المصفاتين يعادل 262.944 طن سنويا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في إنتاج الإسمنت، فقد تطور من 968.000 طن سنويا في 2005 إلى 1.170.000 طن سنويا سنة 2009 بمعدل نمو قدره 20 % مقارنة بسنة 2005.

– النتائج المحققة بعد تنصيب المصفاتين القماشيتين:

- ارتفاع العائدات المالية لمؤسسة الإسمنت إلى أكثر من 366.000.000 دج وهذا ما يعادل"12 %" من رقم الأعمال المحقق سنة 2009 والمقدر بـ 4.752.000.000 دج.
- إنخفاض المبالغ السنوية للضريبة على التلوث إلى أدنى مستوى منذ بداية تسديدها لهذه الضريبة حيث أصبحت تدفع فقط 200.000 دج سنويا منذ تركيبها للمصفاتين القماشيتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-2-مؤشرات الأداء البيئي للنفايات الصناعية بالمؤسسة

بحكم أن صناعة الإسمنت غير منتجة للنفايات الصناعية لأن معظم النفايات المتولدة يعاد معالجتها وإدخالها كمادة أولية في العملية الإنتاجية ، كما أن معظمها متولد بصورة طبيعية ولهذا فقد عملت مؤسسة الإسمنت على إدماج جانب تسييرها في إطار الإستراتيجية البيئية العامة للمؤسسة تطبيقا للقانون رقم 01 – 19 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير ومراقبة والحد من النفايات ، ولهذا فإن جميع النفايات تعالج وتباع بالمزاد العلني إلى محولين معتمدين من قبل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

الشكل رقم: (18) مخطط يوضح مستودع تخزين النفايات

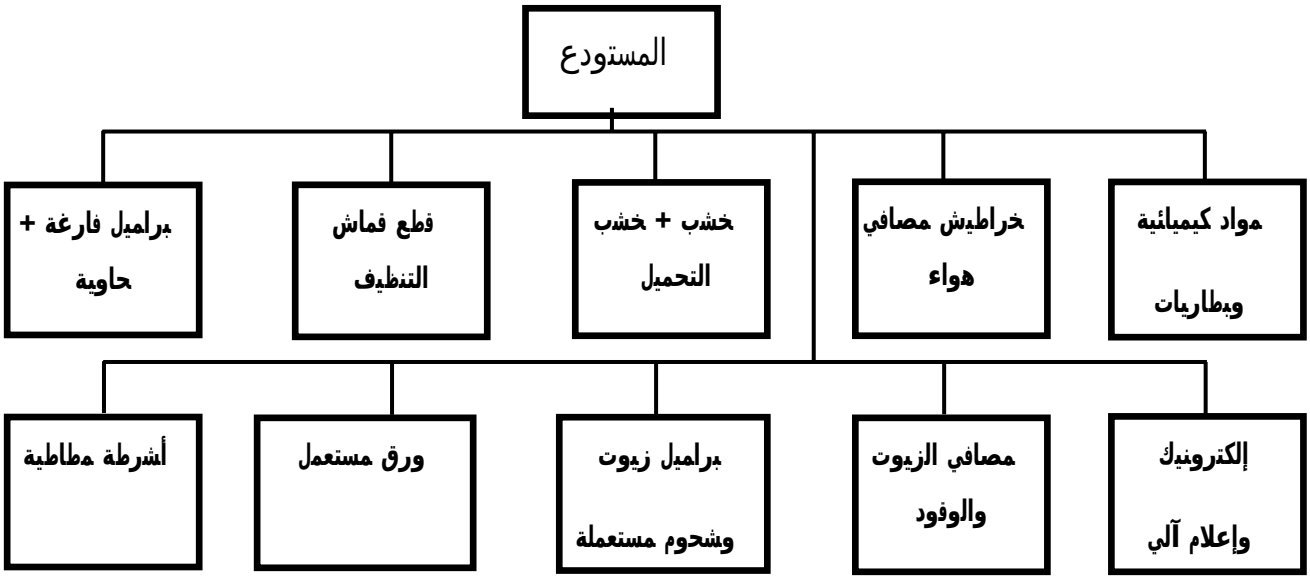

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معاينة وملاحظة مخطط مستودع النفايات الصناعية بالمؤسسة

أنشطة المؤسسة فيما يتعلق بتسيير النفايات :سنة 2011

- استمرارية عملية حصاد النفايات على مستوى المؤسسة بمختلف أنواعها ، وتتضمن عملية حصد النفايات فرزها وتخصيصها في الأماكن المخصصة لها بمنطقة تخزين النفايات لغرض بيعها في المزاد ،" كالبطاريات المركمة المستعملة ،والزيوت المستعملة ، "موضوعة في براميل 200ل، الأشرطة الناقلة المستعملة ..... الخ
- ففي أول عملية لبيع الخردوات والخشب المستعمل ، ونفايات أخرى ، استفادت المؤسسة من مبلغ 222450.000دج ، في انتظار تحضير حصص أخرى للنفايات وبيعها، عموما هذه مختلف النشاطات التي قامت بها المؤسسة لتسيير النفايات لسنة 2011.

، وفي هذا الإطار للتعرف على كمية ونوعية النفايات التي حصدتها المؤسسة لسنة 2011 إرجع إلى الملحق رقم "10 " يوضح كمية ونوعية النفايات بالمؤسسة .

بعد فرز النفايات وتحديد كميتها تقوم المؤسسة ببيعها ، حيث تخصص المؤسسة العائدات المالية التي يتم حصدها من عملية بيع النفايات كمنح لفائدة العمال أو لشراء هدايا كتحفيزات للعمال .

وفي هذا الإطار تحصلنا على معلومات توضح كمية النفايات الصناعية المباعة لسنة 2010 والجدول التالي يوضح كمية النفايات الصناعية التي قامت الشركة ببيعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم : (26) إجمالي النفايات الصناعية المباعة لسنة 2010

النوع	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	سعر البيع الإجمالي
نفايات حديدية	كغ	903.400	6 دج	5.420.400
أشرطة مطاطية	كغ	69.920	10 دج	699.200
بطاريات	كغ	2.280	7 دج	15.960
زيوت	برميل (200 ل)	31	1000	31.000
المبلغ الإجمالي	**6.166.560 دج**			

المصدر: مصلحة المحاسبة.

من خلال الجدول السابق يظهر أن مؤسسة إسمنت عين الكبيرة قد حققت مداخيل معتبرة من خلال بيعها للنفايات الصناعية في المزاد العلني، وقدر المبلغ بـ 6.166.560 دج، وبهذا فقد حققت المؤسسة مكسبين هما:

- التخلص من النفايات ومخاطرها على الوسط البيئي خاصة تلك الخاصة والخطيرة كالزيوت والشحوم.
- تحقيق عوائد مالية معتبرة تستثمر في حماية البيئة، وتعوض بها المبالغ السنوية المدفوعة كضريبة بيئية والمقدرة بـ200.000 دج سنويا.

2-2-3-مؤشرات الأداء البيئي للطاقة الكهربائية في المؤسسة :

في إطار إستراتيجية المؤسسة الرامية إلى التقليل من استهلاكها للموارد خاصة الطاقة الكهربائية وتنفيذا للأهداف المسطرة في سياستها البيئية فإنها وضعت في مخطط التجديد العناصر التالية:

- استبدالها لمحركات كهربائية تعمل بالتيار المستمر وبطاقة كبيرة بأخرى تستهلك طاقة كهربائية أقل بـ 40 % عن سابقتها.
- تجديد نظام التعويض الكهربائي الذي من شأنه التخفيف عن الشبكة الكهربائية.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره فإن المؤسسة اهتمت بما يلي:

- التقليل من استهلاك الطاقة الكهربائية خاصة في المنشآت ذات الاستهلاك الكبير كورشات الطحن ويعود السبب في ذلك إلى أن سعر الوحدة المستهلكة من الطاقة الكهربائية متغير في فترات اليوم، ففترة **الذروة** والتي تكون من الساعة 17.00 إلى الساعة 21.00 والتي يكون سعر الوحدة فيها أعلى من الفترة **المثلى** التي تكون من الساعة 21.00 إلى الساعة 05.00، وأعلى أيضا من الفترة **الأولى** التي تكون من الساعة 05.00 إلى 17.00،لذا فإن أحسن فترة بالنسبة للمؤسسة هي الفترة المثلى.

الجدول رقم: (27) تقييم السعر الوحدوي اليومي للكيلو واط ساعي المستهلك

الساعة	الفترة المثلى		فترة الذروة		الفترة الأولى	
السنة	**2000**	**2008**	**2000**	**2008**	**2000**	**2008**
السعر (دج)	0.329	0.491	3.677	5.507	0.760	1.138

المصدر: مصلحة السيرورة والجودة والبيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم: (19) تقييم السعر الوحدوي اليومي للكيلو واط ساعي المستهلك سنتي2000 – 2008

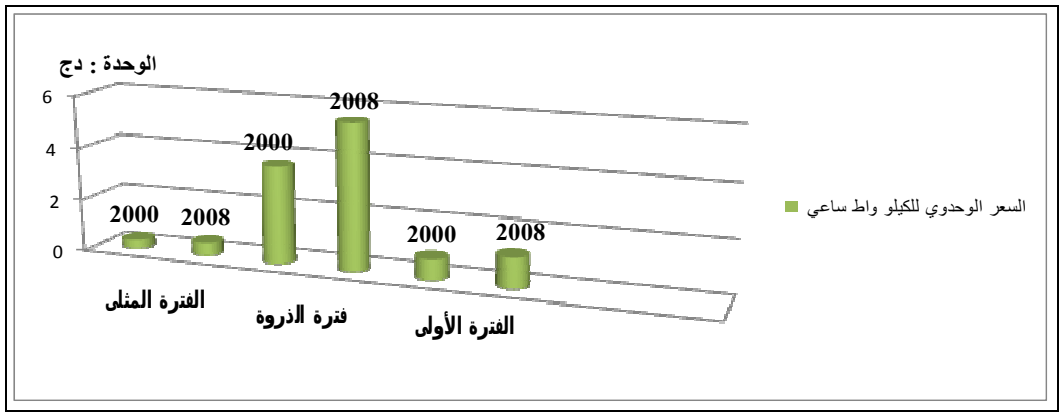

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم "27"

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أحسن فترة يمكن للمؤسسة أن تشغل فيها جميع آلاتها هي الفترة من الساعة 21.00 إلى غاية الساعة 05.00 صباحا، ثم توقف معظم الآلات في فترة الذروة أي من 17.00 صباحا إلى 21.00 مساء لأن سعر الوحدة يقدر بـ 5.5 دج خلال سنة 2008 عكس الفترة السابقة والذي يقدر سعر الوحدة فيه بـ 0.49 دج في نفس السنة.

الجدول رقم: (28) السياسة الطاقوية من خلال إيقاف الآلات في فترة الذروة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع ساعات الإيقاف	3437	3531	2376	1344	0	552	672	180	0

المصدر: مصلحة السيرورة والجودة والبيئة.

الشكل رقم: "20" السياسة الطاقوية من خلال إيقاف الآلات في فترة الذروة

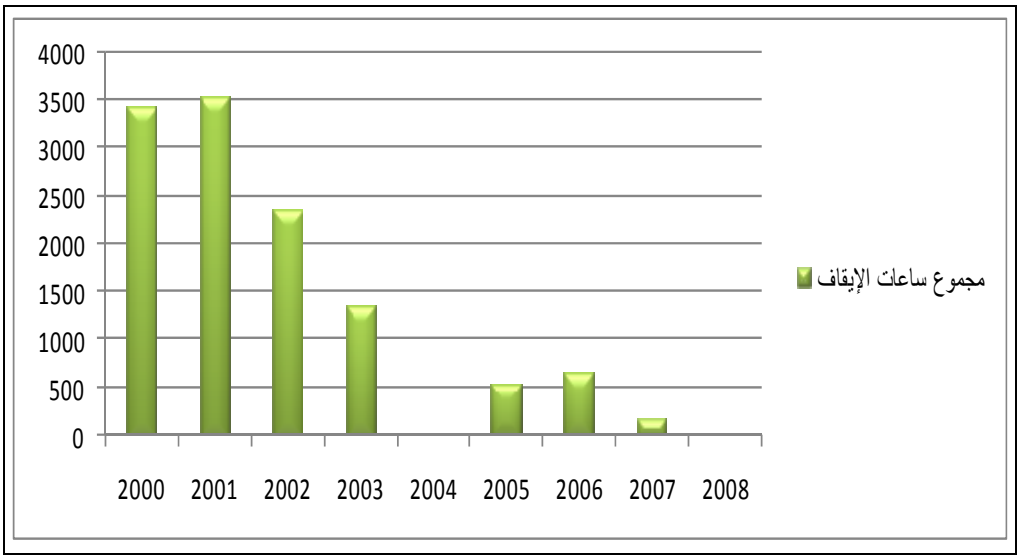

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم "28"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقة الكهربائية :

إن معدل الاستهلاك الخاص بالطاقة الكهربائية يساوي 145كيلوواط ساعي في الطن ، للقسم الأول من سنة 2011 ، فبمقارنة مؤشر أداء الطاقة الكهربائية بنفس الفترة من سنة 2010 ، نجد أن مؤشر ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في انخفاض حيث بلغ معدل الطاقة الكهربائية للسداسي الأول من سنة 2010 ب 154 كيلوواط ساعي ، وهو ما يعكس فعالية ترشيد الطاقة الكهربائية .

نشاطات المؤسسة لترقية ترشيد استهلاك الطاقة :

بالإضافة إلى هذه المؤشرات الكمية التي تعكس فعالية الأداء البيئي لعنصر الطاقة بالمؤسسة فالمؤسسة عملت على تحقيق المراجعة الطاقوية طبقا للمرسوم التنفيذي 05-495 ، 26 ديسمبر 2005 حول " المراجعة الطاقوية لأكبر المؤسسات الصناعية المستهلكة للطاقة ".

كما عملت المؤسسة أيضا على تحقيق اتفاقية مع LARPUE، من أجل دراسة إمكانية تثبيت ووضع نظام معدل الطاقة الكهربائية والحرارية مع"SIEMENS" شركة إيطالية لتكنولوجيات الطاقة . [1]

2-2-4-مؤشرات الأداء البيئي للمياه بالمؤسسة :

بعد تبني المؤسسة لتكنولوجيات الإنتاج النظيف تمكنت من خلال تركيب الفيلتر من تخفيض استهلاك المياه ، فقبل اللجوء لهذا النظام كانت المؤسسة سابقا تعمل بنظام التصفية بالمياه حيث كانت تستهلك كميات كبيرة جدا ، ومنذ تركيب المصفاة القماشية ، حققت المؤسسة مكسبا هاما يتمثل في اقتصاد استهلاك المياه حيث يمكن للمصفاة أن تساهم في الاقتصاد في كمية المياه الصناعية بمعدل يساوي احتياجات 4000 مواطن سنويا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: (29) الاقتصاد في كمية المياه المستهلكة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية المستهلكة 10^3 ($م^3$)	440	420	350	250	250	280	180	160	120

المصدر: مصلحة السيرورة والجودة والبيئة.

-[1] **SOCIETE DES CIMENTS DE AIN EL KEBIRA,** PV revue de direction **Procès verbal N° 021/2011,** Sétif le 10 Octobre 2011.p6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم: (21) الاقتصاد في كمية المياه المستهلكة

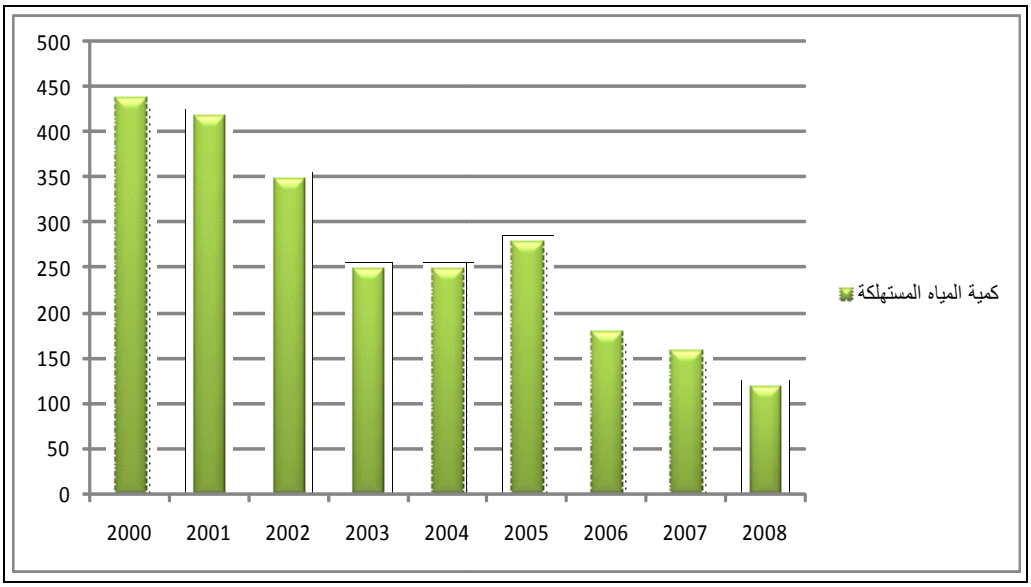

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم "29".

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه بعد إستبدال المصفاة الكهربائية **Electrostatique** ، وتعويضها بمصفاة قماشية سنة 2006 أدى إلى اقتصاد في استهلاك المياه ، فبعدما كانت تقدر بـ 280 x 10^3 م^3 انخفضت إلى 180 x 10^3 م^3، أي بمعدل انخفاض قدره 100 x 10^3 م^3 وهو ما يمثل نسبة 55% وبالتالي يخفض من تكاليف الإنتاج وكذا يحافظ على هذا المصدر الطبيعي.

شكل رقم " 22" الاستهلاك الخاص بالماء "م ^{3} طن " لسنة 2011

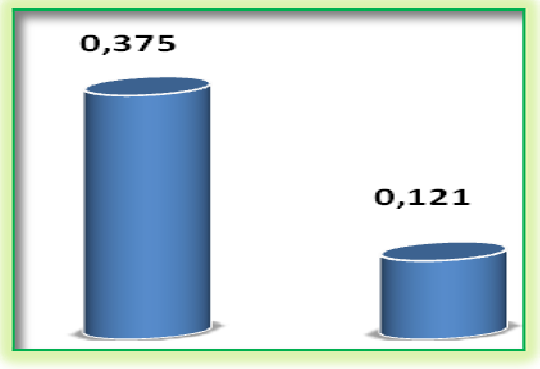

المصدر : وثائق المؤسسة ، مجلة المديرية ، العدد الأول من سنة 2011.

إن معدل استهلاك المياه في عملية تصنيع الإسمنت بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف في انخفاض ، حيث تعمل المؤسسة لأن تحقق الهدف التالي 0.12 م ^{3} /طن .

- فكانت نسبة تخفيض المؤسسة لمعدل المياه للسداسي الأول من سنة 2011 نسبة 0.121 م ^{3} /طن، وهي في انخفاض مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 حيث كانت تقدرب 0.375 م ^{3}/طن.

هذه المؤشرات الرقمية وإن دلت فهي تدل على أن المؤسسة تتطور سنويا في سياسة ترشيد المياه ، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها ، وهو توجه يعكس البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسة :

تعمل مؤسسة إسمنت عين لكبيرة ، على تطبيق إستراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال النظام الإداري المدمج الذي تطبقه " le system intégré" ، حيث يضم هذا النظام كل من البعد البيئي الذي يتجسد في نظام الإدارة البيئية ، والبعد الاقتصادي المتمثل في نظام الجودة ، والبعد الاجتماعي ، المتمثل في نظام الصحة والسلامة المهنية ، انطلاقا من مختلف هذه التطبيقات التي تمارسها المؤسسة في إطار التنمية المستدامة تحتل البيئة بعدا أساسيا في اهتمامات المؤسسة إذ تعكس مسؤوليتها ووعيها من خلال إدماج البعد البيئي ، في مختلف أنشطتها ووظائفها المختلفة من " إنتاج ، محاسبة ، موارد بشرية ، وبحث وتطوير " ، حيث يعكس البعد البيئي في مختلف أنشطة المؤسسة التزامها بمسؤوليتها البيئية ، فكيف تدمج مؤسسة إسمنت عين لكبيرة البعد البيئي في وظائفها المختلفة ؟ .

2-3-1-البعد البيئي لوظيفة الإنتاج :

تعتبر وظيفة الإنتاج من أهم الوظائف بالمؤسسة الاقتصادية ، حيث يتعلق وجود المؤسسة الاقتصادية بهذه الوظيفة ، وتسعى أي مؤسسة اقتصادية لتحقيق الأرباح ورفع رقم أعمالها من خلال رفع طاقتها الإنتاجية ، التي يمكن أن تستنزف موارد البيئة من خلال التشغيل الجامح للموارد الطبيعية وتبذيرها ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في البيئة مع مرور الزمن ، فمن خلال مختلف الدراسات الاقتصادية عن الموارد أكدت أن التصنيع الجامع يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية ، ومن أهم هذه الدراسات دراسة نادي روما **"حدود النمو"** التي أكدت أن موارد الأرض ستستنفذ بعد سنة100، لذا فالحل الوحيد هو ترشيد استهلاك الموارد من طرف المؤسسات الاقتصادية الصناعية ، عن طريق الاستثمار في التكنولوجيات الصناعية النظيفة التي تساعد على الاستعمال العقلاني للموارد ، وفي هذا الإطار توجهت مؤسسة إسمنت عين لكبيرة ، لدمج البعد البيئي في النشاط الإنتاجي من الاستثمار في إطار تكنولوجيات الإنتاج النظيف .

– استثمارات مؤسسة الإسمنت في إطار تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

لقد سطرت مؤسسة إسمنت عين الكبيرة برنامجا طموحا من شأنه الانخراط في توجهات التنمية المستدامة وكذا الاقتصاد في الموارد الطبيعية ، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات لا تهدف فقط إلى الحد أوالتقليل من الغازات الملوثة بل إلى وضع تجهيزات من شأنها الاستجابة للمتطلبات القانونية في مجال حماية البيئة.

وفي هذا الإطار فإن هذه الاستثمارات تنقسم إلى قسمين:

- إستبدال فوهة الفرن (**Tuyère Four**) بفوهة لهب دورانية (**Tuyere à Flamme rotative**).
- إنجاز غرفة تخزين الإضافات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا – فوهة اللهب الدورانية:

فقبل تركيب هذا الجهاز كان فرن طهي الكلنكار يتوقف خاصة في مرحلة الصيانة وهذا ما يؤدي إلى نقص في الكمية المطهاة ، وبعد تركيب جهاز فوهة اللهب الدورانية الذي ساعد في تخفيض فترات توقف الفرن ، و أدى بالتالي إلى الزيادة في كمية الإنتاج كما ساعد في الاقتصاد في كمية الآجر الأحمر المساعد على طهي الكلنكار في الفرن.

الجدول رقم: (30) عدد التوقفات الفرن بعد تركيب فوهة اللهب الدورانية

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد التوقفات	11	06	06	05	05	03	03	03

المصدر: مصلحة السيرورة والجودة والبيئة.

الشكل رقم (23) عدد توقفات الفرن بعد تركيب فوهة اللهب الدورانية

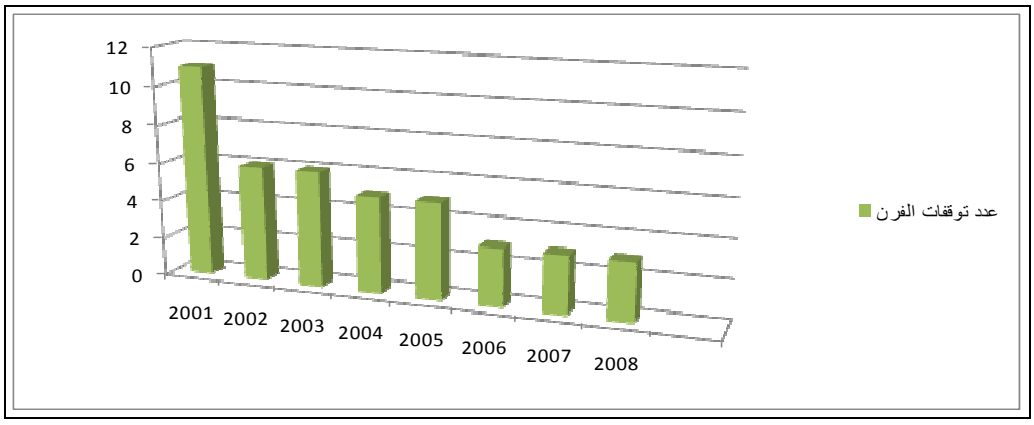

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم "30".

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن عدد توقفات الفرن قد انخفضت من 11 توقفا في سنة 2001 إلى 3 توقفات في سنوات 2006-2007-2008، أي بعد تركيب جهاز فوهة اللهب الدورانية وهذا ما يحقق تحسنا في كمية الكلنكار المطهاة وبالتالي يزيد في كمية الإسمنت المنتج. والاقتصاد في الموارد ، والتي تتمثل في الأجر الأحمر .إذن هذه التكنولوجيا ، التي استثمرت فيها المؤسسة ، تعمل على مراعاة وإدماج البعد البيئي في العملية الإنتاجية بتحقيق الفعالية الاقتصادية ، إنتاج أكبر ، واقتصاد في كمية الموارد المستعملة

الجدول رقم: (31) كمية الآجر المستهلكة في فرن التسخين

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية المستهلكة (كغ/ طن إسمنت)	2.5	2.5	2	1.7	1.5	1	1	1

المصدر: مصلحة السيرورة والجودة والبيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم: (24) كمية الآجر المستهلكة في فرن التسخين .

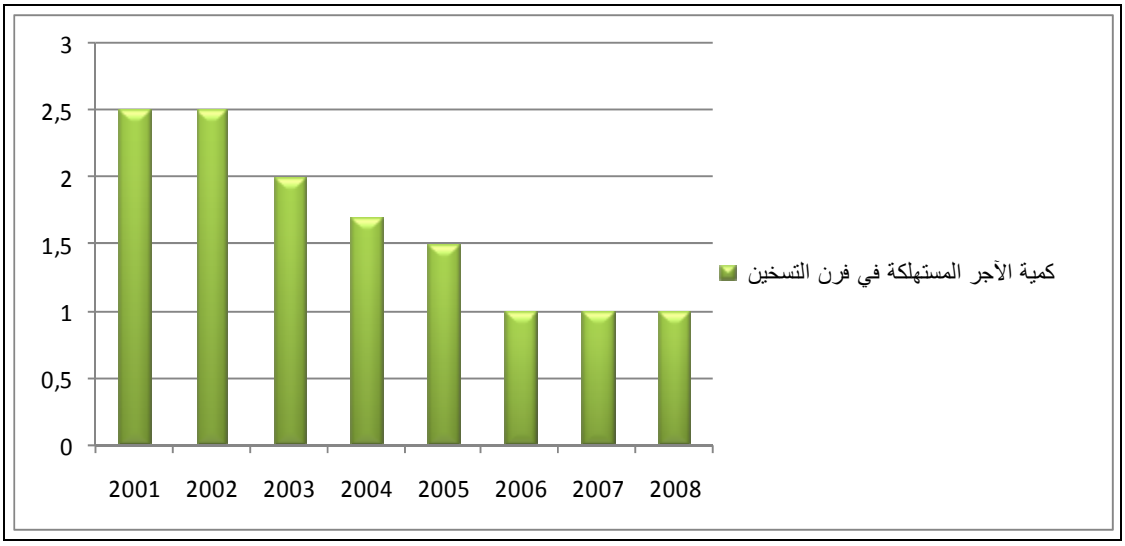

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم"31".

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه بعد تركيب فوهة اللهب الدورانية إنخفضت كمية الآجر المستعمل في عملية طهي الكلنكار، فبعدما كانت تقدر بـ 2.5 كغ لطهي 1 طن من الكلنكار سنتي 2001 - 2002، انخفضت كمية الآجر إلى1 كغ لطهي نفس الكمية سنوات 2006-2007-2008 ، وهذا ما أدى لتخفيض تكاليف طهي مادة الكلنكار، وقلل من عدد التوقفات الناجمة عن تجديد الآجر المتشقق أوالمنكسر، وهذا ما حسن في كمية الإسمنت المنتجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-2 البعد البيئي لوظيفة البحث والتطوير :

يعتبر قسم البحث والتطوير من أهم أقسام مؤسسة إسمنت عين لكبيرة ، حيث يعمل على تطوير مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة ، إذ يعمل على تسيير استثمارات المؤسسة في مختلف المجالات وذلك لتطوير الأداء الاقتصادي للمؤسسة وتحتل وظيفة التطوير مكانة أساسية بهذا القسم إذ تعتبر الوظيفة الرئيسية ، في حين تعتبر وظيفة البحث وظيفة ثانوية بهذا القسم ولا تأخذ نفس درجة الأهمية كوظيفة التطوير ، وفي هذا الإطار يعمل قسم البحث والتطوير بممارسة وظيفة البحث بمساعدة مكتب دراسات مختص بالدراسات في مختلف المجالات وليس بالاعتماد على قدراته الذاتية .

وفيما يتعلق بالبعد البيئي لوظيفة البحث ، قام قسم البحث والتطوير بإجراء عدة بحوث ودراسات بيئية ، من أهمها دراسات الأثر ودراسات المخاطر التي تتعلق بنشاط المؤسسة ، ويعد مركز الدراسات التقنية لمواد البناء "CETIM" ببومرداس هو مكتب الدراسات المعتمد لدى المؤسسة

وفيما يلي مختلف الدراسات البيئية التي قامت بها المؤسسة بالاعتماد على مركز الدراسات التقنية ، وتتمثل في دراسات الأثر ودراسات المخاطر

جدول رقم (32) الدراسات البيئية التي قام بها قسم البحث والتطوير بالاعتماد على مركز الدراسات التقنية

الدراسة	تاريخ إجراء الدارسة	تكلفة الدراسة
دراسة للتدقيق البيئي لمحجرتي الكلنكار والمارن	2007/12/21	500000.00دج
دراسة للتدقيق البيئي لمحجرة جبل مجونس	2008/12/14	500000.00دج
دراسة الأثر في إطار إنجاز خط إنتاج رقم 02	2011/02/12	1920000.00دج
دارسة الأثر لإنجاز محطة لتوزيع البنزين	جانفي 2012	500000.00 دج
دراسة المخاطر المتعلقة بإنجاز محطة لتوزيع البنزين	جانفي 2012	500000.00دج

المصدر : قسم الموارد البشرية وقسم المحاسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-3-البعد البيئي في وظيفة المحاسبة :

على مدار العشر سنوات الأخيرة قامت مؤسسة عين الكبيرة بمجهودات معتبرة في مجال الإستثمار الموجه لحماية البيئة ، وقدرت معدل الاستثمار بـ 25 % بالمتوسط من رقم الأعمال على مدار سنوات 2006 – 2007 - 2008، وهذا بهدف تقليل التأثيرات الصادرة عن أنشطتها أومنتوجاتها ، لذا تعد من أهم المؤسسات الجزائرية التي استثمرت أموالا كبيرة في هذا الإطار وأعطت اهتماما معتبرا للأطراف ذوي العلاقة بها خاصة سكان المناطق المجاورة للمصنع، والذين يتأثرون بصفة مباشرة أوغير مباشرة بإنبعاثات المصنع
(الخربة، عين الكبيرة، الدهامشة) ، هذه المناطق شهدت في السابق تضررا من جراء الإنبعاثات الجوية للغبار والغازات السامة.

جدول رقم (33) يوضح مساهمات المؤسسة المالية في إطار المسؤولية البيئية "المحاسبة البيئية "

مساهمات المؤسسة المالية في إطار لمسؤولية البيئية"2000-2011"	رقم أعمال المؤسسة 2011	النسبة المئوية
1582051857	6141116253	%25.76

المصدر : قسم المحاسبة

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن مساهمة المؤسسة المالية في إطار المسؤولية البيئية معتبرة ، إذ قدرت بنسبة 25.76%، وهو ما يؤكد مدى الأهمية التي توليها المؤسسة للبعد البيئي ، من خلال الاستثمارات البيئية الموجهة لحماية البيئة من التلوث .للإشارة هذه المبالغ المالية خصصتها المؤسسة لشراء مصافي الهواء les filtre، حيث يعتبر أكبر استثمار للمؤسسة في هذا المجال بتركيب الفيلتر AF2006 بتاريخ 2006/05/01 ، حيث كلفها مبلغ 994230057.44 دج[1]" للإطلاع على الاستثمارات التي خصصتها المؤسسة لشراء وتجديد الفلاتر les Filtres ارجع للملحق رقم "11"

هذا وتعد سنوات 2008/2007/2006، من أهم السنوات التي خصصت فيها المؤسسة مبالغ مالية معتبرة للاستثمارات البيئية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (34) نسبة الاستثمار البيئي مقارنة برقم الأعمال المحقق سنوات 2006-2007- 2008

السنة	رقم الأعمال المحقق	المبلغ المستثمر لحماية البيئة	(بالنسبة إلى رقم الأعمال)%
2006	3.445.231.435.69 دج	1.097.254.750.26 دج	% 32
2007	4.123.529.025.76 دج	1.011.465.776.83 دج	% 25
2008	4.365.000.000.00 دج	737.325.000.00 دج	% 17

المصدر: مصلحة السيرورة و الإنتاج و البيئة.

[1]-تم الحصول على هذه المعلومات من خلال إجراء مقابلة ، مع المكلف بالمحاسبة البيئية للمؤسسة ، بتاريخ 2012/03/26 على الساعة 2:30 زوالا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل بياني : رقم (25) النسبة المئوية للاستثمار البيئي مقارنة برقم أعمال المؤسسة

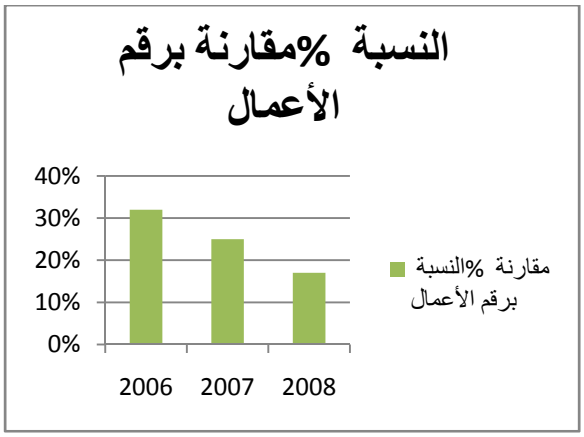

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم"34"

- النسبة المئوية للجدول والشكل البياني السابق توضح أن سنة 2006 وهي السنة التي حققت أعلى نسبة من الاستثمار الموجه لحماية البيئة إذ قدرت بنسبة 32 % من رقم أعمال المؤسسة ، ففي هذه السنة ، باشرت المؤسسة تأسيس أول خطوة لحماية البيئة ، حيث اشترت أكبر وأول تكنولوجيا مستخدمة في مصانع الإسمنت لتصفية الهواء الملوث بغبار الإسمنت والحد من التلوث، وهي المصفاة القماشية le Filtre A manche سنة2006، بمبلغ يقدر ب أكثر من 100 مليار سنتيم .

في حين استمرت المؤسسة في الاستثمار في المجال البيئي لسنوات 2007 ، و2008 ، غير أن ما تم ملاحظته هي انخفاض نسبة الاستثمار ، لكن لا تزال النسبة مقارنة برقم الأعمال معتبرة .

من خلال الأرقام والمعطيات السابقة، يتضح لنا أن مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة ماضية في التزاماتها البيئية وهذا ما نوضحه من خلال ما يلي:

❖ يقدر المبلغ المستثمر الموجه لحماية البيئة بين سنوات 2006 – 2007- 2008 ما مقداره 2.846.045.527 دج وهو مبلغ معتبر يعكس سياسة المؤسسة وتوجهاتها أكثر نحو إعطاء الاعتبار للبعد البيئي.

❖ تنفيذ استثمارات أخرى خلال سنة 2008 متمثلة فيما يلي:

- شراء مبرد (Refroidisseur) للكلنكار وهذا للحد من الغبار المتطاير بمبلغ يقدر بـ 737.235.000 دج.
- استثمار ما مقداره 244.800.000 دج للحد من الغازات والاهتزازات الداخلية والضجيج الناتج عن الهدم بالتفجير في منجم الكلنكار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-4-البعد البيئي لوظيفة الموارد البشرية :

– الكفاءة، التكوين والتحسيس:

في هذا الإطار فقد عملت مؤسسة إسمنت عين لكبيرة على اختيار الأشخاص ذوو الكفاءة في المجالات التي لها تأثير كبير على البيئة كالسيرورة مثلا، وأجرت العديد من التكوينات لإطاراتها خاصة من خلال الدورات التكوينية التي كان يقوم بها المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف CNTPP بالتعاون مع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم مثلما توضحه البيانات التالية.

الجدول رقم: (35) عدد العمال المكونين في مجال حماية البيئة

السنة	2008		2009		2010	
عدد المكونين	النظري	الحقيقي	النظري	الحقيقي	النظري	الحقيقي
	433	292	422	461	433	501

المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن المؤسسة قد أولت لجانب التكوين في المجال البيئي أهمية كبرى خلال سنوات 2008 – 2009 – 2010، كما أن عدد المكونين الحقيقيين قد فاق العدد المقترح للتكوين، وهذا ما يفسر الحاجة لمثل هذا النوع من التكوينات وكذا تنامي الوعي البيئي بين إطارات المؤسسة.

الجدول رقم: (36) نسبة تكاليف التكوين مقارنة بأعباء التوظيف

السنة	2008		2009		2010	
النسبة (%)	المخطط	الحقيقي	المخطط	الحقيقي	المخطط	الحقيقي
	% 01	% 3.88	% 01	% 3.88	% 01	% 4.33

المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

يوضح الجدول أعلاه ارتفاعا في نسبة تكاليف التكوين مقارنة بأعباء التوظيف لسنوات 2008- 2009- 2010، حيث ارتفعت التكاليف من نسبة 3.88 % في سنة 2008 إلى 4.33 % سنة 2010، الشيء الذي يبرز مقدار التكاليف المالية التي تنفقها المؤسسة في مجال توعية عمالها وإطاراتها بأهمية البعد البيئي في إطار العملية الإنتاجية.

كما عملت على تحسيس العمال من خلال توعيتهم بالمخاطر البيئية لهذا النشاط على صحتهم وسلامتهم، وهذا من خلال وجوب إرتدائهم للخوذات والألبسة الواقية حفاظا على صحتهم من المخاطر المحتملة، لكن ما لاحظناه داخل المؤسسة أنها لم تشترط أنظمة الأمن والسلامة المهنية على عمال الشركات المقاولة بالباطن (**sous-traitants**) عكس بعض الشركات العالمية كشركة FORD للسيارات التي تشترط مثلا حصول موردیها على مواصفة ISO14001.

وفي نهاية سنة 2011 ، تحصلت المؤسسة على المواصفة القياسية OHSAS 18001، التي تتعلق بنظام الصحة والسلامة المهنية ، وبعد حصول المؤسسة على هذه المواصفة عملت المؤسسة على تكوين ، الكفاءات والإطارات التي لها علاقة بالأمن ، الصحة انطلاقا من السداسي الأول من سنة 2011، استهدفت المؤسسة تكوين المدققين الداخليين لضمان التطبيق السليم والمراقبة الدورية للنظام المطبق ، وفي هذا الإطار **وضعت المؤسسة برنامج**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكوين من أجل وضع نظام الصحة والسلامة المهنية بالاستناد إلى المرجع OHSAS18001،تعمل المؤسسة على تكوين المراجعين الداخليين للمؤسسة ، والعمل على تطوير تقنيات المراجعة للنظام المدمج "النوعية ، الصحة ، الأمن " وفي هذا الإطار فقد عملت المؤسسة قبل حصولها على المواصفة OHSAS18001، بتاريخ 2011/12/30 ، على تكوين فريق ، بوضع برنامج تكوين للصحة والسلامة المهنية بالاستناد إلى المرجع OHSAS18001،"للإطلاع على محتوى الجدول الذي يتضمن التكوينات التي أعدتها المؤسسة سنة 2011 حول تطبيق المواصفةOHSAS18001 لإجراءات الصحة والسلامة المهنية ارجع للجدول رقم 19" .

جدول (37) يوضح التكوينات البيئية لسنة 2011

الرقم	التكوين	عدد المكونين	المدة	المبلغ	مكان التربص
1	نظام الإدارة الأمن والصحة في أماكن العمل وخارجها	19	2011-04-03 2011-04-09	222680	INCIMعنابة
2	نظام الإدارة الأمن والصحة في أماكن العمل وخارجها	24	2011-04-03 2011-04-28	281280	INCIMعنابة
3	المخاطر الكهربائية	16	2011-03-05 2011-05-03	45312	SoFiM عنابة
4	مخاطر الحوادث	20	2011-05-15	1400060	INCIMعنابة
5	مخاطر الحوادث	19	2011-05-22 2011-05-24	133057	INCIMعنابة
6	مخاطر الحوادث	17	2011-05-29 2011-05-31	119051	INCIMعنابة
7	الفعالية الطاقوية	1	2011-05-09	16520.00	وزارة الصناعة
8	مندوب البيئة	1	2011-06-08 2011-06-09	2000.00	SNTPP-SETIF

المصدر : مصلحة الموارد البشرية

من خلال الجدول الموضح أعلاه للتكوينات البيئية التي أجرتها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف سنة 2011 يتضح لنا أن التكوينات تتم بصفة منتظمة على مدار السنة ، في مراكز تربص وتكوين خاصة وبمبالغ مالية مرتفعة نوعاما ، ومن خلال ملاحظة عدد المكونين بالاستناد للجدول أعلاه ، نلاحظ أن المؤسسة تجري تكوينات جماعية لفرق العمل كالتنفيذيين والمدربين في مجالات مختلفة تتعلق "بتطبيق نظام الإدارة والأمن والصحة في أماكن العمل وخارجها ، المخاطر الكهربائية ، ومخاطر الحوادث " ،كما نلاحظ أيضا تخصيص المؤسسة لتكوينات فردية للمسؤول عن قسم البيئة والجودة والسيرورة ، الذي حظي بتكوينين يتعلقان بالفعالية الطاقوية ، وبتأهيل وظيفة مندوب البيئة.

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ⅳ- إجراءات الاتصال المسؤول وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية

1- إجراءات الاتصال المسؤول بمؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف :

تتعرض المؤسسات الاقتصادية لمجموعة من الضغوطات المختلفة خصوصا ما يتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة " الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة "، ومن خلال تطرقنا في المحور الثاني للعوامل المؤثرة في توجه المؤسسة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، تبين لنا أنها واجهت مجموعة من الضغوطات من الأطراف ذوي العلاقة ، ففي تلك الفترة كان ينظر للمؤسسة بأنها مؤسسة ملوثة ولا تحترم البيئة ، ونتيجة لهذه الضغوطات إتبعت المؤسسة جملة من الإجراءات لتمحي تلك الصورة السلبية التي كانت سائدة عنها لدى الأطراف ذوي العلاقة بها ، فتوجهت المؤسسة لتغير من الصورة السابقة بتبني إستراتيجية للتنمية المستدامة ، شعارها المؤسسة المواطنة وركائزها المسؤولية الاجتماعية والبيئية . وأثناء تطبيق المؤسسة لهذه الإجراءات توجهت باستعمال الاتصال كأهم أدة لنقل صورتها المواطنة والمسؤولة ، وذلك بنقل أثارها البيئية والاجتماعية للأطراف ذوي العلاقة بها ، هذه الأطراف التي كانت تشكل سابقا ضغط على المؤسسة ، وفي هذا السياق تبنت المؤسسة إستراتيجية اتصالية قائمة على أساس خلق التقارب والتفاهم مع الأطراف ذوي العلاقة وتغير صورتها لديهم بما يتوافق مع سياساتها الجديدة المبنية على أساس المسؤولية الاجتماعية والبيئية .

،إنطلاقا من هذا التمهيد يمكننا أن نتساءل :
ماهي الإجراءات الاتصالية التي تبنتها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة لنقل التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ؟ وكيف ساهم الاتصال في تقريب وجهات النظر بينها وبين الأطراف ذوي العلاقة بها؟

1-1-إجراءات الاتصال الاتصال الداخلي حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية

الاتصال المسؤول وإجراءاته على المستوى الداخلي للمؤسسة :

الاتصال البيئي:

تراعي المؤسسة البعد البيئي ، في عملياتها الاتصالية إذ تمارس الاتصال البيئي في المؤسسة بصور مختلفة من أبرزها **الملصقات البيئية** حول نظام الإدارة البيئية (*)"يمكن الإطلاع على ملصقة تشمل الاتصال حول البعد البيئي التحسيسي لتطبيق نظام الإدارة البيئية الإيزو 14001" كنموذج عن ممارسة الاتصال البيئي بالمؤسسة .

حيث تستعمل المؤسسة الاتصال البيئي لتوعية وتحسيس العمال بمتطلبات نظام الإدارة البيئية إيزو 14001، وكيفية تطبيقه من خلال تكييف متطلبات حماية البيئة في جميع وظائف العمال " كل عمال المؤسسة معنيين "

بالإضافة لاستعمال الملصقات تستعمل المؤسسة **مجلة الإدارة** **Revue de direction** كوسيلة للاتصال البيئي الداخلي بالمؤسسة حيث تشمل هذه المجلة على تقييم للمراجعة البيئية لمختلف أنشطة المؤسسة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، حيث تتاح هذه المجلة لجميع عمال المؤسسة لإيصال المعلومة " الرسالة البيئية " للجميع ، وهذا لتحقيق التوعية ، التحسيس ، والتحفيز على تحقيق الفعالية البيئية في الأداء البيئي للمؤسسة .

* - للإطلاع على نموذج لملصقة بيئية حول نظام الإدارة البيئية ، إرجع إلى الملحق رقم 04

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تستعمل المؤسسة أيضا في إطار سياسة الاتصال البيئي الدعائم السمعية البصرية ، في مختلف الاجتماعات التي تتعلق بالأنشطة والخطط البيئية للمؤسسة ، فمن خلال إطلاعي على ملف يحتوي على صور ، تسجيلات سمعية بصرية ، عروض تقديمية ، أعدتها المؤسسة بتكليف المندوب البيئي ،استعملت المؤسسة الدعائم السمعية البصرية لتوضيح السياسة البيئية للمؤسسة دائما في إطار التحسين المستمر .

أيضا من خلال الملاحظة الشخصية للطالبة ، لاحظت أن المؤسسة لتحقق أهداف الاتصال البيئي بفعالية تستعمل مختلف أشكال وأنماط الاتصال بالمؤسسة " اتصال صاعد، نازل ، أفقي " .

كما تستعمل المؤسسة دائما في إطار سياسة الاتصال البيئي حول الأداء البيئي للمؤسسة ومتطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية الاتصال الشخصي لتحسيس العمال ، حيث يقوم مدير قسم الجودة ، البيئة والسيرورة ، بالتنقل يوميا بمنطقة الإنتاج ، وتصحيح أخطاء العمل التي تتعلق بالبعد البيئي .

الاتصال الاجتماعي : في إطار تحقيق سياسة اتصالية مسؤولة تستعمل المؤسسة الاتصال الاجتماعي كأهم أنواع الاتصال المسؤول ،خصوصا فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية لتحقيق التوعية والتحسيس وفي هذا الإطار تقوم المؤسسة بمايلي :

- تنظم المؤسسة دورات تدريبية كل ثلاث أشهر " لعرض المناورات التدريبية لرجال الحماية المدنية" تهدف هذه المناورات التدريبية إلى توعية العمال بإجراءات الأمن ، وتعزيز ثقافة الحماية والسلامة لدى العمال
- توزع المؤسسة أدلة إرشادية كتابية للعمال الجدد ، فمع بداية مشوارهم المهني يقوم المسؤول المباشر بتوعيته بمناطق الخطر بالمؤسسة ، وكيفية التعامل أثناء وقوع الأخطار
- تنشر المؤسسة ملصقات تعليمية وإرشادية في جميع أرجاء المصنع ، عادة يدور مضمون هذه الملصقات حول "توجيه إرشادات للعمال لارتداء ملابس الوقاية المهنية ، ملصقات توعوية صحية ، ملصقات توضيحية لمناطق الخطر بالمصنع ، ملصقات إرشادية حول منطقة التجمع في حالة الخطر والطوارئ " للإطلاع على محتوى الملصقات ارجع للمرجع رقم "04 ".
- **تقييم للاتصال المسؤول الداخلي :** من خلال عرض سياسة الاتصال الداخلي فيما يتعلق بنقل الآثار البيئية والاجتماعية يتضح لنا مدى أهمية الاتصال الداخلي فيما يتعلق بالصحة ، السلامة المهنية ، حماية البيئة ، إذ يساهم الاتصال في توعية وتحسيس العمال ورفع درجة الوعي لديهم ، وباكتسابهم ثقافة وقيم المحافظة على البيئة ، الصحة ، والسلامة المهنية فكما لاحظنا أن أنشطة الاتصال البيئي ، وأنشطة الاتصال الاجتماعي يلعبان دورا بارزا في السياسة الاتصالية الداخلية المسؤولة للمؤسسة .

وسائل الاتصال الداخلي : ا

الهاتف الداخلي: هو من أكثر الوسائل استعمالا داخل المؤسسة

التعليمات والمراسلات: مثل الإعلان، تقارير، تعليمات إدارية

ومن خلال الملاحظة الشخصية للطالبة ، فأهم وسيلة اتصال بالمؤسسة هي شبكة الاتصال الداخلية **Outlook " الأنترانات"**، تحتوي على كل المعلومات التي تتعلق بالإنتاج ، وسيرورة عمل المصنع ككل ، جميع هذه المعلومات في متناول العمال بالمؤسسة ، بالإضافة لهذه المعلومات ، تستخدم المؤسسة هذه الوسيلة لإرسال الوثائق والمراسلات بسرعة لجميع المديريات والمصالح تماما كطريقة البريد الإليكتروني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلة المديرية : revue de la direction

تعد المؤسسة مجلة المديرية سنويا حيث تعتبر بمثابة تقرير عن أداء المؤسسة لمختلف أنشطتها ، وهي عبارة عن تدقيق عام « Audit générale »لأداء المؤسسة ، تشمل أيضا تقيم للنقائص وكذا العوائق التي تواجه المؤسسة في تحقيق أهدافها ، ومن أهم مزايا هذا التدقيق أنه يسمح للمؤسسة بتصحيح الأخطاء والانحرافات في أداء الأهداف لمختلف أنشطة المؤسسة ، تنجز المؤسسة هذه المجلة مرة في السنة للتعرف على مدى تحقيق الأهداف المخططة ، ويشمل الأداء البيئي للمؤسسة حيزا ضمن هذه المجلة ، وذلك لنشر الأهداف البيئية التي حققها قسم الجودة والبيئة والصيرورة خصوصا فيما يتعلق بالإنبعاثات ، تسيير النفايات ، والاستغلال العقلاني للموارد ....والتدقيق البيئي في إطار المواصفة إيزو 14001.

حيث تعتبر هذه المساحة بمثابة اتصال بيئي داخلي بالمؤسسة ، تتجسد أهمية هذه المساحة ضمن المجلة في الإفصاح عن الأداء البيئي الذي حققته المؤسسة ، كما تشمل هذه المجلة أيضا مساحة مخصصة للأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال التقرير الذي يعده قسم المحاسبة ، تعتبر هذه المساحة مهمة في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي المالي للمؤسسة .

إذن يتضح لنا أن هذه المجلة كوسيلة اتصال بالمؤسسة تخصص حيزا للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي ضمن الأداء الكلي للمؤسسة ، وهو ما يدل أن المؤسسة تمارس سياسة اتصالية مسؤولة لنقل أثارها البيئية والاجتماعية من خلال أدائها البيئي والاجتماعي ، خصوصا وأن هذه المجلة تنشر في المؤسسة وتوزع على مختلف الأقسام بالمؤسسة **" اتصال داخلي"** ، كما ينشر تقرير عن المجلة بالموقع الإليكتروني بالمؤسسة **" اتصال خارجي".**

• 1-2-إجراءات الاتصال المسؤول الخارجي للمؤسسة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية :

إجراءات الاتصال المؤسساتي:

- المناسبات والاحتفالات :

في مختلف المناسبات والأحداث التي مرت على المؤسسة ، شهدت المؤسسة أهم مناسبتين منذ تأسيسها ، وهما حصولها على المواصفة ، إيزو "14001حول" نظام الإدارة البيئية"بتاريخ 2008، والمواصفة OHSAS"18001"حول نظام الصحة والسلامة المهنية ديسمبر 2011، وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بتنظيم احتفالات للإعلان والإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي ، إذ تعتبر الاحتفالات من أهم أدوات الاتصال خصوصا عندما يتعلق الأمر بنقل صورة معينة عن المؤسسة ، فكثير من الباحثين في مجال الاتصال والعلاقات العامة يعتبرون الاحتفالات من أهم الأنشطة الاتصالية التي تدعم وتحسن صورة المؤسسة وتحسن علاقتها مع جماهيرها ، حيث يعتبرها وليام بيجو على أنها من أهم أدوات العلاقات العامة ، لذا إستعملت المؤسسة هذه الوسيلة للإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي "للأطراف ذوي العلاقة بها" من خلال دعوتهم بهدف بناء علاقات إيجابية معهم ونقل رسالة مسؤولة لهم، وتقريب وجهات النظر بينهم ففي فترة معينة كما تم الإشارة في هذه الدراسة إلى أن المؤسسة تعرضت لضغوطاتهم إذ كانت طبيعة العلاقة معهم متوترة وصورة المؤسسة لديهم سلبية ، ومن أهم هذه الأطراف الذين استهدفتهم المؤسسة "السلطات المحلية ، مديرية البيئة ، جمعية أمراض الربو ، وسائل الإعلام إذاعة ، صحافة... " .

تهدف المؤسسة من إقامة الاحتفالات إلى التقريب بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها لتبني صورة مؤسساتية مبنية على المواطنة واحترام البيئة والمجتمع ومن أهم هذه الأحداث التي نظمها قسم الاتصال بالمؤسسة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

•**المناسبة الأولى: 2008:** نظمت المؤسسة احتفالا بمناسبة حصول المؤسسة على المواصفة إيزو 14001، المتعلقة بنظام الإدارة البيئية ، تضمنت هذه المناسبة زيارة وزير البيئة ، وبحضور كل من "الوالي، السلطات المحلية،مدير البيئة ، وبتغطية مختلف وسائل الإعلام للحدث ، بالإضافة لتوجيه الدعوة لمختلف مدراء مجمعات الإسمنت ، وذلك بهدف تحفيزهم على تبني إجراءات حماية البيئة في مؤسساتهم ، بالإضافة إلى حضور ، عمال المؤسسة "

•**تحليل المناسبة بالاعتماد على: نموذج هارولد لازويل**

الرسالة : تحمل رسالة هذه المناسبة توجه المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها البيئية تجاه المجتمع وتجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها بالحصول على المواصفة القياسية إيزو 14001"حول تطبيق نظام الإدارة البيئية "، كأهم مؤشر على الأداء البيئي للمؤسسة ، تنقل هذه الرسالة بناء صورة مسؤولة ومواطنة للمؤسسة وذلك باحترامها البعد البيئي وإدماجه في نشاطاتها .

الوسيلة : استعملت المؤسسة مختلف وسائل الإعلام للإفصاح عن أثارها البيئية بالحصول على المواصفة إيزو 14001 حول تطبيق نظام الإدارة البيئية ، حيث غطت الحدث ونقلت صورة إيجابية عن المؤسسة باحترامها البعد البيئي في نشاطها الإنتاجي "صحافة ، إذاعة ،تلفزيون".

الجمهور : وجهت المؤسسة الدعوة لمختلف الأطراف ذوي العلاقة الذين كانوا يشكلون سابقا ضغط على المؤسسة ، فاستهداف المؤسسة لهم كان مقصودا بهدف التأثير فيهم وتحسين علاقتها معهم.

رجع الصدى: من خلال نقل المؤسسة لأثارها البيئية والاجتماعية، تغيرت صورة المؤسسة لدى الرأي العام بهذا الإجراء من مؤسسة ملوثة إلى مؤسسة تتوجه للمواطنة

• **المناسبة الثانية** بتاريخ 2011/12/31: في إطار توجه المؤسسة بتطبيق نظام إدارة مدمج ، وبعد حصول المؤسسة على مواصفة قياسية في مجال البيئة وهي المواصفة القياسية إيزو 14001، ، توجهت المؤسسة لتعزيز إجراءات المسؤولية الاجتماعية ، حيث تحصلت على المواصفة OHSAS 18001 ، وبمناسبة هذا الحدث نظمت المؤسسة احتفالا بتنسيق المكلف بالاتصال وأقامت **"مأدبة غداء "**،واستدعت بهذه المناسبة عدة أطراف" كرئيس المحكمة لولاية سطيف، مدير البيئة ، رؤساء الصحف ، بالإضافة لكافة العمال بالمؤسسة

تحليل المناسبة بالاعتماد على نموذج هارولد لازويل :

•**الرسالة** : تضمنت نقل الآثار الاجتماعية للمؤسسة، تجاه الأطراف ذوي العلاقة بها ، وذلك بنقل صورة معينة للمؤسسة ، وهي صورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بالحفاظ على صحة العمال وسلامتهم المهنية، وتعزيز مختلف الإجراءات المتعلقة بهذا الهدف

•**الوسيلة**: الصحافة المكتوبة ، حيث وضعت المؤسسة "إعلان نشرته في الصحافة بمناسبة حصولها على المواصفة إيزو 18001.

•**الجمهور** : دائما الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وهذا لكسب تأييدهم وبناء صورة المؤسسة المواطنة لديهم .

• **رجع الصدى** : أثر هذا الإجراء الذي قامت به المؤسسة ، على العمال ، إذ منحهم ، نوع من الثقة والإطمئنان بالمؤسسة ، فحسب تصريح المكلف بالاتصال إستقر عدد العمال بالمؤسسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **إجراءات الاتصال في وسائل الإعلام :**
- **ـ الصحافة :**

بعدما ساهمت الصحافة المكتوبة في التأثير في سلوك المؤسسة والضغط عليها بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تناولت الصحافة الوطنية مشكلة التلوث الناتج عن مصنع الإسمنت بعين لكبيرة سطيف وأثاره على الصحة العمومية التي ألت للتدهور باستفحال مرض الربو ، حيث نقلت الصحافة في هذه المرحلة"**مرحلة عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية** " صورة المؤسسة الملوثة للرأي العام ، حيث كانت علاقة المؤسسة في هذه الفترة متوترة مع الصحافة .

لذا بعد التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية سارعت لتحسين علاقتها مع الصحافة خصوصا بعد تغيير المؤسسة لأهدافها الاقتصادية ، بما يتوافق مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة بها الذين تأثروا بنشاطها الصناعي الملوث سابقا قبل سنة 2006 ، في هذه المرحلة استعملت المؤسسة الصحافة المكتوبة كوسيلة اتصال لنقل أدائها البيئي والاجتماعي ، حيث نشرت عدة مقالات بالصحافة الوطنية عن أهم الإجراءات التي طبقتها ، لنقل صورة إيجابية عن المؤسسة تعكس مواطنة المؤسسة بالتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية .

فكان استعمال المؤسسة للصحافة في هذه المرحلة "**مرحلة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية** " غالبا ما يكون بتوجيه دعوى للصحافة الوطنية بتغطية أهم الإجراءات التي حازت عليها المؤسسة في هذا المجال " كمناسبة حصول المؤسسة على المواصفة إيزو 14001، والمواصفة O H S A S 18001"، للإطلاع دور الصحافة في نقل صورة المؤسسة المواطنة ارجع للملحق رقم 12".

- **الإذاعة المحلية:** كما أشرنا سابقا أن إذاعة سطيف الجهوية ساهمت في الضغط على المؤسسة بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، من خلال نقل انشغالات المواطنين الذين تأثروا من نشاط المؤسسة الصناعي الملوث ، حيث نقلت الإذاعة بتلك الفترة صورة المؤسسة الملوثة للرأي العام .

لكن بعد التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، توجهت المؤسسة لنقل صورة المؤسسة المواطنة وتغيير الصورة السابقة ، حيث قام مدير المؤسسة شخصيا بإجراء عدة لقاءات صحفية بإذاعة سطيف الجهوية لتوضيح سياسات المؤسسة ، وأدائها الاجتماعي والبيئي ، كما استغلت المؤسسة هذه الوسيلة أيضا في تغطية أحداث ومناسبات المؤسسة خصوصا لأهم مناسبتين للمؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهما :

" مناسبة حصول المؤسسة على المواصفة إيزو 14001، والمواصفة O H S A S 18001".

بالإضافة لهذه الوسائل التي تساهم في تحقيق صورة طيبة عن المؤسسة ، وبناء علاقة ثقة مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، تستعمل المؤسسة وسائل اتصالية أخرى يمكن الإشارة لها كما يلي :

- **الملتقيات:** تشارك المؤسسة بمختلف الملتقيات التي تنظمها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بإرسال مندوب البيئة ، والتي تكون عادة حول مواضيع مختلفة "كتكنولوجيات الإنتاج النظيف ، طرق تسيير النفايات الصناعية التطبيق الفعال لنظم الإدارة البيئية بالمؤسسات الصناعية من خلال المواصفة إيزو 14001، ....هذه الملتقيات تفيد المؤسسة بتزايد الخبرة البيئية لدى مندوب البيئة .
- **المعارض:** تشارك المؤسسة سنويا بالمعرض الدولي للجزائر العاصمة ، بعرض منتجاتها وتوضيح طرق إنتاجها ومختلف التكنولوجيات التي تعتمد عليها في العملية الإنتاجية ، حيث تساهم المعارض في نقل صورة مؤسساتية عن المؤسسة ونقل أثارها البيئية من خلال تكنولوجيات الإنتاج النظيف التي تستخدمها."**كالمصفاة القماشية** "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المسابقات:** تشارك المؤسسة في المسابقات التي تنظمها وزارة البيئة ، حيث تحصلت المؤسسة في سنة 2009 على الجائزة الوطنية الثانية لحماية البيئة .
- **استعمال أدوات العلاقات العامة** : تستعمل المؤسسة أهم وسائل العلاقات العامة في نقل صورة مواطنة ومسؤولة عن المؤسسة لجماهيرها الخارجية "**خصوصا الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة** "، ومن أهم هذه الوسائل هي الرعاية والأنشطة الخيرية للمؤسسة بالمجتمع المحلي "أو المحيط الخارجي للمؤسسة" ، تعتبر هذه الأنشطة مقصودة لنقل رسائل اتصالية للمجتمع المحلي بمسؤولية المؤسسة الاجتماعية ، وذلك بهدف تأسيس صورة المؤسسة المواطنة أمام المجتمع والأطراف ذوي العلاقة بها .

جدول(38) يوضح أنشطة الاتصال المتعلقة بالعلاقات العامة وأطرافها

الأطراف / نوع الأنشطة	منظمات المجتمع المدني	نوادي رياضية	مساجد	هيئات محلية البلدية
الرعاية	جمعية الشفاء لإدماج مرضى الربو والحساسية	النوادي الرياضية الجوارية لدائرة عين لكبيرة	/	/
التمويل	/	فريق وفاق سطيف	/	/
الأعمال الخيرية	/	/	هبات لمساجد مختلفة بولاية سطيف	المساهمة بمبلغ مالي لقفة رمضان

المصدر : قسم الاتصال

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن المؤسسة تمارس نشاط اتصالي مسؤول ، إذ تعتمد على أهم وسائل العلاقات العامة لتحسين صورة المؤسسة ، من مؤسسة ملوثة إلى مؤسسة مواطنة ومسؤولة أمام مجتمعها.

وسائل أخرى :

الموقع الإليكتروني : WWW. SAEK. DZ

يتضمن معلومات عن سياسة المؤسسة ، كمية الإنتاج وبطاقة فنية عن منتجات المؤسسة ،ومختلف المتعاملين الذين تتعامل معهم المؤسسة .

الاتصال عن طريق E-mail : يعمل بنفس طريقة Outlook ،إلا أن email خارجي و Outlook داخلي، ونجده عند المدراء فقط.

اللوحات الإعلانية والملصقات: حيث تستهدف المؤسسة وضعها في أكثر الأماكن شعبية إذ توجد لوحة إعلانية لمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، بملعب 8 ماي 45 ، تحتوي هذه اللوحة الإعلانية على صورة لقميص لاعبي وفاق سطيف ، باللون الأبيض والأخضر، عليه شجرة خضراء ومكتوب عليه شعار المؤسسة ، وهذا لنقل رسالتها البيئية إلى أكبر عدد ممكن من الجماهير .[1]

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات : من خلال إجراء مقابلة مع المسؤول عن قسم الاتصال بالمؤسسة : السيد علاق كمال ،2012/01/30، على الساعة 2:30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلاقا من التعرف على مختلف الإجراءات الاتصالية التي استعملتها المؤسسة لنقل أثارها الاجتماعية والبيئية ، يتضح لنا أن المؤسسة تمارس سياسة اتصالية مسؤولة وموجهة لتغيير صورة المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة بها من" **صورة المؤسسة الملوثة إلى صورة المؤسسة المواطنة** "، كما تستهدف هذه السياسة الاتصالية أيضا تقريب وجهات النظر لدى الأطرف ذوي العلاقة بالمؤسسة وكسب ثقتهم ، وتأييدهم
فكيف ساهمت هذه السياسة الاتصالية المسؤولة التي تبنتها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف في تقريب وجهات النظر بينها وبين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها .؟ وهو ما سنوضحه في العنصر التالي

2- أثر الاتصال المسؤول في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة :

للتعرف على أثر الاتصال تجاه الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أجرينا صبر أراء مع أهم الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، وعرضنا نتائج صبر الآراء في جدولين ، **"جدول رقم 39"** يوضح مقارنة صورة المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة بها سابقا قبل سنة 2006، وحاليا في سنة 2012، وانطلاقا من نتائج هذا الجدول، حاولنا توضيح طبيعة العلاقة بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها سابقا وحاليا ، وأثر الاتصال المسؤول الذي استعملته المؤسسة كما وضحناه سابقا في الإجراءات الاتصالية التي اتخذتها المؤسسة للاتصال حول الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في تغيير طبيعة العلاقة ، وتحقيق التقارب مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة في"الجدول رقم 40".
وانطلاقا من نتائج الجدولين "الجدول رقم 39، والجدول رقم 40"يمكننا الإجابة على التساؤل الذي طرحناه حول أثر الاتصال المسؤول في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة

جدول رقم "39 "يوضح مقارنة بين صورة المؤسسة سابقا وحاليا مع الأطراف ذوي العلاقة

الأطراف ذوي العلاقة	صورة المؤسسة سابقا "قبل سنة 2006"		صورة المؤسسة حاليا سنة "2012"	
	سلبية "مؤسسة ملوثة"	إيجابية "مؤسسة مواطنة"	سلبية "مؤسسة ملوثة"	إيجابية "مؤسسة مواطنة"
العمال**"ممثل نقابة العمال"**	-----			+++
منظمات المجتمع المدني**"رئيس جمعية الشفاء لمرضى الربو"**	-----			+++
مديرية البيئة **"المسؤول عن قسم المنشآت المصنفة"**	-----			+++
المواطنين	-----			+++
إذاعة سطيف **"الصحفي الذي تناول ملف مصنع الإسمنت"**	-----			+++

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على استطلاع أراء الأطراف ذوي المصلحة من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع الأطراف ذو العلاقة بالمؤسسة

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن صورة المؤسسة سابقا ، تختلف عن صورة المؤسسة الحالية حيث كان ينظر إليها سابقا قبل سنة2006 على أنها مؤسسة ملوثة وبالتالي فصورة المؤسسة كانت سلبية ، أما حاليا فقد تغيرت صورة المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة إلى صورة المؤسسة المواطنة التي تعكس صورة إيجابية عن المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة بها ، وفي هذا الإطار يمكننا أن نتساءل عن أثر الاتصال المسؤول في تغير صورة المؤسسة لدى الأطراف ذوي العلاقة ، ودوره في تقريب وجهات النظر بينهم من خلال طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة ، والجدول رقم 40 يوضح ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم: (40) العلاقة الاتصالية بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذوي العلاقة :

الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة	طبيعة العلاقة سابقا قبل 2006	طبيعة العلاقة حاليا2012	نوع الاتصال المسؤول الذي استعملته المؤسسة لتقريب وجهات النظر
العمال"**ممثل نقابة العمال"**	استياء من بيئة العمل	الرضي بالوضع العام بالمؤسسة نتيجة الالتزام الاجتماعي والبيئي للمؤسسة.	اتصال بيئي ، اتصال اجتماعي
منظمات المجتمع المدني **"رئيس جمعية الشفاء لمرضى الربو"**	علاقة تعارض نتيجة تأثر المجتمع المحلي "السكان" بآثار التلوث بانتشار مرض الربو والحساسية	علاقة ودية ، وعلاقة رضا نتيجة عودة الأوضاع البيئية بالمنطقة لحالتها مع استقرار عدد المرضى	اتصال بيئي
مديرية البيئة **"المسؤول عن قسم المنشآت المصنفة"**	علاقة تعارض ، نتيجة مخلفات المصنع البيئية ، حيث استعملت مديرية البيئية إرسال عدة إعذارات للمؤسسة ، فكانت العلاقة متوترة بينهما	علاقة ودية ، لانتهاء مشكل التلوث الذي كان يسببه المصنع والتزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية من خلال المراجعة البيئية المستمرة.	اتصال بيئي
المواطنين	علاقة تعارض واستياء من المؤسسة نتيجة تأثرهم صحيا بشكل مباشر بالتلوث بغبار الإسمنت	علاقة عادية ، مع ارتياح المواطنين نتيجة زوال التلوث البيئي الذي كانت تشهده المنطقة	اتصال مؤسساتي مسؤول
إذاعة سطيف **"الصحفي الذي تناول ملف مصنع الإسمنت"**	علاقة تعارض كونها تنقل انشغالات المواطنين وتهدف لتحقيق التنمية المحلية	علاقة رضا ، نتيجة التزام المصنع بمسؤوليته الاجتماعية والبيئية	اتصال بيئي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على استطلاع أراء الأطراف ذوي المصلحة من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع الأطراف ذو العلاقة بالمؤسسة .

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة لم يكونوا راضين عن المؤسسة سابقا قبل سنة 2006، وذلك لتعارض نشاطها الصناعي الملوث مع مصالحهم في تلك الفترة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة العلاقة حاليا مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة هي علاقة جيدة نتيجة لالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، إذ ساهم الاتصال بشكل أساسي في تحسين طبيعة العلاقة وتقريب وجهات النظر بينهم كونه نقل أثار المؤسسة الاجتماعية والبيئية من خلال اعتماد ه على سياسة اتصالية مسؤولة ، تشمل "اتصال بيئي ، واتصال اجتماعي ،كذا مجتمعي أو مؤسساتي" ،حول إجراءات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، هذه السياسة التي وضحناها سابقا في مختلف الإجراءات الاتصالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة التي اعتمدت على مختلف وسائل ودعائم الاتصال ، سواء داخل المؤسسة ، أو خارج المؤسسة ، حيث ساهمت هذه الدعائم الاتصالية في تغير طبيعة العلاقة بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها ، كما ساهمت في تحسين صورتها لديهم وتغير طبيعة العلاقة وتحقيق التقارب معهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل :

لقد إحتوى هذا الفصل على مجموعة من العناصر التي تم الوقوف عليها بالمؤسسة محل الدراسة من خلال الاعتماد على الملاحظات ، وإجراء المقابلات مع مختلف مدراء أقسام المؤسسة في مختلف الوظائف ، والاعتماد على وثائق المؤسسة ، حيث مكنتنا هذه الأدوات من إجراء مختلف متطلبات دراسة و تشخيص حالة مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف فيما يتعلق بتطبيقاتها لتوجه التنمية المستدامة ، والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، وسياساتها الاتصالية للتعامل مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها .

فمن خلال المسار التطبيقي للدراسة تبين أن المؤسسة تطبق توجهات التنمية المستدامة ورهانات الاتصال المسؤول ، وذلك نابع من رهانات التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية ، التي وجدت نفسها ملزمة على الاندماج في هذا المسار لتحقق الاستمرار والبقاء ، خصوصا وأن متطلبات الأطراف ذوي العلاقة بها من أهم دوافع الالتزام والتوجه لتطبيق وممارسة التنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسة .

هذا ومن خلال التعمق في ممارسات المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية كأهم تطبيقات التنمية المستدامة ، اتضح لنا أن المؤسسة وجدت نفسها بعد تحقيق الالتزام أمام خيار الاتصال المسؤول كأهم الأدوات التي تسهم في تحسين صورتها وتقريب وجهات النظر من مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، فعدم رضاهم عن سياسة المؤسسة قد يشكل تهديدا لبقاءها واستمرارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستنتاجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات :

استنتاجات تتعلق بالتنمية المستدامة :

من خلال تشخيص وضعية المؤسسة باستخدام أداة التحليلSWOT ، نستنتج أن المؤسسة تطبق مختلف آليات تحقيق التنمية المستدامة وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمعايير الدولية حول التنمية المستدامة ، وتطبيق تكنولوجيات الإنتاج النظيف ، و تسيير النفايات ، وفيما يلي النتائج التي تتعلق بهذا المحور:

- ❖ تحوز المؤسسة على مختلف المواصفات المتعلقة "بالجودة ، الأمن والسلامة المهنية والبيئة " ، وهو ما يؤكد على سياسة مؤسسة إسمنت عين لكبيرة وتوجهها لتطبيق التنمية المستدامة ، ومن أهم المواصفات التي حازت عليها المؤسسة المواصفة " ISO 9001"، حول الجودة ، والمواصفة القياسية " ISO 14001" حول تطبيق نظام الإدارة البيئية ، والمواصفة " OHSAS 18001 " حول نظام الصحة والسلامة المهنية .
- ❖ تتبنى المؤسسة تقنيات الإنتاج النظيف كأهم آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث تمكنت من المؤسسة من التطبيق الفعال لهذه الآلية من خلال حيازتها على المصفاة القماشية " le filtre A manche " ، التي تعتبر أكبر استثمار بيئي للمؤسسة في تكنولوجيات الإنتاج النظيف إذ ساهمت هذه التكنولوجيا في الرفع من طاقة الإنتاج وترشيد استهلاك المواد الأولية مع ضمان الحفاظ على البيئة ، فمنذ تركيب المؤسسة لهذه المصفاة ، تحسنت الأوضاع البيئية بمنطقة عين لكبيرة وهو أهم مؤشر لاحترام المؤسسة لأهم أبعاد التنمية المستدامة وهو البعد البيئي .
- ❖ تعتبر سياسة تسيير النفايات بالمؤسسة آلية هامة لتطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة فاهتمام المؤسسة بهذه النقطة بالذات ساهم في تفعيل احترام البعد البيئي بالمؤسسة .

وانطلاقا من هذه الآليات التي تطبقها مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف في سياستها ، نستنتج أن التنمية المستدامة بعد أساسي في الإستراتيجية الحالية للمؤسسة ، ومن خلال تشخيصنا لحالة المؤسسة ككل في الدراسة التطبيقية وبإسقاطنا للجوانب النظرية لتطبيق التنمية المستدامة على واقع وممارسات المؤسسة محل الدراسة ، توصلنا إلى أن مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف تراعي وتطبق الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة في أنشطتها ، إذ تعمل على تحقيق البعد الاقتصادي بتعظيم أرباحها ومكانتها التنافسية ، والبعد البيئي وذلك بتطبيق مختلف إجراءات حماية البيئة ، والبعد الاجتماعي من خلال احترام البعد البشري المتمثل في عمال المؤسسة من خلال العمل على الحفاظ على صحتهم وسلامتهم المهنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استنتاجات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وسلوك المؤسسة :

- وفيما يتعلق بسلوك مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف نحو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لم يكن سلوكها بالالتزام طوعيا ، وإنما كان نتيجة لضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، حيث شكلوا ضغطا على المؤسسة ألزمها بضرورة الاستجابة لمطالبهم والتوفيق بين سياسة المؤسسة وبين مصالحهم التي تعرضت للخطر نتيجة للوضع البيئي السلبي الذي تجسد في تفاقم مشكلة التلوث البيئي ، الذي أثر على المنطقة ككل وخصوصا الصحة العمومية للسكان التي تدهورت بارتفاع الإصابات بأمراض الربو والحساسية .
- حيث نستنتج أن المؤسسة تعرضت نتيجة هذه الوضعية لتوتر في العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة الذين شكلوا عنها صورة سلبية في تلك الفترة **"فترة عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية قبل سنة 2006"** تعكس عدم رضاهم عن ممارسات المؤسسة التي أثرت على البيئة والصحة العمومية بمنطقة عين لكبيرة.
- بعد سنة 2006 ونتيجة لمختلف ضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة شهدت المؤسسة **فترة انتقالية** بإحداث إجراءات تغيير جذرية في سياستها التصنيعية ، تستجيب هذه الإجراءات لمطالب الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، والتي تتمثل في التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية .

وفي هذا الإطار قامت مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، واستهدفت تغيير صورتها السلبية السابقة لدى الأطراف ذوي العلاقة من خلال تبني الإجراءات التالية :

على مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية :

- طبقت المؤسسة عدة إجراءات على كل من المستوى الداخلي للمؤسسة إذ قامت بتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية وهذا للحفاظ على صحة العاملين والارتقاء بسلامتهم وأمنهم ، ونتيجة لتطبيق المؤسسة هذه الإجراءات بفعالية تحصلت في أواخر العام الماضي سنة 2011 ، على مواصفة قياسية لاحترامها لجوانب الأمن والسلامة المهنية وهي المواصفة OHSAS18001.
- وفيما يتعلق بتطبيقات المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية على المستوى الخارجي استهدفت المؤسسة ترقية المجتمع المحلي وهذا بقيامها ،"بأنشطة الرعاية والهبات والأعمال الخيرية ، وبناء المساجد ورعاية فئة الشباب بتمويل الفرق الرياضية "، بالإضافة إلى مساهمتها بتقديم مساعدات مالية لجمعيات بيئية ناشطة كجمعية الشفاء لإدماج مرضى الربو والحساسية بمنطقة عين لكبيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستوى الالتزام بالمسؤولية البيئية :أما على مستوى التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية فقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

- تلتزم المؤسسة بمسؤوليتها البيئية حيث طبقت المؤسسة مختلف الإجراءات التي تتعلق بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية ، حيث حازت المؤسسة نتيجة لالتزامها بمسؤوليتها البيئية على المواصفة القياسية إيزو 14001 حول نظام الإدارة البيئية الذي يهدف بشكل أساسي للحفاظ على البيئة أثناء ممارسات المؤسسة لأنشطتها الصناعية .
- ومن خلال قياسنا لمؤشرات الأداء البيئي بالمؤسسة استنتجنا أن الأداء البيئي بالمؤسسة فعال سواء فيما يتعلق بترشيد استهلاك المياه أو ترشيد استعمال الطاقة ، وتسيير النفايات فهذه المؤشرات تؤكد على أن الأداء البيئي بالمؤسسة فعال حيث يتطور سنويا كما لاحظنا بمقارنة السنوات السابقة .
- ومن خلال تحليلنا لمدى إدماج البعد البيئي في أنشطة المؤسسة ، توصلنا إلى أن البعد البيئي بعد أساسي في مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة من **"إنتاج ، بحث وتطوير ، محاسبة ، موارد بشرية ..."**

إذن من خلال قياسنا لمؤشرات الأداء البيئي ومدى إدماج البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسة ووظائفها نستنتج أن سلوك المؤسسة حاليا هو سلوك واعي بالاهتمامات البيئية وما يؤكد لنا أن سلوك المؤسسة واعي هو تخصيصها لميزانية تقدر ب 25% من رقم أعمالها للاستثمارات البيئية لتكنولوجيات الإنتاج النظيف .

من خلال الاستنتاجات السابقة التي تتعلق بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية تستنتج أن المؤسسة تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في نشاطها حيث استهدفت المؤسسة من التزامها تغيير صورتها السلبية السابقة لدى الأطراف ذوي العلاقة بها ، إلى صورة إيجابية تعكس صورة المؤسسة المواطنة واعتمدت المؤسسة في هذا الإطار على سياسة اتصالية مسؤولة تنقل التزام المؤسسة للأطراف ذوي العلاقة بها وتعمل على تقريب وجهات النظر بينهم والحصول على رضاهم وثقتهم بها.

استنتاجات تتعلق بالاتصال المسؤول مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة :

وتشمل سياسة الاتصال المسؤول التي اعتمدتها المؤسسة على استعمال مختلف أنواع الاتصال المسؤول من اتصال بيئي واجتماعي ، وعلى كافة مستويات الاتصال بالمؤسسة سواء"الإتصال الداخلي أوالاتصال الخارجي " لنقل وتوضيح التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، ومن أهم الأدوات التي اعتمدت عليها المؤسسة العلاقات العامة كأداة لتحسين صورتها من مؤسسة ملوثة إلى مؤسسة مواطنة تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية .

ومن خلال استطلاع أراء الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة حول علاقتهم بالمؤسسة وصورة المؤسسة لديهم سابقا وحاليا ، نستنتج أن لسياسة الاتصال المسؤول التي استهدفت بها المؤسسة الأطراف ذوي العلاقة أثر في تغيير صورة المؤسسة لديهم وتقريب وجهات النظر لديهم.

إذن من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن علاقة الاتصال بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة تجاه الأطراف ذوي العلاقة ، هي علاقة تأثير فبدون اتصال لا يمكن تحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية سواء فيما يتعلق بتطبيقاتها أو في ما يتعلق بدورها في التقريب في وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وتوضيح ممارسات المؤسسة من خلال التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقارنة الاستنتاجات بفرضيات الدراسة: من خلال الاستنتاجات الموضحة أعلاه

فقد توصلنا إلى النتائج التالية فيما يتعلق بفرضيات الدراسة :

الفرضية رقم " 01"تم إثبات الفرضية الأولى للدراسة حيث أن التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية لم يكن طوعيا ، وإنما نتيجة لضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وذلك قبل سنة 2006 ، حيث كان ينظر للمؤسسة بأنها مؤسسة ملوثة.

الفرضية رقم "02" تم إثبات الفرضية الثانية للدراسة فمن خلال التشخيص الذي قمنا به حول التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في الفترة الحالية ، توصلنا إلى أن المؤسسة بعد سنة 2006 ، مرت بفترة انتقالية تعكس الالتزام بمسؤولية المؤسسة البيئية والاجتماعية وذلك استجابة لضغوطات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .

الفرضية رقم "03"تم إثبات الفرضية الثالثة للدراسة حيث وضحنا أثر الاتصال حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، حيث ساهمت الإجراءات الاتصالية التي قامت بها المؤسسة حول التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة بها ، وتجسد أثر الاتصال في تغيير صورة المؤسسة من مؤسسة ملوثة إلى مؤسسة مواطنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

من خلال دراستنا التطبيقية لموضوع الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية بمؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة سطيف ، استنتجنا مدى ارتباط الاتصال كأهم الإجراءات التي تفعل التزام المؤسسة الاقتصادية بمسؤوليتها تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها ، فمن خلال هذه الدراسة اتضح لنا مدى ارتباط الاتصال بممارسة التنمية المستدامة ، التي تعتبر كرهان بالنسبة للمؤسسة ، هذا الرهان لا يتجسد إلا بالتطبيق والالتزام بها في سياسات وممارسات المؤسسة الاقتصادية على الواقع ، فممارسات التنمية المستدامة تفرض على المؤسسة أن تكون مؤسسة مواطنة ومسؤولة تجاه عمالها والمحيط الذي تمارس نشاطها فيه ، وذلك بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، هذه الأخيرة التي تسهم في خلق صورة المؤسسة المواطنة التي تعتبر كعامل أساسي في ضمان بقاء واستمرار المؤسسة ، وذلك بتخفيف مختلف الضغوطات الممارسة عليها من طرف الأطراف ذوي العلاقة بها.

وهنا يبرز دور الاتصال المسؤول في خلق وتشكيل صورة المؤسسة المواطنة والمسؤولة ، لدى الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وتحسين وتقريب وجهات النظر بينهم بخلق الثقة في العلاقة بينهم ، وعلى هذا الأساس يتضح لنا أثر الاتصال المسؤول ودوره في ممارسات التنمية المستدامة التي تتجسد بشكل أساسي في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية ، حيث مكنتنا هذه الدراسة من التعرف على دور الاتصال المسؤول كأهم الأدوات التي تفعل تطبيق التنمية المستدامة كممارسة ، وبالأخص أهم جوانبها التي تتمثل في كل من البعد البيئي ، والبعد الاجتماعي ، حيث ستسهم سياسة الاتصال المسؤول في هذا الإطار إلى تفعيل دور كل من الاتصال البيئي لتحقيق فعالية تطبيق البعد البيئي في ممارسات المؤسسة الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي للاتصال "الاتصال الداخلي " ، أوعلي المستوى الخارجي للاتصال "الاتصال الخارجي " ، وكذا تفعيل دور الاتصال الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بالجانب التوعوي والتحسيسي لعمال المؤسسة بإجراءات الصحة والسلامة المهنية .

في الختام من خلال إجراءنا لهذه الدراسة نستنتج أن الاتصال المسؤول أداة أساسية لتطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية ، هذه الأخيرة التي تتجسد بشكل أساسي بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، التي بدون وجود اتصال مسؤول حول إجراءاتها وممارساتها تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ، لن تستطيع المؤسسة أن تحقق الاستقرار والتقارب مع كل من قد يشكل لها ضغوطا قد تؤثر على بقاءها وإستقرارها خصوصا"الأطراف ذوي العلاقة بها ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهذه الدراسة التي أجريناها مكنتنا من توضيح كيفية تفاعل الاتصال وترابطه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية كأهم أداة لتوضيح مدى فعالية وتوجه المؤسسة لتطبيق التنمية المستدامة

في الأخير ركزنا في طرحنا لدراسة هذا الموضوع على المقاربة الوظيفية فالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ، والتنمية المستدامة ، والاتصال المسؤول ، هي متغيرات تتفاعل لتحقيق الأداء الاقتصادي الفعال للمؤسسة وبغياب أي عنصر من هذه العناصر سوف يختل الأداء الوظيفي .

كما برزت في هذه الدراسة أيضا المقاربة النسقية حيث يعتبر الاتصال حول المسؤولية الاجتماعية كنسق تتفاعل في إطاره مخرجات العملية الاتصالية التي تتمثل في الرسائل الاتصالية المسؤولة التي تعكس التزام المؤسسة بمسؤوليتها تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بها .

أفاق الدراسة :

نطمح من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها إلى توسيع نطاق الدراسة مستقبلا على عدة مؤسسات اقتصادية جزائرية في مجالات مختلفة ، حيث نطمح لدراسة الاتصال المسؤول وممارسات التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمدى معرفة التجسيد الواقعي لممارسات الاتصال المسؤول ضمن أقسام الاتصال بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى وعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية برهانات التنمية المستدامة .

استوحينا من خلال قيامنا بدراسة هذا الموضوع عدة مواضيع فرعية تطرح كمواضيع بحثية :

- دور الاتصال البيئي في تطبيق المواصفة إيزو 14001
- الاتصال الاجتماعي ودوره في التوعية الصحية والمهنية في إطار المواصفة إيزو 18001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع :

I- الكتب :

1.باللغة العربية :

1. أحمد بدر :**أصول البحث العلمي ومناهجه** ،المكتبة الأكاديمية ، مصر ،ط1،2008.
2. أحمد شاكر عطا الله **:إدارة المؤسسات الإعلامية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 عمان ، الأردن 2011.
3. أحمد ملحة : **الرهانات البيئية في الجزائر** ، مطبعة النجاح ، أفريل 2000.
4. أسماء مطوري : **الثقافة البيئية الوعي الغائب** ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008
5. إسماعيل إبراهيم : الصحفي المتخصص ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،دط، 2001.
6. أفكيرين محسن ،القانون الدولي للبيئة،.ط1،القاهرة.دار النهضة العربية،2006.
7. أميرة منصور يوسف : **" الاتصال في الخدمة الاجتماعية "**، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
8. ايمان عطية ناصف. **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة.** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر. 2008.
9. باتر محمد علي وردم : **العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ،عمان ،2003.
10. بشير العلاق وعلي محمد ربا عنة : **الترويج والإعلان التجاري- أسس، نظريات ، وتطبيقات** ، اليازوري ، 2007.
11. جمال طاهر أبو الفتوح حجازي. **إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل إدارة الجودة الشاملة**، ط1، مكتب القاهرة للطباعة والتصوير، القاهرة، 2002.
12. خالد مصطفى قاسم :**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية، 2007.
13. دوجلاس موسشيث، تر،بهاء شاهين : **مبادئ التنمية المستدامة** ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،ط1،2000.
14. زيد منير عبودي: **فن الإدارة بالاتصال** ، دار دجلة للنشر والتوزيع ط 1.2008.
15. سامر مظهر قطنقجي **: المحاسبة الاجتماعية** ، دار النهضة ،ط1،دمشق ،سوريا، 2005.
16. سامية جلال سعد. **الإدارة البيئية المتكاملة**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر. 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17.طـاهر محسـن منصـور الغـالبي، وصـالح مهـدي محسـن العـامري ، **المسـؤولية الاجتماعيـة وأخلاقيات الأعمال** ، دار وائل للنشر ، عمان 2005.

18.عبـد الحميـد عطيـة، و محمـد محمـود مهـدلي : **"الاتصـال الاجتمـاعي و ممارسـة الخدمـة الاجتماعية"**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2003.

19.عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،، ط1 ، 2003.

20.عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط:**التنمية المستديمة ،فلسفاتها أساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ،دار صفاء ،ط2007،1،عمان.

21.العجيلي عصمان سركز، سعيد أمطير **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، الجامعة المفتوحة ، طرابلس،ط1، 2002.

22. فتحي دردار: **البيئة في مواجهة التلوث**، دار الأمل، الجزائر ،2003

23. كمال المغربي : أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ،ط،1.2007.

24.ماهر مكي إبراهيم عودة : إعداد خطة إستراتيجية للمنظمات غير الحكومية ،،دط،دس،الأردن .

25.محمد بهجت كشك : **"الاتصال و وسائله في الخدمة الاجتماعية"**، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

26.محمد شفيق: **البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ، المكتبة الجامعية ،ط1، مصر،2001.

27.محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، مصر، 2000 .

28.محمود عبد العزيز: **التغطية الصحفية لموضوعات البيئة** ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،دط، القاهرة ، 1988.

29.محمود عودة : **أساليب الاتصال و التغير الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط ، مصر،1998 .

30.ميشال لوني ،الإعلام الاجتماعي ،ترجمة صالح بن حليمة ، تونس المنظمة العربية للثقافة و العلوم ،دار الثقافة ،1993 .

31.ميشال لوني : **الاتصال الاجتماعي** ، ترجمة صالح بن حليمة ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ،تونس 2003 .

32.نبيل جواد **: التسويق في خدمة المشروع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2008.

33.هابرماس :ما هو المجتمع المدني؟، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، سنة 1999 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- باللغة الفرنسية :

1. OCDE **"Développement durable : Les grandes questions** " Publication de l'OCDE , Paris, 2001.
2. NATALIE COSTA. Développement DURABLE EN ENTREPRISE. 2éme EDITION. ELLIPSES.PARIS.2008..
3. _ ALICE AUDOUIN , ANNE COURTOIS, AGNÈS RAMBAUD-PAQUIN : **la communication responsable- la communication face ou développement Durable** –eyroelles, edition de organization ,paris 2009.
4. -AFNOR ,Développement DURABLE ET ENTREPRISES, ORSE,2004.
5. Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé, **L'entreprise responsable**. Édition d'organisation.2003
6. -ALAIN CHOUVEAUX .GEAN-JACQUES Rosé . **L entreprise responsable** .EDITION DE L'ORGANIZATION .PARIS.2003 .
7. -Catherine Aubertin et Franck-Dominique Viven, ***Le Développement durable: enjeux politique, économique et sociaux***, La documentation Française, France,2006.
8. chantal Bonnet, : **Marché et développement Durable** ,un modèle ganant ,edition Alpha, Alger.2006
9. Christian Brodhag,colloque INaisese, **Le développement durable** « international association of investors in social economy » Mullouse 2002.
10. -Environnemental communication – applying communication Tools to Wards sustainable développement ,OECD, Paris ,France,1999.
11. -Abdelkrim Boughadou,Politiques d appui a la compétivité des entreprises algériennes Ministère de la petite et Moyenne entreprise et de l artisanat,
12. Alain jounot ,**RSE et développement Durable ,iso 26000 : évaluation, labels** , Edition Afnor, 2010
13. -Corinne Gendron , **le développement durable comme compromis** ,Québec,2006 .
14. Génivére Ferone et Henri D arcimoles et Pascal Bello, et Najib sassenou :,**le devellopement Durable** : **les engeux stratégique pour l entreprise** ,edition d organization , paris,2002
15. -gerard Noel ,loic Armand ,communication rseponsable des

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

entreprisees ,Guide pratique (MEDEF),paris,2011
16. Jean Claude JAVEAU, **L'enquête par questionnaire**, 3éme édition, les éditions d'organisation, Paris, France, 1985.
17. -jean pierre lehnisch: **la communication dans l' enterprise** ,edition du tell ,Blida,Alger,5eme edition,2003.
18. Joël Ernult, Arvind Ashta , **Cahiers du CEREN 21**, Groupe ESC Dijon Bourgogne,France,2007,.
19. Jonquières, Michel**. Le manuel du management environnemental** Edition SPA, Paris. 2001
20. -Marie Héléne,West Phalen : **le communicator-le guide de la communication d'entreprise**,Dnod,paris2000,
21. -Marie-Françoise GUNNAUD et Frédérique WILLARD. **Du management environnemental au développement durable des entreprises**. France .ADEME. Mars2004..
22. -Maurice Angers, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, (Alger :Casbah université , 1997) ,
23. Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; **la responsabilité d'entreprise**; éditions la découverte. Paris.2007..
24. Mouvement des entreprise de France « MEDEF »,**devellopement Durable et PME** cahier élaboré dans le cadre du comité du développement durable , juin 2003
25. Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises, 3eme edition,2000,
26. -Patrick Matagne, ***Les enjeux du développement durable***, L'harmattan, France, 2006,
27. *Reynaud, Emmanuel*e. **Le développement durable au cœur de *l'entreprise.*** *Dunod. Paris. 2006,*
28. Sauveur Fernandez :**communication responsable- la révolution éthique publicitaire** -. magazine de l' econovateur 2011.
29. Stéphane Riot ; **la communication responsable – effet d annonce ou enjeux socio –économique** .Dinod ,paris 2010
30. Thierry Rases ,Bettina laville,et autre **: développement Durable- aspects stratégique et opérationnels** ,édition Lefebvre,paris 2010
31. yves Enrégle et Annick Souyet : **la responsabilité sociétalé de l entreprise « rse » - sous la prisme de devellopement Durable** , Arnaud, Franel ,editions.2009
32. **Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises -Livre vert-**Commission européenne, 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

II- الرسائل الجامعية :

1. برني لطيفة :**دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة EN.CA.BiSKRA**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007/2006.
2. بلقاسم بن روان: **المنظومة الإعلامية وعلاقتها بالقيم** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2004/2003.
3. بن قري سفيان **: النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، 2005/2004.
4. بنت محمد فطومة ، التسويق واستخدامه في الاتصال ،رسالة ماجستير ، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر.
5. بوخبزة نبيلة : **الاتصال الاجتماعي الصحي في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، معهد علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 1996.
6. حوشين رضوان : **الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها** ، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ،2006/2003.
7. رضوان سلامن **:الإعلام والبيئة ، - دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، 2005- 2006.
8. سالم عطية الحاج : **القائم بالاتصال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** – دراسة مقارنة بين سونلغاز، سونطراك، والقرض الشعبي الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، 2000-2001.
9. شراد ياسين **: إستراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2011/2010.
10. شرعة عماد الدين : **التسويق المستديم بين النظرية والتطبيق** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التسويق الإستراتيجي ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2010-2009.
11. شوقي مانع: **دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011/2010.
12. طاهر خامرة:**المسؤولية البيئية والاجتماعية ، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، ورقلة،2007/2006.
13. عبد الله الحرستي حميد : **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14.مريم قطوش : **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، في تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، مدرسة الدكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010 .

15. marié kui , Laetitia Guilbert M **développement durable et entreprise support de communication ou démarche responsable- la cas de « SNCF »,**mémoire a niveau de 1 er année master communication institionnelle et politique 2010.

III-ملتقيات :

1. .حارس كريم العاني**: دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية،** الملتقى العلمي الرابع ، الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 15/03/2005

2. /سنوسي زوليخة ، بوزيان الرحماني هاجر: **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة ،** الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008/8/7.

3. إبراهيم بختي /أ طاهر خامرة : **المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،8/7/أفريل 2008.

4. أحمد تي وناصر رحال : إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة : تجارب بعض الدول العربية ، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة .ج1.جامعة فرحات عباس سطيف 8/7/أفريل/2008.

5. بالرقي تيجاني و غريبي عبد الحليم. **نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة.** مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008.

6. بقة الشريف ود/العايب عبد الرحمن : التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي : حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،08/7أفريل 2008.

7. بوعشة مبارك : التنمية المستدامة : **مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد** ،مداخلة ضمن الملقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس سطيف،8/7/أفريل 2008،

8. حرفوش سهام .صحراوي إيمان .بوباية ذهبية: .**الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة .** الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف،8/7 أفريل 2008.

9. خبابة عبد الله، ***التنمية الشاملة المستدامة – المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007*** ، الملتقى الدولي التنمية حول المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، ماي ،2007 ، منشورات جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. -رحيم حسين ،مناصريه رشيد: **مواصفات الإيزو كمعيار لقياس كفاءة الاستخدام المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية** :، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2008.
11. شريف بقة :واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،"ورقة عمل ،الملتقى الدولي للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 2007
12. طيب هديات خديجة ،بنيوب لطيفة : **دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008/8/7
13. عثمان حسن عثمان. **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإقتصادية.** مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008. .

14. عماري عمار :**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ، ورقة عمل ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، ماي ،2007 ، منشورات جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر
15. فالي نبيلة : **التنمية من النمو إلى الاستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008/8/7.
16. كتوش عاشور وعزو علي، **فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة ، 22 - 18أكتوبر 2008 .
17. موسي عبد الناصر وبرني لطيفة: الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 22 .أكتوبر2008
18. نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة،**الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، 9مارس 2005 ،جامعة ورقلة .
19. Melle belkaid essmaa , chikh-nadjet , benhabib abderrezak : **stakeholders et développement durable de l entreprise – cas de naftal Algérie** , recueil de communications du colloque international du 07 ou 08 avril 2006 a l université Ferhat Abbas Sétif –Algérie

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IV- مقالات :

1. جيمس أرامز :**التنمية بالمشاركة مع جميع الأطراف الرئيسة** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 03،سبتمبر 1994،ص36.
2. عبد الله صادق دحلان : **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات** ، مجلة العمل ،العدد 49، بيروت مارس 2004 ،
3. محمد عادل عياض : **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة** ،مجلة الباحث – عدد 07، 2009 - 2010 ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
4. ريدة ديب، سليمان مهنا، **" التخطيط من أجل التنمية المستدامة "** ، مجلة العلوم الهندسية، دمشق ،مجلد 25 ،عدد 1، 2009
5. ريموند الحلقة :إدارة المخلفات ، مجلة أخبار الزرقاء ، العدد السادس،أفريل 2007.
6. د/ زكي حسين عباس، مفهوم الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد1،عدد1.

V- مقابلات :

1. مقابلة مع : السيد عبد الرؤوف بلقاسم ، مدير قسم الأخبار بإذاعة سطيف الجهوية ،بتاريخ 2012/01/29.
2. مقابلة مع المكلفة بقسم المنشآت المصنفة على مستوى مديرية البيئة لولاية سطيف بتاريخ ، 2012/01/29 .
3. استطلاع أراء بعض المواطنين من بلدية عين لكبيرة ، بتاريخ 2012/03/28.
4. مقابلة مع رئيس النقابة بالمؤسسة بتاريخ 2012/02/23 ، على الساعة 12.30
5. مقابلة مع مدير قسم الأمن بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف"زبيري صادق" بتاريخ 2010/02/28، على الساعة 15:39
6. مقابلة بالعيادة الطبية لمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف ، بتاريخ 2012/02/28.
7. مقابلة مع مدير قسم المالية والمحاسبة السيد زهير بوقارورة بتاريخ 2012/03/26 .
8. مقابلة ، مع المكلف بالمحاسبة البيئية للمؤسسة ، بتاريخ 2012/03/26
9. مقابلة مع المسؤول عن قسم الإتصال بالمؤسسة : السيد علاق كمال ،2012/01/30
10. مقابلة مع مدبر جمعية الشفاء لأمراض الربو عين لكبيرة . 2012/01/29.
11. مقابلة مع مدبر المسؤول عن قسم الجودة ،البيئة بالسيرورة 2012/01/17 بمصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف
12. مقابلة مع مدير قسم البحث والتطوير2012/04/29. مصنع إسمنت عين لكبيرة سطيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

VI- جرائد رسمية وتقارير :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 ، المتضمن قانون 10/03 ، القانون الإطار لحماية البيئة في كالإطار التنمية المستدامة ،المادة 15.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-138 الصادر في 15 أفريل 2006 المنظم لانبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أوالصلبة في الجو.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 06-141 الصادر في 19 أفريل 2006 الذي يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 07 – 145 المؤرخ في 19 ما ي 2007 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة أو موجز التأثير على البيئة
5. تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر – وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ،2000.

VII- وثائق خاصة بالمؤسسة :

1. مجلة الإدارة، القسم الأول 2011.
2. SOCIETE DES CIMENTS DE AIN EL KEBIRA, PV revue de direction Procès verbal N° 021/2011, Sétif le 10 Octobre 2011
3. محضر اجتماع اللجنة المساهمة ولجنة الخدمات الاجتماعية لسنة 2011 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

VIII- المواقع الإيلكترونية :

1. الموقع الالكتروني: www.jeeran.com محمد علي وردم، **"كيف يمكن قياس التنمية المستدامة"**، ، تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/02/03.
2. الموقع الالكتروني .www.alnoor.se/article.asp/فلاح حسن شفيع : **التنمية المستدامة** تاريخ الإطلاع على الموقع،2012/11/26.
3. الموقع الالكتروني www.surf-as.org أديب نعمة ، أهداف الألفية الإنمائية ، كيف ولماذا ؟ 2012/02/04.
4. الموقع الالكتروني: http //w ww.eco2initiative.com/aller-plus-loin
5. **théories des partie prenantes,** 16/02/2012.
6. الموقع الإليكتروني ، http//www.google.com. ,18/02/2012.
7. الموقع الإليكترونيhttp://mla- sy.org/site/index.php?option=com تم تصفحه بتاريخ 2012/1/16.
8. -الموقع الإيلكتروني: http://www.alwasatnews.com/2241/news/read/20711/1.html، تم تصفحه بتاريخ 2012/1/16.
9. . الموقع الإلكتروني: http/ /www.bidactiblog.com **la communication responsable**, 12/4/2012,
10. الموقع الإلكتروني http//www.csrkuwait.com مقدم وهيبة **: دور المسؤولية الاجتماعية لمنشأة الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ،** 2012/02/11..
11. الموقع الإلكتروني, **la** http / www.bepub.com/view.fiche pratique.php?id **communication responsable**, 11/04/2012.
12. الموقع الإلكتروني: -http// : www.bepub.com/view-fiche pratique,-15/04/2012-**communication responsable et rse**-php?id-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة	10
02	المقابلات التي تم إجراءها على مستوى أقسام المؤسسة	17
03	المقابلات التي تم إجراءها مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة	18
04	التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة	30
05	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	34
06	المواصفات القياسية المعنية بقياس التنمية المستدامة	65
07	القاعدة الذهبية لتسيير النفايات	70
08	العلاقة التكاملية بين مهام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة	93
09	نظام المؤشرات البيئية على مستوى المؤسسة	95
10	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لمؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة	122
11	الهيكل التنظيمي لوحدة الإسمنت لعين الكبيرة	123
12	معطيات ومؤشرات عامة حول نشاط مؤسسة الإسمنت	124
13	كمية التلوث بالإسمنت في المصنع قبل سنة 2006	129
14	البعد الجغرافي بين المصنع والمناطق السكنية	130
15	النسبة المئوية لمرضى الربو ببلدية عين لكبيرة 2003/1999	131
16	فئة الأمراض المزمنة بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف	141
17	شبكة نقل العمال للمؤسسة	143
18	مخطط يوضح مستودع تخزين النفايات	158
19	تقييم السعر الوحدوي اليومي للكيلو واط ساعي المستهلك سنتي2000 - 2008	160
20	السياسة الطاقوية من خلال إيقاف الآلات في فترة الذروة	160
21	الاقتصاد في كمية المياه المستهلكة	162
22	الاستهلاك الخاص بالماء "م ^{3} طن " لسنة 2011	162
23	عدد توقفات الفرن بعد تركيب فوهة اللهب الدورانية	164
24	كمية الآجر المستهلكة في فرن التسخين	165
25	النسبة المئوية للإستثمار البيئي مقارنة برقم أعمال المؤسسة	168

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس الجداول :

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مخطط زمني لإجراء المقابلات المتعلقة بالدراسة الميدانية	8
02	أهداف ومؤشرات لتحقيق العدالة الاجتماعية	38
03	أهداف ومؤشرات لتحقيق الصحة العامة	39
04	الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة وأدوارهم	43
05	المسؤولية الاجتماعية بين النموذج الاقتصادي والاجتماعي	76
06	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	80
07	على قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي:	87
08	يتضمن تقرير الأداء الاجتماعي	89
09	الإفصاح المحاسبي في مجال الموارد الطبيعية والإسهامات البيئية	100
10	المواد الأولية لتصنيع مادة الإسمنت	120
11	توزيع العمال في مؤسسة إسمنت عين لكبيرة	121
12	معطيات ومؤشرات عامة حول نشاط شركة الإسمنت	124
13	تحليل وضعية المؤسسة باستعمال أداة SWOT	127-126
14	كمية التلوث بالإسمنت في المصنع قبل سنة 2006	128
15	إحصائيات مرض الربو الحساسية بعين لكبيرة سطيف من 2003/1999	131
15-1-	النسبة المئوية لمرضى الربو والحساسية بعين لكبيرة سطيف 2003/1999	131
16	تناول الصحافة المكتوبة لقضية التلوث الناتج عن مصنع إسمنت عين لكبيرة	136
17	فئة الأمراض المزمنة بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة	141
18	فئة العمال التي التي تجري أكثر من فحص طبي في السنة	142
19	التكوينات المتعلقة بتطبيق المواصفة OHSAS18001	143
20	الخدمات الاجتماعية لسنة 2011	144
21	كيفية وشروط إستفادة العمال من السلفة الاجتماعية	145
22	أنشطة الرعاية التي قامت بها المؤسسة لسنة 2011	146
23	مساهمات المؤسسة المالية في إطار المسؤولية الاجتماعية مقارنة برقم أعمال المؤسسة	147
24	القيم القصوى المسموح بها للمصبات الصناعية السائلة لمصانع الإسمنت	151
25	تصنيف المؤسسات حسب الخطر	154
26	إجمالي النفايات الصناعية المباعة لسنة 2010	159
27	تقييم السعر الوحدوي اليومي للكيلو واط ساعي المستهلك	159
28	السياسة الطاقوية من خلال إيقاف الآلات في فترة الذروة	160
29	الاقتصاد في كمية المياه المستهلكة	161

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30	عدد التوقفات الفرن بعد تركيب فوهة اللهب الدورانية	164
31	كمية الآجر المستهلكة في فرن التسخين	164
32	الدراسات البيئية التي قام بها قسم البحث والتطوير	166
33	مساهمات المؤسسة المالية في إطار المسؤولية البيئية "المحاسبة البيئية "	167
34	نسبة الاستثمارالبيئي مقارنة برقم الأعمال المحقق سنوات 2007 2006 - 2008	167
35	عدد العمال المكونين في مجال حماية البيئة	169
36	نسبة تكاليف التكوين بأعباء التوظيف	169
37	التكوينات البيئية لسنة 2011	170
38	أنشطة الاتصال المتعلقة بالعلاقات العامة وأطرافها	176
39	مقارنة بين صورة المؤسسة سابقا وحاليا مع الأطراف ذوي العلاقة	177
40	العلاقة الاتصالية بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذوي العلاقة	178

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المقدمة .....أ.
الإشكالية .....01.

الفصل الأول : التنمية المستدامة وأليـاتها في المؤسسة الإقتصادية

I الإطار النظري للتنمية المستدامة 26
1-السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة 26
2-أبعاد التنمية المستدامة 31
3-أهداف التنمية المستدامة.....35
4- مؤشرات التنمية المستدامة 36
II -الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة 42
1-الدول..... 44
2- منظمات المجتمع المدني..... 53
3-الهيئات المحلية..... 56
4-المواطنون.....59.
IIIآليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية 61
1- التنمية المستدامة وإستراتيجية المؤسسة..... 61
2- أهمية التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية..... 62
3- آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية 65
خلاصة الفصل 73

الفصل الثاني: المسؤولية الإجتماعية و البيئية ورهانات الإتصال المسؤول في المؤسسة

I –المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.....75
1- تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجذورها التاريخية..... 75
2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.....80
3- أهمية المسؤولية الاجتماعية.....84
4- الإفصاح عن الأداء الاجتماعي..... 86
I-المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية 90
1- مفهوم الإدارة البيئية وأهميتها 90
2- دوافع تبني الإدارة البيئية.....92.
3- مهام الإدارة البيئية ومؤشرات الأداء البيئي 93
4- الإدارة البيئية في مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة 96
III الاتصال المسؤول ورهاناته في المؤسسة.....102
1-مدخل للاتصال في المؤسسة..... 102
2- الاتصال المسؤول ورهاناته بالمؤسسة 106
3- مبادئ الاتصال المسؤول وسائله وأدواته ..... 108.
4 -أنواع الاتصال المسؤول في المؤسسة .....110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IV. علاقة الاتصال المسؤول بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية 114
1-الاتصال المسؤول وتحسين صورة المؤسسة 114
2-الاتصال مع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.....116
خلاصة الفصل.....117

الفصل الثالث:الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف

تمهيد 119
I التعريف بالمؤسسة وتحليل وضعيتها 120
1- التعريف بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف.....120
2- تحليل وضعية المؤسسة باستخدام تشخيص « swot ».....125
II -العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية 128
1- وضعية المؤسسة ما قبل الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية 128
2- العوامل الضاغطة والمؤثرة على سلوك المؤسسة 132
IIIتشخيص المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسة.....140
1-المسؤولية الإجتماعية وتطبيقاتها بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة 140
2-المسؤولية البيئية وتطبيقاتها لدى مؤسسة إسمنت عين لكبيرة سطيف.....148
إجراءات الإتصال المسؤول وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية 171
1-إجراءات الإتصال المسؤول بمؤسسة إسمنت عين لكبيرة 171
2-أثر الإتصال المسؤول في تقريب وجهات النظر مع الأطراف ذوي العلاقة..... 177
خلاصة الفصل 179
الاستنتاجات.....181.
الخاتمة.....185.
قائمة المراجع.....188
قائمة الملاحق...198
فهرس الأشكال والجداول
فهرس المحتويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com